



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مخبر: ECOFIMA

أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث

الصيرفة الإسلامية خيار استراتيجي للصناعة المصرفية في ظل الأزمات المالية

- دراسة حالة بعض الدول -

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

للطالبة: بن زكاة سليمة

مدير الأطروحة: شرون عزالدين الرتبة: أستاذ المؤسسة الجامعية: 20 أوت 1955 - سكيكدة

أمام أعضاء اللجنة:

رئيسا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	أستاذ	أ.د. ساحلي نزه
مقررا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	أستاذ	أ.د. شرون عزالدين
عضوا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	أستاذ	أ.د. قصاص شريفة
عضوا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	أستاذة محاضرة قسم " أ "	د. ضياف علية
عضوا	جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل	أستاذة محاضرة قسم " أ "	د. معيزي نجاة
عضوا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	أستاذ محاضر قسم " أ "	د. هولي رشيد

السنة الجامعية: 2024/2023



**قال تعالى:** { ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ

الرِّبَا }

---

صدق الله العظيم



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية  
مخبر الانتماء : ECOFIMA



## إقرار خاص بأطروحة الدكتوراه

أنا الممضي أسفله الطالب (ة) بن زكة سليمة أقر بأن هذه الأطروحة الموسومة بـ: الصيرفة الإسلامية خيار استراتيجي للصناعة المصرفية في ظل الأزمات المالية "دراسة حالة بعض الدول". هي عمل أكاديمي خاص بي، وأنه لم يتم تقديم أي جزء منه أو كله في أي مكان آخر لنيل درجة علمية.

الإمضاء

# الإهداء

الحمد لله على فرصة البدايات وبلوغ النهايات

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى مبسم قلبي، إلى من تألمت وكتمت، إلى معنى الحب والحنان إلى "أمي جنتي".  
إلى من وهبني القلم، إلى من بذل جهد السنين وأفنى عمره من أجلنا، إلى الذي كان حلمه  
الأول والأخير رؤيتنا مكللين بالنجاحات، إلى "العزيز أبي".

إلى ضلعي الثابت وأماني الأبدي، إلى من ساندوني عند ضعفي، وكانوا المشجع الأول  
لإدراك أسمى الغايات، إلى "إخوتي وأخواتي"

إليها؛ إلى قرة العين التي أحبها الله . . . إلى الصبورة . . . إلى المكافحة . . . نسأل الله أن  
يجبر بخاطرها وأن يجازيها بقدر الألم . . . فرحة، سعادة، صحة وهناء

إلى كل أصدقاء الدرب والدراسة

# الشكر

الحمد لله والشكر لله عز وجل الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع  
الشكر الجزيل للوالدين الكريمين لمساندتهما وتضحياتهن وتعبهن ودعائهن لنا المستمر  
بالنجاح والتوفيق  
كما يطيب لي أن أتقدم بالشكر للأستاذ المشرف على التوجيهات والتصحيحات  
المقدمة، جزاه الله عني خير الجزاء  
الشكر موصول لأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تقييم هذا العمل وإثرائه  
كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لنا يد العون ولو بكلمة طيبة، ولكل من  
تمنى لنا التوفيق

## المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى تتبع مختلف التطورات التي شهدتها الصيرفة الإسلامية عالمياً، مع إبراز دورها في تجاوز حدة الأزمات المالية. وبغرض تقصي الدراسة بشكل جيد تم اسقاطها على أربع تجارب دولية ذات أنظمة مصرفية مختلفة وهي السودان، ماليزيا، بريطانيا والجزائر. وذلك للإلمام بمختلف التطورات التي مرت بها الصيرفة الإسلامية في هذه الدول بمختلف مساراتها، بدءاً بالتتابع الزمني لنشأتها، مروراً باستعراض مختلف القوانين والتشريعات النازمة لها، ومن ثم الإشارة لمختلف مؤشراتنا قبل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وما بعدها، مع تحديد أهم عوامل نجاحها في بعض الدول الرائدة كماليزيا مثلاً، لنصل في الأخير لتقييم هذه التجارب مع محاولة استنباط أهم الدروس التي يمكن للجزائر أن تستفيد منها. ومن أجل تحقيق ذلك تم الاعتماد على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى أن الصيرفة الإسلامية أضحت اليوم واحدة من أكثر القطاعات ديناميكية في العالم، حيث حققت نمواً ملفتاً للانتباه انتشاراً وتنظيماً مدعومة بارتفاع حجم أصولها، خصوصاً في السنوات التي تلت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008. كما أوضحت الدراسة إلى أن النظام المصرفي الإسلامي يوفر العديد من الحلول الاقتصادية تعتبر كصمام أمان لمجابهة الأزمات المالية. لذلك فالواقع الاقتصادي المعاصر يفرض حتمية التوجه لتبني النظام المصرفي الإسلامي كنظام مالي فعال نظراً لما عرفه هذا الأخير في مجابهة أعنف الأزمات المالية، كما أظهر صموداً أمام أي هزة أو صدمة داخلية أو خارجية قد تحدث. لكن ورغم ذلك لا يكمن أن نقول أن المصرفية الإسلامية متكاملة بل هي الأخرى تعترضها مجموعة من المشاكل والتحديات، لذلك فهي تحتاج لمزيد من الدعم من قبل حكومات الدول وكذا الهيئات الدولية الرسمية.

**الكلمات المفتاحية:** عولمة مالية؛ صناعة مصرفية؛ صيرفة إسلامية؛ أزمة مالية عالمية لسنة 2008.

# Résumé

---

## Résumé:

Cette étude vise à retracer les différents développements de la finance islamique dans le monde et à montrer son rôle dans la résolution des crises financières. Ce faisant, nous avons projeté l'étude sur 04 expériences internationales avec différents systèmes bancaires, à savoir le Soudan, la Malaisie, la Grande-Bretagne et l'Algérie pour couvrir tous les développements de la finance islamique dans ces États. Dans ce contexte, nous avons commencé par l'émergence de la finance islamique. Ensuite, nous avons montré les différentes lois qui la réglementent. Par la suite, nous avons évoqué ses différents indices avant et après la crise financière internationale de 2008. En outre, nous avons fait référence aux principaux facteurs de succès dans certains États, comme la Malaisie, et nous avons terminé par une évaluation des expériences pour tirer les principales leçons dont l'Algérie peut bénéficier.

Nous avons utilisé les méthodes historique, descriptive analytique, déductive, et comparative. Par conséquent, nos résultats montrent que la finance islamique est aujourd'hui l'un des secteurs les plus dynamiques dans le monde entier, car elle a réalisé un développement et une organisation attrayants, soutenus par l'augmentation de la taille de ses actifs, principalement dans les années qui ont suivi la crise financière de 2008. En outre, nous avons découvert que le système bancaire islamique fournit de nombreuses solutions économiques contre les crises financières. Par conséquent, la réalité économique contemporaine impose la nécessité de se tourner vers ce système qui est basé sur les principes et les bases de la Charia grâce à son efficacité contre les graves crises financières. De plus, cette finance résiste à tout choc interne ou externe. Cependant, nous ne pouvons pas dire qu'elle est parfaite, car elle fait face à des problèmes et des défis et a besoin de plus de soutien des gouvernements et des organisations officielles internationales.

**Mots clés :** Mondialisation financière; finance islamique; secteur bancaire; la crise financière de 2008.

# Abstract

---

## **Abstract:**

This study aims at tracing back the different developments of the Islamic finance worldwide, and at showing its role in overcoming the financial crises. In so doing, we projected the study on 04 international experiences with different banking systems, namely Sudan, Malaysia, Britain, and Algeria to cover all the developments of the Islamic finance in these states. In this context, we started with the emergence of the Islamic finance. Then, we showed the various laws that regulate it. After that, we pointed to its different indices before and after the international financial crisis of 2008. In addition, we referred to the main factors of success in some states, such as Malaysia, and ended with an evaluation of the experiences to draw the main lessons that Algeria can learn.

We used the historical, descriptive analytical, deductive, comparative, and desk methods. Consequently, our findings show that the Islamic finance today is one of the most dynamic sectors all over the world, as it had achieved attractive development and organization, supported by the rise of the size of its assets, mainly in the years following the financial crisis of 2008. Besides, we found out that the Islamic banking system provides many economic solutions against the financial crises. Therefore, the contemporary economic reality imposes the necessity of shifting towards this system that is based on the Sharia principles and bases thanks to its efficiency against the severe financial crises. Moreover, this finance resists any internal or external shock. However, we cannot say that it is perfect, as it faces issues and challenges and needs more support from the governments and the international official organizations.

**Key words:** Financial globalization; Islamic finance; banking industry ; the financial crisis of 2008.

# فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
أ	البسمة
ب	الإقرار
ج	الملخص باللغة العربية
د	الملخص باللغة الفرنسية
هـ	الملخص باللغة الإنجليزية
و	الإهداء
ز	الشكر
ط-س	فهرس المحتويات
ف-ص	فهرس الجداول
ق-ر	فهرس الأشكال
2	مقدمة عامة
<b>الفصل الأول: الصناعة المصرفية في ظل التحولات المالية العالمية</b>	
15	تمهيد
16	المبحث الأول: تطورات النظام المالي العالمي
16	المطلب الأول: مفهوم النظام المالي العالمي
16	الفرع الأول: تعريف النظام المالي العالمي
17	الفرع الثاني: وظائف النظام المالي العالمي
17	الفرع الثاني: مكونات النظام المالي العالمي
19	المطلب الثاني: تنامي ظاهرة العولمة المالية
19	الفرع الأول: مفاهيم عامة حول العولمة
22	الفرع الثاني: ماهية العولمة المالية
26	المطلب الثالث: التحرير المالي والمصرفي
26	الفرع الأول: التحرير المالي
29	الفرع الثاني: التحرير المصرفي
32	المبحث الثاني: أثر التحولات والمستجدات المالية العالمية على الصناعة المصرفية
32	المطلب الأول: تأثير العولمة المالية على الصناعة المصرفية

37	المطلب الثاني: علاقة التحرير المالي بحدوث الأزمات المالية
39	المطلب الثالث: التوجهات الحديثة للصناعة المصرفية في ظل العولمة المالية
39	الفرع الأول: المصارف الشاملة
41	الفرع الثاني: الاندماج المصرفي
44	الفرع الثالث: الصيرفة الالكترونية
47	الفرع الرابع: تنامي الصيرفة الإسلامية
48	المبحث الثالث: تجدد الأزمات المالية في ظل العولمة المالية
48	المطلب الأول: ماهية الأزمات المالية
48	الفرع الأول: تعريف الأزمة المالية
49	الفرع الثاني: خصائص الأزمات المالية
50	الفرع الثالث: أسباب الأزمات المالية
52	المطلب الثاني: أنواع الأزمات المالية
53	المطلب الثالث: العدوى المالية وقنوات انتشارها
53	الفرع الأول: مفهوم العدوى المالية
54	الفرع الثاني: النماذج المفسرة للعدوى المالية
56	الفرع الثالث: قنوات انتشار عدوى الأزمات المالية
59	المطلب الرابع: نماذج عن أهم الأزمات المالية
59	الفرع الأول: أزمة أكتوبر 1987
61	الفرع الثاني: الأزمة المكسيكية 1995
64	الفرع الثالث: الأزمة الأرجنتينية 1998
66	الفرع الرابع: أزمة دول جنوب شرق آسيا 1997
70	خلاصة الفصل
	<b>الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول الصيرفة الإسلامية</b>
72	تمهيد
73	المبحث الأول: ماهية الصيرفة الإسلامية
73	المطلب الأول: مفهوم الصيرفة الإسلامية
73	الفرع الأول: تعريف الصيرفة الإسلامية
74	الفرع الثاني: مفهوم المصارف الإسلامية
79	المطلب الثاني: ضوابط وأسس الصيرفة الإسلامية

81	المطلب الثالث: أهداف المصارف الإسلامية
83	المطلب الرابع: مصادر الأموال في المصارف الإسلامية
83	الفرع الأول: المصادر الداخلية للأموال
84	الفرع الثاني: المصادر الخارجية للأموال
87	المطلب الخامس: استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية
87	الفرع الأول: صيغ التمويل الإسلامي القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار
96	الفرع الثاني: صيغ التمويل الإسلامي القائمة على المديونية
105	المبحث الثاني: الإطار العام للتحويل من الصيرفة التقليدية للصيرفة الإسلامية
105	المطلب الأول: مفهوم التحويل من الصيرفة التقليدية للصيرفة الإسلامية
105	الفرع الأول: تعريف التحويل من الصيرفة التقليدية للصيرفة الإسلامية
106	الفرع الثاني: دوافع التحويل من الصيرفة التقليدية للصيرفة الإسلامية
108	المطلب الثاني: ضوابط وأسس التحويل من الصيرفة التقليدية للصيرفة الإسلامية
111	المطلب الثالث: الحكم الشرعي للتحويل من الصيرفة التقليدية للصيرفة الإسلامية
111	الفرع الأول: مشروعية التحويل الكلي
112	الفرع الثاني: مشروعية التحويل الجزئي
115	المبحث الثالث: آليات تحويل المصارف التقليدية للصيرفة الإسلامية
115	المطلب الأول: أشكال تحويل المصارف التقليدية للصيرفة الإسلامية
115	الفرع الأول: التحويل الكلي
116	الفرع الثاني: التحويل الجزئي
118	المطلب الثاني: مداخل تحويل المصارف التقليدية للصيرفة الإسلامية
123	المطلب الثالث: آثار عملية تحويل المصارف التقليدية للصيرفة الإسلامية
123	الفرع الأول: الآثار الإيجابية
125	الفرع الثاني: الآثار السلبية
126	المطلب الرابع: متطلبات ومعوقات تحويل المصارف التقليدية للصيرفة الإسلامية
126	الفرع الأول: متطلبات عملية تحويل المصارف التقليدية للصيرفة الإسلامية
129	الفرع الثاني: معوقات عملية تحويل المصارف التقليدية للصيرفة الإسلامية
131	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: واقع الصيرفة الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008
133	تمهيد

134	المبحث الأول: تشخيص الأزمة المالية العالمية لسنة 2008
134	المطلب الأول: الخلفية التاريخية لنشأة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008
134	الفرع الأول: تعريف الأزمة المالية العالمية لسنة 2008
135	الفرع الثاني: نشأة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008
138	الفرع الثالث: التسلسل الزمني للأزمة المالية العالمية لسنة 2008
139	المطلب الثاني: أسباب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 من منظور الاقتصاد الوضعي
139	الفرع الأول: الأسباب المباشرة للأزمة المالية العالمية لسنة 2008
145	الفرع الثاني: الأسباب غير المباشرة للأزمة المالية العالمية لسنة 2008
146	المطلب الثالث: تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الاقتصاد العالمي
152	المطلب الرابع: استعراض أهم خطط الانقاذ لمعالجة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008
156	المبحث الثاني: الصيرفة الإسلامية والأزمة المالية العالمية لسنة 2008
156	المطلب الأول: أسباب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 من منظور الاقتصاد الإسلامي
160	المطلب الثاني: تأثير الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصيرفة الإسلامية
160	الفرع الأول: درجة تأثر المصارف الإسلامية بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008
162	الفرع الثاني: الآثار الإيجابية للأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصيرفة الإسلامية
163	الفرع الثالث: الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصيرفة الإسلامية
174	المطلب الثالث: مقارنة بين تأثير الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على كل من المصارف التقليدية والإسلامية
169	المطلب الرابع: مؤشرات حول تطور الصيرفة الإسلامية عالميا بعد الأزمة المالية العالمية (2012-2022)
175	المطلب الخامس: حلول وبدائل لمعالجة الأزمات المالية من منظور الاقتصاد الإسلامي
177	المبحث الثالث: سبل تفعيل الصيرفة الإسلامية لمواجهة التحديات العالمية الحديثة
177	المطلب الأول: التحديات المعاصرة التي تواجه الصيرفة الإسلامية
180	المطلب الثاني: استراتيجية الصيرفة الإسلامية لمواجهة التحديات العالمية الحديثة
183	المطلب الثالث: آفاق ومستقبل الصيرفة الإسلامية في ظل التحديات العالمية الحديثة
185	خلاصة الفصل
	الفصل الرابع: دراسة تحليلية لواقع مجموعة تجارب دولية في مجال تطبيق الصيرفة الإسلامية
187	تمهيد

188	المبحث الأول: واقع تطبيق النظام المصرفي الإسلامي في السودان
188	المطلب الأول: نشأة وتطور النظام المصرفي السوداني
193	المطلب الثاني: تقنين الصيرفة الإسلامية في السودان
193	الفرع الأول: الإطار القانوني والشرعي للصيرفة الإسلامية في السودان
198	الفرع الثاني: الإطار التنظيمي والرقابي للصيرفة الإسلامية في السودان
205	المطلب الثالث: تطور مؤشرات الصيرفة الإسلامية في السودان خلال الفترة (2006 - 2021)
215	المطلب الرابع: المؤسسات المالية والمراكز التدريبية الداعمة للصيرفة الإسلامية في السودان
215	الفرع الأول: المؤسسات المالية الداعمة للصيرفة الإسلامية في السودان
216	الفرع الثاني: المراكز التدريبية الخاصة بالصيرفة الإسلامية في السودان
218	المطلب الخامس: تقييم تجربة الصيرفة الإسلامية في السودان
220	المبحث الثاني: واقع تطبيق الصيرفة الإسلامية في ماليزيا
220	المطلب الأول: نشأة وتطور الصيرفة الإسلامية في ماليزيا
225	المطلب الثاني: تقنين الصيرفة الإسلامية في ماليزيا
225	الفرع الأول: الإطار القانوني والشرعي للصيرفة الإسلامية في ماليزيا
229	الفرع الثاني: الإطار التنظيمي والرقابي للصيرفة الإسلامية في ماليزيا
234	الفرع الثالث: الإطار الضريبي للصيرفة الإسلامية في ماليزيا
234	المطلب الثالث: تطور مؤشرات الصيرفة الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة (2006 إلى النصف الأول من عام 2023)
241	المطلب الرابع: المؤسسات المالية والمراكز التدريبية الداعمة للصيرفة الإسلامية في ماليزيا وعوامل نجاحها
248	الفرع الأول: المؤسسات المالية الداعمة للصيرفة الإسلامية في ماليزيا
249	الفرع الثاني: المراكز التدريبية الخاصة بالصيرفة الإسلامية في ماليزيا
250	الفرع الثالث: عوامل نجاح الصيرفة الإسلامية في ماليزيا
251	المطلب الخامس: تقييم تجربة الصيرفة الإسلامية في ماليزيا
254	المبحث الثالث: واقع تطبيق الصيرفة الإسلامية في بريطانيا
254	المطلب الأول: نشأة وتطور الصيرفة الإسلامية في الدول الغربية مع التركيز على التجربة البريطانية
254	الفرع الأول: رصد أهم الدعوات الغربية المنادية لتطبيق الصيرفة الإسلامية بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008
256	الفرع الثاني: لمحة عن الصيرفة الإسلامية في بعض الدول الغربية

260	الفرع الثالث: نشأة وتطور الصيرفة الإسلامية في بريطانيا
262	الفرع الرابع: دوافع اهتمام بريطانيا بالصيرفة الإسلامية
264	المطلب الثاني: تقنين الصيرفة الإسلامية في بريطانيا
264	الفرع الأول: الإطار القانوني والشرعي للصيرفة الإسلامية في بريطانيا
266	الفرع الثاني: الإطار الضريبي للصيرفة الإسلامية في بريطانيا
267	المطلب الثالث: تطور مؤشرات الصيرفة الإسلامية في بريطانيا خلال الفترة (2006-2022)
278	المطلب الرابع: الصيرفة الإسلامية في النظام التعليمي والتكويني البريطاني
280	المطلب الخامس: تقييم تجربة الصيرفة الإسلامية في بريطانيا
280	الفرع الأول: العوامل التي ساعدت نجاح الصيرفة الإسلامية في بريطانيا
281	الفرع الثاني: التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في بريطانيا
282	الفرع الثالث: الآفاق المستقبلية للصيرفة الإسلامية في بريطانيا
284	المبحث الثالث: واقع تطبيق الصيرفة الإسلامية في الجزائر
284	المطلب الأول: نشأة وتطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر
284	الفرع الأول: مراحل تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر
293	الفرع الثاني: دوافع تحول المصارف التقليدية لفتح نوافذ إسلامية
296	المطلب الثاني: تقنين الصيرفة الإسلامية في الجزائر
296	الفرع الأول: الإطار القانوني والشرعي للصيرفة الإسلامية في الجزائر
305	الفرع الثاني: الإطار الضريبي للصيرفة الإسلامية في الجزائر
308	المطلب الثالث: تطور مؤشرات الصيرفة الإسلامية في الجزائر خلال الفترة (2006-2022)
308	الفرع الأول: هيكل النظام المصرفي الجزائري
308	الفرع الثاني: أبرز المؤشرات الرئيسية للصيرفة الإسلامية في الجزائر
315	الفرع الثالث: مكانة الصيرفة الإسلامية في المنظومة المصرفية الجزائرية
321	المطلب الرابع: الصيرفة الإسلامية في النظام الأكاديمي والتكويني في الجزائر
322	المطلب الخامس: تقييم تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر
322	الفرع الأول: التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في الجزائر
324	الفرع الثاني: متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر
325	الفرع الثالث: قراءة تقييمية لتجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر
327	الفرع الرابع: الدروس المستفادة من التجارب المدروسة
331	خلاصة الفصل

333	الخاتمة
-346 369	قائمة المصادر والمراجع

# فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
36-35	تكرار الأزمات المالية حول العالم (1971- 2007)	(1-1)
38	تاريخ بداية التحرير المالي وحدث الأزمات المالية لبعض الدول	(2-1)
79	الفرق بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية	(1-2)
148	أكبر 10 بنوك في العالم تعرضوا للخسائر من أوت 2007 لغاية أوت 2008	(1-3)
195-193	القوانين الخاصة بالصيرفة الإسلامية في السودان	(1-4)
197-196	هيئات الرقابة الشرعية الخاصة بالصيرفة الإسلامية في السودان	(2-4)
205	تطور حجم ودائع الصيرفة الإسلامية في السودان (2006- 2021)	(3-4)
207	تطور حجم أصول الصيرفة الإسلامية في السودان (2006- 2021)	(4-4)
209	تطور حجم تمويلات الصيرفة الإسلامية في السودان (2006- 2021)	(5-4)
211	الأرصدة والنسب المئوية لصيغ التمويل الإسلامي في السودان (2006- 2021)	(6-4)
226	القوانين الخاصة بالصيرفة الإسلامية في ماليزيا	(7-4)
235	توزيع المصارف في ماليزيا (2006- 2018)	(8-4)
236	تطور حجم ودائع الصيرفة الإسلامية في ماليزيا (2006 إلى النصف الأول من عام 2023)	(9-4)
238	تطور حجم أصول الصيرفة الإسلامية في ماليزيا (2006 إلى النصف الأول من عام 2023)	(10-4)
240	تطور حجم تمويلات الصيرفة الإسلامية في ماليزيا (2006 إلى النصف الأول من عام 2023)	(11-4)
241	توزيع أرصدة صيغ التمويل الإسلامي في ماليزيا (2018- إلى النصف الأول من عام 2023)	(12-4)
244	حصة الصيرفة الإسلامية من إجمالي السوق المصرفية الماليزية ( 2006 إلى النصف الأول من عام 2023)	(13-4)
260	التتبع الزمني لتطور الصيرفة الإسلامية في بريطانيا	(14-4)

262	لائحة البنوك الإسلامية العاملة في بريطانيا وطبيعة أنشطتها	(15-4)
269	توزيع تطور ودائع وأصول المصارف الإسلامية في بريطانيا (2013- 2021)	(16-4)
274	توزيع التمويل الإسلامي وفق الصيغ الإسلامية في بريطانيا لعام 2018	(17-4)
275	حصة أصول الصيرفة الإسلامية من إجمالي أصول القطاع المصرفي البريطاني (2013- 2022)	(18-4)
309	تطور حجم ودائع الصيرفة الإسلامية في الجزائر (2006- 2022)	(19-4)
312	تطور حجم تمويلات الصيرفة الإسلامية في الجزائر (2006- 2022)	(20-4)
314	توزيع أرصدة صيغ التمويل الإسلامي في الجزائر (2020- 2022)	(21-4)
316	حصة مساهمة الصيرفة الإسلامية في استقطاب الودائع للنظام المصرفي الجزائري (2006- 2022)	(22-4)
318	حصة الصيرفة الإسلامية في تمويل الاقتصاد الجزائري (2006- 2022)	(23-4)

# فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
56	قنوات انتقال الأزمات المالية على المستوى المحلي	(1-1)
137	تطور الأحداث التي أدت للوقوع في الأزمة المالية العالمية لسنة 2008	(1-3)
140	التغيرات في معدلات الفائدة للبنك الفيدرالي الأمريكي (2002-2007)	(2-3)
141	اتجاهات أسعار العقارات في الو م أ (1988-2000)	(3-3)
145	أرصدة الحساب الجاري لميزان المدفوعات الأمريكي (2002-2007)	(4-3)
150	معدلات النمو الحقيقي في العالم والدول المتقدمة والنامية (2005-2009)	(5-3)
151	نمو التجارة الدولية (2005-2009)	(6-3)
161	تطور حجم أصول الصيرفة الإسلامية عالميا ما بين (2007-2013)	(7-3)
165	مقارنة أداء أكبر 10 بنوك تقليدية مع أكبر 10 بنوك إسلامية (2006-2009)	(8-3)
166	أثر الأزمة المالية العالمية على المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية لعام 2008	(9-3)
167	أثر الأزمة المالية العالمية على المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية لعام 2009	(10-3)
170	تطور حجم أصول الصيرفة الإسلامية عالميا (2012-2022) وتوقعات نموها لسنة 2026	(11-3)
172	التوزيع الجغرافي لأصول الصيرفة الإسلامية في العالم لعام 2022	(12-3)
173	حصة الصيرفة الإسلامية من إجمالي الأصول المصرفية حسب البلد لعام 2022	(13-3)
174	توزيع أصول الصيرفة الإسلامية عالميا لعام 2022	(14-3)
213	بعض مؤشرات السلامة المالية للمصارف الإسلامية في السودان (2013-2022)	(1-4)
242	نسب توزيع صيغ التمويل الإسلامي في ماليزيا (2018 إلى النصف الأول من عام 2023)	(2-4)
245	حصة الصيرفة الإسلامية من إجمالي السوق المصرفية الماليزية (2006 إلى النصف الأول من عام 2023)	(3-4)
246	بعض مؤشرات السلامة المالية للمصارف الإسلامية في ماليزيا (2018 إلى النصف الأول من عام 2023)	(4-4)
259	أصول الصيرفة الإسلامية في بعض الدول الغربية لسنة 2021	(5-4)
268	تطور أصول الصيرفة الإسلامية في بريطانيا (2006-2010)	(6-4)

271	ترتيب أصول البنوك الإسلامية في بريطانيا لعام 2021	(7-4)
272	تطور إجمالي حجم أصول الصيرفة الإسلامية في بريطانيا (2013-2022)	(8-4)
273	تطور إجمالي حجم التمويل الإسلامي في بريطانيا (2017-2022)	(9-4)
274	نسب توزيع التمويلات وفق الصيغ الإسلامية في بريطانيا لعام 2018	(10-4)
276	بعض مؤشرات السلامة المالية في المصارف الإسلامية البريطانية (2017-2022)	(11-4)
279	مكانة بريطانيا في العالم من حيث دورات ودرجات التعليم في مجال التمويل الإسلامي لسنة 2019	(12-4)
307	أهم محطات الصيرفة الإسلامية في الجزائر	(13-4)
314	توزيع نسب التمويل الإسلامي في الجزائر (2020-2022)	(14-4)
319	الحصة السوقية للتمويل الإسلامي مقارنة بالتمويل التقليدي في الجزائر لعام 2022	(15-4)
320	تطور معدل كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في الجزائر (2014-2020)	(16-4)

# مقدمة عامة

شهد النظام المالي العالمي بداية من الربع الأخير من القرن العشرين العديد من التحولات الاقتصادية والمالية العميقة، تمثلت أساسا في تنامي ظاهرة العولمة المالية، تحرير الأسواق المالية وزيادة ارتباطها مع بعضها البعض فضلا عن التطورات الحاصلة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وقد كان لتلك التحولات نتائج إيجابية على الصناعة المصرفية وظهر ذلك جليا من خلال زيادة معاملاتها المالية، حيث توسعت أنشطة المصارف على المستويين المحلي والدولي، إذ أصبحت تقدم خدمات مالية ومصرفية لم تكن متاحة من قبل، من خلال استحداثها لمجموعة من الأدوات والمنتجات المالية المبتكرة.

وبالرغم من الآثار الإيجابية التي خلفتها تلك التحولات السالفة الذكر؛ إلا أنها قد أوقعت النظام المالي العالمي في العديد من الاختلالات والمشاكل تبلورت أساسا في شكل أزمات مالية، فقد شهد العالم الاقتصادي المعاصر سلسلة من الأزمات المالية المتتالية؛ فحسب بعض الدراسات فقد كان هناك حوالي 430 أزمة مالية ضربت اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء في الفترة الممتدة ما بين (1970-2008). إن المتتبع لهذه الأحداث يجد أن هذه الأزمات قد بلغت ذروتها في بداية الثمانينات والتي تزامنت مع الموجة الأولى لتطبيق إجراءات التحرير المالي، ومن الأمثلة عن أهم تلك الأزمات نذكر أزمة البورصات الأمريكية، أزمات أمريكا اللاتينية، أزمة جنوب شرق آسيا، الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، حيث كان لهذه الأزمات انعكاسات بالغة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمختلف دول العالم مهددة بذلك استقرار النظام المالي العالمي ككل.

وتعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي هزت أسواق المال العالمية من أعنف الأزمات على الإطلاق وذلك نظرا لضخامة تداعياتها وشموليتها الجغرافية، إذ انطلقت من مركز النظام المالي العالمي ثم انتشرت لباقي دول العالم بسبب العدوى المالية، وقد أثرت تداعياتها على مختلف المؤشرات الاقتصادية، وقد كانت الجوانب المالية والمصرفية من أكثر الجوانب تأثرا بهذه الأزمة كون بؤادر الأزمة بدأت تظهر في القطاع المصرفي، فقد أفلست كُبرى المصارف العالمية وتم تعطيل عمليات الاقتراض المصرفي.. الخ، وهو ما تطلب تدخل حكومات الدول بوضع خطط استعجالية خصوصا من طرف الدول الصناعية الكبرى عن طريق بنوكها المركزية بهدف احتواء الأزمة وبالتالي انقاذ النظام المصرفي الذي أظهر تصدعا كبيرا إبان هذه الأزمة، فتم ضخ سيولة كبيرة في المصارف والأسواق المالية، كما تم تخفيض معدلات الفائدة بهدف انتعاش المصارف والمؤسسات المالية ومنع انهيارها، لكن كل هذه

الإجراءات باءت بالفشل كون هذه الحلول كانت ترقيعية وعلى المدى القصير فقط ولا تكفي لحل الأزمة من جذورها، مما دفع بحكومات تلك الدول لإعادة النظر في الأنظمة المالية السائدة وإعداد مراجعة شاملة لآليات عملها من أجل معرفة الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة والبحث في ثنائيا فكرها الاقتصادي والمصرفي عن سبل كفيلة للخروج من الأزمة وتجنب الوقوع في المزيد من الأزمات مستقبلا.

وفي خضم الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وبعد أن أبانت الصيرفة الإسلامية عن قدرات هائلة في التصدي لهذه الأزمة، حيث شهدت هذه الصناعة استقرارا في أغلب مؤشراتها ولم يتم تسجيل إفلاس أي مصرف إسلامي في العالم، عكس نظيرتها التقليدية التي تعرضت لسقطات ونكسات إبان وبعد الأزمة المالية. ويرجح قدرة الصيرفة الإسلامية على تجاوز حدة هذه الأزمة إلى المرتكزات والأسس التي بُني عليها النظام المصرفي الإسلامي والمستمدة من فقه الشريعة الإسلامية، عكس النظام المصرفي التقليدي الذي يعتمد على الربا وبيع الديون كعوامل أساسية لآليات عمله. من هنا دفع أنظار صانعي السياسات في العديد من الدول العربية والإسلامية وحتى الغربية إلى التسارع نحو تبني الصيرفة الإسلامية في أنظمتها المصرفية كآلية للاستفادة مما توفره هذه الصناعة في تجنب المزيد من الأزمات المالية التي قد تحدث مستقبلا.

### إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

**هل يمكن أن تكون الصيرفة الإسلامية الحل الأمثل لحل الأزمات المالية وتجنبها في المستقبل؟**

**التساؤلات الفرعية:** من خلال التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي آثار الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على كل من الصيرفة التقليدية والإسلامية؟
- ما هو الدور الذي تلعبه الصيرفة الإسلامية في تقادي الأزمات المالية؟
- ما هي أهم دوافع زيادة الاهتمام الدولي بموضوع الصيرفة الإسلامية؟
- ما هو واقع الصيرفة الإسلامية في كل من دولة السودان، ماليزيا، بريطانيا والجزائر؟
- هل البيئة القانونية والتنظيمية ملائمة لممارسة نشاط الصيرفة الإسلامية في كل من دولة السودان، ماليزيا، بريطانيا والجزائر؟

- كيف يمكن للجزائر أن تستفيد من التجارب المدروسة للنهوض بقطاع الصيرفة الإسلامية في البلد؟

**فرضيات الدراسة:** للإجابة على التساؤلات الفرعية، نقترح الفرضيات التالية:

- **الفرضية الرئيسية:** تعتبر الصيرفة الإسلامية من بين الحلول المثلى لحل الأزمات المالية وتجنبها في المستقبل؛

- **الفرضية الجزئية الأولى:** أثرت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 سلباً على كل من المصرفية التقليدية والإسلامية؛

- **الفرضية الجزئية الثانية:** تلعب الصيرفة الإسلامية دوراً إيجابياً في تفادي الأزمات المالية؛

- **الفرضية الجزئية الثالثة:** تعتبر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 من أهم دوافع التوجه الدولي لتبني نموذج الصيرفة الإسلامية؛

- **الفرضية الجزئية الرابعة:** هناك تباين في تطور وانتشار الصيرفة الإسلامية بين الدول محل الدراسة (السودان، ماليزيا، بريطانيا والجزائر)؛

- **الفرضية الجزئية الخامسة:** تتمتع الصيرفة الإسلامية في كل من دولة السودان، ماليزيا، بريطانيا والجزائر بوجود إطار تنظيمي وقانوني وشرعي قوي ومدعم لعملها من قبل بنوكها المركزية؛

**أهمية الدراسة:** تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تعالج مسألة شغلت كثيرا أذهان العديد من الأكاديميين والمختصين وصناع القرار في العديد من الدول العربية والإسلامية وحتى الغربية خصوصا في السنوات التي تلت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، مما جعل موضوع البحث يكتسي أهمية بالغة، وعموما يمكن إبراز أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

- تزايد الأصوات المنادية بتبني النظام المصرفي الإسلامي كبديل تنافسي للنظام المصرفي التقليدي خاصة مع تكرار ودورية الأزمات المالية، وهو ما يفسر أهمية الصيرفة الإسلامية في الصناعة المصرفية العالمية؛

- يعتبر موضوع الصيرفة الإسلامية من مواضيع الساعة، حيث تم تناوله في العديد من المؤتمرات والندوات محليا ودوليا، فالصيرفة الإسلامية تعد اليوم واحدة من أبرز الظواهر المالية التي حظيت باهتمام بالغ من قبل حكومات الدول؛

- تزايد حدة الأزمات المالية التي أصبحت تهدد استقرار النظام المالي العالمي في كل مرة، وهو ما يستدعي البحث عن آليات لتفادي المزيد من الأزمات مستقبلا.

**أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وهي كما يلي:

-محاولة إجراء مقارنة بين تأثير تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على كل من الصيرفة الإسلامية والتقليدية؛

-إبراز الدور الذي تلعبه الصيرفة الإسلامية في التصدي للأزمات المالية العالمية؛

- معرفة الأسباب التي أدت إلى نمو الصيرفة الإسلامية على المستوى الدولي خاصة في سنوات ما بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008؛

-الوقوف على مجموعة تجارب دولية في مجال تطبيق الصيرفة الإسلامية بمختلف مساراتها، مع تسليط الضوء على أهم مؤشراتنا خلال الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وما بعدها، وذلك لمعرفة مدى قدرة الصيرفة الإسلامية في هذه الدول على مواجهة تحديات هذه الأزمة، ومدى تكيفها أيضا مع التغيرات والمستجدات الحاصلة على الساحة العالمية؛

- الخروج بمجموعة من الاقتراحات من شأنها أن تساهم في تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

**أسباب اختيار الموضوع:** هناك عدة أسباب دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع، منها أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

➤ أسباب ذاتية: وتتمثل في:

- ميول الباحثة لدراسة المواضيع التي تخص الصناعة المالية الإسلامية بصفة عامة والصيرفة الإسلامية بصفة خاصة؛

- الرغبة في زيادة إثراء البحث العلمي في ميدان العلوم الاقتصادية عموماً وفي العلوم المالية والمصرفية الإسلامية على وجه الخصوص، حيث يمكن لهذه الدراسة أن تكون مرجعاً علمياً للأكاديميين والباحثين المتخصصين في هذا المجال؛

➤ **أسباب موضوعية:** يظل موضوع الصيرفة الإسلامية من المواضيع التي تستهوي أي باحث اقتصادي فهي تعد من المواضيع الحيوية والجديرة بالدراسة دائماً، وعموماً تعود المبررات الموضوعية في دراسة هذا الموضوع للاعتبارات التالية:

- يعد موضوع الصيرفة الإسلامية موضوعاً متماشياً مع التوجهات الدولية نحو التحول لممارسة عمليات الصيرفة الإسلامية في أنظمتها المصرفية بأساليب ومداخل متعددة خصوصاً بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وبالتالي فإن ربط موضوع الصيرفة الإسلامية بمتغير الأزمات المالية يعد مجالاً مناسباً للدراسة والتحليل؛

- الإدراك المتزايد بأهمية الصيرفة الإسلامية في التصدي للأزمات المالية؛

- الانتشار الواسع للصيرفة الإسلامية في مختلف دول العالم خاصة في السنوات الأخيرة، وهذا ما جعله حقل مناسب للبحث العلمي؛

- تلاؤم الموضوع مع تخصص الباحثة الموسوم بـ "اقتصاد نقدي وبنكي".

**منهج الدراسة:** للإجابة على الإشكالية المدروسة واختبار صحة الفرضيات، تم الاعتماد وبشكل متكامل على المناهج التالية:

- **المنهج التاريخي:** وتم الاعتماد عليه من خلال تحديد البعد التاريخي لظهور العولمة، وكذا

عرض أهم الأزمات المالية التي عرفها النظام المالي العالمي، بالإضافة إلى تتبع التطور التاريخي للمراحل التي مرت بها الصيرفة الإسلامية حول العالم وكذا في الدول محل الدراسة؛

- **المنهج الوصفي التحليلي:** وتم الاعتماد عليه من خلال عرض ووصف الأدبيات والمفاهيم النظرية المتعلقة بالدراسة، بالإضافة إلى تحليل مختلف المؤشرات والبيانات ذات الصلة بالموضوع.

**حدود الدراسة:** بالنظر للطبيعة المميزة لموضوع الدراسة وبغرض الوصول للأهداف المرجوة منه، فقد تم تحديد الدراسة مكانيا وزمنيا على النحو التالي:

-**الحدود المكانية:** نظرا لاتساع الموضوع وعمقه حصرنا هذه الدراسة في أربع تجارب دولية، حيث شملت كل من دولة السودان، ماليزيا، بريطانيا والجزائر، ويعود اختيارنا لهذه الدول للعديد من الاعتبارات لعل أبرزها هو تنوع الأنظمة المصرفية السائدة في تلك الدول وكذا لاختلاف البيئة الاقتصادية والاجتماعية والعقائدية لها، بالإضافة للاعتبارات التالية:

فبالنسبة لدولة السودان فالأمر يعود لكون هذه الدولة تعتبر من بين ثلاث دول في العالم التي تتبع النظام المصرفي الإسلامي بالكامل كما أنها تعتبر تجربة فريدة من نوعها حيث لا تشبه أي تجربة أخرى، أما بالنسبة لماليزيا فيرجع الأمر لكون هذه دولة تعتبر من الدول الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية عالميا، كما أنها تعتبر من أوائل الدول التي تبنت النظام المصرفي المزدوج وقد نجحت فعلا في تطبيقه وفي وقت وجيز جدا، فتجربة ماليزيا تعتبر تجربة جديرة بالدراسة، أما بالنسبة للدول الغربية فقد وقع اختيارنا على دولة بريطانيا ويعود هذا الاختيار لكون بريطانيا تعتبر كذلك من الدول الرائدة في مجال تطبيق الصيرفة الإسلامية على المستوى الغربي، كما شهد زيادة الاهتمام الحكومي بهذه الصناعة خصوصا بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وهذا ما يتماشى مع موضوع دراستنا، أما بالنسبة للجزائر فيعود اختيارنا لهذه الدولة لعاملين أساسيين: الأول وباعتبار هذه الدراسة تعتبر من مخرجات الجامعة الجزائرية أردنا تسليط الضوء على تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر لمعرفة جوانب ضعفها واستنباط أهم نقاط القوة من التجارب المدروسة بغية الاستفادة منها، أما العامل الثاني فيعود إلى اهتمام الدولة بموضوع الصيرفة الإسلامية خاصة في السنوات الثلاثة الأخيرة من الدراسة بعد أن كانت غافلة عن ذلك لعقود من الزمن.

- **الحدود الزمانية:** امتدت الحدود الزمانية لهذه الدراسة من 2006 إلى النصف الأول من عام 2023، كون ما تضمنته هذه الفترة من أحداث هامة تحدد مسار موضوع الدراسة، ولعل أبرز حدث ميز هذه الفترة على الساحة المالية العالمية هو حدوث الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وذلك لمعرفة مدى قدرة الصيرفة الإسلامية في الدول محل الدراسة على تجاوز حدة هذه الأزمة، كما شهدت هذه الفترة حدث آخر مختلف تماما عن الأزمة المالية العالمية وهو انتشار فيروس كورونا المستجد وما ترتب عنه حالات

الإغلاق الكبير الذي شمل جل دول العالم بهدف احتواء الفيروس، وما نتج عنه من أضرار جسيمة على مختلف القطاعات الاقتصادية، المالية، الاجتماعية والصحية حيث لم يسلم منها أي قطاع، وهذا ما منح لنا فرصة أخرى للوقوف على مدى قدرة الصيرفة على تجاوز حدة الأزمات مهما كانت طبيعتها وشدة خطورتها، ومدى قدرتها أيضا على التكيف والتأقلم مع التغيرات والمستجدات الحاصلة على الساحة المالية العالمية.

**الدراسات السابقة:** حسب اطلاع الباحثة وفي حدود ما توفر لها، تمثلت الدراسات السابقة ذات الصلة المباشرة بموضوع هذه الدراسة فيما يلي:

**أ-الدراسات باللغة العربية:** وتتمثل أهمها فيما يلي:

- دراسة (حجيلة أسماء وبلحاج فراحي، 2017): بعنوان " التمويل الإسلامي كأسلوب لمواجهة الأزمات المالية في ظل العولمة"، وهو مقال منشور في مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، المجلد 1، العدد 3. هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى إمكانية الاعتماد على التمويل الإسلامية كآلية لمعالجة الأزمات المالية وتقادي تكرارها في المستقبل، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن نظام التمويل الإسلامي يتوفر على مجموعة من الصيغ التمويلية المتنوعة بإمكانها أن تشكل نظاما تمويليا متكاملًا يلبي مختلف الحاجات الاقتصادية، ولا سبيل لحل الأزمة إلا بتطبيق شرع الله في جميع مناحي الحياة.

- دراسة ( إيمان بوشنقىر، 2018): بعنوان " التوجه لتبني المعاملات المالية الإسلامية كمنهج لمواجهة الأزمات المالية"، وهو مقال منشور في مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد3، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على طبيعة عمل البنوك الإسلامية (الخصائص والوظائف والآليات المستخدمة)، مع تبيان دور تلك البنوك في مواجهة الأزمات المالية، وقد خلصت الدراسة إلى أن المعاملات المالية الإسلامية التي تقوم على المشاركة في الربح والخسارة والرفض النهائي بالتعامل بالمشتقات المالية مع الالتزام التام بتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية يمكن أن تجنب النظام المالي من الوقوع في المزيد من الأزمات المالية.

- دراسة (آسيا الوافي، 2019): بعنوان ضوابط المصارف الإسلامية للوقاية من الأزمات المالية، وهي أطروحة دكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر. هدفت هذه

الدراسة إلى تسليط الضوء على المفاهيم المتعلقة بالأزمات المالية والمصارف الإسلامية مع إبراز الضوابط الشرعية التي تقوم عليها هذه الأخيرة ومدى قدرتها وفعاليتها في أن تكون كصمام أمان للأزمات المالية التي قد تحدث مستقبلا، وقد توصلت الدراسة إلى أنه وفي ظل تكرار ودورية الأزمات المالية التي أصبح يشهدها النظام المالي العالمي في الوقت المعاصر، وبعد أن أظهر هذا النظام تصدعا خصوصا إبان وبعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، فإنه يمكن الاعتماد على الصيغ والأساليب والابتكارات المالية للمصارف الإسلامية في الوقاية من حدة الأزمات، فالتزام المصارف الإسلامية بمجموعة من الضوابط والمبادئ المستمدة من فقه الشريعة الإسلامية، كالتزام بقاعدة الغنم بالغرم والخراج بالضمان مع احتفاظها بنسب عالية من كفاية رأس المال يجعلها تتوفر على الإمكانيات المطلوبة للتصدي لمختلف الأزمات المالية وبذلك يمكن أن تكون البديل الأنسب للنظام الرأسمالي.

-دراسة (طارق مخلوفي، 2020): بعنوان **متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008**، وهي أطروحة دكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر. هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وتحديد التحديات التي تحد من تطوير نشاطها مع إبراز أهم متطلبات تفعيلها خصوصا في ظل التداعيات التي تفرضها الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وخلصت هذه الدراسة إلى أن الصيرفة الإسلامية في الجزائر قد أثبتت وجودها بالرغم من محدوديتها فهي تقتصر على مصرفين إسلاميين فقط، وقد تمكنت من التصدي للأزمة المالية العالمية لسنة 2008، إلا أن هذا النجاح لم يكن بالشكل المطلوب بسبب العديد من العراقيل التي تواجهها والمتمثلة أساسا في ضعف الإطار القانوني والتشريعي المنظم لعملها.

-دراسة (فنازي فطيمة الزهراء، 2022): بعنوان " **دراسة واقع الصناعة المالية الإسلامية في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية - دراسة تحليلية لمجموعة تجارب دولية-**"، وهي أطروحة دكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر. هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مجموعة تجارب دولية في مجال الصناعة المالية الإسلامية في ظل المستجدات والتحديات العالمية، وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الصناعة المالية الإسلامية تكتسي أهمية بالغة في دول مجلس التعاون الخليجي، إيران وماليزيا، كما

استطاعت هذه الصناعة أن تخرق أسواق عالمية مثل بريطانيا ولكسمبورغ، وترى الباحثة إلى أن هذه الصناعة لا يمكن أن تكون بديلا للأنظمة التقليدية في الوقت الحاضر فهي تحتاج للمزيد من الدعم والتطوير من طرف حكومات الدول بالتنسيق مع بنوكها المركزية، كما يجب أن يكون النظام الاقتصادي كله يعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، حتى نقول أن الصناعة المالية الإسلامية هي بديلة للصناعة المصرفية التقليدية.

ب- الدراسات باللغة الأجنبية: وتتمثل فيما يلي:

-(MansoorKhan,Ishaq Bhatti .2008). **Islamic banking and finance: on its ways to globalization**, Managerial Finance, vol 34, No 10.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على النمو غير المسبوق لقطاع الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي فيعالم التمويل المعاصر، من خلال تتبع التطورات الحاصلة في صناعة الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية من أدوات وأنظمة وقطاعات وأسواق مالية في دول مختلفة، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي قد حقق نتائج إيجابية جدا، كما اكتسبت المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية مكانة مزدهرة في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، إذ تعد هذه المناطق بمثابة منصة انطلاق للترويج بالخدمات المصرفية الإسلامية في الأسواق المالية الغربية، وبذلك يمكن للصناعة المالية الإسلامية أن تصبح منافسا وبديلا للأنظمة التقليدية مما يجعلها قادرة للتطبيق على المستوى المصرفي العالمي.

-(Bilal Khan, Emir Aly Crowne Mohammed. 2010). **Islamic Banking& Current Financial Crisis. Review of Banking & financial Law**,vol 29.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الخدمات المصرفية الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 قد كشفت عن ضعف صناعة الخدمات المالية الغربية كما أن الأنظمة المالية الحالية قد أظهرت اختلالات بنيوية إبان تلك الأزمة، في المقابل ذلك أحرز قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية تقدما متزايدا في العالم الغربي، ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في النمو في الدول النفطية وبالتحديد في دول مجلس التعاون

الخليجي ودول جنوب شرق آسيا، لذلك ينبغي الاعتماد على الصيرفة الإسلامية لمعالجة القصور التي يعاني منها النظام المالي الحالي.

-( Al- Qadi,Naim Salamah . 2012). **The Impact of Financial Crises on Islamic Banks. Journal of Financial Economics and Econometrics .**

هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن أثر الأزمة المالية العالمية على البنوك الإسلامية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 قد أثرت إيجاباً على أداء المصارف الإسلامية، فعدم تعامل هذه المصارف بالمشتقات المالية والقروض الربوية جعلتها في منأى عن تداعيات هذه الأزمة، وقد أدى هذا إلى تعزيز الثقة في المنظومة المصرفية الإسلامية، مما سيساهم هذا بدون شك في تعزيز دخول المصارف الإسلامية ضمن القطاع المصرفي العالمي.

- (Aqib Ali, 2023),**An Assessment of islamic banking in Asia, Europe, USA, and Australia. European Journal of Islamic Finance,**

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع خدمات الصيرفة الإسلامية في كل من آسيا، أوروبا، الوم أ وأستراليا، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن نموذج الصيرفة الإسلامية قد أظهر نمواً وازدهاراً واسعاً في دول آسيا وبالتحديد في دول الشرق الأوسط مثل قطر، الإمارات، البحرين، ماليزيا.. الخ، كما أظهرت نتائج الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية قد بدأت تتوسع شيئاً فشيئاً في الدول الأوروبية مثل أستراليا، الوم أ وكندا، مما سيساهم في تحقيق نجاحات واعدة لقطاع الصيرفة الإسلامية عالمياً.

### ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

بعد استعراض الدراسات السابقة نشير إلى أن أغلب الدراسات تتفق مع الدراسة الحالية في جوهرها الرئيسي وهدفها العام، حيث نجد أن أغلب الدراسات السالفة الذكر حاولت أن تبحث عن تحليل واقع الصيرفة الإسلامية في ظل التغيرات والمستجدات المعاصرة خصوصاً إبان وبعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وهذا هو جوهر بحثنا أيضاً، لكن ولتشخيص الموضوع بدقة تميزت دراستنا عن أغلب الدراسات السابقة في إسقاط هذه الدراسة على أربع تجارب دولية، وحتى وإن تشابهت الدراسة الحالية مع دراسة (فنازي فطيمة الزهراء، 2022) في عينة الدراسة والمنهج

المستخدم، إلا أنها اختلفت معها في الكثير من الجوانب، وعموماً يمكن إبراز أهم ما ميز هذه الدراسة فيما يلي:

- حاولت الدراسة الحالية إعطاء صورة واضحة عن أهم الأطر التنظيمية والقانونية والشرعية المنظمة لعمل الصيرفة الإسلامية في الدول محل الدراسة؛

- ركزت الدراسة الحالية على عملية الربط الوطيد بين مؤشرات الصيرفة الإسلامية للدول محل الدراسة والأزمة المالية العالمية لسنة 2008؛

- كما تميزت هذه الدراسة بحدثة المعلومات والبيانات المجمعّة، لهذا فإن هذه الدراسة ستكون استكمالاً للدراسات السابقة.

### هيكل الدراسة:

بغرض الإلمام بجميع جوانب الموضوع تم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة، أربع فصول أساسية، بالإضافة إلى الخاتمة.

وتضمنت المقدمة تمهيد للدراسة وطرح الإشكالية وكذا اقتراح الفرضيات، مع إبراز أهمية وأهداف الدراسة وتبيان المنهج المستخدم وكذا حدود الدراسة، بالإضافة إلى عرض بعض الدراسات السابقة ذات الصلة المباشرة مع الدراسة الحالية، مع توضيح ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

أما الفصول الأربعة فقد قسمت على النحو التالي:

- **الفصل الأول:** بعنوان " الصناعة المصرفية في ظل التحولات المالية العالمية"، قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية، المبحث الأول تم التطرق فيه إلى تطورات النظام المالي العالمي، أما المبحث الثاني فعالج موضوع أثر التحولات والمستجدات المالية العالمية على الصناعة المصرفية، أما المبحث الثالث فجاء تحت عنوان " تجدد الأزمات المالية في ظل العولمة المالية".
- **الفصل الثاني:** بعنوان " مفاهيم أساسية حول الصيرفة الإسلامية"، قسم هو الآخر إلى ثلاث مباحث رئيسية، تم التطرق في المبحث الأول إلى تحديد أهم المفاهيم المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، ثم جاء المبحث الثاني بعنوان "الإطار العام للتحول من المصرفية التقليدية للمصرفية

الإسلامية"، والمبحث الثالث تم التطرق فيه إلى آليات تحول المصارف التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية.

- **الفصل الثالث:** جاء تحت عنوان " واقع الصيرفة الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008"، تناول المبحث الأول تشخيص الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، أما المبحث الثاني فجاء بعنوان " الصيرفة الإسلامية والأزمة المالية العالمية لسنة 2008"، فيما عالج المبحث الثالث موضوع سبل تفعيل الصيرفة الإسلامية لمواجهة التحديات العالمية الحديثة.

- **الفصل الرابع:** يمثل هذا الفصل الدراسة التطبيقية، وقد جاء موسوم بعنوان " دراسة تحليلية لواقع مجموعة تجارب دولية في مجال تطبيق الصيرفة الإسلامية"، تم التطرق فيه إلى واقع تطبيق الصيرفة الإسلامية لمجموعة تجارب دولية ذات أنظمة مصرفية مختلفة، وقد قسم إلى أربع مباحث تبعا لعدد الدول، حيث خصص المبحث الأول لدراسة تجربة السودان، والمبحث الثاني خصص لدولة ماليزيا، أما المبحث الثالث فتم تناول التجربة البريطانية، فيما خصص الفصل الرابع والأخير لدراسة حالة الجزائر.

وانتهت الدراسة بخاتمة متضمنة أهم النتائج المتوصل إليها واختبار صحة الفرضيات، مع تقديم بعض التوصيات التي نراها متوافقة مع نتائج الدراسة وكذا تحديد آفاق الدراسة.

الفصل الأول: الصناعة المصرفية في ظل التحولات  
المالية العالمية

**تمهيد:**

شهد العالم الاقتصادي في القرن العشرين العديد من التحولات الاقتصادية والمالية والتي فرضت على مختلف اقتصاديات الدول ضرورة التماشي معها، وقد تمثلت هذه التغيرات أساسا تنامي ظاهرة العولمة المالية انفتاح الأسواق المالية الدولية عن بعضها البعض، فضلا عن التطورات المتسارعة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

وبما أن القطاع المصرفي يعتبر من بين القطاعات الهامة في الاقتصاد العالمي فقد كان لتلك التغيرات تأثيراتها وانعكاساتها واضحة على الصناعة المصرفية، خاصة مع تطبيق إجراءات التحرير المالي والمصرفي، وقد ظهر ذلك جليا من خلال النمو الكبير الذي مس المصارف والمؤسسات المالية، وبرز أيضا من خلال احتدام شدة المنافسة بين تلك المصارف والمؤسسات المالية، في المقابل أدى إلى حدوث العديد من الأزمات المالية. وعليه سنعرض في هذا الفصل ما يلي:

**المبحث الأول:** تطورات النظام المالي العالمي؛

**المبحث الثاني:** أثر المستجدات المالية العالمية على الصناعة المصرفية؛

**المبحث الثالث:** تجدد الأزمات المالية في ظل العولمة المالية.

**المبحث الأول: تطورات النظام المالي العالمي**

شهد النظام المالي العالمي تطورات هائلة في النصف الثاني من القرن العشرين تماشياً مع الموجة الأولى للعولمة، حيث أحدث تحولات هامة في بنية الاقتصاد العالمي، مما خلق بيئة مالية جديدة تتسم بالتححر وإزالة القيود والاندماج بين أسواق رأس المال الدولية. وعليه سنتناول في هذا المبحث أبرز المفاهيم المتعلقة بالنظام المالي العالمي مع الإشارة لأهم التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي في تلك الفترة والمتمثلة أساساً في تنامي ظاهرة العولمة وتطبيق إجراءات التحرير المالي والمصرفي.

**المطلب الأول: مفهوم النظام المالي العالمي**

يعد النظام المالي الركيزة الأساسية لاقتصاديات الدول، نظراً لارتباطه الوثيق بمختلف المتغيرات الاقتصادية والمالية، وفيما يلي لمحة عن هذا النظام.

**الفرع الأول: تعريف النظام المالي العالمي**

يعرف النظام المالي العالمي على أنه "مختلف القواعد، التقاليد، الأدوات، الخدمات والأسواق والمنظمات التي تساعد على القيام بالمدفوعات الدولية وتمويل التدفقات عبر الحدود" (بوزرب، 2018، صفحة 113).

وعرف أيضاً على أنه "مجموعة من الترتيبات النقدية والمالية القوية بين الأطراف الكبرى العامة والخاصة، المسؤولة عن تنظيم التداولات بين العملات، وتوفير مختلف المتدخلين في السيولة الدولية وتخصيص الموارد المالية على الصعيد العالمي" (فنازي، 2022، صفحة 20).

كما عرف على أنه "تجمع الأسواق والوسطاء والمؤسسات المختلفة" (بن قدور، 2013، صفحة 33).

وعليه فالنظام المالي العالمي هو تفاعل وتشابك مجموعة من العناصر (المؤسسات المالية، الأسواق المالية، هيئات دولية...)، بهدف تسوية المعاملات المالية بين مختلف الأطراف وتخصيص أمثل للموارد المالية المتاحة على المستوى العالمي.

## الفرع الثاني: وظائف النظام المالي العالمي

- تتمثل أهم وظائف النظام المالي العالمي فيما يلي: (حناش و بوزرب، 2017، صفحة 21)
- يعمل النظام المالي على توفير منافذ لتعبئة الادخار من خلال بيع الأدوات المالية في الأسواق والمؤسسات المالية، والتي توفر بدورها طريقة جيدة لتخزين الثروة وتحويلها إلى نقود سائلة عند الحاجة؛
  - يوفر للأسواق المالية العالمية القروض للتمويل الاستهلاكي والاستثماري؛
  - توفير آلية لتقديم المدفوعات لشراء السلع والخدمات؛
  - يسمح النظام المالي لمختلف الأطراف بتجنب مخاطر ناتجة عن مختلف المعاملات المالية أو غير مالية سواء من خلال شركات التأمين أو من خلال تنويع محفظة الأصول وبالتالي تشتيت وتقليل المخاطر؛
  - من خلال استخدام أدوات نقدية ومالية يمكن للحكومة أن تؤثر على مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بسهولة.
- وعليه يمكن القول أن النظام المالي العالمي يؤدي دورا محوريا في أداء النظام الاقتصادي، فهو يوفر منافذ لانتقال الموارد بين الوحدات ذات الفائض والوحدات ذات العجز مما يسمح بتوفير فرص أساسية لتمويل الاستهلاك والاستثمار، كما يوفر خدمات وأدوات مالية من شأنها أن تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلد.

## الفرع الثالث: مكونات النظام المالي

يعد النظام المالي الدولي أحد الدعائم الأساسية الثلاثة الذي بني عليها النظام الاقتصادي العالمي والمتمثلة في النظام التجاري الدولي والنظام النقدي الدولي، ويتكون النظام المالي الدولي من ثلاث عناصر أساسية تشمل المتعاملون، الأسواق والأدوات التي يتم التعامل بها في الأسواق المالية.

## أولاً: المتعاملون

وهم الركيزة الأساسية للنظام المالي العالمي، وهم كما يلي: (بوزرب، 2018، صفحة 118)

**1- المستثمرين:** وهم أفراد، مؤسسات عامة وخاصة، حكومات دول، منظمات إقليمية ودولية، الذين يملكون أرصدة نقدية فائضة ويرغبون في توظيفها لتحقيق عوائد مجزية؛

**2- المقترضون:** وهم الفئة التي ذكرناهم سابقا (أفراد، مؤسسات عامة وخاصة، حكومات دول، منظمات إقليمية ودولية) الذين يعانون العجز، مما يدفعهم بالحصول على قروض من الأسواق المالية الدولية، أو يقومون بطرح سندات في هذه الأسواق أو بالاقتراض المباشر من التجمعات المصرفية أو المنظمات الدولية أو من الحكومات المختلفة؛

**3- المشاركون:** ويقصد بهم تلك السماسرة والوسطاء الماليون الذين يتعاملون في الأسواق لحساب الغير أو لحسابهم الخاص، بالإضافة إلى تلك المنظمات الدولية والإقليمية المختلفة والحكومات والشركات الدولية والأفراد من مختلف دول العالم، ويتعامل هؤلاء في إطار النظام المالي العالمي باستثمار الأموال الفائضة لديهم لتحقيق عوائد مجزية، كما يقومون بالحصول على قروض من الأسواق المالية أو من خلال طرحهم لسندات دولية في هذه الأسواق.

### ثانيا: الأسواق

تمثل الأسواق المالية القناة الأساسية التي تنتقل من خلالها رؤوس الأموال، وتنقسم إلى:

(تكواشت، 2020، صفحة 38)

**1-أسواق النقد:** يتم التعامل بأدوات مالية قصيرة الأجل تتأرجح آجال استحقاقها بين يوم وسنة، وتتأثر أسواق النقد بتحريك أسعار صرف العملات؛

**2- أسواق رأس المال:** يتم التعامل بالأدوات المالية الطويلة الأجل كالسندات والأسهم، وتتأثر هذه الأسواق بالتغيرات التي تحدث في أسعار الفائدة وبدرجة أقل التغيرات التي تطرأ على أسعار الصرف.

### ثالثا: الأدوات

وتشمل مختلف الأدوات المتداولة في الأسواق وتختلف باختلاف أنواع الأسواق، ففي أسواق النقد يتم تداول الأدوات المالية التي لا يتعدى تاريخ استحقاقها سنة واحدة، مثل أذونات الخزنة، الأوراق التجارية.. الخ، أما في أسواق رأس المال فيتم تداول فيها الأدوات المالية التي يكون تاريخ استحقاقها طويل

الأجل (يتعدى السنة)، مثل السندات التي تطرحها الحكومات أو الشركات الصناعية والتجارية أو الأسهم التي تصدرها هذه الأخيرة (فنازي، 2022، صفحة 32).

### المطلب الثاني: تنامي ظاهرة العولمة المالية

تعتبر العولمة المالية من أبرز التطورات التي شهدتها الاقتصاد العالمي في نهاية القرن العشرين، وقد تمثلت أهم ملامحها في التطورات والتحولات المتلاحقة التي تشهدها الساحة المالية والمصرفية العالمية، وفي مقدمتها الاتجاه المتزايد نحو التحرر من القيود التنظيمية والتشريعية التي تقف أمام البنوك والمؤسسات المالية قصد السماح لها بالاندماج والتحرر أكثر في الأسواق المصرفية والمالية الدولية.

#### الفرع الأول: مفاهيم عامة حول العولمة

العولمة ظاهرة شمولية اقتحمت مختلف المجالات الاقتصادية السياسية الاجتماعية الثقافية وحتى البيئية تعمل على جعل العالم أكثر ترابطا وتماسكا. وعليه سنتناول فيما يلي تعريف العولمة، مظاهرها وكذا أبعادها.

#### أولا: تاريخ ظهور العولمة

تباينت العديد من الآراء في تحديد تاريخ ظهور العولمة، ولعل أبرز هذه الآراء نذكر ما يلي:

يرى البعض أن العولمة مرت بخمس مراحل، وهي كما يلي : (ثومي، 2011، صفحة 20)

- المرحلة الجنينية: من بداية القرن الخامس عشر، تميزت بالتوسع الكنسي؛
- مرحلة النشوء: منتصف القرن الثامن، مع تبلور مفهوم العلاقات الدولية؛
- مرحلة الانطلاق: من القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين، تميزت بظهور الاتجاهات الكونية؛
- مرحلة الصراع من أجل الهيمنة: امتدت من (1940 - 1970) وبرزت في هذه المرحلة الأمم المتحدة، ونشأت صراعات من أجل الهيمنة؛
- مرحلة عدم اليقين: من (1970 - 1990) الإدراك الكامل بعالمية العالم.

ويرى البعض الآخر أن الجذور الحقيقية للعولمة تعود إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى ( 1914-1917)، وكانت عولمة اقتصادية تعمل على ترابط العالم اقتصاديا معتمدة في ذلك على بنية سياسية

تحرم الشعوب والأقاليم التابعة من حق الحكم الذاتي حيث لجأت الدول الكبرى إلى تجزئة القارة الإفريقية وربط بعضها بدول أخرى تستعمرها في القارة الآسيوية (حمدي ع.، 2008، صفحة 133).

ويعتقد البعض الآخر أن جذور العولمة ظهرت بظهور المدرسة الكنزوية، إذ جاءت هذه المدرسة للتعبير عن الطابع القومي للاقتصاد الرأسمالي التي صبغت فيه ملامح الاقتصاد بالطابع الكوني (الفتلاوي، 2009)

ويشير البعض الآخر إلى أن العولمة ظاهرة حديثة النشأة كمصطلح وأنها بدأت مع الحرب الباردة بين الكتلتين الغربية والشرقية، وأخذت تتطور إلى أن اتضحت معالمها في بداية التسعينات من القرن العشرين (عيجولي، 2015، صفحة 175).

### ثانياً: تعريف العولمة

اختلف الباحثين في إعطاء مفهوم موحد لمصطلح العولمة، فكل واحد منهم يعرفها حسب أيديولوجياته واختصاصاته، فكانت إمّا تعاريف اقتصادية وإمّا اجتماعية وإمّا ثقافية... الخ، فمن الجانب الاقتصادي ينظر للعولمة بأنها "زيادة التبادل التجاري بين الدول، نتيجة لتخفيض وإزالة الرسوم والحواجز الجمركية وغير جمركية أمام انتقال السلع والخدمات" (أبو حرب، 2008، صفحة 77).

أمّا ثقافياً فتعني "انصهار ثقافات مختلف دول العالم في بوتقة واحدة، بحيث يخضع العالم كله لمنظومة ثقافية واحدة بعيداً عن الاختلافات والتناقضات" (عبد الخالق، 2007، صفحة 24).

في حين يركز البعض في تعريفه للعولمة على الجانب السياسي فيعرفها على أنها "قضايا سياسية جديدة مرتبطة أشد الارتباط بالحالة الأحادية السائدة حالياً" (النيل، 2005، صفحة 10).

كما تشير العولمة إلى نمو التجارة الدولية لتتوسع وتشمل الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسيات، وتكامل الأسواق المالية العالمية، وما ينتج عنها زيادة تدفقات رأس المال عبر الحدود (Deardorff & Robert, 2022, p. 413).

مما سبق يمكن إعطاء مفهوم شامل للعولمة فهي العملية التي يتم بموجبها إلغاء كافة الحواجز والقيود بين الدول والشعوب بهدف توحيد العالم في شتى ميادين الحياة الاقتصادية، الثقافية، السياسية والاجتماعية لجعل العالم قرية صغيرة.

## ثالثاً: مظاهر العولمة

- اقتترنت العولمة بظواهر وأعراض متعددة استجبت على الساحة العالمية أو ربما كانت موجودة من قبل، لكن زادت درجة تفاعلها مع مرور الوقت، فهي تعبر عن ظواهر اقتصادية، سياسية، ثقافية، اتصالية وغيرها، وعموماً يمكن نذكر أهم أبعادها فيما يلي: (بن فهد، 2005، الصفحات 33-39)
- تحول الاقتصاد من النمط التقليدي المتمثل في التبادل بالبيع والشراء إلى النمط الرمزي الذي يعتمد على قنوات ومنصات رقمية، وما نتج عنه في زيادة حجم المبادلات التجارية بين الدول؛
  - تحول وظيفة رأس المال من وظيفة كمخزن للقيمة ووسيط للتبادل إلى تجارة للنقود تباع وتشتري في أسواق رأس المال؛
  - زيادة حجم المبادلات الاقتصادية بين اقتصاديات الدول، خاصة بعد إزالة كافة الحواجز والعراقيل التي كانت تحد من حركة انتقال السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية بناء على إنشاء منظمة التجارة العالمية في عام 1995؛
  - زيادة الانفتاح والتحرر أكثر على الأسواق الخارجية، واعتمادها على مبدأ العرض والطلب، من خلال تطبيق سياسات وإجراءات مختلفة؛
  - زيادة دور وأهمية المنظمات العالمية في إدارة وتوجيه الأنشطة العالمية؛
  - إنشاء العديد من المنظمات غير حكومية، خاصة بعد تراجع تدخل الدولة في إدارة الأنشطة الاقتصادية؛
  - ظهور شركات متعددة الجنسيات وسيطرتها على الاستثمار والإنتاج والتجارة الدولية؛
  - تقام المديونية الخارجية خاصة لدول العالم الثالث؛
  - ظهور التخصص والتقسيم الدولي للعمل، حيث تخلت الدول المتقدمة عن ممارسة الصناعات التحويلية لصالح الدول النامية، والتي لا تدير لها ميزة نسبية، في حين تخصصت الدول المتقدمة في ممارسة الصناعات العالية التقنية والتي تعتمد على برامج الحواسيب والصناعات الإلكترونية التي تضمن لها أرباح عالية بأقل جهد.
  - تحويل طبيعة وشكل التنمية من تنمية تعتمد على الادخار في تعبئة الفوائض إلى تنمية تعتمد على الاستثمارات الخارجية.

## الفرع الثاني: ماهية العولمة المالية

تعد العولمة المالية أبرز التطورات التي مست النظام المالي العالمي في القرن العشرين، فهي تشير إلى مرحلة انتقال تدريجي لإقامة سوق مالي شامل ووحيد يربط الأسواق المالية المحلية بالأسواق المالية الخارجية. وسنعرض فيما يلي تعريف العولمة المالية، مراحل تطورها مع تحديد الأسباب التي ساعدت على نموها.

## أولاً: تعريف العولمة المالية

هناك عدة تعاريف للعولمة المالية، نذكر أهمها فيما يلي:

يشير مصطلح العولمة المالية إلى " النمو الهائل في حجم التعاملات المالية على المستوى العالمي، والتي تقود نحو توحيد أسعار السلع المالية في مختلف الأسواق المالية العالمية" (يوسف، 2016، صفحة 52).

ويرى آخرون أن العولمة المالية هي " الزيادة في حجم التجارة الدولية والروابط المالية التي دعمها التحرير المالي والتغيرات التكنولوجية" (بوخرص، 2013، صفحة 16).

على صعيد آخر يرى البعض أن العولمة المالية هي " تقليل الحواجز الرسمية أمام التجارة في الأصول المالية" (Stulz, 2005, p. 6).

وهناك من يربط العولمة المالية ببعدين تاريخيين، الأول يتعلق بالحجم المتزايد للمعاملات المالية عبر الحدود، والآخر يتعلق بالإصلاحات المؤسسية والقانونية المنفذة لحركة رؤوس الأموال الدولية، والأنظمة المالية الوطنية (Frenkel, 2003, p. 40).

مما سبق يمكن القول أن العولمة المالية هي إزالة كافة الضوابط والقيود المفروضة على النظام المالي العالمي، مما أدى إلى ترابط وتكامل الأسواق المالية الدولية فيما بينها.

## ثانياً: مراحل تطور العولمة المالية

بدأت أولى بوادر العولمة المالية مع بداية الستينات وتسارعت في الثمانينات، لتصل للذروة بنهاية التسعينات أين تحول العالم إلى قرية صغيرة، وعموماً يمكن تلخيص مراحل تطور العولمة المالية في ثلاث مراحل أساسية وهي كما يلي:

1- مرحلة تدويل التمويل غير المباشر (1960-1979): لقد تميزت هذه المرحلة بما يلي: (بن ناصر، 2015، صفحة 39)

- هيمنة المصارف على تمويل الاقتصاديات الوطنية؛
- انتهاء العمل بنظام بروتن وورنز في عام 1971، حيث حل محله نظام سعر الصرف المرن؛
- بعد ارتفاع أسعار البترول تشكلت فوائض مالية في الدول النفطية مما أدى إلى اندماج البترودولارات في الاقتصاد العالمي؛
- ظهور المديونية لدول العالم الثالث؛
- ظهور أسواق الأدوات المالية المشتقة، حيث ظهرت لأول مرة في عام 1972 في الو. م. أ.

2- مرحلة التحرير المالي (1980 - 1985): تميزت هذه المرحلة بما يلي (برابح، 2012، الصفحات 11-12)

- التوجه نحو اقتصاد السوق؛
- تخفيف الرقابة على حركة رؤوس الأموال من وإلى الو. م. أ والمملكة المتحدة، حيث يمكن اعتبار هذه النقطة الخطوة الأولى لعملية انتشار واسعة للتحرير المالي والنقدي على المستوى العالمي؛
- إثر التوسع الكبير في أسواق السندات على المستوى الدولي وتحريرها من كافية القيود المفروضة عليها، جعل الدول الصناعية الكبرى تلجأ إلى تمويل العجز في ميزانياتها عن طريق إصدار وتسويق تلك الأدوات المالية في الأسواق المالية العالمية، لاسيما سندات الخزينة؛
- توسيع وتعميق الإبداعات المالية بصفة عامة والتي سمحت بجمع كميات كبيرة من الادخارات العالمية، وإجراء عمليات المراجعة الدولية في أسواق السندات الدولية، كما شهدت هذه الفترة النمو السريع في حجم الأصول المالية؛
- توسيع صناديق المعاشات والصناديق الأخرى المختصة التي تتولى مهمة جمع الادخارات، وهي صناديق تتوفر على أموال ضخمة هدفها الأساسي هو تعظيم إيراداتها في مختلف الأسواق المالية.

3- مرحلة صعود الأسواق المالية الناشئة (1986- إلى يومنا هذا): تميزت هذه المرحلة بما يلي: (يوسف، 2016، صفحة 64)

- توسع تحرير سوق الأسهم والسندات بعد سلسلة من الإصلاحات كانت بدايتها في بريطانيا ثم تبعتها بقية دول العالم بتحرير أسواق أسهمها؛

- بروز الأسواق المالية الناشئة واندماجها بالأسواق المالية العالمية؛
  - أهم ما ميز هذه المرحلة هو تزايد حدوث الأزمات المالية في الأسواق المالية الناشئة، بداية من أزمة المكسيك 1994، أزمة دول جنوب شرق آسيا 1997، الأزمة الروسية 1998، أزمة البرازيل 1999.
- عموما يمكن القول أن العولمة المالية ارتبطت ارتباطا وثيقا بعمليات التحرير المالي، إذ يعتبر هذا الأخير عاملا محفزا لنمو وتيرة العولمة المالية، وقد زاد من نموها ظهور الأسواق المالية الناشئة التي تصاعدت في بداية التسعينات من القرن الماضي وزيادة اندماجها بالأسواق المالية العالمية. وعليه فقد ساعد التحلي عن التمويل غير المباشر وإزالة كافة القيود على حركة رؤوس الأموال وتخفيف العراقيل أمام انتقال السلع والخدمات إلى تكامل وترابط الأسواق المالية العالمية، مما ساعد هذا على توسيع دائرة العولمة المالية.

### ثالثا: أسباب تنامي ظاهرة العولمة المالية

نمت العولمة المالية بشكل بارز في أواخر القرن العشرين، وذلك لعدة عوامل نوجزها فيما يلي:

- 1- **تنامي الرأسمالية:** لقد كان للنمو المطرد الذي حققه رأس المال المستثمر في الأصول المالية دورا أساسيا في إعطاء قوة الدفع لمسيرة العولمة المالية، فأصبحت معدلات الربح التي حققها رأس المال المستثمر في أصول مالية تزيد بعدة أضعاف عن معدلات الربح التي تحققت قطاعات الإنتاج، وأصبحت الرأسمالية ذات طابع ريعي تعيش على توظيف رأس المال لا على استثماره، وعلى الصعيد العالمي لعب رأس مال المستثمر في الأصول المالية دورا مؤثرا لما يقدمه من موارد مالية ( قروض، استثمارات مالية) بشروطه الخاصة (برايح، 2012، صفحة 15).
- 2- **عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية:** في ظل ارتفاع الفوائض المالية للكثير من الدول خاصة الدول البترولية، وعدم قدرة أسواقها المحلية في استيعاب هذه الفوائض، اتجهت هذه الفوائض إلى أسواق المال الخارجية بحثا عن فرص استثمار أفضل وعوائد أكبر، وهذا ما أدى إلى زيادة الاتجاه نحو العولمة المالية، وتجدر الإشارة هنا أن معظم هذه الفوائض المالية اتجهت نحو تسوية العجز في ميزان المدفوعات لكثير من الدول المتقدمة خاصة الو. م. أ (يوسف، 2016، صفحة 59).

**3- ظهور الابتكارات المالية:** ارتبط نمو العولمة المالية بظهور كم هائل من الأدوات المالية الجديدة التي راحت تستقطب العديد من المستثمرين، فإلى جانب الأدوات التقليدية المتداولة في الأسواق المالية من أسهم وسندات، أصبح هناك العديد من الأدوات الاستثمارية والتي تعرف بالمشنقات المالية التي تتعامل مع التوقعات المستقبلية المبادلات (Swaps)، والمستقبليات (Futures)، والسقف والقاعدة (Collaes)، والخيارات (Options) ...، والتي تتيح للمستثمرين مساحة واسعة من الاختيارات عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، كما أنها تلعب دورا بالغ الأهمية في تحقيق التقارب بين مختلف الأسواق المالية (خطيب و الركبي، 2008، صفحة 22).

**4- التقدم التكنولوجي:** لقد ساهمت التكنولوجيا المتطورة في الاتجاه نحو العولمة المالية من خلال ربط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي، وخلق ما يسمى بعولمة الأسواق، فقد ساعد التقدم التكنولوجي في تخفيض تكاليف عمليات الخدمات، كما سرعت من عمليات الانتقال والتداول مع إمكانية تنفيذ تحويلات مباشرة عن طريق قنوات إلكترونية (بن ناصر، 2015، صفحة 37).

**5- التحرير المالي المحلي والدولي:** لقد ساهم التحرير المالي المحلي والدولي في تنامي ظاهرة العولمة المالية، وذلك من خلال زيادة حركة رؤوس الأموال عبر الحدود، حيث شهدت التدفقات الرأسمالية معدلات متزايدة خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، مع السماح للمقيمين وغير المقيمين بحرية تحويل العملات بأسعار الصرف السائدة إلى العملات الأجنبية واستخدامها بحرية في إتمام الصفقات التجارية المالية (حسيبة، 2016، صفحة 46).

## المطلب الثالث: التحرير المالي والمصرفي

يعد التحرير المالي من أبرز التطورات الحاصلة في العقد الأخير من القرن العشرين، ولقد ارتبط مفهومه ارتباطاً وثيقاً بموجة الاندماجات العالمية في ظل متطلبات العولمة المالية، ويعتبر التحرير المصرفي أحد العناصر الأساسية للتحرير المالي.

## الفرع الأول: التحرير المالي

يعد التحرير المالي أحد معالم النظام المالي الجديد وأهم ملامح التطورات الاقتصادية البارزة خلال العقد الأخير من القرن العشرين، وكان أول من أشار إليه كل من الاقتصاديين Shaw و Mckinnon واعتبروه الحل الأمثل للدول النامية للخروج من حالة الكبح المالي ووسيلة فعالة لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي.

## أولاً: تعريف التحرير المالي

هناك عدة تعريفات للتحرير المالي، نذكر منها ما يلي:

- عرف كل Shaw و Mckinnon التحرير المالي على أنه "حل للخروج من حالة الكبح المالي ووسيلة فعالة لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي في الدول النامية" (بلواضح، 2022، صفحة 85).

- يعرف التحرير المالي على أنه إزالة كافة القيود والترتيبات والضوابط المفروضة على حركة رؤوس الأموال بأشكالها المختلفة قصيرة وطويلة الأجل عبر الحدود الوطنية، وتحديد أسعار العمليات المالية وفقاً لقوى العرض والطلب، بما يضمن حرية توزيع وتخصيص الموارد المالية بشكل أمثل، ويشمل كذلك إلغاء الرقابة المالية الحكومية، مع إعطاء الاستقلالية التامة للمصارف والمؤسسات المالية (بوعلي و عمير، 2016، صفحة 200).

- كما يعرف بالمفهوم الضيق على أنه "تحرير عمليات السوق المالية من القيود المفروضة عليها، والتي تساعد على عملية تداول الأوراق المالية ضمن المستويين المحلي والدولي" (راحو، 2019، صفحة 42).

- أما بالمعنى الواسع فيعرف على أنه مجموعة من الترتيبات والإجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء أو تخفيض درجة القيود المفروضة على عمل النظام المالي، بغية تعزيز مستوى كفاءته على المستوى المحلي ومن ثم على المستوى الدولي (حسن، 2011، صفحة 54).

مما سبق يمكن القول أن التحرير المالي هو مجموعة من الإجراءات والترتيبات الداخلية والخارجية التي تتخذها الدولة بهدف التخلص من سياسات الكبح المالي، وإزالة كافة الحواجز والعراقيل والضوابط المفروضة على عمل النظام المالي.

### ثانياً: متطلبات التحرير المالي

قبل الشروع في إجراءات التحرير المالي ينبغي توفير مجموعة من المتطلبات، نذكر أهمها فيما يلي:

1- توفر بيئة اقتصادية مستقرة: التحرير المالي يتطلب استقرار مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي، خاصة فيما يتعلق بمعدلات التضخم وعجز الموازنة وغيرها من المؤشرات التي تؤثر على الانفتاح النظام المالي العالمي ومن تم الاندماج فيه، وتولي الأهمية للعناصر التالية: (جماع و زيان، 2020، صفحة 542)

- سياسة نقدية موجهة نحو الاستقرار؛
  - سياسة مالية سليمة وفعالة وسعر الصرف مستقر يدعم الاستقرار المالي؛
  - ضرورة توفر قطاع مالي كفاء ومستقر.
- 2- توافر نظام قانوني وإشرافي مناسب: وذلك من خلال: (بوخرص و حجاب، 2018، صفحة 30)
- توافر بنية مؤسسية وقانونية ملائمة؛
  - التنظيم والإشراف المناسب على المصارف والمؤسسات المالية.

3- التدرج في إجراءات تطبيق التحرير المالي: هناك منهجان للتحرير المالي الأول مباشر وفيه يتم تحرير القطاع المالي الداخلي والقطاع المالي الخارجي في نفس الوقت، وتتم كافة إجراءات التحرير في وقت واحد، والآخر تدريجي ويتم فيه تطبيق سياسات التحرير بشكل متسلسل ومتأني يتم فيه أولاً تحرير القطاع المالي المحلي ومن ثم القطاع المالي الخارجي. وتجدر الإشارة هنا أن الأسلوب التدريجي هو الأسلوب الأنجح كونه يسمح بتكييف النظام المالي مع حاجة القطاع الحقيقي، كما يجعل اقتصاد البلد أكثر قوة واستقراراً (بوخرص و حجاب، 2018، صفحة 30).

## ثالثاً: جوانب التحرير المالي

يشمل التحرير المالي على عدة جوانب أساسية وهي كما يلي:

1- إجراءات التحرير المالي المحلي: وتشمل على ثلاث متغيرات أساسية، وتتمثل فيما يلي: (جماع وزيان، 2020، صفحة 541)

- أ- تحرير أسعار الفائدة: عن طريق الحد من الرقابة المتمثلة في تحديد سقف عليا لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة، وتركها تتحدد في السوق بالتقاء عارضي الأموال والطلب عليها للاستثمار؛
- ب- تحرير الائتمان: وهذا بالحد من رقابة توجيه الائتمان نحو قطاعات محددة، وكذا وضع سقف ائتمانية عليا على القروض الممنوحة لباقي القطاعات الأخرى، كذلك إلغاء الاحتياطات الإجبارية المغال فيها على المصارف، وتحرير المنافسة التي تعيق على إنشاء المصارف المحلية والأجنبية؛
- ج- إلغاء كافة القيود المرتبطة باختصاص المصارف والمؤسسات المالية: عن طريق إعطاء فرصة للمصارف لتحسين أدائها وتسييرها، خاصة في ظل احتدام شدة المنافسة.

2- إجراءات التحرير المالي على المستوى الخارجي: وتشمل العناصر الرئيسية الثلاثة التالية:

- أ- إلغاء ضوابط الصرف: وذلك من خلال ترك الحرية لسعر الصرف يتحدد وفق العرض والطلب، إذ أن سعر صرف العملة المحلية يتحدد وفق تغيرات قوى السوق، وعليه فسعر صرف العملة المحلية يعكس المستويات الحقيقية لأسعار مختلف الموجودات المحلية (راحو، 2020، صفحة 123).

ب- تحرير الأسواق المالية: ويتم ذلك عن طريق حذف كل القيود والعراقيل المفروضة على أسواق الأوراق المالية، كتخفيف القيود ضد حيازة وامتلاك المستثمر الأجنبي للأصول المالية الصادرة عن المنشآت والمؤسسات المحلية المسعرة في بورصة القيم المنقولة، وكذا الحد من إجبارية توطين رأس المال وأقساط الأرباح والفوائد (حليح و عموري، 2016، صفحة 216)؛

ج- تحرير تدفقات رؤوس الأموال: وتعني تخفيف القيود لتسهيل حركة رؤوس الأموال عبر الحدود، وذلك من خلال رفع الخطر عن المعاملات في حساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات، وكذا رفع القيود عن القيام بالمدفوعات والتحويلات إزاء المعاملات الدولية الجارية، وهذا بهدف استقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات، وإلغاء الضوابط على المعاملات الرأسمالية، مما

يعطي لمشروعات الأعمال والأفراد سبلا للوصول إلى الأسواق المالية الخارجية ويزيد من التمويل المتاح للتجارة والاستثمار (بوعلي و عمير، 2016، صفحة 201).

### الفرع الثاني: التحرير المصرفي

يدخل التحرير المصرفي كذلك ضمن التغييرات التي طرأت على المنظومة المصرفية العالمية في نهاية القرن العشرين، فهو يشير إلى جعل القطاع المصرفي أكثرا تحررا من القيود والعراقيل التي كانت مفروضة عليه من قبل.

### أولاً: تعريف التحرير المصرفي

يندرج التحرير المصرفي ضمن سياق التحرير المالي ويعتبر أحد عناصره الرئيسية، ويمكن تعريف التحرير المصرفي بالمعنى الضيق على أنه مجموعة من الإجراءات والترتيبات التي تسعى إلى خفض درجة القيود المفروضة على القطاع المصرفي (بن طلحة و معوشي، 2010، صفحة 477)، والتقليل من احتكار الدولة له، مما يؤدي إلى تحرير المنافسة في السوق المصرفية المحلية والدولية.

أما بالمفهوم الواسع فهو يتعدى الأسواق النقدية ليشمل الأسواق المالية فيقصد به مجموعة من الترتيبات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية، وتطبيق نظام غير مباشر للرقابة النقدية، وإنشاء نظام إشرافي قوي، وخصخصة القطاع العام، وتشجيع القطاع الخاص على إنشاء المصارف والسماح للمصارف الأجنبية من الدخول إلى السوق المصرفية المحلية (خنوسة، 2017، صفحة 37).

إذن فالتحرير المصرفي هو مجموعة من الإجراءات والترتيبات التي تسعى لخفض درجة القيود المفروضة على القطاع المصرفي، بهدف إصلاحه والرفع من كفاءته.

### ثانياً: أهداف التحرير المصرفي

يسعى التحرير المصرفي إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها ما يلي: (حريري، 2007، الصفحات 38-39)

- تعبئة المدخرات المحلية والأجنبية لتوفير التمويل اللازم للاقتصاد عن طريق رفع معدلات الاستثمار؛
- ربط أسواق المال المحلية بالأجنبية من أجل جلب الأموال لتمويل الاستثمار؛

- تحرير التجارة الخارجية باستخدام الخدمات المالية المصرفية في المفاوضات التجارية الدولية، خاصة مع دخول عدة دول نامية إلى المنظمة التجارية العالمية؛
- رفع فعالية وكفاءة الأسواق المالية لتكون قادرة على المنافسة الدولية، وعليه تمكنها من ضخ مصادر اقتراض وتمويل أجنبية وخلق فرص استثمار جديدة؛
- تحرير التحويلات الخارجية مثل تحرير تحويل العملات الأجنبية وحركة رؤوس الأموال، خاصة مع التغيرات التي طرأت على أسعار الصرف وأسعار الفائدة.

### ثالثاً: إجراءات التحرير المصرفي

- إجراءات التحرير المصرفي تختلف من بلد لآخر حسب الأهداف المحددة للسياسة الاقتصادية العامة للدولة، لكن عموماً يمكن تلخيص تلك الإجراءات فيما يلي: (خنوسة، 2017، صفحة 38)
- إلغاء القيود على سعر الفائدة وتوسيع مجال تحركها وإزالة السقوف المفروضة عليها؛
  - إلغاء القيود الإدارية المقيدة لحرية المصارف مثل تحديد السقوف الائتمانية أو التمويل التلقائي للمؤسسات المملوكة للدولة؛
  - تدعيم وتعزيز استقلالية المصارف والمؤسسات المالية في اتخاذ قراراتها وفقاً لقوى السوق؛
  - إعادة هيكلة مصارف القطاع العام وفتح ملكيتها أمام القطاع الخاص والمحلي والأجنبي؛
  - السماح بإنشاء المصارف سواء تعود ملكيتها للقطاع الخاص والأجنبي، والسماح بفتح فروع للمصارف الأجنبية؛
  - تقليل الحواجز أمام الدخول والخروج من وإلى السوق المصرفية؛
  - تحسين درجة الشفافية في المعاملات وزيادة الأمن والأمان للمودعين والمستثمرين؛
  - ترك حرية تحديد العمولات وتسعير الخدمات المصرفية؛
  - إعادة هيكلة قاعدة رأس مال المصارف (إعادة رسملة المصارف)؛
  - تعزيز الإشراف والرقابة للمحافظة على انضباط السوق المصرفي.

وعموماً يمكن القول أن التحرير المصرفي وباختلاف إجراءات تطبيقه من دولة لأخرى، إلا أنه يهدف أساساً إلى تحسين المنظومة المصرفية والرفع من كفاءتها من خلال تحريرها من كافة العراقيل والقيود المفروضة عليها، ويتحقق التحرير المصرفي على مراحل تتوقف أساساً على درجة قوة الاقتصاد لا

سيما الجانب المصرفي منه، لذلك نجد الدول المتقدمة وصلت إلى درجات عالية من التحرر المصرفي، على عكس الدول النامية أين تجد صعوبات في تطبيقه.

## المبحث الثاني: أثر التحولات والمستجدات العالمية على الصناعة المصرفية

إن التغييرات الاقتصادية والمالية التي شهدتها العالم في أواخر القرن 20، كان لها انعكاسات واضحة على الصناعة المصرفية، فقد شهدت الصناعة المصرفية موجات التحرير المالي في المقابل ذلك أدى إلى حدوث العديد من الأزمات المالية.

### المطلب الأول: تأثير العولمة المالية على الصناعة المصرفية

لقد كانت هناك تأثيرات واسعة للعولمة المالية على الصناعة المصرفية، تجلت أساسا في توسيع أنشطتها، احتدام شدة المنافسة في السوق المصرفية، تزايد حدوث الأزمات المالية.. الخ. وعموما يمكن إبراز هذه التأثيرات فيما يلي:

#### أولاً: إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية

في ظل العولمة المالية حدثت تغييرات هائلة في أعمال الصناعة المصرفية، حيث توسعت أنشطة المصارف على المستويين المحلي والدولي، وأصبحت تقوم بتقديم خدمات مالية ومصرفية لم تكن تقوم بها من قبل، وقد انعكس ذلك بوضوح على هيكل ميزانيات المصارف (النيل، 2005، صفحة 14)، حيث ارتفعت أرباح المصارف من الأصول المدرة للدخل، أما فيما يخص مصادر الأموال فقد انخفض النصيب النسبي للودائع القابلة للمتاجرة وذلك بسبب توسع نشاط المصارف حيث أصبحت تقوم بأنشطة غير اقرضية (خصاونة، 2008، صفحة 237). ولم تقتصر آثار العولمة على الجهاز المصرفي في إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية فحسب بل امتد ذلك بشكل غير مباشر، من خلال دخول مؤسسات مالية غير مصرفية للسوق المصرفية، مثل شركات التأمين، صناديق المعاشات وصناديق الاستثمار والتي أضحت منافس قوي للمصارف التجارية وهذا ما أدى إلى تراجع دور البنوك التجارية في مجال الوساطة المالية (بلغنامي، 2020، صفحة 220).

#### ثانياً: تدويل العمل المصرفي

يقصد بتدويل العمل المصرفي قيام المصارف بتوسيع نشاط أعمالها محليا ودوليا، وتعد عملية تدويل العمل المصرفي جزءا مهما من عملية الانفتاح الدولي (خصاونة، 2008، صفحة 239). ولقد

ساعدت عملية التدويل تلك الإجراءات التي جاء بها التحرير المصرفي والذي أدى إلى: (خنوسة، 2017، صفحة 44)

- إنشاء العديد من المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية في السوق المصرفية المحلية؛
- ارتفاع حجم أصول المصارف الأجنبية العاملة في السوق المصرفية المحلية؛
- زيادة أهمية الأصول والالتزامات الأجنبية في المصارف المحلية.

### ثالثا: احتدام شدة المنافسة في السوق المصرفية

مع تزايد تنامي ظاهرة العولمة المالية وإقرار اتفاقية تحرير الخدمات المالية التي جاءت بها اتفاقية التعريفات الجمركية والتجارية سنة 1994 اشتدت المنافسة في السوق المصرفية بشكل كبير جدا (النيل، 2005، صفحة 17)، وقد اتخذت المنافسة ثلاث اتجاهات رئيسية حيث يمثل الاتجاه الأول المنافسة بين المصارف التجارية فيما بينها، سواء فيما يتعلق بالسوق المصرفية المحلية أو الدولية، ويمثل الاتجاه الثاني في المنافسة بين المصارف والمؤسسات المالية الأخرى، أما الاتجاه الثالث فيخص المنافسة بين المصارف والمؤسسات غير مالية (خصاونة، 2008، صفحة 238). ومن المتوقع أن تشتد هذه المنافسة خاصة بعد دخول عدة مؤسسات غير مصرفية في تقديم خدمات مالية، مما يؤدي إلى تأثيرات إيجابية على الصناعة المصرفية من خلال رفع كفاءة الجهاز المصرفي وتحسين جودة الخدمات المالية ..، غير أنه يمكن تسجيل بعض التأثيرات السلبية للمصارف الصغيرة والتي لا تتوفر على الإمكانيات البشرية والتقنية اللازمة التي تمكنها من المنافسة.

### رابعا: خصخصة المصارف

من بين أهم آثار العولمة المالية على الصناعة المصرفية خاصة في البلدان النامية هو خصخصة المصارف، حيث تعتبر عنصرا حاسما في إصلاح القطاع المصرفي وتحرير ظروف الدخول في مجال الصناعة المصرفية لجعلها موضع المنافسة (بلغنامي، 2020، صفحة 223)، وتكمن أهم دوافع خصخصة المصارف في مواجهة تلك التحديات التي تواجه الجهاز المصرفي خاصة في ظل التغيرات المستجدة في الساحة المصرفية العالمية، والتكيف مع الجوانب التي جاءت بها اتفاقية تحرير الخدمات المالية (لعراف، 2013، الصفحات 36-37).

**خامسا: ضرورة الالتزام بمعيار كفاية رأس المال**

مع تنامي ظاهرة العولمة أصبح العمل المصرفي يتعرض للعديد من المخاطر سواء كان ذلك بسبب عوامل داخلية أو لعوامل خارجية، لذلك كان لزاما على البنوك أن تتخذ احتياطاتها لمواجهة هذه المخاطر، وذلك من خلال الاحتفاظ بنسبة معينة من رأس مالها، ولقد اتخذ معيار كفاية رأس المال أهمية متزايدة وذلك منذ أن أقرته لجنة بازل، حيث أصبح لزاما على البنوك أن تصل نسبة رأس مالها من مجموع أصولها بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية إلى 8 % كحد أدنى مع نهاية 1992 (مندور، 2013، صفحة 222)، ومع زيادة حجم المخاطر التي تعترض أعمال البنوك خاصة مع التوسع في نشاطها حيث أصبحت تتعرض لمخاطر أخرى كمخاطر التشغيل والسوق تم إدخال تعديلات على هذه النسبة حيث تم الأخذ بأنواع هذه المخاطر في مقام نسبة كفاية رأس المال في إطار تعديل اتفاقية بازل 1 وإصدار بازل 2 بما يتماشى مع التغيرات المستجدة في السوق المصرفية العالمية.

**سادسا: انتشار عمليات غسل الأموال**

في ظل العولمة المقرونة بالتحريك المالي أصبح من السهل جدا انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود، حيث تنامت حركة الجريمة المنظمة بشكل كبير كما تزايدت حركة تداول أموال المنظمات الإجرامية على المستويين المحلي والدولي المتآتية من أنشطة غير المشروعة، ومن أهم هذه الأنشطة نجد تجارة المخدرات، أعمال الفساد الإداري، الرشوة وغيرها من الأنشطة المحظورة (بلغنامي، 2020، الصفحات 224-225). ويستخدم الجهاز المصرفي كوسيط لعمليات غسل الأموال حيث تعمل المصارف على تجميع المدخرات لتحقيق أقصى ربح بغض النظر عن مدى مشروعية هذه الأموال (وصاف و وصاف، 2004، صفحة 304). ولقد تكاثفت الجهود من قبل الحكومات والمنظمات الدولية لمحاربة هذه الظاهرة التي أصبحت تهدد الاستقرار الاقتصادي للدول.

**سابعا: تزايد حدوث الأزمات المالية**

إن من أهم الآثار السلبية للعولمة هي تلك الأزمات التي عصفت بالجهاز المصرفي في العديد من الدول، فلقد شهد أواخر القرن العشرين العديد من الأزمات المالية في العديد من دول العالم مثل المكسيك، الأرجنتين، دول جنوب شرق آسيا.. الخ، والتي كان لها تأثيرات واضحة على مختلف

اقتصاديات الدول (اعراف، 2013، صفحة 37). والجدول الموالي يوضح عدد الأزمات المالية وأنواعها التي عصفت بالاقتصاد العالمي خلال الفترة الممتدة ما بين 1971-2007.

الجدول رقم (1-1): تكرار الأزمات المالية حول العالم (1971-2007)

أنواع الأزمات السنوات	أزمة مصرفية	أزمة سعر الصرف	أزمة دين عام	أزمة مزدوجة*	أزمة ثلاثية**
1971		1			
1972		5			
1973		1			
1974					
1975		5			
1976	2	4	2		
1977	2	1	1		
1978		5	3		
1979		3	2		
1980	3	4	3	3	
1981	3	9	6	1	
1982	5	5	9	1	1
1983	7	12	9	2	1
1984	1	10	4		
1985	2	10	3		
1986	1	4	3		
1987	6	6		1	
1988	7	5	1		
1989	4	8	3	1	1
1990	7	10	2		
1991	10	6		1	
1992	8	9	1	1	
1993	7	8		1	
1994	11	25		2	
1995	13	4		2	
1996	4	6		1	

	4		6	7	1997
3	3	2	10	7	1998
		2	8		1999
			4	2	2000
1	1	2	3	1	2001
		4	5	1	2002
1	1	1	4	1	2003
			1		2004
			1		2005
					2006
				2	2007
8	26	63	209	124	المجموع

المصدر: (بوخرص و حجاب، 2018، الصفحات 33-34).

\*: الأزمة المزدوجة هي أزمة مصرفية يليها أو يسبقها أزمة في سوق الصرف.

\*\* : الأزمة الثلاثية هي أزمة مصرفية يليها أو يسبقها أزمة في سوق الصرف ويليهما ويسبقها

أزمة دين.

من خلال الجدول رقم (1-1) نلاحظ أنه كان هناك 430 أزمة مالية ضربت اقتصاديات الدول في الفترة الممتدة ما بين 1971 إلى 2007 بمختلف أنواعها، وقد احتلت أزمات سعر الصرف الصدارة ب 209 أزمة إذ تعد من أكثر الأزمات شيوعاً، تليها أزمات مصرفية ب 124 أزمة ثم أزمة الدين العام ب 63 أزمة ثم الأزمات المزدوجة ب 26 أزمة وأخيراً الأزمات الثلاثية ب 8 أزمات، ويرجح تكرار ودورية هذه الأزمات إلى التسرع في تطبيق سياسات التحرير المالي في هذه الفترة دون الإعداد والتهيئة المناسبة له.

## المطلب الثاني: علاقة التحرير المالي بحدوث الأزمات المالية

إن التحرير المتسارع وغير الوقائي للسوق المالي بعد فترة كبيرة من سياسات الكبح المالي قد يؤدي إلى حدوث المزيد من الأزمات المالية، فمثلا عند تحرير أسعار الفائدة فإن المصارف المحلية تفقد الحماية التي كانت تتمتع بها من قبل (في ظل تقييد أسعار الفائدة)، وبذلك تتوسع في منح الائتمان والذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية خصوصا في القروض العقارية أو القروض المخصصة للاستثمار في سوق الأوراق المالية (وصاف، 2013، صفحة 6)، ومن ناحية أخرى فإن التحرير المالي يساهم في زيادة حجم المخاطر الائتمانية التي تعترض المصارف بشكل خاص والقطاع المالي بشكل عام نتيجة دخولها في أنشطة غير مهيأة لها، وقد لا يستطيع العاملون في المصارف من قياس وتقييم هذه المخاطر لتجنبها أو على الأقل التقليل منها، وبالتالي فإن تطبيق إجراءات التحرير المالي دون الإعداد والتهيئة الرقابية اللازمة سيحمل المصارف مخاطر جديدة وهذا قد لا تكون جميع المصارف تتوفر على كفاءات بشرية وتقنية عالية في الميدان تمكنها من التعامل مع هذه المخاطر بحذر ووقاية منها (راحو، 2020، صفحة 126)، وعليه فقد أثبتت العديد من الدراسات أن التحرير المالي عامل أساسي في حدوث الأزمات المالية ومن بين هذه الدراسات نذكر ما يلي:

- دراسة **Kaminsky & Reinhart** : أجريت هذه الدراسة في عام 1996، وهدفت إلى تحديد أسباب الأزمة المزدوجة، وشملت 30 دولة من بلدان صناعية ونامية موزعة على أربع مناطق جغرافية حيث ضمت دول من آسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، للفترة الممتدة ما بين الستينات إلى منتصف التسعينات، والتي حدثت فيها العديد من الأزمات المالية، حيث توصل الباحثان إلى ندرة الأزمات في فترة الستينات (قبل تطبيق التحرير المالي)، وتساعد حدثها مع بداية السبعينات والذي تزامن مع تطبيق إجراءات التحرير المالي، فالتحرير المالي حسب هذه لدراسة عامل أساسي في زيادة احتمالية حدوث الأزمات المصرفية لتتحول فيما بعد لأزمات مالية (Kaminsky & Reinhart, 1996).

- دراسة **Detragiache و Demirguc** : هدفت هذه الدراسة في البحث عن قنوات تأثير التحرير المالي في نشوب الأزمات المالية، وقد شملت هذه الدراسة عينة مكونة من 53 دولة في الفترة ما بين 1980-1995 باستخدام النماذج القياسية، في الأخير توصل الباحثان إلى أن التحرير المالي أدى

إلى نشوب العديد من الأزمات المالية حتى ولو كانت الأوضاع الاقتصادية الكلية للدول مستقرة تماما (بوعلي و عمير، 2016، صفحة 201).

والجدول الموالي يوضح تاريخ بداية تطبيق إجراءات التحرير المالي في بعض الدول وتاريخ حدوث الأزمات المالية، حيث نلاحظ أنه أي دولة طبقت التحرير المالي إلا وأن وقعت في أزمة. وعليه فالتحرير المالي يعمل على تسريع وانتشار الأزمات المالية حين وقوعها خاصة في ظل ارتباط الأسواق المالية الدولية فيما بينها.

الجدول رقم (1-2): تاريخ بداية التحرير المالي وحدث الأزمات المالية لبعض الدول

الدولة	بداية التحرير	تطبيق الأزمة	الدولة	بداية التحرير	تطبيق الأزمة	الدولة	بداية التحرير	تطبيق الأزمة
تايبوان	1979	1997	هونج كونج	1978	1997			
المكسيك	1989	1994	أندونيسيا	1981	1997			
تايلاند	الثمانينات	1997	كوريا الجنوبية	1978	1997			
البرازيل	1989	1998	ماليزيا	1978	1997			
سنغافورة	1978	1997	الفلبين	1981	1997			
الأرجنتين	بداية التسعينات	2001	تركيا	بداية التسعينات	2001			

المصدر: (راحو، 2020، صفحة 126).

مما سبق يمكن القول أن للعولمة المالية تأثيرات ايجابية على الصناعة المصرفية والأخرى سلبية، لذلك يجب العمل على إعادة هيكلة الجهاز المصرفي لجعله قادر على مواجهة هذه التغيرات المستجدة في الساحة المصرفية العالمية والتكيف معها، بما يتماشى مع متطلبات العولمة المالية المقرونة بعمليات التحرير المالي والمصرفي، مما يؤدي إلى تقليص السلبيات إلى أدنى المستويات وبالتالي يعزز قدراتها التنافسية في السوق المصرفية المحلية والدولية.

### المطلب الثالث: التوجهات الحديثة للصناعة المصرفية في ظل العولمة المالية

استجابة للتغيرات والتطورات العالمية المعاصرة المتلاحقة في الساحة المصرفية ومع تسارع وتيرة العولمة والتحرير المالي في الأسواق المالية واحتدام شدة المنافسة في السوق المصرفية، كان لزاما على الصناعة المصرفية أن تتجه نحو تبني استراتيجيات لتعظيم أرباحها وللتقليل من الآثار السلبية للعولمة المالية، وهذا لتعزيز سلامة واستدامة الجهاز المصرفي.

#### الفرع الأول: المصارف الشاملة

كان للتغيرات الاقتصادية والمصرفية العالمية انعكاسا واضحا على أعمال وأنشطة البنوك، حيث توسعت وظائف المصارف لتشمل الوظائف غير التقليدية المستحدثة وذات الطابع الشمولي، والتي تعرف باسم المصارف الشاملة وذلك حتى تستطيع أن تتكيف مع متطلبات العولمة المالية.

#### أولاً: تعريف المصارف الشاملة

تعددت تعريفات المصارف الشاملة فهناك من عرفها على أنها تلك المصارف التي تجمع ما بين الوظائف التقليدية للمصارف وكذلك الوظائف غير التقليدية المستحدثة التي تتسم بالطابع الشمولي، مثل تلك التي تتعلق بالاستثمار (مندور، 2013، صفحة 186).

كما عرفها البعض الآخر على أنها تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات لتعيد توظيفها في شكل استثمارات، كما تقوم بمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، بحيث نجدها تجمع ما بين وظائف المصارف التجارية التقليدية ووظائف المصارف المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال (عبد المطلب، 2000، صفحة 19).

مما سبق يمكن القول أن المصارف الشاملة هي عبارة عن كيانات مصرفية تسعى إلى تقديم توليفة متنوعة من الخدمات المصرفية والمالية، كما تقوم بتعبئة الموارد المالية من قطاعات مختلفة، لتعيد منح تلك المواد المجمعة على شكل قروض لقطاعات مختلفة.

## ثانياً: دوافع التحول إلى الصيرفة الشاملة

يمكن حصر أهم دوافع التحول إلى الصيرفة الشاملة في النقاط التالية:

- **الدوافع الذاتية:** فالمصارف يتوافر لديها دافع ذاتي مستمر لتطوير وتحسين أدائها، خاصة إذا صاحب ذلك وجود إدارة ذكية فعالة وقادرة على قراءة ورصد وتحليل ما يدور حولها من تطورات وتحولات من أجل اتخاذ القرارات سليمة ووضع والسياسات اللازمة لمجابهتها (بن علي و قريش، 2018، صفحة 260).
- **التطورات والتحولات الاقتصادية المحلية:** وذلك لما خلقتة من مجالات يجب أن تتدخل فيها المصارف وتلعب دورها مثل برامج الخصخصة وإفراح المجال لقوى السوق، وهو ما يتطلب مساعدة المصارف على تنفيذ هذه البرامج، وظهور أيضا ما يعرف بالأسواق المالية الناشئة في الكثير من الدول النامية وبالتالي تقع على المصارف مسؤولية تنشيط وتفعيل هذه الأسواق وابتكار منتجات جديدة تتعامل فيها (شارف، 2007، صفحة 7).
- **تزايد حدة المنافسة:** بعد دخول المؤسسات المالية غير مصرفية إلى السوق المصرفية زادت حدة المنافسة في أسواق الخدمات المالية، مما أدى إلى إحداث تغييرات هائلة في طبيعة عمل الصناعة المصرفية وجعلت المصارف تتجه إلى مجالات حديثة في العمل المصرفي من حيث الأنشطة والخدمات والأدوات وهذا كان واضحا في توجه المصارف نحو الصيرفة الشاملة (تيقان، 2017، صفحة 109).
- **الوعي لدى جمهور المتعاملين:** وذلك من خلال ازدياد توقعاتهم وطلباتهم من البنوك وتفضيلهم الحصول على توليف متنوعة من الخدمات المتكاملة من جهة واحدة أو بنك واحد (بن علي و قريش، 2018، صفحة 260).
- **تحرير الخدمات المالية:** إن تحرير التجارة في الخدمات المالية أدى إلى خلق العديد من العوامل الضاغطة على أعمال البنوك لكي تنوع أنشطتها، تكييفها مع الأوضاع من أجل البقاء وكسب ثقة ورضا العملاء (طالب، 2019، صفحة 126).
- **زيادة المخاطر في العمل المصرفي:** أدت التغييرات الهيكلية التي شهدتها الأسواق المالية في السنوات الأخيرة إلى زيادة المخاطر، حيث صاحب الاتجاه نحو التحرر من القيود كحرية الحركة

لأسعار الصرف والفوائد والأصول المالية استثماراتها عبر الحدود، إلى حدوث تقلبات حادة في تلك الأسواق (تتيقان، 2017، صفحة 110).

### ثالثا: مزايا البنوك الشاملة

يمكن حصر أهم إيجابيات البنوك الشاملة في النقاط التالية: (شارف و لعلا، 2017، الصفحات 7-8)

- العمل على أساس الحجم الكبير وبالتالي تحقيق الوفورات في التكاليف؛
- تقديم توليفة واسعة ومتنوعة من الخدمات المصرفية والمالية المقدمة للعملاء وبالتالي التقليل من المخاطر الائتمانية ككل؛
- إمكانية الدخول إلى الأسواق المالية لشراء الأسهم وبيعها في إطار السياسة الاستثمارية للبنك؛
- البنوك الشاملة تساهم في تعظيم استغلال الموارد المتوفرة لدى الدولة بشكل أمثل، حيث تقوم بتعبئة المدخرات لتعيد توجيهها لقطاعات معينة لأغراض تنموية على نحو يتسم بالكفاءة والرشاد، أي تعمل على تعبئة الفائض الاقتصادي وتحسين استغلاله.

### الفرع الثاني: الاندماج المصرفي

إن أهم التغيرات المصرفية العالمية التي عكستها العولمة على الصناعة المصرفية هو تنامي ظاهرة الاندماج المصرفي والتي تعد اتجاها حديثا للصناعة المصرفية.

### أولاً: تعريف الاندماج المصرفي

يعرف الاندماج المصرفي على أنه عملية مصرفية متكاملة إدارية يتم من خلالها مزج بنكين معا بهدف تشكيل كيان مصرفي جديد لتعزيز قدرات التنافسية، وفي الغالب يكونوا هاتين البنكين متقاربين ومتفقين في الحصول على منافع أكبر لكليهما بعد الاندماج، حيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى وفعالية أكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي (مطاي، 2010، صفحة 111).

كما يعرف أيضا على أنه "قيام بنكين أو أكثر بالاتحاد والامتزاج والتحالف لتشكيل كيان إداري مصرفي أكبر حجما ونطاقا واسعا، وبالتالي اكتساب اقتصاديات أفضل" (حوحو، 2012، صفحة 34).

مما سبق يمكن القول أن الاندماج المصرفي هو عملية مصرفية يتم فيها الانتقال من كيانات مصرفية إلى تشكيل كيان مصرفي جديد، يكون أكثر قوة وصلابة بهدف تعزيز القدرة التنافسية ومواجهة التحولات في الصناعة المصرفية العالمية.

### ثانياً: أسباب ودوافع الاندماج المصرفي

تكمن أهم أسباب ودوافع الاندماج المصرفي فيما يلي: (زقير، 2009، الصفحات 32-33)

- تنوع محفظة التوظيف نتيجة تجميع الموارد التي تتيح مدى أكبر من التوظيف مما يؤدي إلى انخفاض المخاطر المصرفية وتأمين تدفق الإيرادات؛
- رغبة الحكومات بتعزيز القدرات التنافسية للبنوك عن طريق الاندماجات المصرفية؛
- تحرير تجارة الخدمات وتطبيق معايير كفاية رأس المال، يعتبران أحد الدوافع الرئيسية إلى إحداث المزيد من عمليات الاندماج المصرفي؛
- نشوء الأزمات الاقتصادية العالمية والأزمات المصرفية لتحسين أوضاعها؛
- الدافع التنظيمي لدى السلطات النقدية الذي يكون سبباً للقيام بالاندماج المصرفي والتشجيع عليه، بغرض تنظيم الجهاز المصرفي ليتواءم مع الهوية المنهجية التي يسير عليها الاقتصاد الوطني، بالإضافة الحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي؛
- لجوء السلطات النقدية إلى تطوير واستحداث أساليب وأدوات رقابية جديدة لمواكبة التطورات المتلاحقة في النشاط الاقتصادي.

### ثالثاً: أنواع الاندماج المصرفي

وينقسم إلى نوعين:

1- الاندماج المصرفي من حيث طبيعة نشاط الوحدات المندمجة: ويتخذ ثلاث أشكال: (حوجو،

2012، صفحة 36)

- الاندماج المصرفي الأفقي: يكون الاندماج أفقياً، عندما يندمج بنكين أو أكثر يمارسان نفس النشاط بهدف زيادة الإنتاج، غير أن له تأثير سلبي ومخاطر أهمها التأثير على المنافسة والاحتكار.

- الاندماج المصرفي العمودي: يكون الاندماج عموديا، حيث يتم الدمج بين بنكين يقدم كل منهما سلعة أو خدمة تتكامل مع السلعة أو الخدمة التي تنتجها الأخرى، وغالبا ما يتم الدمج بين البنوك الصغيرة.
- الاندماج المصرفي المتنوع: وهو الاندماج الذي يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في أنشطة مختلفة غير مترابطة فيما بينها، مثل ذلك أن يتم الاندماج بين أحد البنوك التجارية وأحد البنوك المتخصصة، أي اختلاف الخدمات المصرفية التي يقدمها كل بنك، مما يضمن عملية تكامل الأنشطة بين البنوك المندمجة، والمساهمة في الحد من مخاطر تقلب في التدفقات النقدية.
- 2- الاندماج المصرفي من حيث العلاقة بين أطراف عملية الاندماج: ويشمل ثلاث أنواع وهي كما يلي: (مهني، 2017، صفحة 459)
- الاندماج الطوعي: هو الاندماج الذي يتم بين مصرفيين، بطلب من مجلسي إدارة المصرفين الدامج والمندمج وبدون وجود أي اعتراض من قبل مجلسي إدارة لكلا البنكين، بهدف تحقيق مصلحة مشتركة، بمعنى يحدث الاندماج طواعية بين أطراف عملية الاندماج وفي وجود الضوابط والإجراءات اللازمة لذلك.
- الاندماج القسري: على عكس الاندماج الطوعي الذي يتم بموافقة مجلسي إدارة المصرفين، في هذا النوع من الاندماج يكون بطلب من السلطات النقدية والإشرافية، أما مجلسي إدارة المصرفين الدامج والمندمج فتكون مجبرة للامتثال لقرارات هذه الأخيرة، ويتم الدمج بين أحد المصارف المتعثرة مع المصارف الأكثر قوة بهدف تقوية الجهاز المصرفي.
- الاندماج العدائي: ويتم ضد رغبة مجلس إدارة المصرف المندمج، ويحدث هذا الاندماج عادة عند تدني السعر الذي يقدمه المصرف الدامج أو لرغبته في المحافظة على استقلاليتها.
- 1- مزايا الاندماج المصرفي: يحقق الاندماج المصرفي العديد من المزايا نذكر أهمها فيما يلي: (لحليح و عموري، 2016، الصفحات 221-222)
- تعزيز القدرة التنافسية سواء في السوق المصرفية المحلية أو الدولية؛
- زيادة قدرة البنك المندمج على تكوين احتياطات علنية وسرية لتدعيم المركز المالي، الأمر الذي يؤدي إلى رفع قدرة البنك على مجابهة الأزمات؛
- تحسين الربحية وتعزيز كفاءة الكيان المصرفي الجديد نتيجة زيادة الأرباح الصافية وزيادة قيمة السهم الجديد في البورصة؛

- زيادة قدرة البنك على فتح فروع جديدة في الداخل والخارج وتوسيع حجم الفروع القائمة.

### الفرع الثالث: الصيرفة الإلكترونية

في ظل النمو المتسارع في تكنولوجيا الإعلام والاتصال عملت الصناعة المصرفية كغيرها من العديد من القطاعات على التكيف مع ما توصلت إليه الثورة التكنولوجية، وقد تجسد هذا في ظهور الصيرفة الإلكترونية تلبية لحاجات ورغبات العملاء.

### أولاً: مفهوم الصيرفة الإلكترونية

تشير الصيرفة الإلكترونية إلى قيام العميل بإجراء مختلف عملياته المالية اتجاه البنك عبر شبكة الأنترنت، في أي مكان وأي وقت يرغب أن يقوم بذلك بدون الانتقال إلى مقر المصرف، ويعبر عنها بالخدمات المالية عن بعد (يوسف، 2012، ص 11).

كما تعرف أيضا بأنها جميع المعاملات المالية التي تتم تسويتها بين كل من المؤسسات البنكية والمالية والأفراد والشركات التجارية الحكومية، باستخدام عنصري التكنولوجيا والابتكار كأداة لتقديم الخدمات المصرفية الجديدة والمتنوعة للعمل المصرفي (جليلة و بن عبد الفتاح، 2019، صفحة 253).

فالصيرفة الإلكترونية هو إجراء كافة العمليات المصرفية إلكترونياً باستخدام قنوات إلكترونية كالهاتف المحمول، اللوحات الذكية، الأنترنت... الخ، بالشكل الذي يسمح للعملاء بتنفيذ عملياتهم المالية المختلفة دون التنقل إلى فروع البنك.

### ثانياً: دوافع الاهتمام بالصيرفة الإلكترونية

يرجع ظهور وانتشار الصيرفة الإلكترونية إلى ثلاث عوامل رئيسية، وهي كما يلي: (عبدلي، 2017، صفحة 386)

- النمو المتسارع في تكنولوجيا الإعلام والاتصال ساهمت في إحداث تغييرات جذرية في طبيعة عمل القطاع المصرفي والمالي، ومنه التطلع إلى تقديم خدمات مصرفية ومالية متطورة ومستحدثة، اعتماداً على ما أفرزته التكنولوجيا وثورة المعلومات؛

- التجارة الإلكترونية التي تتم بالاستخدام الوسائل الإلكترونية وخاصة الانترنت، والتي أصبحت تتميز بخصائص عديدة تميزها عن التجارة التقليدية التي اعتادت هذه المؤسسات المالية التعامل في ظلها ومعها، مما جعل التطوير الواعي لاستراتيجيات وأساليب عمل البنوك ضرورة حتمية، وليس ترفاً أو هدراً للأموال.
- وجوب تطوير الأداء بصفة مستمرة سواء للبنوك وغيرها من المؤسسات المالية لرفع مستوى الكفاءة التشغيلية، لتقديم أفضل خدمة لعملائها، وخاصة أن الكثير من العملاء أصبحوا يرغبون في الحصول على خدمات رفيعة المستوى بتكلفة تنافسية.

### ثالثاً: أهم منافذ الصيرفة الإلكترونية

تتمثل أهم قنوات تقديم خدمات الصيرفة الإلكترونية فيما يلي:

- **الصراف الآلي:** وهو عبارة عن جهاز يعمل أوتوماتكياً لخدمة العملاء دون تدخل العنصر البشري في ذلك، يحتوي هذا الجهاز على عدة برامج معدة خصيصاً لتلبية العديد من الخدمات المصرفية وعلى مدار الساعة وذلك باستخدام بطاقة الصراف الآلي، وهي عبارة عن بطاقة بلاستيكية بمواصفات معينة تصدر عن البنك وتوضع تحت تصرف العميل بهدف تمكينه من الحصول على مجموعة من الخدمات التي يوفرها هذا الجهاز، كعمليات السحب، الدفع والاستفسار عن الرصيد المالي (جازية، 2020، صفحة 104).
- **الصيرفة عبر شبكة الأنترنت:** وهي من أكثر المنتجات المصرفية المقدمة للعملاء الذين يستخدمون الأنترنت، حيث تكون فيه الأنترنت وسيلة للاتصال بين المصرف وعميله، وتشمل العديد من الخدمات كتقديم تفاصيل الحسابات والودائع والأسواق المالية، وتنفيذ أوامر العملاء بالإيداع، أو السحب أو المقاصة ما بين البنوك، وطلب كشف حساب مختصر وإجراء تحويلات مالية، وشراء الأسهم وتغطية إصدار الأسهم، والسندات وإدارة الاكتتابات وغيرها (جليلة و بن عبد الفتاح، 2019، صفحة 256)، من خلال استخدام الأجهزة الذكية كالهاتف واللوحات الذكية دون التنقل إلى مقر البنك.
- **الصيرفة المحمولة:** وهي تلك الخدمات المصرفية التي تتم من خلال الهاتف المحمول، حيث يقوم العميل بإدخال رقم سري يتيح له الدخول إلى حسابه للاستعلام عن أرصده، وكذلك للخصم منه

تنفيذا لأي من الخدمات المصرفية المطلوبة (عبدلي، 2017، صفحة 387)، المتوفرة من خلال ربط الهاتف المحمول بالبنك عن طريق الأنترنت، وتعطى هذه الخدمة من خلال تطبيقات خاصة يوفرها البنك و يثبتها العميل على هاتفه المحمول جهاز، أو من خلال نظام فيديو مزدوج وثنائي الاتجاه لإجراء اتصالات مباشرة بالصوت والصورة، وانتشرت هذه الخدمة نتيجة تزايد استخدام الأجهزة الخلوية والحواسيب المحمولة في مختلف أنحاء العالم (جليلة و بن عبد الفتاح، 2019، صفحة 257).

- **المقاصة الإلكترونية:** وهي عبارة عن عملية التبادل المعلومات (الصور، بيانات الشيكات الممغنطة) بين البنوك باستخدام وسائل إلكترونية، بدلا عن الشيكات الورقية، ويشرف على إدارتها مركزية المقاصة الإلكترونية المتواجدة على مستوى البنك المركزي، ليتم تحديد صافي الأرصدة الناتجة عن هذه العملية في وقت محدد (جليلة و بن عبد الفتاح، 2019، صفحة 257).

#### رابعاً: مزايا الصيرفة الإلكترونية

تتفرد الصيرفة الإلكترونية بمجموعة من المميزات والتي تميزها عن باقي أنواع المصارف الأخرى، وهو ما يحقق للبنك مزايا عديدة عن غيره من البنوك المنافسة، ويمكن حصر أهم هذه المزايا في النقاط التالية: (مندور، 2013، الصفحات 143-145)

- **إمكانية الوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء:** تتيح الصيرفة الإلكترونية إمكانية الوصول إلى شريحة أوسع من العملاء بأقل تكلفة وأقل جهد دون التقيد بمكان أو زمان، كما يمكن للعميل أن يطلب الخدمة المالية في أي وقت، كما تتميز مختلف المعاملات المالية التي يقوم بها المصرف بالسرية التامة، وهذا ما يعزز ثقة العملاء اتجاه المصرف.
- **تقديم خدمات مصرفية كاملة وجديدة:** فإلى جانب تقديم الخدمات المالية التقليدية تقوم المصارف الإلكترونية أيضا بتقديم الخدمات المالية الإلكترونية التي تتم عبر شبكة الأنترنت.
- **خفض التكاليف:** تتميز الخدمات الإلكترونية بانخفاض التكاليف بالمقارنة بأنواع البنوك الأخرى وهذا ما يعزز الثقة لدى العملاء.
- **زيادة كفاءة المصارف الإلكترونية:** مع اتساع شبكة الأنترنت، أصبح من السهل جدا للعميل أن يقوم بإجراء عملياته المالية عن طريق الاتصال المباشر بالمصرف عبر الأنترنت والذي يسمح له بتنفيذ مختلف الإجراءات بأقل وقت وكفاءة عالية

## الفرع الرابع: تنامي الصيرفة الإسلامية

نمت الصيرفة الإسلامية بشكل كبير خاصة في السنوات الأخيرة حيث أصبحت حقيقة ثابتة في العديد من الأنظمة المالية لدول مختلفة باختلاف دياناتهم ومعتقداتهم، وأصبح هناك منافسة كبيرة عليها من أجل اكتساب حصة سوقية معتبرة في سوق واعد، حيث تشير آخر الإحصائيات أن حجم أصول الصيرفة الإسلامية في العالم تقدر بحوالي 2249 مليار دولار بنهاية 2022 وهي مرشحة بأن يصل حجمها إلى 4025 مليار دولار في سنة 2026 (كما هو موضح في الشكل اللاحق رقم 3-11)، ويرجع هذا النمو الكبير إلى توسع إدماج الصيرفة الإسلامية في العديد من دول العالم خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، حيث وفي خضم هذه الأزمة اعتبرت الصناعة المصرفية الإسلامية من أكثر القطاعات صمودا واستقرارا في وجه الصدمات الدولية، لذلك أصبح يعول عليها كثيرا كآلية للخروج من الأزمات المالية وتقادي تكرارها في المستقبل. وهذا ما سنحاول الإجابة عليه في الفصول اللاحقة.

عموما يمكن القول أن التغيرات المالية العالمية التي شهدتها الربع الأخير من القرن العشرين، خاصة مع تنامي ظاهرة العولمة المالية المقرونة بعمليات التحرير المالي والمصرفي، كان لها انعكاسات واضحة على الصناعة المصرفية، وقد برزت أساسا في حدوث تغيرات هائلة في أعمال الصناعة المصرفية، حيث توسعت أنشطة المصارف على المستويين المحلي والدولي، واحتدام شدة المنافسة بين المؤسسات المالية الدولية.. الخ، في مقابل ذلك أوقعها في العديد من الأزمات المالية، لذلك كان على الصناعة المصرفية أن تتكيف مع هذه التغيرات من خلال إيجاد آليات تمكنها من تعظيم مكاسب التحرير المالي والمصرفي والتقليل من آثاره السلبية المتمثلة أساسا في تجدد الأزمات المالية.

### المبحث الثالث: تجدد الأزمات المالية في ظل العولمة المالية

عرف النظام الرأسمالي العديد من الأزمات المالية بمختلف أنواعها والتي كان لها تأثيرات بالغة على الاقتصاد العالمي، ولقد تضاعفت حدة هذه الأزمات بشكل كبير منذ مطلع الثمانينات، بفضل الاتجاه المتزايد والمتسارع نحو تطبيق إجراءات التحرير المالي والمصرفي.

#### المطلب الأول: ماهية الأزمات المالية

تعد الأزمات المالية من أبرز المشاكل التي تصيب اقتصاديات الدول ومن أكثر الظواهر التي تثير القلق في أوساط المجتمعات، كونها تهدد مختلف المؤشرات الاقتصادية، المالية، الاجتماعية وحتى السياسية، فهي تشير إلى حدوث تقلبات في بعض التوازنات المالية والاقتصادية. وفيما يلي بعض المفاهيم الأساسية حول الأزمات المالية.

#### الفرع الأول: تعريف الأزمة المالية

الأزمة لغة تعني الشدة والقحط والضييق ويقال: أزمة مالية، وأزمة سياسية وأزمة مرضية (مجمع اللغة العربية، صفحة 16).

أما اصطلاحاً: فهي تعود للمصطلح اللاتيني Crisis المشتق من الكلمة اليونانية Krisis، والتي تعني لحظة القرار (بن ناصر، 2015، صفحة 56).

أما بالمفهوم العلمي فتعرف على أنها عبارة عن تراكم وتزايد مستمر لأحداث وأمور غير متوقعة على مستوى جزء أو كل من النظام المالي، بالإضافة إلى التأثير الشديد على أطراف داخل النظام أو خارجه مادياً ونفسياً وسلوكياً (آيت محمد، 2018، صفحة 10).

كما تعرف أيضاً على أنها عبارة عن موقف حرج ومعقد، وحالة من عدم التوازن تتسارع فيه الأحداث وتتلاحق، وتجتمع فيه الأسباب وتسفر عن نتائج غير متوقعة مما يؤدي إلى صعوبة في اتخاذ القرارات (جماع و زيان، 2020).

ومن الناحية الاقتصادية يقصد بالأزمة بأنها "ظاهرة تعرف بنتائجها، ومن مظاهرها انهيار البورصة وحدث مضاربات نقدية كبيرة ومتقاربة وبطالة دائمة" (بوزرب، 2018، صفحة 264).

أما بشكل عام فتشير إلى وجود خلل واضطراب في قطاع معين نتيجة لأوضاع غير مستقرة، مما ينتج عنها تطورات غير متوقعة وغير مرغوب فيها وبالتالي يصعب على احتوائها من قبل الأطراف المعنية، وغالبا ما تكون بفعل الإنسان (خبايه، 2013، صفحة 343).

مما سبق يمكن القول أن الأزمة هي فترة حرجة غير مستقرة تحدث نتيجة حدوث اضطراب أو اختلال مفاجئ يصيب إحدى القطاعات، ينتج عنها نتائج غير مرغوبة ومؤثرة في قطاع معين وغالبا ما تتوسع لقطاعات أخرى.

أما بالنسبة للأزمة المالية فلا يوجد تعريف أو مفهوم محدد، لكن المفاهيم المبسطة لمصطلح الأزمة المالية فتعرف على أنها "اضطراب حاد ومفاجئ تصيب بعض المؤشرات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد المؤسسات المالية، ليتوسع تأثيرها لقطاعات أخرى" (Al- Qadi, 2012, p. 3).

كما تعرف كذلك على أنها "انهيار حاد ومفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول بأنواعها المختلفة سواء كانت مادية (آلات)، أو مالية (أسهم)، أو حقوق الملكية للأصول المالية (المشتقات المالية) (شعباني، 2015، صفحة 70).

كما تشير الأزمات المالية إلى حدوث اضطراب في المصارف والأسواق المالية مما يؤدي إلى نشوء المخاطر النظامية (Albert, 2013, p. 14).

مما سبق يمكن تعريف الأزمة المالية على أنها عبارة عن اختلالات كبيرة وعنيفة تحدث بشكل مفاجئ تؤثر بشكل كلي أو جزئي على مختلف المتغيرات المالية والاقتصادية.

#### الفرع الثاني: خصائص الأزمات المالية

تتسم الأزمات المالية بمجموعة من الخصائص، يمكن إجمالها في النقاط التالية: (بوخرص و حجاب، 2018، صفحة 34)

- حدوثها بشكل عنيف ومفاجئ، واستقطابها لاهتمام الجميع؛
- التعقيد والتشابك والتداخل في عواملها وأسبابها، حيث لا يوجد سبب واضح في حدوثها؛
- نقص المعلومات الكافية عنها؛
- تصاعدها المتواصل يؤدي إلى درجات عالية من الشك في البدائل المطروحة لمواجهتها؛

- سيادة حالة من الخوف والذعر من آثار الأزمة وتداعياتها؛
- إن مواجهة الأزمة تتطلب درجة عالية من التحكم في الطاقات والإمكانيات، التي تؤمن التنسيق والفهم الموحد بين الأطراف ذات العلاقة.

### الفرع الثالث: أسباب الأزمات المالية

الأزمات المالية ليست وليدة ذاتها، بل هي نتيجة تراكم مجموعة من الأسباب المؤدية لنشوتها، ولعل أبرز هذه الأسباب نذكر ما يلي:

#### أولاً: الطبيعة الدورية للاقتصاد الرأسمالي

إن أهم المسببات الخارجية للأزمات المالية هو التقلبات الدورية في شروط التبادل التجاري، ففي حال تخفيض شروط التجارة، يصعب على عملاء المصارف المنشغلين بعمليات التصدير والاستيراد الوفاء بالتزاماتهم خصوصاً فيما يتعلق بخدمة الدين (بيبي، 2015، صفحة 10).

#### ثانياً: اتساع حجم الفجوة بين الاقتصاد العيني والاقتصاد الحقيقي

بعد فك ارتباط الذهب بالدولار في عام 1971 انهارت أسعار الصرف العالمية، نتيجة عدم وجود غطاء ذهبي للدولار الأمريكي، ومن هنا أصبح الاقتصاد العالمي لا يعتمد على القطاع الحقيقي فقط وإنما أصبح يعتمد على أسواق المال بدرجة أكثر، حيث أخذت التدفقات في السلع والخدمات والنقود والائتمان استقلالية متزايدة، وبالتالي كان هناك انفصام متزايد بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد الوهمي، أي أصبح هناك مفاضلة متزايدة بين استخدام رأس المال في الديون واستخدامه في الإنتاج، وأيضاً بين المضاربة والاستثمار (صويلحي، 2017، صفحة 92).

#### ثالثاً: ضعف النظام المحاسبي والرقابي والتنظيمي

تعاني معظم الدول التي تعرضت للأزمات المالية من الضعف في النظام والإجراءات المحاسبية المتبعة ودرجة الإفصاح عن المعلومات خصوصاً فيما يتعلق بالديون المعدومة في محفظة المصارف الائتمانية، كما تعاني من ضعف النظام القانوني المساند للعمليات المصرفية وعدم الالتزام بالقانون الخاص بالحد الأقصى للقروض المقدمة لمقترض واحد ونسبتها من رأسمال المصرف (حسيبة، 2016، صفحة 109)، وقد أكدت العديد من الدراسات المتعلقة بالدول التي تعرضت للأزمات المالية أنه في أكثر

من 28 دولة تعرضت للأزمات المالية كان بسبب نقص الرقابة المصرفية، حيث يؤدي نقص الرقابة إلى تقييم غير دقيق وغير كافي للمخاطر الائتمانية وتركز المخاطر في قطاع معين (السيد علي و المشهداني، 2010، صفحة 190).

#### رابعاً: نقص الشفافية

يعد هذا العامل عنصراً هاماً في حدوث الأزمات المالية، حيث تؤدي عدم دقة المعلومات عن أداء المؤسسات الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالكشف عن الحجم الحقيقي للاحتياجات الدولية من العملات الأجنبية إلى فقدان الثقة وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج بحثاً عن استثمار أفضل للاضطراب (طالب، 2019، صفحة 250).

#### خامساً: تحرير مالي غير وقائي

إن التحرير المالي المتسارع وغير المندرج يؤدي إلى وقوع الأزمات المالية، فمثلاً عند تحرير أسعار الفائدة تفقد المصارف المحلية القوة الحماة التي كانت تتمتع بها في ظل الانغلاق وتقييد أسعار الفائدة ضمن سياسة الكبح المالي، كما تؤدي أيضاً سياسات التحرير المالي إلى اشتداد المنافسة بين المصارف والمؤسسات المالية الأخرى نتيجة دخول المصارف في التعامل بأدوات مالية جديدة كالمشتقات المالية والمضاربة في سوق الصرف الأجنبي، مما قد يعرض المصارف إلى مخاطر كبيرة وتكون غير مستعدة للتحوط أو للتقليل منها في ظل ضعف القدرات الفنية والتقنية والإدارية والمالية اللازمة لذلك، ومثال على ذلك الأزمات المالية التي حدثت في الأرجنتين والمكسيك (بيبي، 2015، صفحة 12).

#### سادساً: وجود خلل في تطبيق السياسات النقدية والمالية الكلية

إن الخطأ في تطبيق السياسات النقدية والمالية يعتبر عنصراً أساسياً في حدوث الأزمات المالية المختلفة، خاصة إذا تزامن هذا العامل مع انعدام الشفافية والفساد والتلاعب في البيانات والقوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية التي تكون السبب الأول للاضطراب (طالب، 2019، صفحة 250).

مما سبق يمكن القول أنه هناك مجموعة من الأسباب ساهمت في ظهور الأزمات المالية، منها ما هو مرتبط بالطبيعة الدورية للاقتصاد الرأسمالي، ومنها ما يتعلق بضعف الأطر الرقابية والتنظيمية كانهدام الرقابة والإشراف على المؤسسات المالية والمصرفية، ومنها ما يتعلق بوجود اختلال بين الاقتصاد

العيني والحقيقي نتيجة الإفراط في حجم الديون بما يتجاوز حاجات الاقتصاد الحقيقي، كما ساعد التحرير المالي غير الوقائي في تسريع وتيرة الأزمات المالية. فكل هذه العوامل وغيرها ساهمت في توفير المناخ المناسب لبروز الأزمات المالية وتفاقمها.

### المطلب الثاني: أنواع الأزمات المالية

تتخذ الأزمات المالية عدة أشكال تختلف باختلاف أسباب حدوثها ونوع القطاع الذي حدثت فيه، ومن أهم هذه الأزمات نذكر ما يلي:

#### أولاً: أزمة العملة وأسعار الصرف

تحدث هذه الأزمات نتيجة الانخفاض المفاجئ لسعر الصرف مما يؤثر على قدرة العملة على أداء وظيفتها كوسيط للتبادل أو كمخزن للقيمة، كما تحدث أيضاً نتيجة هجمات المضاربة على هذه العملة مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها، مما يرغم السلطات النقدية على التدخل للدفاع عن قيمة عملتها (حسبية، 2016، صفحة 103).

#### ثانياً: الأزمة المصرفية

تحدث هذه الأزمة عندما يكون هناك تدافع من طرف المودعين لسحب أموالهم من المصارف، وبما أن هذه الأخيرة تقوم بإقراض أو تشغيل معظم ودائعها وتحتفظ بنسبة ضئيلة لمواجهة طلبات السحب اليومي، فإنه في هذه الحالة لا تستطيع تلبية جميع طلبات السحوبات، خاصة إذا تخطت تلك النسبة المتوقع لطلبات السحب اليومي، فنقول في هذه الحالة أن المصرف في حالة أزمة ائتمان، وإذا امتدت هذه الحالة إلى مصارف أخرى تصبح تلك الحالة أزمة مصرفية، وعندما يحدث العكس، أي تتوافر السيولة لدى المصارف لكن ترفض منح هذه السيولة على شكل قروض خوفاً من عدم قدرتهم على الوفاء لطلبات السحب اليومي للمودعين فنقول هنا أن المصارف في حالة أزمة ائتمان (السيد علي و المشهداني، 2010، صفحة 186).

#### ثالثاً: أزمة أسواق المال (حالة الفقاعات)

يحدث هذا النوع من الأزمات في أسواق رأس المال عندما ترتفع أسعار الأصول بشكل تتجاوز قيمتها الحقيقية، ويحدث هذا حين يكون الهدف من الشراء هو المضاربة وليس بسبب قدرة هذا الأصل

على توليد الدخل، وهنا يصبح انهيار الأسعار قضية وقت فقط، ففي ظل ارتفاع بيع تلك الأصول بعد فترة قصيرة تبدأ أسعارها في الهبوط، ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتنهار الأسعار، ويمتد هذا الأثر إلى أسعار الأصول الأخرى لنفس القطاع أو لقطاعات أخرى (خنوسة، 2017، صفحة 46).

#### رابعاً: أزمة مديونية

تحدث أزمة مديونية في حال عدم قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه العالم الخارجي، وتحدث هذه الأزمة لأسباب متعلقة بمؤشرات الاقتصاد الكلي كارتفاع معدلات التضخم وعجز الحساب الجاري والتوسع المفرط في منح الائتمان، وتعتبر أزمة المكسيك في عام 1982 أبرز مثال على ذلك حيث أعلنت الحكومة المكسيكية عن عدم قدرتها على تسديد ديونها البالغة 80 بليون دولار إلى المصارف الدائنة، وتعرضت بذلك إلى أزمة مديونية دولية (غزالي، 2014، صفحة 28).

#### خامساً: الأزمات المزدوجة

وتحدث هذه الأزمة نتيجة هجمات المضاربين على العملة الوطنية وإفلاس البنوك، مما يؤدي إلى زعزعة استقرار أسعار الصرف وكذا فقدان الثقة فيما يتعلق بالسيولة أو الملاءة المالية للوسطاء الماليين (Robert & all, 2004, p. 26).

### المطلب الثالث: العدوى المالية وقنوات انتشارها

تميزت الأزمات المالية المعاصرة بانتشارها الواسع والسريع، ففي ظل تنامي التحرير المالي وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض أصبحت الأزمات المالية تنتقل بسهولة تامة سواء داخل النظام المالي للدولة التي وقعت فيه الأزمة أو لباقي الدول الأخرى وفق ما يُعرف "بالعدوى المالية"، وعليه سنتناول في هذا المطلب مفهوم العدوى المالية وقنوات انتشار الأزمات المالية.

#### الفرع الأول: مفهوم العدوى المالية

لم يتوصل الباحثون والأكاديميين في مجال الاقتصاد في وضع مفهوم موحدة للعدوى المالية، إلا أنه يمكن أخذ بعض التعاريف المتشابهة، وهي كما يلي:

تعرف العدوى على أنها انتقال الصدمات والانهيارات التي تحدث في أحد أو مجموعة من الأسواق أو البلدان إلى أسواق أو بلدان أخرى عبر قنوات وآليات أو ميكانيزمات انتشار ما" (راحو، 2019، صفحة 95)

كما تعرف على أنها انهيار مؤسسة سوف يتسبب في خلق أزمة ثقة من شأنها إصابة مؤسسات أخرى لا ترتبط بالمؤسسة الأولى، مما يترتب عليه تراجع في وتيرة النشاط الاقتصادي (دلال، 2019، صفحة 249).

وتعرف أيضا على أنها الزيادة المعنوية في نسبة احتمال حدوث أزمة مالية في بلد ما نتيجة حدوث أزمة مالية في بلد آخر (مزبود، 2014، صفحة 185).

مما سبق يمكن القول أن العدوى المالية هي انتقال الصدمات من مصرف إلى مصرف آخر أو من سوق مالي إلى أسواق أخرى أو من بلد لبلد آخر نتيجة وجود روابط مختلف، مما يؤدي إلى حدوث سلسلة متوالية من الأزمات المالية.

#### الفرع الثاني: النماذج المفسرة للعدوى المالية

يمكن تقسيم أهم النماذج المفسرة في انتقال العدوى المالية إلى أربع نماذج رئيسية، وهي كما يلي:

##### أولاً: نموذج الروابط الاقتصادية

وفق هذا النموذج فإن الأزمة المالية التي تحدث في دولة ما تعجل بوقوعها في دول أخرى ذات اقتصاديات منكمشة تجارياً أو غير متقدمة، ومثال على ذلك فإن تخفيض قيمة العملة الإجمالي الذي يؤثر على شروط التبادل التجاري بين الدول، وعليه بمجرد أن تحدث أزمة أولية يصبح بالإمكان التنبؤ بسهولة حدوث أزمة في الدول ذات المستوى الاقتصادي الأدنى، لأن نماذج التجارة معروفة جيداً أو بطيئة التغير إلى حد ما (الشرقاوي، 2005، صفحة 35).

##### ثانياً: نموذج زيادة الوعي

وفق هذا النموذج فإن العدوى تنشأ لما تحدث أزمة في بلد ما، وفي ظل نقص المعلومات الكافية للمستثمرين فإنهم يتوقعون حدوث نفس الأزمة في دول أخرى تتشابه في المؤشرات الاقتصادية في البلد الذي حدثت فيه الأزمة، هذا يؤدي بالمستثمرين بسحب استثماراتهم من البلد الذي وقعت فيه الأزمة ومن البلدان الذين يتوقعون حدوث الأزمة وتحويلها إلى دول أخرى تتماشى أصولها مع سنداتهم وأوراقهم المالية (طالب، 2019، صفحة 286).

**ثالثاً: نموذج تسوية محفظة الأوراق المالية**

نجد أن مديري السيولة النقدية والأوراق المالية المقيدة في حاجة إلى سيولة نقدية لتجديد أصول الدولة التي حدثت فيها الأزمة الأصلية، وهنا يجد هؤلاء أنفسهم يتجاوزون مع بيع المزيد من أصول الدول الأخرى الداخلة في محفظة الأوراق المالية، وهذا بدوره يؤدي إلى خلق مجموعة ثانية من الأزمات في تلك الدول (راحو، 2019، صفحة 102).

**رابعاً: نموذج سلوك القطيع**

وفق هذا النموذج فإن العدوى تنتشر لما يقوم المستثمرين بإهمالهم أو تغاضيهم عن أنواع معينة من الاستثمارات في الأوراق المالية استجابة لاقتناعاتهم بما يفعله المستثمرون الآخرون، وهذا بدون دراسة الوضع الاقتصادي لتلك الدول والأسواق وكذلك بدون ملاحظة أية نقائص في السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة أو في الأوضاع الاقتصادية القائمة (مزيود، 2014، صفحة 186)، ويعتبر هذا النموذج هو الأقرب لتفسير حدوث الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

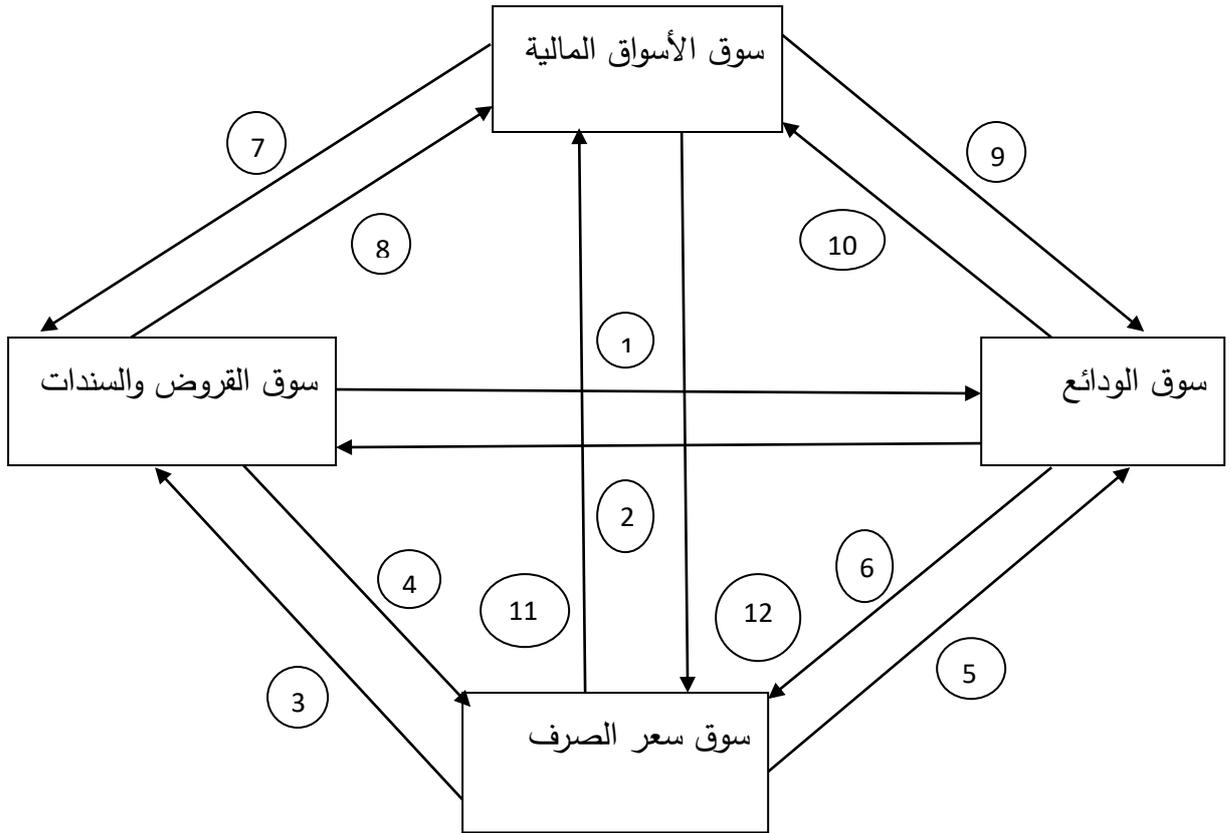
الفرع الثالث: قنوات انتشار عدوى الأزمات المالية

يمكن التمييز بين قنوات انتشار عدوى الأزمات المالية إلى قسمين:

أولاً: قنوات انتقال الأزمات المالية على المستوى المحلي

ترتكز الأزمة داخل الدولة الواحدة على قطاع معين لكن سرعان ما تنتقل لباقي القطاعات عبر العديد من القنوات، والتي نوردتها في المخطط الموالي:

الشكل رقم(1-1): قنوات انتقال الأزمات المالية على المستوى المحلي



المصدر: (بن ناصر، 2015، صفحة 85)

ويمكن شرح مختلف هذه القنوات كما يلي: (بن ناصر، 2015، الصفحات 85-86)

- **القناة رقم 1:** في حال حدوث أزمة مديونية في سوق القروض والسندات سينعكس هذا على الجهاز المصرفي، فالانقطاع عن خدمة الديون الخاصة من طرف بعض الدول سيحدث أزمة في الجهاز المصرفي تتمثل أساسا في نقص السيولة.
- **القناة رقم 2:** وهي الحالة المعاكسة للقناة الأولى، ففي حال حدوث أزمة سيولة في الجهاز المصرفي وبالتالي توقعه عن منح القروض، سيحدث اضطراب في سوق القروض مما سيؤدي إلى إفلاس المدنيين.
- **القناة رقم 3:** في حال حدوث أزمة على مستوى سوق سعر الصرف (اضطراب في قيمة العملة) هذا سيدفع بحاملي السندات في السوق السندات بالتخلي عنها ويحاولون الحصول على سندات بعملات أخرى.
- **القناة رقم 4:** في حال حدوث اضطراب على مستوى سوق السندات سيؤدي هذا إلى تدافع المستثمرين للتخلي عن سنداتهم، فيحدث هناك اضطراب في سعر صرف العملة نتيجة تزايد كمية السندات المطروحة للبيع.
- **القناة رقم 5:** في حال حدوث اضطراب للعملة على مستوى سوق الصرف سيدفع هذا بالمدعين لسحب ودائعهم من البنوك وتحويلها لعملات أقوى لتقادي خسائر الصرف، مما يسبب أزمة مصرفية على مستوى الجهاز المصرفي.
- **القناة رقم 6:** في حال حدوث أزمة سيولة على مستوى الجهاز المصرفي خاصة على مستوى البنوك ذات الالتزامات مع الخارج، سيؤدي ذلك إلى تسجيل خسائر الصرف من طرف الأعوان الذين يقومون بعمليات مع الخارج، مما يسبب حدوث أزمة على مستوى سوق الصرف.
- **القناتين 7 و 8:** وتمثلان الانتقال من الأزمة في أسواق الأسهم إلى أزمة في أسواق السندات أو العكس، وتحدث هذه الأزمات نتيجة الارتباط الوثيق بين الأسهم والسندات، كلاهما بديل عن الآخر من حيث الاستثمارات.
- **القناتين 9 و 10:** وتعتبر عن انتقال الأزمة من الجهاز المصرفي إلى السوق المالي والعكس، تحدث نتيجة دخول البنوك كمتعاملين في الأسواق المالية، وهذا النشاط يرتبط بالوظيفة الحديثة للجهاز المصرفي والذي ينتشر بشكل واسع في الدول المتقدمة.
- **القناتين 11 و 12:** تصف كيفية انتقال الأزمة من سوق الصرف إلى السوق المالي والعكس، فمثلا عند حدوث اضطراب للعملة في سوق الصرف، يدفع هذا بحاملي الأسهم في السوق المالي بالتخلي

عن الأسهم المقيمة بتلك العملة ويحاولون التوجه لعملات أقوى، مما يؤدي إلى حدوث انهيار في السوق المالي.

### ثانياً: قنوات انتقال الأزمات على المستوى الدولي

انتقال الأزمات لا تقتصر على مستوى الدولة التي وقعت فيها الأزمة فقط، بل تتعدى إلى دول أخرى، وذلك عن طريق القنوات التالية:

**1- قناة التجارة الدولية:** تؤدي هذه القناة دوراً كبيراً في انتقال الأزمات المالية حيث شهدت التجارة الدولية اتساعاً وتطوراً بين مختلف الدول بفضل الاستغناء عن كافة أشكال الحماية التجارية، وقد ساعدت منظمة التجارة العالمية وتعدد التكتلات الاقتصادية والمناطق التجارة الحرة في رفع درجة الانفتاح التجاري بين الدول وفي زيادة معدلات الارتباط والتكامل بين الأسواق، وبالتالي أصبح من السهل انتقال الأزمات من بؤرة نشوئها إلى غيرها من الدول عبر ما يعرف بالآثار التبادلية للصفقات التجارية (طالب م.، 2019، صفحة 388)، فمثلاً عند تخفيض أو الرفع من قيمة العملة لدولة ما سيسمح بتغيير أو تعديل السعر التنافسي لهذه الدول بالنسبة للشركاء التجاريين، ففي حالة تخفيض العملة المحلية مثلاً؛ ستخفيض صادرات الشركاء التجاريين، وفي هذه الحالة سيلجأ المضاربون إلى الهجوم على عملة البلد الذي يتميز بتدهور في الميزان التجاري، وكمثال عن ذلك الأزمة الآسيوية والبرازيلية (راحو، 2019، صفحة 99)

**2- قناة تناسق السياسات الاقتصادية:** إن أي اتفاقية تربط اقتصاديات مختلف البلدان تدفع بدول الأعضاء الأخرى إلى اتباع نفس السياسات المتبناة من قبل الدولة التي وقعت فيها الأزمة، وتتحقق هذه العملية أكثر في مناطق الاتحادات النقدية وكذلك داخل مناطق التجارة الحرة، وعليه فأى صدمة تهدد دولة معينة في الاتحاد تعجل بحدوث نفس الأزمة في باقي دول الأعضاء مما يهدد استقرار توازن الاتحاد ككل (العقون، 2013، صفحة 79).

**3- قناة المعلومات غير التامة:** عندما تتفجر الأزمة في دولة معينة، المستثمرين الأجانب الذين تغيب عنهم المعلومات الكافية بأوضاع الدول الأخرى، يتوقعون حدوث نفس الأزمة في الدول التي لها نفس خصائص الدولة التي تعاني من الأزمة (نفس الموقع الجغرافي، عدم توازن الحساب الجاري...)، مما يدفع بهم لسحب استثماراتهم من هذه الدول مسببين بذلك سلسلة من الأزمات، وفي هذه الحالة نكون بصدد هجمات مضاربة ذاتية التحقق (حسيبة، 2016، الصفحات 113-114).

**4- العدوى السياسية:** يظهر دور هذه القناة في انتقال الأزمة المالية من نظام مالي لدولة معينة إلى أنظمة مالية أخرى لما يكون هناك عدة دول تثبت عملتها بالنسبة لعملة بلد معين، حيث إن تعرض بلد المركز إلى أي صدمة ستعجل بالسلطات النقدية داخل هذه الدولة باتخاذ حزمة من الإجراءات للتصدي لهذه الأزمة، وإذا قامت مثلا برفع أسعار الفائدة سيدفع باقي الدول التابعة إلى اتباع نفس الإجراءات مما يخلق بذلك أزمة تهدد الاستقرار الاقتصادي، وقد سميت هذه القناة بالعدوى السياسية لأنه عادة ما يخضع مديرو البنوك المركزية لضغوطات سياسية من أجل تثبيت أسعار الصرف للاضطراب (طالب، 2019، صفحة 390).

#### المطلب الرابع: نماذج عن أهم الأزمات المالية

شهدت الفترة ما بعد العولمة المالية والتحرير المالي سلسلة من الأزمات المالية والتي كان لها أثر كبير على مختلف اقتصاديات الدول، فمسلسل الأزمات كان يدور ويحط في كل مرة على دولة معينة، فبمجرد معالجة أزمة تظهر من ورائها أزمة أخرى تهدد الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول للاضطراب (طالب، 2019، صفحة 250). ومن أهم هذه الأزمات نجد ما يلي:

#### الفرع الأول: أزمة أكتوبر 1987

تعتبر أزمة أكتوبر 1987 من أعنف الأزمات التي أصابت الأسواق المالية العالمية، حيث شهدت البورصات العالمية انهيارات خطيرة نتيجة خلل بين العرض والطلب في أسواق الأوراق المالية.

#### أولاً: اندلاع الأزمة

اندلعت الأزمة يوم الاثنين 19 أكتوبر 1987 في بورصة "وول ستريت" بعد الانخفاض الكبير والمستمر في أسعار الأوراق المالية نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة، حيث بدأ انخفاض الأسعار في الأسواق المالية لفرنسا ونيوزيلندا وإسبانيا يوم الأربعاء 4 أكتوبر، لتنتقل العدوى بعدها إلى الأسواق الأمريكية بشكل سريع جداً، واستمر الانخفاض في كافة الأسواق المالية حتى يوم الجمعة 16 أكتوبر، ليتعدى نسبة 20% يوم الاثنين ليعلن المختصون عن انفجار الأزمة بعد أن تم تسجيل انخفاض في مؤشرات النمو الاقتصادي في معظم الدول بعد الانهيار الذي شهدته أسواق الأوراق المالية العالمية (بوزرب، 2018، صفحة 270)، فبعد أن عرفت أسعار الأوراق المالية (خاصة الأسهم) انخفاضات متتالية ومتسارعة، دفع

بجمالي الأوراق المالية إلى طرحها للبيع في الأسواق المالية تجنباً لانخفاضات أخرى في أسعارها، وهذا ما شكل الكثير من القلق في الأوساط المالية خاصة وأن معظم أصحاب الأوراق المالية كانوا يرغبون في البيع لكن لم تكن هناك طلبات الشراء (علة، 2014، صفحة 59). وقد نتج عن هذه الأزمة فقدان مؤشر داوجونز\* 508 نقطة في ذلك اليوم أي انخفض بحوالي 21.6% من مستواه إضافة إلى انخفاض أسعار الأسهم في نيويورك حيث انخفضت بنسبة 26% (روايح، 2018، الصفحات 21-22).

وقد أدى تفاقم الأزمة في الأسواق المالية العالمية إلى تفاقم أزمة الدولار الأمريكي، نظراً لأن جزءاً هاماً من الأوراق المالية كانت محررة بالدولار، وهذا ما دفع بالمستثمرين إلى بيع الأصول المحررة بالدولار مقابل عملات أخرى قوية، مما زاد ذلك من العرض وتسبب في استمرار انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل عملات أخرى (علة، 2014، صفحة 60).

### ثانياً: أسباب أزمة أكتوبر 1987

يمكن حصر أهم أسباب أزمة أكتوبر 1987 في النقاط التالية: (بوزرب، 2018، صفحة 270)

- ظهور الكثير من المؤشرات حول حدوث أزمة اقتصادية عام 1988، والتي من بينها استمرار العجز في الميزان التجاري الأمريكي، وتوقع لجوء السلطات الأمريكية إلى خفض قيمة الدولار، بهدف الحد من هذا العجز، مما دفع بالمستثمرين الأجانب إلى الإسراع في بيع الأصول المحررة بالدولار واستبدالها بعملات أقوى؛
- ارتفاع أسعار الفائدة نتيجة لجوء الكثير من المستثمرين إلى إبدال أصولهم المالية طويلة الأجل بأصول مالية قصيرة الأجل مما يوفر لهم ضمانات أكثر لمواجهة أزمات أخرى متوقعة؛
- تزايد حجم المديونية الخارجية الأمريكية التي وصلت إلى مستويات خطيرة مما أدى إلى فقدان الثقة في الدولار وأيضاً في الأصول المحررة بهذه العملة.

\* مؤشر داوجونز هو مؤشر صناعي لأكثر 30 شركة أمريكية في بورصة نيويورك، يبين مؤشر داوجونز متوسطات أسعار مختارة بين الأسهم والسندات المتداولة في سوق الأوراق المالية بنيويورك، حيث يعبر عن ارتفاع وهبوط هذه المتوسطات في شكل نقاط.

## ثالثاً: نتائج أزمة أكتوبر 1987

يمكن حصر أهم النتائج السلبية التي خلفتها هذه الأزمة في النقاط التالية: (شعبان، 2019، الصفحات 21-22)

- انخفاض أسعار الأسهم وانهيار مؤشرات البورصات العالمية كمؤشر " داو جونز " و"نيكاي وفانبيشال تايمز"؛
- قيام الشركات بإصدار السندات التي ساعدتها في التمويل مع حدوث انكماش واضح في استثماراتها وإنتاجياتها؛
- إفلاس العديد من المصارف جراء عدم قدرة العملاء المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم اتجاه هذه المصارف؛
- زيادة معدلات البطالة خصوصاً بعد فقد العاملين في المصارف والمؤسسات المالية وظائفهم نتيجة غلق عديد كبير من المصارف؛
- تأثير البلدان والبنوك المركزية بانخفاض قيمة الدولار وخاصة البلدان النفطية.

## الفرع الثاني: الأزمة المكسيكية

تعرض الاقتصاد المكسيكي لأزمة مالية خانقة كشفت عن ضعف اقتصاديات الدول النامية والأسواق الناشئة في مواجهة الصدمات التي تحدثها العولمة المالية المقرونة بالتحريك المالي.

## أولاً: اندلاع الأزمة المكسيكية

بعد الأزمة المديونية لسنة 1982، اتخذت المكسيك عدة إصلاحات اقتصادية والقائمة على التحرير والخصوصية بدعم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث وصفت المكسيك آنذاك بالاقتصاد النموذجي، فتدني معدلات التضخم داخل المكسيك وارتفاع الناتج الوطني خلال الفترة ( 1988 - 1994 ) واستعادة الأموال المهربة أثناء أزمة الدين في الثمانينات نتيجة تحسن الظروف الاقتصادية، وكذا انخفاض معدلات الفائدة في الو م أ، دفع بالمستثمرين الأجانب على توظيف أموالهم في المكسيك، فوظفوا أموالهم بكثرة في أسواق الأوراق المالية في المكسيك، وقد تمثلت استثمارات المحفظة المالية ثلثي هذه الاستثمارات(طالب، 2019، صفحة 265). وقد صاحب هذا التدفق المتزايد لرؤوس الأموال الأجنبية وزيادة الاعتماد عليها، إلى تراجع المدخرات المحلية وأصبحت العملة الوطنية مقومة بأعلى من قيمتها

الحقيقية، مما أدى إلى انخفاض حاد في معدل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، صاحبه ارتفاع أسعار الفائدة سعياً منها للحفاظ على قوة البيزو (خنوسة، 2017، صفحة 47)، لكن في مقابل ذلك ارتفعت أسعار الفائدة في الو. م. أ، وهذا ما أدى إلى خروج رؤوس الأموال من المكسيك نحو الأسواق المالية للو. م. أ بصورة مفاجئة وسريعة جداً، فقررت المكسيك في ديسمبر 1994 تخفيض عملتها حيث انخفضت بحوالي 50% في غضون أسابيع قليلة مما انخفضت معه التدفقات الداخلية وخلق نوع من عدم الثقة في السياسة الاقتصادية للمكسيك (حسيبة، 2016، صفحة 135). فوجدت الحكومة صعوبة في الحفاظ على توازن سعر الصرف البيزو أمام الدولار الأمريكي مما حتم عليها أن تترك المهمة لقواعد السوق لتحديد سعر صرف البيزو، ومع زيادة العجز المالي الواسع داخل وخارج المكسيك انخفض سعر الصرف البيزو في مارس 1995 بنسبة تعدت 50% في مواجهة الدولار، مع ارتفاع معدل التضخم بمعدل سنوي يزيد عن 60% وهذا ما عجل بالأزمة (محمود حامد، 2013، الصفحات 40-41).

#### ثانياً: أسباب الأزمة المكسيكية

يمكن تلخيص أسباب أزمة المكسيك فيما يلي: (بيبي، 2015، الصفحات 25-26)

- الارتفاع الكبير لرؤوس الأموال الأجنبية بصورة غير مسبوقه حيث بلغت 103 مليار دولار بين عامي 1990 إلى 1993 أي بنسبة بلغت 20% من إجمالي التدفقات الرأسمالية إلى الاقتصاديات النامية خلال هذه الفترة، لكن هذه التدفقات الأجنبية انقلبت سلبياً على الاقتصاد المكسيكي، حيث أسهمت هذه التدفقات في توسيع الطلب الكلي وزيادة أسعار الأسهم والعقارات مما أدت إلى نمو متسارع للأصول والخصوم المصرفية وارتفاع العجز في الحساب الجاري للمكسيك؛
- كان لتقييم العملة الوطنية بأعلى من قيمتها الحقيقية أحد الأسباب الرئيسية للأزمة المالية المكسيكية، ضف إلى ذلك إخفاء التدهور في المدخرات الخاصة وإخفاء العجز في حساب العمليات الجارية، بسبب تنفيذ المكسيك لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في تلك الفترة والتي كانت مبنية على التدفقات النقدية الخارجية؛
- الارتفاع الكبير للاستهلاك وفي استرداد السلع التي يعتقد أن أسعارها سوف ترتفع فيما بعد، إلا أن هذا الارتفاع إلا مغالاة في قيمة البيزو؛

- أن تقلبات سعر الصرف والاضطرابات المالية المتتالية نتجت عنها آثار سلبية كارثية على الاقتصاد المكسيكي وعلى العملة المكسيكية على وجه الخصوص، حيث انخفضت قيمة البيزو ب 40% من قيمتها في منتصف ديسمبر 1994، ويرجع ذلك لأسباب اقتصادية خارجية ساهمت في حدوث انخفاضات متتالية في الاستثمارات غير مباشرة، ولأسباب سياسية داخلية تمثلت أساسا في إشاعة جو من الغموض الشديدة حول حالة المستوى الاقتصادي مع تساهل الحكومة في انتهاج السياسة النقدية خلال 1994، حيث أدت إلى التوسع السريع في الائتمان الممنوح إلى المصارف من قبل البنك المركزي المكسيكي والممنوح للقطاع الخاص من قبل المصارف التجارية ومصارف التنمية، كما لا ننسى الانعكاسات السلبية الناتجة عن قرار الحكومة بتعويم البيزو وتخليها عن إدارة نظام سعر الصرف.

### ثالثا: الدروس المستفادة من الأزمة المكسيكية

يمكن حصر أهم الدروس المستفادة من الأزمة المكسيكية في النقاط التالية: (مخلوفي، 2020، الصفحات 25-26)

- لقد بدأت الأزمة بعجز ضخم في ميزان العمليات الجارية لميزان المدفوعات، أدى إلى توقف المكسيك عن سداد ديونها الخارجية، ثم انهارت العملة الوطنية وتدخل صندوق النقد الدولي والو م أ بتقديم قرض قدره 40 مليار دولار، استخدمته المكسيك لخدمة ديونها؛
- فهم مشكلة أزمة سعر الصرف لم تكن صعبة بقدر صعوبة تنفيذ الإجراءات الاقتصادية السليمة لاحتوائها، حيث ظلت الأموال المتدفقة إلى الخارج تقوم بتمويل العجز في الحساب الجاري؛
- إلغاء قيود تحويل العملة الوطنية وتعويم كامل وفتح أسواق المال على مصراعيه أمام الاستثمار الأجنبي يعتبر إجراء متسرعا وغير مضبوط قامت به المكسيك؛
- قرار الحكومة المكسيكية ببيع جزء من احتياطي العملات الأجنبية لديها بهدف الحفاظ على استقرار العملة، لم يكن اجراءا صائبا بل يعني المخاطرة بالاحتياطيات حيث أدى هذا إلى انخفاض المزيد من الاحتياطيات؛
- الاعتماد على التدفقات الرأسمالية المتقلبة تسبب في مشاكل لاقتصاد الدولة المتلقية بسبب فقدان الرقابة المحلية والمغالاة في سعر الصرف الحقيقي؛

- في ظل التحرير المالي غير المتدرج وضعف الرقابة والإشراف الفعالة للبنك المركزي على المصارف والسياسة النقدية أدى إلى تعرضها لمخاطر ائتمان وسيولة، حيث تم التوسع في منح الائتمان خاصة للقطاع الخاص دون وجود لضمانات كافية.

### الفرع الثالث: الأزمة الأرجنتينية

تعتبر الأزمة الأرجنتينية من أعنف الأزمات التي أصابت الاقتصاديات الناشئة، وفيما يلي لمحة عن هذه الأزمة.

#### أولاً: اندلاع الأزمة الأرجنتينية

يهدف استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية باشرت الأرجنتين منذ بداية التسعينات في وضع برامج وخطط واسعة للإصلاح المالي كان قوامه تحرير النظام المالي وانفتاحه بشكل كلي، إضافة إلى تأسيس مجلس للعملة في عام 1992 تتمثل وظيفته الأساسية في المحافظة على قيمة العملة عن طريق ضمان البيزو (عملة الأرجنتين) مقابل الدولار وفق قاعدة ثابتة قوامها واحد بيزو مقابل واحد دولار (لطرش، 2015، صفحة 51)، فسجل البلد نجاحاً باهراً ففي الفترة ما بين 1991-1994 شهدت المؤشرات الاقتصادية تحقيق نتائج جد إيجابية، حيث نمت الدخل القومي الإجمالي بمعدل متوسط المستوى قدر ب 7.7%، انخفض معدل التضخم من 20.6% في مارس 1990 إلى 3.9% في سنة 1994، ارتفع حجم التدفقات الأجنبية إلى حوالي 25 بليون دولار في الفترة ما بين 1990 إلى 1994 (الشرقاوي، 2005، صفحة 50).

لكن في عام 1996 بدأت الأرجنتين تعاني من بعض المشاكل، فقد تفاقمت وضعية الحسابات العمومية كما يبينه عجز الموازنة الذي وصل إلى 6% من إجمالي الناتج الداخلي في 1996، والذي كان نتيجة الارتفاع في النفقات بسبب تصاعد خدمة الدين على الدين العمومي خاصة وتباطؤ الإيرادات، وهكذا لجأت الحكومة إلى الجباية بشكل واسع من خلال رفع الضرائب في جانفي 2000 ثم أوت 2001 لتغطية العجز المالي للحكومة، فضلاً عن خفض الأجور في ظل ظرف يتميز بمرونة سوق العمل، إلا أن ذلك لم يكن كافياً لتعزيز القدرة التنافسية للسلع الأرجنتينية، وهكذا بدأ الوضع الاقتصادي في الأرجنتين بالتدهور من سنة 1998 إلى غاية 2001-2002، وهي الفترة التي شهدت انفجار الأزمة (روابح، 2018، صفحة 32).

## ثانيا: أسباب الأزمة الأرجنتينية

تتمثل أهم أسباب الأزمة الأرجنتينية فيما يلي: (مخلوفي، 2020، الصفحات 26-27)

- نمو الصناعة في الأرجنتين خلق أسوار حماية مرتفعة منذ الستينات، وعدم عمل هذه الصناعات على رفع كفاءتها الإنتاجية، فعجزت عن المنافسة وتعرضت المنشآت للإفلاس؛
- ضعف ثقة المنشآت الصناعية في برنامج الإصلاح الأرجنتيني، مما قلل من رغبتها في إجراء التغييرات الهيكلية في أنماط الإنتاج؛
- عدم مرونة أسواق العمل في الأرجنتين، وتعرضها للاضطرابات والتشوهات، مما أدى إلى ارتفاع التكلفة وانخفاض الكفاءة الإنتاجية في الصناعات المختلفة؛
- ارتفاع القيمة الحقيقية للبيزو الأرجنتيني والذي يرجع سببه إلى سياسة سعر الصرف الثابت المتبعة لمحاربة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل وضعف الجانب الحقيقي للاقتصاد الأرجنتيني.

## ثالثا: الدروس المستفادة من الأزمة المالية الأرجنتينية

تتمثل أهم الدروس المستفادة من الأزمة الأرجنتينية في النقاط التالية: (علة، 2014، صفحة 65)

- خطورة التقييد بنظام سعر الصرف الثابت، فيجب أن يتخذ القرار الخاص بتعديل نظام سعر الصرف في الوقت المناسب، شرط أن لا يؤثر على النظام؛
- ضرورة العمل على رفع معدلات الادخار المحلي، وذلك بإعادة النظر في سياسات سعر الصرف وسعر الفائدة؛
- ضرورة مراعاة أن يكون حجم الديون الخارجية في مستوى مقبول؛
- ضرورة الاهتمام بالبعد الاجتماعي عند وضع وتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي.

## الفرع الرابع: أزمة دول جنوب شرق آسيا 1997

بالرغم من النجاح الاقتصادي الذي حققته دول جنوب شرق آسيا منذ بداية القرن العشرين، إلا أن هذا لم يمنعها من الوقوع في الأزمات، حيث تعرضت دول جنوب شرق آسيا لأزمة مالية (وتسمى أيضا بأزمة النمرور الآسيوية) صنفت من أخطر الأزمات التي شهدتها القرن العشرين للاضطراب (طالب، 2019، صفحة 250). وفيما يلي لمحة عن هذه الأزمة.

## أولاً: اندلاع الأزمة

قبل وقوع الأزمة كان الاقتصاد التايلاندي يعاني من مجموعة من المشاكل أهمها عجز كبير في الحساب الجاري، ارتفاع كبير في سعر الصرف الفعلي وزيادة حجم المديونية الخارجية، انخفاض الاحتياطات النقدية، ففي ظل هذا الوضع تدخلت السلطات النقدية في تايلاند لتوفير السيولة لدعم المؤسسات المالية المتضررة مما أدى بدوره إلى تسارع حاد في نمو الأموال الاحتياطية (قوناش، 2001، الصفحات 86-87).

وفي بداية سنة 1997، قام المستثمرون بشراء المزيد من العملة التايلاندية للمضاربة عليها وتحقيق المزيد من الأرباح، وفي ظل تصاعد هجمات المضاربة تدخل البنك المركزي التايلاندي للمرة الثانية مضطراً لإنقاذ العملة المحلية واستطاع أن يوقف هذه المضاربة إلى حد ما. وبالرغم من ذلك اهتزت الثقة كثيراً في العملة المحلية التايلاندية خصوصاً عندما أعلن البنك المركزي التايلاندي عن مراجعته لمعدل النمو الاقتصادي بتخفيضه من 7.1% إلى 6% سنة 1997، وقد أدى فقدان الثقة في العملة والاقتصاد التايلاندي إلى إثارة حالة من القلق والذعر داخل المؤسسات المالية العالمية، وهذا ما دفع بالعديد من المستثمرين الحائزين للعملة التايلاندية إلى بيعها في الأسواق المالية، فانخفضت قيمة هذه العملة (بوزرب، 2018، صفحة 271).

ولوقف المزيد من تدهور العملة التايلاندية وتدني الأرباح في أسواق الأسهم، اضطرت السلطات النقدية في تلك الأسواق إلى رفع أسعار الفائدة بهدف وقف التحويلات من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي، ومحاولة تشجيع مختلف المستثمرين الحائزين للدولار الأمريكي على تحويل المبالغ الموجودة لديهم إلى عملات وطنية، وعليه فقد ارتفعت أسعار الفائدة إلى حد 25% و 35%، مما اضطر بالمستثمرين في هذه الأسواق إلى التخلي عن الأوراق المالية وإيداع قيمتها في المصارف

للاستفادة من فوارق أسعار الفائدة المرتفعة، الأمر الذي نتج عنه زيادة المعروض النقدي من الأوراق المالية في السوق دون أن يقابله ذلك طلبات شراء، وهذا ما أدى إلى انخفاض شديد في أسعار الأسهم حيث وصل الانخفاض إلى 25% و 50% من الأسعار السائدة في السوق (غزالي، 2014، الصفحات 123-124).

كما استمرت قيمة العملة التايلاندية في الانخفاض بعد الهجوم على عملتها، حيث وصلت نسبة الانخفاض نحو 17% و 12% أمام الدولار والين، نتيجة عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية والعملية التايلاندية، مما أدى إلى فقدان الثقة في الاقتصاد التايلاندي، وهذا ما دفع بالمستثمرين بإخراج أموالهم بصورة كبيرة إلى الخارج، وهذا ما زاد من انخفاض قيمة العملة بعد تعويمها، وقد بلغت نسبة الانخفاض إلى حوالي 44.7% أمام الدولار الأمريكي في نهاية عام 1997، واضطرت الحكومة إلى إغلاق عدد كبير من المؤسسات المالية بصورة مؤقتة وأخرى بصورة نهائية (شرفي و قاطر، 2012، صفحة 31).

وبسبب تشابك اقتصاد تايلاند مع اقتصاديات دول المنطقة، انعكست هذه الأزمة على بقية الدول الآسيوية خاصة ماليزيا، أندونيسيا، سنغافورة والفلبين والتي انخفضت أسعار صرف عملتها أمام الدولار بنحو 33.9%، 56.8%، 16.7%، 34.3% على الترتيب في نهاية عام 1997، وقد انعكس هذا الانخفاض في أسعار عملات هذه الدول إلى تباطؤ النمو الاقتصادي فيها، مما دفع بالمستثمرين للتخلي عن هذه العملات (بوزرب، 2018، صفحة 272).

وقد شهد عام 1998 انتقال عدوى الأزمة خارج المنطقة الآسيوية، وبدأت الآثار الجانبية لها تظهر شيئاً شيئاً، وقد انتقل غبار الأزمة إلى الوم أ في صورة تأثير مباشر على تجارتها الخارجية في المنطقة، ومع نهاية الربع الأول من عام 1998 بدأت العدوى تنتشر في روسيا بمعدلات متباطئة ثم بمعدلات متسارعة ومتلاحقة بعد ذلك مما أدى إلى تدهور سوق الأوراق المالية وانخفاض سعر الصرف مما اضطرت الحكومة إلى وقف التعامل بالروبل وإيقاف قابليته للتحويل، كما أعلنت الحكومة عن وقف سداد الدين الخارجي لمدة 90 يوماً وإعادة هيكلة الدين المحلي في أغسطس 1998 (عمرو، 2000، صفحة 19).

## ثانياً: أسباب الأزمة الآسيوية

يمكن تلخيص أهم الأسباب التي أدت إلى وقوع الأزمة الآسيوية في النقاط التالية: (الشراح،

2004، صفحة 12)

- زيادة عجز الميزان التجاري لدول جنوب شرق آسيا، فقد حدث انخفاض في معدل نمو الصادرات تلك الدول مقابل ارتفاع وارداتها، ففي ماليزيا وتايلاند وأندونيسيا وكوريا الجنوبية بلغت نسبة عجز ميزان العمليات الجارية للنتاج المحلي الإجمالي نحو 9.7%، 7%، 3.7%، 2.7% على التوالي في عام 1996، باستثناء سنغافورة وتايوان التي كانت أقل تأثر بالأزمة؛

- تفاقم مشكل المديونية الخارجية لبعض الدول الآسيوية، فقد قامت بعض الدول الآسيوية بتمويل العجز المتزايد في الحسابات الجارية من خلال الاقتراض من الخارج، في صورة تدفقات رأسمالية قصيرة الأجل، ومعظم تلك التدفقات تمثل بالدرجة الأولى " أموال ساخنة"، حيث تأتي إلى الدولة لحظة الراج وتخرج منها بسرعة عندما تكون هناك إشارات تنذر بحدوث أزمة، وهذا ما حدث في معظم الدول الآسيوية، حيث وبسبب التوسع في الاقتراض من الخارج تراكمت المديونية على بعض هذه الدول وعجزت عن سداد ديونها الخارجية، مما دفعها إلى طلب المساعدات الخارجية عن طريق اللجوء إلى صندوق النقد الدولي؛

- التدفق الكبير لرؤوس الأموال الخارجية، ففي السنوات الأخيرة، انخفضت نسبة التمويل المحلي لمشروعات التنمية الاقتصادية وتدفقت الاستثمارات الأجنبية مباشرة أو غير مباشرة على هذه الدول في ذات الوقت الذي كانت فيه الأجهزة المصرفية في هذه البلدان غير قادرة وغير مؤهلة على استيعاب كل هذه الأموال؛

- ضعف هياكل المصارف في بعض الدول الآسيوية، فقد توسعت بعض المصارف في الاقتراض من الخارج والإقراض لشركات ضعيفة لا يتوافر لديها الضمانات الكافية، مما أدى إلى كبر حجم الديون المعدومة، والتي قدرت في بداية العام 1998 بنحو 73 مليار دولار، مما خلق أزمة مالية كبيرة أدت إلى إفلاس عدد كبير من الشركات؛

- الالتزام بسعر الفائدة ثابت ومنخفض في ظل ظروف اقتصادية عالمية متغيرة، وهو الأمر الذي يحد من قدرة البنوك المركزية على استخدام الفائدة لمواجهة الضغوط على قيمة العملات الوطنية؛

- توسع المصارف في الإقراض العقاري لتوظيف السيولة الناجمة عن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية؛

- زيادة حجم الإقراض المحلي وخاصة الإقراض بالعملات الحرة مما شجع المقترضين على المضاربة في أسواق العملات والأسهم والسندات خاصة العقارية.

### ثالثا: الدروس المستفادة من الأزمة المالية الآسيوية

يمكن حصر أهم الدروس المستفادة من هذه الأزمة في النقاط التالية: (شرفي و قاطر، 2012، الصفحات 42-43)

- ضرورة الاهتمام المبكر بتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية قبل فترة من اندلاع الأزمات، وهذا لم يحدث في تايلاند بالرغم من التحذيرات المتكررة في هذا الشأن؛
- كان بإمكان الدول المجاورة التي تعرضت إلى الأزمة ذاتها لأن تتخذ الإجراءات الاحترازية مسبقا، كتعزيز سياستها الاقتصادية حتى تكسبها مزيدا من المناعة والاستقلالية الاقتصادية، وبالتالي تجنب المزيد من الأزمات مستقبلا؛
- نتج عن هذه الأزمة صعوبة تجديد الثقة لدى الجمهور وهو ما يستدعي بالضرورة التزاما رسميا صارما بإجراء الإصلاحات الاقتصادية حتى وإن تطلب ذلك بعض النتائج المؤلمة؛
- إن معدلات النمو الاقتصادي التي حققتها دول الأزمة إنما كانت تخفي بعض المشاكل التي كانت تعانيها هذه الدول، ومنها العجز الكبير في الحساب الجاري، وتدفق الاستثمارات الأجنبية عبر نظم اقتصادية اعتمدت على نحو واسع على تقديم قروض بالعملات الصعبة بأسعار فائدة منخفضة للغاية لصالح قطاعات ضعيفة وغير منتجة؛
- إن التطورات الأخيرة لأسواق المال الآسيوية لا تكشف حقيقة المخاطر التي تحاط بوظائف الأسواق العالمية فحسب، بل في كيفية التعامل معها بصورة مسؤولة، من خلال إتباع سياسات اقتصادية تقوم على أسس متينة من الإصلاحات الهيكلية التي يمكن أن تقود لاستعاد الثقة، وبالتالي تساعد على تخصيص أمثل للموارد؛
- كان التصور الشائع وهو تصور أيده العديد من الاقتصاديين أن الأزمة انفجرت في القطاع المالي وترتبط بالمؤشرات المالية فقط، وأن الاقتصاد الحقيقي سليم تماما وحركة مؤشرات لم يصاحبها أي تغيير أو تأثير، وأن الأزمة سوف تبقى محصورة داخل القطاع المالي، أما القطاع الحقيقي فلن يصيبه أي أثر لكن في الأخير قد ثبت عكس ذلك، فالارتباط المتبادل بين النشاط المالي والنشاط الحقيقي ارتباط قوي كان من شأنه أن تنتقل الأزمة إلى الاقتصاد الحقيقي.

## خلاصة الفصل:

أمام التحولات الاقتصادية العالمية وما يحدث على الساحة المالية والمصرفية من تنامي ظاهرة العولمة المالية وتطبيق إجراءات التحرير المالي والمصرفي، شهدت الصناعة المصرفية تغيرا جذريا في هيكلها وقد ساعدها على ذلك التطور الكبير في تكنولوجيا الإعلام والاتصال، لكن في مقابل ذلك جعلها غير قادرة على مواجهة كل هذه التغيرات وهو ما أوقعها في العديد من الأزمات المالية.

لذلك كان لزاما على الصناعة المصرفية مواجهة تلك التحديات باتخاذ استراتيجيات ملائمة حتى تستطيع التكيف مع المستجدات الحاصلة في الصناعة المصرفية العالمية مما يعزز قدراتها التنافسية على المستوى المحلي ومن ثم على المستوى الدولي، وقد تجلّى ذلك من خلال إنشاء البنوك الشاملة، تنامي ظاهرة الاندماج المصرفي، فضلا عن تعميق استخدام التكنولوجيا في العمل المصرفي، والتحول نحو تطبيق العمل المصرفي الإسلامي كأحد أهم التوجهات الحديثة للصناعة المصرفية في ظل الأزمات المالية، والذي سنتطرق إليه بالشرح والتفصيل في الفصول الموالية.

## الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول الصيرفة الإسلامية

**تمهيد:**

انتشرت الصيرفة الإسلامية بشكل واسع في السنوات الأخيرة في العديد من دول العالم على اختلاف دياناتهم ومعتقداتهم، مما جعلها تحتل مكانة هامة ضمن مكونات النظام المالي العالمي، حيث استطاعت أن تفرض نفسها على الساحة المالية المحلية والدولية لتصبح اليوم من أكثر القطاعات ديناميكية في العالم، كونها اعتبرت مخرجا للتصدي الأزمات العالمية، وذلك نظرا لتمتعها بمجموعة من الخصائص المستمدة من فقه الشريعة الإسلامية، وهذا ما دفع بالعديد من الدول على المستوى المحلي والدولي للولج لعالم الصيرفة الإسلامية. ولم يقتصر العمل المصرفي الإسلامي على المصارف الإسلامية فقط، بل تعدى ذلك إلى تحول العديد من البنوك التقليدية لممارسة العمل المصرفي الإسلامي بأشكال ومداخل متعددة كل حسب مقتضيات وأهداف ظاهرة التحول. وعليه سنقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية على النحو التالي:

**المبحث الأول: ماهية الصيرفة الإسلامية؛****المبحث الثاني: الإطار العام للتحول من المصرفية التقليدية للمصرفية الإسلامية؛****المبحث الثالث: آليات التحول من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية.**

**المبحث الأول: ماهية الصيرفة الإسلامية**

تعتبر الصيرفة الإسلامية أحد التوجهات الحديثة للصناعة المصرفية في ظل العولمة المالية، حيث أصبحت تحتل مكانة هامة في القطاع المصرفي العالمي، وذلك بالنظر للمميزات والخصائص التي انفردت بها والمبادئ والأسس التي بُنيت عليها. وعليه سنتناول في هذا المبحث تحديد مفهوم كل من الصيرفة الإسلامية والمصارف الإسلامية، تتبع نشأة الصيرفة الإسلامية، الضوابط التي تقوم عليها وكذا الخصائص التي تتفرد بها والأهداف التي أنشأت لأجلها، بالإضافة إلى تبيان مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية.

**المطلب الأول: مفهوم الصيرفة الإسلامية**

تعد الصيرفة الإسلامية جزءاً من المالية الإسلامية، وهي تعبر عن أي نشاط مصرفي يستمد مبادئه من فقه المعاملات المالية الشرعية.

**الفرع الأول: تعريف الصيرفة الإسلامية****أولاً: التعريف اللغوي**

جاء في معاجم الاقتصاد الإسلامي لفظة الصَّرْف، ولم ترد لفظة الصَّيرْفَة، ويقصد بالصَّرْف في اللغة الدفع والرد، ونقول صَرَفَ النقود أي تغيّرها (الشرباصي، 1981، صفحة 253). وعليه فالصَّيرْفَة مشتقة من لفظة الصَّرْف ومعناها صرف العملات أي إبدال نقداً بنقد.

**ثانياً: التعريف الاصطلاحي**

اصطلاحاً تعرف الصيرفة الإسلامية بأنها آلية لتطبيق العمل المصرفي الإسلامي على أسس تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، إذ أن عمليات استقطاب الأموال وتوظيفها تتم وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ووفقاً لصيغ البيوع القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة (تلخوخ، 2021، صفحة 59).

كما تم تعريفها أيضاً على أنها "آلية لتطبيق النظام المصرفي على أسس تتلاءم مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وبطريقة لا يتم التعامل فيها بنظام الفائدة أخذاً وعطاءً" (بن عزة و يلدغم، 2018، صفحة 78).

كما عرفت أيضا على أنها كيانات مصرفية لا تتعامل بالربا المحرمة شرعاً في الإسلام، كما تستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية عند القيام بمختلف عملياتها الاستثمارية والتمويلية والخدماتية لتلبية حاجات العملاء، وبالمفهوم الواسع لا تقتصر الصيرفة الإسلامية في تجنب المعاملات القائمة على الفائدة وكذا الممارسات والسلوكيات غير أخلاقية، وإنما تلعب دوراً فعالاً في تحقيق أهداف وغايات الاقتصاد الإسلامي (Latif, 2013, p. 119).

مما سبق يمكن القول أن الصيرفة الإسلامية هي كيانات مصرفية تقوم بتقديم خدمات مصرفية شاملة ومتنوعة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، تهدف من وراء ذلك تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

### الفرع الثاني: مفهوم المصارف الإسلامية

تعتبر المصارف الإسلامية مؤسسات مالية تعمل في إطار الشريعة الإسلامية، حيث لها مجموعة من الضوابط والأسس التي تحدد طريقة ممارسة أنشطتها بشكل يتلاءم مع مقاصد الشريعة الإسلامية.

### أولاً: تعريف المصارف الإسلامية

بالرغم من وجود اختلاف في تحديد مفهوم المصارف الإسلامية، إلا أن مجمل هذه التعريفات تشير إلى أنها مؤسسات مالية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ومن بين هذه التعريفات نذكر منها ما يلي:

- تعرف المصارف الإسلامية على أنها "المؤسسات النقدية المالية التي تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادها" (بورقبة، 2013، صفحة 88).

- كما تم تعريفها على أنها "مؤسسة مالية ينص نظامها الأساسي على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وحظر استلام ودفع فوائد ربوية على أي من عملياتها (Sulaiman & Borhan, 2014, p. 61).

- كما تعرف أيضا على أنها "تلك المؤسسات التي تقوم بدور الوساطة المالية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع تقبل العائد سواء كان ربحا أو خسارة" (Mokhlefi, 2011, p. 2).

مما سبق يمكن القول أن المصارف الإسلامية هي عبارة عن مؤسسات مالية ومصرفية، تقوم بالأعمال المرتبطة بالجوانب المالية والمصرفية ضمن نطاق الشريعة الإسلامية، حيث تلتزم في تعاملاتها الاستثمارية والخدمية والتمويلية بأحكام الشريعة الإسلامية والقائمة على أساسا على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة (الغُرم بالغُرم)، حيث تهدف من وراء ذلك إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

### ثانيا: نشأة المصارف الإسلامية

تعود أولى بوادر العمل المصرفي الإسلامي إلى سنة 1940م عندما أنشأت في ماليزيا صناديق الادخار تعمل بدون فوائد ربويّة (خالدي و بن حبيب، 2016، صفحة 24)، وفي أواخر الخمسينات من القرن العشرين بدأت باكستان بممارسة العمل المصرفي بعيدا عن شبهة الربا، حيث تم إنشاء مؤسسة مالية تقوم بجمع الأموال من الأغنياء لتعيد إقراضها للمزارعين الفقراء بغرض تمويل نشاطهم الزراعي بدون فوائد ربوية، كما أن المودعين لا يتقاضون أي مبالغ إضافية، أما المؤسسة المالية فكانت تحصل على أجر نظير جهودها الإدارية، إلا أن هذه التجربة لم تدوم طويلا وتوقفت عن العمل في بداية الستينات (آيت محمد، 2018، صفحة 56).

أما التجربة الحقيقية فظهرت في عام 1963م في الريف المصري وهي " تجربة بنوك الادخار المحلية " بمركز "ميت غمر" (Kabir & Sirajo, 2018, p. 14)، والذي أشرف على تأسيسها وإدارتها الدكتور "أحمد النجار"، ورغم قصر هذه التجربة إلا أنها عرفت نجاحا كبيرا من خلال فروعها التسعة التي عملت على تجميع المدخرات المحلية وتوظيفها في مشروعات التنمية المحلية، لكن ولأسباب سياسية بحثة لم يكتب لهذه التجربة الرائدة الاستمرار، وتم تصفيتها حيث أغلقت في عام 1967م (العززي، 2012، الصفحات 12-13)، وفي السبعينات من القرن العشرين أخذت الصيرفة الإسلامية تتوسع بعض الشيء حيث أصبحت حقيقة واقعية، وبذلك تم تأسيس بنك ناصر الاجتماعي في عام 1971م وهو هيئة عامة (مصرف حكومي) من أجل تشجيع الادخار وتوسيع قاعدة التكافل الاجتماعي بين المواطنين، وتوفير

التمويل بدون فوائد والاستثمار وفقا لمبدأ المشاركة في الربح والخسارة وتقديم المعونات (أبو الهول، 2012، صفحة 104).

وقد زاد الاهتمام أكثر بإنشاء مصارف إسلامية في توصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية الذي أقيم عام 1973، حيث ورد نص على ضرورة إنشاء بنك إسلامي دولي للدول الإسلامية، وقد تجسد ذلك فعلا حين أنشئ أول بنك إسلامي متكامل يتعامل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية عام 1975 وقد أطلق عليه اسم "بنك دبي الإسلامي" (بورقبة، 2013، صفحة 89)، لتتوالى بعد ذلك إنشاء وتأسيس المزيد من المصارف الإسلامية، حيث تم تأسيس ثلاث مصارف إسلامية في عام 1977م ويتعلق الأمر ب: بنك فيصل الإسلامي المصري وبنك فيصل الإسلامي السوداني وبيت التمويل الكويتي، تلاها تأسيس البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار عام 1978م (خصاونة، 2008، صفحة 65)، وفي القرن التسعينات من القرن الميلادي العشرين أخذت عملية إنشاء المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية تتوسع وتتزايد بشكل واضح عاما بعد عام، لتصل إلى البلدان الغربية إذ شملت القارات الخمس، وفي عام 2000 بلغ عدد المصارف الإسلامية حوالي 187 مصرفا إسلاميا، وتدير أصولا يزيد حجمها عن 200 مليار دولار أمريكي سنويا (عريقات و عقل، 2012، صفحة 81).

وفي ظل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 لقيت المصارف الإسلامية صدى واسعا على المستوى الدولي، فقد بلغ معدل نمو الصيرفة الإسلامية خلال فترة الأزمة المالية العالمية 23.46%، ليصل عددها عام 2010 إلى أكثر من 300 مصرف ومؤسسة مالية إسلامية، كما بلغت حجم أصولها تزيد عن 200 بليون دولار، هذا بخلاف فروع ونوافذ المعاملات الإسلامية للمصارف التقليدية الموجودة على المستوى العالم (رستم، 2014، صفحة 6)، وحسب آخر الإحصائيات فيوجد حالياً أكثر من 1500 مؤسسة مالية إسلامية في جميع أنحاء العالم (Bank Negara Malaysia, 2024)، وحوالي 191 مصرفا تقليديا لديها نوافذ إسلامية تنشط في أكثر من 80 دولة (Shah & Abdul, 2018, p. 21).

## ثالثاً: خصائص العمل المصرفي الإسلامي

يتميز العمل المصرفي الإسلامي بمجموعة من الخصائص تميزه عن العمل المصرفي التقليدي، ومن بين أهم هذه الخصائص نذكر ما يلي:

**1- عدم التعامل بالربا:** أول خاصية تمتاز بها المصارف الإسلامية هي استبعاد الربا في تعاملاتها، فاستبعاد التعامل بالربا يجنب المجتمعات من أضرارها ومخاطرها، كما تحافظ على أموال الناس وتعمل على تتميته، وتحقق العدالة فيما بينهم، وتقضي على الاستغلال بجميع صورته واستبداله بأساليب أخرى مشروعة كالمشاركة في المشاريع الاستثمارية مع تحمل الناتج سواء كان ربحاً أو خسارة (بوفاسة، 2018، الصفحات 167-168). يقول عز وجل "الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذُكِّ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ" . (الآية 275، سورة البقرة).

**2- الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع أعمالها المصرفية:** تلتزم المصارف الإسلامية بتمويل الأنشطة المباحة فقط وتتجنب الأنشطة الأخرى المحرمة لما فيها من أضرار خطيرة تلحق بالمجتمع، مثل أنشطة صناعة الخمر وغيرها من الأنشطة غير الشرعية، فضلاً عن عدم التعامل في أي نشاط ينطوي على ربا أو غش أو احتكار أو استغلال لحاجة الناس (الموسوي، 2011، صفحة 35).

**3- المشاركة في الربح والخسارة:** يتميز المصرف الإسلامي عن المصرف الربوي بإرساء مبدأ المشاركة في الربح والخسارة بين صاحب رأس المال الذي يمثله البنك وبين طالب التمويل الذي يمثله العميل، وهذا يمثل المشاركة التامة بين الطرفين، على عكس المصارف الربوية التي تضع ثقل الخسارة في حال تحققها على عاتق طالب التمويل فقط، حيث أن هذه المصارف تحدد أرباحها مسبقاً عند تقديم قرض التمويل دون أن تنظر إلى نتائج هذا التمويل هل حقق ربحاً أم خسارة وبالتالي فهذه المصارف الربوية أرباحها تكون مضمونة مسبقاً (داوود، 2012، الصفحات 55-56).

**4- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:** المصرف الإسلامي وباعتباره مؤسسة مصرفية اقتصادية واجتماعية، فإنه يعمل على تجميع المدخرات من الأفراد والمؤسسات ليعيد استثمار هذه

المدخرات في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي خدمة لمصالح المجتمع، ومن هنا تتجسد خاصية ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية، أي أن المصرف الإسلامي من وراء توظيفه لأمواله لا يسعى بالحصول على الفوائد فقط وإنما يتعدى ذلك إلى اهتمامه بالعائد الاجتماعي (سليمان و بوشرمة، 2010، صفحة 306).

**5- تحقيق التكافل الاجتماعي:** تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيق التكافل الاجتماعي بين فئات المجتمع المسلم من خلال تقديم مختلف الخدمات الاجتماعية، ومن أمثلتها تقديم القروض الحسنة وإنشاء صناديق لجمع الزكاة من أموال المساهمين، المقدمة من الأفراد والهيئات، لتعيد توزيعها لمستحقيها من الأسر الفقيرة والمحتاجين بكل عناية (بوحسون، 2021، صفحة 62).

فالمصارف الإسلامية تمتاز بمجموعة من الخصائص المستمدة من فقه الشريعة الإسلامية مما يجعلها تتميز عن المصرفية التقليدية، وتتمثل هذه الخصائص أساساً في استبعاد الربا في تعاملاتها، اقتسام الربح مع تحمل الخسارة إن وقعت، الحرص التام على توظيف الموارد المالية في المشاريع الحلال، بشكل يضمن لها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع بما يخدم بناء مجتمع متكافل.

والجدول الموالي يوضح أهم الفروقات بين المصارف التقليدية والإسلامية.

## الجدول رقم (2-1): أهم أوجه الاختلاف بين المصارف التقليدية والإسلامية

أوجه الإختلاف	المصرف التقليدي	المصرف الإسلامي
آلية العمل	على أساس سعر الفائدة	الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، ونبذ التعامل بالربا أخذاً وعطاءً
الإيراد	يتحدد مسبقاً وهو الفرق بين الفائدة المدينة والدائنة	يتحدد في نهاية العملية الإنتاجية، مع تقبل الناتج سواء كان ربحاً أو خسارة
توظيف الأموال	منح قروض بفوائد ربوية، دون النظر في مدى شرعية المشروعات الممولة	منح تمويلات في شكل صيغ إسلامية، مع الحرص التام على توظيف الموارد في مشروعات مباحة شرعاً
الهدف	تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية بالدرجة الأولى	تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية
نوع الرقابة	رقابة مالية فقط	رقابة مالية وشرعية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مراجع سابقة.

## المطلب الثاني: ضوابط وأسس الصيرفة الإسلامية

تحكم الصيرفة الإسلامية مجموعة من الضوابط والأسس المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية

والتي نوجزها فيما يلي:

## أولاً: الالتزام بقاعدة الحلال والحرام

على اعتبار أن المصارف الإسلامية تستمد مبادئها من فقه المعاملات الشرعية، فإنه يلتزم عليها تطبيق قاعدة الحلال والحرام في جميع أعمالها، أي ينبغي على المصارف الإسلامية أن تكون جميع مواردها المجمعة حلال، كما يجب أن تستخدم هذه الموارد في المشروعات المباحة، وتجنب أي استخدام يكون حرام أو يقود إلى الحرام (فليح، 2009، صفحة 94). لقوله تعالى "وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَّرْتُمْ إِلَيْهِ ۗ وَإِنَّ كَثِيرًا لِّيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ" (الآية 119، سورة الأنعام).

**ثانياً: الالتزام بقاعدة الغنم بالغرم**

ويقصد بها أن الحق في الحصول على النفع أو الكسب (العائد أو الربح) يكون بقدر تحمل المشقة أو التكاليف (المصروفات أو الخسائر أو الأخطار)، وبمعنى ذلك يجب على المستثمر أن يتحمل الخسارة إن وقعت، كما يحصل على الأرباح التي تكون غير مؤكدة الوقوع وغير معلومة المقدار (ميموني وآخرون، 2018، صفحة 293).

**ثالثاً: الالتزام بقاعدة الخراج بالضمان**

ويقصد بها أنه من ضمن أصل شيء جاز له أن يحصل على ما تولد عنه من عائد، أي أن المصرف الإسلامي يضمن أموال المودعين ويحق له الحصول على المنفعة الناتجة من توظيف هذه الأموال؛ فبضمان أصل المال، يكون الخراج (أي ما خرج منه) المتولد عنه، جائز الانتفاع لمن ضمن، فالمصرف الإسلامي يكون ملزماً باستكمال النقصان المحتمل الحدوث (إن حدث) ويتحمل الخسارة إن وقعت، وتدخل هذه القاعدة تحت القاعدة السابقة حيث أن الخراج غنم والضمان غرم (مخولفي، 2020، صفحة 117). ودليل هذه القاعدة أنه جاء في حديث عائشة رضي الله عنها "أن رجلاً ابتاع غلاماً فأقام عنده ما شاء الله أن يُقيم ثم وجد به عيباً، فخاصمه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فرده عليه فقال الرجل يا رسول الله قد استعَلَ غلامي، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الخراج بالضمان".

تعتبر هذه المبادئ الثلاثة أساس عمل المصارف الإسلامية، فهم بمثابة الركائز الأساسية التي بُني عليها العمل المصرفي الإسلامي، وأي إخلال أو إنقاص بهذه المبادئ أو الخروج عنها يعرض المصرف الإسلامي للوقوع في الشبهات والمخالفات الشرعية.

## المطلب الثالث: أهداف المصارف الإسلامية

تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيق أهداف مالية، تنموية واجتماعية، وهي كما يلي:

## أولاً: الأهداف المالية

يمكن حصر أهم الأهداف المالية للمصارف الإسلامية في النقاط التالية: (داوود، 2012، صفحة

(51)

- جذب رؤوس الأموال من أجل تنميتها، وذلك من خلال استثمارها في المشاريع الطويلة الأجل بدلا من استثمارها في الخارج؛
- استثمار الأموال التي تم جذبها في المشاريع الحلال بغرض تحقيق أرباح إضافية لأصحاب رؤوس الأموال وبالطرق الشرعية؛
- تحقيق مستوى ملائم من الأرباح، وهو الهدف النهائي لأي مؤسسة مالية بما فيها المصارف الإسلامية، وهي ناتج عن عملية استثمار الأموال المودعة من قبل أصحاب تلك الأموال، وكلما زادت تلك الأرباح زادت بالتالي أرباح المساهمين في البنك، إضافة إلى الأرباح التي حققتها الأرباح المودعة وكذلك الأرباح التي حققها الشخص الذي قام باستثمار تلك الأموال (طالب التمويل)، فالأطراف الثلاثة حقق ما يسعى لتحقيقه.

## ثانياً: الأهداف التنموية

يمكن حصر أهم الأهداف التنموية التي يسعى المصرف الإسلامي لتحقيقها فيما يلي: (مندور،

2013، الصفحات 286-287)

- تسعى المصارف الإسلامية إلى تجميع الموارد المالية لتعيد توظيف هذه الأرصدة المالية داخل المجتمع بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي؛
- تعمل المصارف الإسلامية على دعم وتطوير الصناعات الحرفية والبيئية والصناعات الصغيرة والتعاونيات، باعتبارها عامل أساسي لتطوير البنية الاقتصادية والصناعية في الدول الإسلامية وغير الإسلامية؛

- العمل على تحريك وتشغيل الطاقات الكامنة في المجتمع للوصول بها إلى أقصى درجة ممكنة من الإنتاجية، وما يترتب على ذلك من رفع مستوى التشغيل والقضاء على البطالة والتوظيف الأمثل لموارد المصرف؛
- العمل على تأسيس وترويج المشاريع الاستثمارية، بهدف توسيع قاعدة الاستثمار وتطويرها وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع.

### ثالثاً: الأهداف الاجتماعية

تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيق جملة من الأهداف الاجتماعية، نوردتها فيما يلي:  
(شرون، 2017، صفحة 183)

- يعمل المصرف الإسلامي على جمع أموال الزكاة ل يتم توزيعها على الفقراء والمساكين؛
- يعمل المصرف الإسلامي على توزيع الصدقات والتبرعات على المحتاجين، القيام بمهمة توزيع الصدقات والتبرعات للمحتاجين أو وفقاً لما يريده عملاء المصرف؛
- يعمل المصرف الإسلامي على مساعدة ذوي الدخل المتدني والفقراء من خلال منحهم قروضا حسنة بدون فوائد ربوية، وذلك تسهيلاً لهم للقيام بالمشاريع التي يرغبون فيها أو لتلبية احتياجاتهم ورغباتهم اليومية لإخراجهم من حالة الفقر؛
- المساهمة في نشر الوعي المالي الديني والتكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع.

مما سبق يمكن القول أن أهداف المصارف الإسلامية لا تنحصر في استهداف الربح فقط، بل يتعدى ذلك إلى تحقيق منافع للمجتمع، من خلال توزيع عادل للدخل والثروة بين أفراد المجتمع في إطار التكافل الإسلامي.

## المطلب الرابع: مصادر الأموال في المصارف الإسلامية

كغيرها من المصارف التقليدية تنقسم مصادر الأموال في المصارف الإسلامية بين مصادر داخلية وأخرى خارجية.

## الفرع الأول: المصادر الداخلية للأموال

وتتمثل في تلك الأموال المتأتية من قبل المساهمين في المصرف، ومن الاحتياطات النقدية التي يحتفظ بها بأنواعها المختلفة بالإضافة إلى ذلك الجزء من الأرباح المحققة والتي لا توزع على المساهمين وكذا المخصصات، وهي كما يلي:

## أولاً: رأس المال

يتمثل رأس المال في المصارف الإسلامية من الأموال المجمعة من قبل المساهمين عند تأسيس المصرف، سواء كانت في شكل الأصول الثابتة المادية أو في شكل معنوي (بوفاسة، 2018، صفحة 176)، وتجدر الإشارة إليه أن المساهمين في المصارف الإسلامية لا يحق لهم المشاركة في إدارة المصرف ولا يضمنون أي التزام بقدر أسهمهم، والأموال التي دفعوها أصبحت ملكاً للمصرف (الموسوي، 2011، صفحة 37).

## ثانياً: الاحتياطات

وهي عبارة عن المبالغ المقطوعة من الأرباح المحققة للمصرف، توجه هذه المبالغ لمواجهة خسارة معينة، فهو مؤشر لتدعيم متانة المركز المالي للمصرف والمحافظة على رأس ماله، مما يؤدي إلى زيادة الثقة لدى أصحاب الودائع بالمصرف (خالدي و بن حبيب، 2016، صفحة 73). ونميز نوعين من الاحتياطات: (الموسوي، 2011، صفحة 38)

1- احتياطي قانوني: وهو ذلك الاحتياطي الذي يكون المصرف الإسلامي ملزماً بتكوينه بحكم القانون.

2- احتياطي خاص: هو ذلك الاحتياطي الذي يكون فيه المصرف الإسلامي حراً في الاحتفاظ به، ويتم تكوينه بهدف دعم المركز المالي وتعظيم ثقة العملاء بالمصرف.

**ثالثا: الأرباح المحتجزة**

تمثل الأرباح المحتجزة أو الأرباح غير الموزعة تلك الأرباح الفائضة أو المتبقية بعد إجراء عملية التوزيع، حيث يقرر مجلس إدارة المصارف الإسلامي أحيانا إلى احتجاز نسبة من أرباحها وترحيلها إلى سنوات قادمة، وذلك بموافقة الجمعية العامة للمصرف، بهدف إعادة استخدامها وتوظيفها في مختلف أنشطة وعمليات المصرف بهدف تدعيم مركزه المالي (مخلوفي، 2020، الصفحات 124-125).

**رابعا: المخصصات**

وهي المبالغ التي يتم خصمها من حسابات الأرباح والخسائر، أي بالتحميل عن تكاليف التشغيل (مصروفات المصرف) بغض النظر عن نتيجة نشاط المصرف وذلك لمواجهة خسائر أو أعباء خاصة مثل استهلاك أو تجديد النقص في قيمة الأصول أو لمواجهة أخطار المصرف للوفاء بالالتزامات نيابة عن عملائه اتجاه الآخرين (الموسوي، 2011، الصفحات 38-39).

**خامسا: موارد أخرى**

هناك موارد أخرى تتاح لدى المصارف الإسلامية مثل القروض الحسنة من المساهمين، كما تضم أيضا موارد العمولات والأجور والرسوم، التي يتلقاها من عملائه نظير الخدمات المصرفية المقدمة لهم، كتأجير الخزائن الحديدية، والقيام بأعمال الوكالة في التحصيل أو التحويل أو غير ذلك من الخدمات، بناء على كل من عقد الإجارة والوكالة وتعد هذه المداخل هنا بمثابة مردودية خاصة لا توزع على أصحاب الودائع (خالدي و بن حبيب، 2016، صفحة 75).

**الفرع الثاني: المصادر الخارجية للأموال**

وتتمثل في تلك الموارد التي يتحصل عليها المصرف الإسلامي من غير المساهمين، وتمثل النسبة الأكبر من إجمالي موارده، وهي كما يلي:

**أولا: الودائع المصرفية**

تعتبر الودائع المصرفية المصدر الرئيسي لموارد المصارف، ويمكن التمييز بين أربع أنواع من الودائع:

**1- الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية):** وتسمى أيضا بالحسابات الجارية وهي المبالغ التي يقوم أصحابها بإيداعها في المصارف بدون فوائد ربوية، ويحق لهم سحبها في أي وقت أرادوا بدون سابق

إنذار، ويمكن التعامل مع هذه الحسابات بالوسائل المتاحة، كالشيكات والتحويلات المصرفية وبطاقات الصراف الآلي والشبكة العالمية والهاتف المصرفي وغيرها (الشافعي، 2015، صفحة 120).

**2- الودائع الاستثمارية (حسابات استثمارية):** وهي تلك الأموال التي يضعها أصحابها في المصرف بغرض استثمارها لتحقيق الربح، وتعتبر الوديعة الاستثمارية في البنك الإسلامي بمثابة عقد مضاربة بين المصرف وصاحب الوديعة، فلا يضمن البنك الوديعة ولا أرباحها إلا إذا قصر أو تعدى أو خالف شروط العقد، وتعتبر هذه الودائع أهم مصادر التمويل الإسلامي ونجد أن الودائع تمثل في البنك الإسلامي أعلى نسبة لمصادر أمواله حيث تصل إلى 80 % من إجمالي ودائع المصارف الإسلامية، بينما لا تتعدى 50% في البنوك التقليدية (بورقية، 2013، الصفحات 94-95). وتتقسم هذه الودائع إلى نوعين وهما: (فيشوش، 2020، صفحة 115)

✓ **ودائع استثمارية عامة:** لا يوجد فيها تحديد مجالات الاستثمار والتوظيف، وللمصرف الإسلامي كامل الحرية في توظيفها، وتشتت الاتفاق على نسبة وتوزيع الربح مقدما من الناحية الشرعية؛

✓ **ودائع استثمار مقيدة:** يلتزم المصرف بالاستثمار في المجالات التي يحددها صاحب الوديعة في إطار المضاربة المقيدة، ويوزع العائد حسب نتيجة الأعمال.

**3- الودائع الادخارية (حسابات التوفير):** تعرف حسابات التوفير على أنها نوع من الحسابات تمكن أصحابها من حفظ الأموال الزائدة عن استهلاكهم الحالي، وذلك بغرض ادخارها أو توفيرها لمواجهة ظروف مستقبلية، ويسمح لهم بسحب جزء أو كل الوديعة متى أرادوا (أسمع، 2022، صفحة 19).

### ثانياً: شهادات الإيداع

تعد شهادات الإيداع أحد مصادر الأموال الخارجية المستحدثة في المصارف الإسلامية، وهي عبارة عن أوراق مالية تكون قابلة للتداول تمنح نظير إيداع العميل لمبلغ مالي محدد على شكل وديعة استثمارية إلى أجل معين، تثبت مشاركة حامل الورقة لحصة من الربح الذي يحققه البنك خلال فترة آجال الورقة، وفق عقد صيغة المضاربة، غير أنها تكون غير قابلة للاسترداد حتى تاريخ استحقاقها، وفي المقابل تكون قابلة للتسييل عبر التداول، وتتراوح مدة الشهادة ما بين (1- 3) سنوات (مخلوفي، 2020، صفحة 127).

**ثالثا: صناديق الاستثمار الإسلامي**

تعتبر صناديق الاستثمار الإسلامي أحد أهم المصادر الخارجية للصناعة المصرفية الإسلامية، فهي عبارة عن أوعية ادخارية تتلخص فكرتها في قيام عدد من المستثمرين بتجميع أموالهم وإيداعها لدى المصرف من أجل التصرف فيها وإدارتها وفق ضوابط شرعية لتحقيق المزايا التي لا يمكن لهم تحقيقها منفردة، مما يساعد على تقليل المخاطر التي يتعرضون لها (زرارقي، 2012، ص 28).

**رابعا: ودائع الجهات الحكومية والهيئات المصرفية**

تتلقى المصارف الإسلامية ودائع من جهات خارجية، وتكون إما من قبل الهيئات الحكومية أو من هياكل مصرفية، وتتمثل في:

**1- الودائع الحكومية:** تقوم الجهات الحكومية بإيداع مبالغ مالية لدى المصارف الإسلامية من أجل استثمارها وتتميتها وهذا لتحفيز الصناعة المصرفية الإسلامية (أسمع، 2022، صفحة 19).

**2- القروض من البنوك المركزية:** يقوم البنك المركزي بتقديم التمويل اللازم للمصارف الإسلامية في شكل قروض حسنة، باعتباره بنك البنوك والملجأ الأخير لهم، غير أن الواقع العملي يثبت عكس ذلك، فغالبا ما نجد أن البنوك المركزية تتجنب عن تقديم التمويل اللازم للمصارف الإسلامية في شكل قروض حسنة (بورقبة و هاجر، 2010، الصفحات 44-45).

**3- ودائع المؤسسات المالية:** في إطار التعاون بين المصارف الإسلامية، تقوم عدد من المصارف الإسلامية التي لديها فائض في الأموال بإيداع تلك الأموال في المصارف الإسلامية التي تعاني من عجز في السيولة النقدية، إما في شكل ودائع استثمارية تأخذ عنها عائد غير ثابت أو في شكل ودائع جارية لا يترتب عليها أي عائد (الموسوي، 2011، صفحة 42).

## المطلب الخامس: استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية

تقوم المصارف الإسلامية بتوظيف أموالها في مختلف الأنشطة الاستثمارية، الخدماتية والتمويلية بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية وفق صيغ متعددة، يمكن تقسيمها إلى نوعين على النحو التالي:

## الفرع الأول: صيغ التمويل الإسلامي القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار

تقوم هذه الصيغ وفقا لمبدأ المشاركة في الربح والخسارة، وفيما يلي أهم هذه الصيغ:

## أولاً: المضاربة

يعتبر أسلوب التمويل بالمضاربة في المصارف الإسلامية من العقود الطويلة الأجل وفيما يلي لمحة عن هذا العقد.

## 1- تعريف المضاربة:

1-1 لغة: المضاربة في اللغة مشتقة من الضرب وهو السير في الأرض (الشرباصي، 1981، صفحة 426)

1-2 اصطلاحاً: هي اتفاق بين البنك والعميل لإنجاز مشروع معين، حيث يقدم البنك رأس المال أما الطرف الثاني (العميل) فيوفر الجهد والخبرة والإدارة بصفته مضارباً، وفي حال تحقيق الأرباح يتم توزيعها وفق شروط محددة مسبقاً في عقد المضاربة، أما في حال حدوث الخسارة يخسر البنك رأس المال ما لم تكن هذه الخسائر بسبب سوء تصرف أو إهمال من قبل المضارب أو إخلاله بشروط عقد المضاربة، أما صاحب المشروع فيفقد جهده فقط (Khan & Mohammed, 2010, p. 452).

2-مشروعية المضاربة: ثبتت مشروعية المضاربة بالقرآن والسنة والإجماع (بورقبة، 2013، صفحة 117)، استناداً لقوله تعالى "وَأَخْرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ" (الآية 20، سورة المزل).

وجاء في السنة أن النبي صلى الله عليه وسلم بُعث الناس يتعاملون بها فأقرهم عليها، وقد فعلها النبي عليه الصلاة والسلام بمال السيدة خديجة (إرشيد، 2015، صفحة 90). وهي مشروعة بالإجماع أيضاً.

**3- شروط المضاربة:** تتعلق شروط التمويل بالمضاربة بثلاث عناصر رئيسية هي: (بورقة، 2013، صفحة 118)

**3-1 الشروط المتعلقة برأس مال المضاربة:** وتتمثل فيما يلي:

- أن لا يكون رأس المال ديناً في ذمة المضارب؛
- أن يكون رأس المال معلوم القدر عند انعقاد العقد لأن رأس المال واجب الرجوع إليه في نهاية عقد المضاربة؛
- أن يكون رأس مال المضاربة نقداً حقيقياً، فلا يجوز إذا كان من العروض أو العقار لأن ذلك غرر عند جمهور الفقهاء؛
- يشترط أن يُسلم رأس المال إلى المضارب.

**3-2 الشروط المتعلقة بالربح:** يشترط في تقسيم الربح بين طرفي المضاربة ما يلي:

- أن يكون نصيب الربح بين الطرفين معلوم القدر؛
- أن يكون نصيب الربح بقيمة شائعة لكل من رب المال ورب العمل؛
- أن يكون الربح مشترك بين أطراف عقد المضاربة.

**3-3 الشروط المتعلقة بالعمل:** وتمثل في النقاط التالية:

- الأعمال يقوم بها المضارب لوحده؛
  - لا يجوز التضيق على عمل المضارب بتخصيصه لشيء نادر؛
  - عدم خروج المضارب عن التصرفات المعتادة في عملية المضاربة.
- 4- أنواع المضاربة:** تتخذ صيغة التمويل بالمضاربة عدة أشكال منها ما يتعلق بحرية المضارب ومنها ما يتعلق بعدد المشاركين فيها، وهي كالتالي:

4-1 المضاربة حسب حرية المضارب: تنقسم المضاربة حسب حرية المضارب بالتصرف إلى نوعين: (الشافعي، 2015، صفحة 50)

- المضاربة المطلقة: وهي تلك المضاربة المفتوحة التي لا تتقيد بشروط معينة يضعها رب المال على المضارب وذلك من حيث الزمان والمكان وطبيعة النشاط ... الخ؛ أي تكون هناك حرية مطلقة للمضارب في التصرف في نوع العمل أو الزمان أو المكان .. الخ.

- المضاربة المقيدة: وهي عكس النوع السابق أي أنها تكون مغلقة، تتضمن شروط وقيود يفرضها صاحب المال على المضارب، كأن يكون النشاط في عملية معينة أو مشروع محدد.

4-2 المضاربة حسب عدد المشاركين فيها: تنقسم المضاربة بحسب عدد المشاركين فيها إلى نوعين هما: (أبو الهول، 2012، صفحة 191)

- المضاربة الثنائية: وهي المضاربة التي تكون بين اثنين فقط هما رب المال (قد يكون شخصا طبيعيا أو اعتباريا كبنك أو مؤسسة أو شركة) ورب العمل (المضارب).

- المضاربة الجماعية: وهي المضاربة التي تكون بين مجموعة من الأطراف، أصحاب الأموال من جهة ومجموعة من أصحاب العمل (المضاربين) من جهة ثانية.

وعليه فصيغة المضاربة تقوم على مبدأ المشاركة في اقتسام الربح والخسارة الناتجة عن الاشتراك في مشروع معين، بين المصرف الإسلامي والطرف الآخر (العميل)، على أن يكون المال مقدما من طرف والعمل مقدما من طرف آخر. كما تتسم هذه الصيغة بالتعدد ونمیز أربع أنواع: مضاربة مطلقة، مضاربة مقيدة، مضاربة ثنائية ومضاربة جماعية.

## ثانياً: المشاركة

تعتبر المشاركة من بين أهم أساليب التمويل الإسلامي، وعليه سنتناول تعريف المشاركة لغة، اصطلاحاً، شروطها وكذا أنواع الشركات التي يمكن استخدامها في المصرف الإسلامي.

## 1- تعريف المشاركة

1-1 لغة: وهي توزيع الشيء بين اثنين أو أكثر على جهة الشيوخ (حماد، 2009، صفحة 260).

1-2 اصطلاحاً: هي عقد مشاركة بين المصرف الإسلامي والعميل طالب التمويل يقدم كل منهما مقدارا معلوماً من رأس المال، ويكون للعميل الحق في التصرف في المال تصرفاً كاملاً باعتباره شريكاً ومالكا له، على أن يتم توزيع الربح حسب ما تم الاتفاق عليه بين الطرفين في العقد أما الخسارة فتوزع حسب نسبة المشاركة كل طرف في رأس المال (سمحان، 2013، صفحة 131).

2- مشروعية المشاركة: المشاركة تعتبر من عقود الشركات عموماً، وهي ثابتة بالكتاب والسنة (داوود، 2012، صفحة 145)، ففي القرآن الكريم قال تعالى " **إِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ** " (الآية 12، سورة النساء).

أما بالسنة فقد ورد في الحديث القدسي عن أبي هريرة - رضي الله عنه -، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ( يقول الله عز وجل: أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه فإذا خانته خرجت من بينهما) (أبو الهول، 2012، صفحة 162).

3- شروط المشاركة: يشترط في عقد التمويل بالمشاركة توفر مجموعة من الشروط نحصرها فيما يلي: (علالي، 2018، الصفحات 125-126)

- أن يكون رأس المال معلوم القدر؛
- أن يكون كل شريك أهلاً للتوكيل، أي أن يكون قادراً على تأدية المهمة الموكلة له؛
- الاتفاق على كيفية توزيع الربح على الشركاء، أي يكون الربح معلوم منذ البداية؛
- أن تكون الخسارة بقدر حصة مساهمة كل شريك في رأس المال وفقاً لقاعدة الغنم بالغرم؛

- إن عقد المشاركة هو عقد غير لازم بين الطرفين، ولكن شريك الحق في فسخ العقد متى أراد شرط أن يكون ذلك بحضور جميع الشركاء وعدم تضرر أي طرف من قرار الفسخ وفقاً لمبدأ لا ضرر ولا ضرار.

#### 4- أنواع المشاركة: تنقسم صيغة المشاركة في المصارف الإسلامية إلى نوعين رئيسيين:

**4-1 المشاركة الثابتة:** وهي أن يدخل المصرف الإسلامي كشريك مع شخص آخر في إنجاز مشروع معين، ويكون لكل منهما حصة في رأس المال، ويدار المشروع بحسب الاتفاق بين الطرفين على أسلوب الإدارة، وكيفية التمويل، وعلى كيفية توزيع الربح والخسارة (إرشيد، 2015، صفحة 78). والمقصود بكونها ثابتة هو استمرارية احتفاظ كل طرف بحصته ثابتة في رأس مال المشروع حتى يتم الانتهاء منه وتصفى الشركة (أبو الهول، 2012، صفحة 165).

**4-2 المشاركة المنتهية بالتملك:** وهي عبارة عن اتفاق شراكة بين المصرف الإسلامي بوصفه الشريك الممول في تكاليف المشروع بجزء من رأس المال والعميل بوصفه شريكاً ممولاً للجزء الآخر من إجمالي تكاليف المشروع، إلى جانب تقديمه الجهد والعمل لإدارة المشروع ومتابعته، واستناداً إلى هذا العقد من الشراكة تتناقص حصة المصرف في الشراكة بصورة تدريجية كلما قام العميل بتسديد حصص متزايدة من أصل مبلغ تمويل المصرف للمشروع، وهكذا يتناقص نصيب المصرف من التمويل والربح في المقابل يزداد هذا النصيب للعميل، وعند انتهاء العملية يخرج المصرف من المشروع ويصبح طالب التمويل أو الشريك متملكاً للمشروع بصورة كاملة وتنتهي المشاركة (الموسوي، 2011، صفحة 50).

وعليه فصيغة المشاركة هي اشتراك بين المصرف الإسلامي والطرف الآخر (العميل) في إنجاز وإدارة مشروع معين، وتتم المشاركة في المال والعمل معاً، على أن يتم اقتسام الربح وفقاً لما ورد في العقد لكن الخسارة توزع على حسب نسبة المساهمة في رأس مال المشروع، كما نميز بين نوعين من المشاركة: المشاركة الثابتة والمشاركة المنتهية بالتملك.

## ثالثاً: المزارعة

تعتبر صيغة المزارعة من أهم الصيغ لتمويل المشاريع الاستثمارية في القطاع الفلاحي، وفيما يلي لمحة عن هذه الصيغة.

## 1-تعريف المزارعة

1-1 لغة: هي مشتقة من الزرع، ومعناه الإثبات (منظور، 2016، صفحة 1826).

1-2 اصطلاحاً: وتعرف على أنها عقد استثمار أرض زراعية بين مالك الأرض والعامل الذي يقوم بزراعتها، على أن يكون المحصول مشتركاً بينهما، ولكن حسب نسب متفق عليها مسبقاً ولأجل محدد، وقد تكون الأرض والبذر من المالك والعمل من المزارع، وقد تكون الأرض فقط من المالك والبذر والعمل من المزارع (بعزيز و مخلوفي، 2017، صفحة 9).

2-مشروعية المزارعة: لقد أجمع الفقهاء على جواز شركة المزارعة باعتبارها عقد شركة بين المال والعمل قياساً على المضاربة (بورقية، 2013، صفحة 121)

3- شرط المزارعة: لصحة عقد المزارعة ينبغي توفر الشروط التالية: (الشافعي، 2015، صفحة 52)

- تحديد الأرض محل الزراعة وأن تكون صالحة للزراعة مع تسليمها للعامل؛
- أن يكون البذر من صاحب الأرض حتى يكون رأس المال كله من أحدهما قياساً على المضاربة؛
- الاتفاق على الشيء المزروع ما لم يفوض الزارع تعويضاً شاملاً، وهذا قياساً على المضاربة المقيدة أو المطلقة؛
- الاتفاق على كيفية توزيع العائد وأن يكون نصيب كل منها جزءاً شائعاً من الغلة كالنصف أو الثلث أو الربع؛
- تحديد مدة انتهاء العقد أي مدة المزارعة على أن تكون كافية للزرع والنضج.

4- أنواع المزارعة: تتخذ صيغة المزارعة في المصارف الإسلامية عدة أشكال، نذكر منها ما يلي: (مخلوفي، 2020، صفحة 137)

- أن تكون الأرض ورأس المال العامل من طرف، والعمل من طرف ثان؛

- أن تكون الأرض من طرف، والعمل ورأس المال العمل من طرف ثان؛
- أن تكون الأرض والآلة من طرف، والعمل وباقي مكونات رأس المال العامل من طرف ثان؛
- أن تكون الأرض والبذر من طرف، والعمل والآلة وباقي مكونات رأس المال من طرف ثان؛
- أن تكون الأرض والعمل من طرف، ورأس المال العامل من طرف ثان؛
- أن تكون الأرض من طرف والعمل من طرف ثان، ورأس المال العامل من طرف ثالث.

وعليه فصيغة المزارعة هي اتفاق بين صاحب الأرض وطرف ثاني يقوم بزراعتها وفق شروط معينة، على أن يتم اقتسام الناتج وفق ما ورد في العقد.

#### رابعاً: المغارسة

تعد المغارسة أداة من أدوات توظيف الأموال المتاحة للمصارف الإسلامية والتي تقوم على أساس المشاركة في الإنتاج، وفيما يلي لمحة عن هذه الصيغة.

#### 1- تعريف المغارسة:

1-1 لغة: المغارسة في اللغة من الغراس، وهو فسيل النخل، وهو ما يُغرس من الشجر (حماد، 2009، صفحة 431).

1-2 اصطلاحاً: وهي تقديم أرض صالحة للزراعة إلى طرف ثان ليقوم بغرسها بأشجار معينة حسب ما تم في العقد المبرم بينهما، ويتم اقتسام الشجر والإنتاج بين الطرفين وفقاً للاتفاق الذي جاء في العقد (بعزيز و مخلوفي، 2017، صفحة 9)، فإذا حدث وأن فسدت الثمار تقع الخسارة على عاتق صاحب الأشجار أما العامل فيخسر جهده وعمله (بورقبة و هاجر، 2010، صفحة 85).

2-مشروعية المغارسة: يرى الجمهور عدم جواز هذا العقد لكثرة الجهالة الناتجة عن انتظار الشجر والاشتراك في الأرض، أما المالكية فقد أجازوها لكن بشروط معينة (الوادي و سمحان، 2007، صفحة 205).

3- شروط المغارسة: حتى تتحقق صيغة المغارسة في المصارف الإسلامية بشكل صحيح ينبغي توفر الشروط التالية: (الوادي و حسين محمد، 2007، صفحة 205)

- أن يغرّس فيها أشجار ثابتة الأصول كالزيتون أو الرمان أو التين، ولا يجوز زراعة الأشجار غير الثابتة مثل البقول؛

- أن تتفق أجناس الأشجار في مدة ثمرها، وذلك ليصبح بالإمكان حصول كل طرف على حصته؛

- أن لا يكون أجلها طويلا إلى سنين عديدة تفوق مدة الإثمار؛

- أن يكون نصيب العامل من الأرض والشجر معا؛

- أن لا تكون الأرض محل خلاف كأن تكون موقوفة.

4- أنواع المغارسة: تتخذ المغارسة ثلاث أشكال: جعل وإجارة وشركة، فهي جعل إن أعطى صاحب الأرض لطرف آخر ليغرّس فيها شجر له على أن يدفع له أجرا معيناً عن كل شجرة غرسها، وهي إجارة إن أعطاه أرضه ليغرّس فيها شجراً بأجر معلوم؛ أي أجره أرضه لمدة محددة بأجر معلوم سلفاً، وهي مشاركة إن أعطاه أرضه ليغرّس فيها شجراً مقابل الشركة في الأرض والثمر (مخلوفي، 2020، صفحة 138).

وعليه فصيغة المغارسة هي اتفاق بين طرفين، الأول يقدم أرضه والثاني يقوم بغرسها أشجاراً، على أن يتم توزيع الناتج وفق ما تم الاتفاق عليه عند إبرام العقد، وحتى تتحقق هذه الصيغة ينبغي توفر مجموعة من الشروط.

#### خامساً: المساقاة

تعتبر صيغة المساقاة من أهم الصيغ المستحدثة في المصارف الإسلامية لتمويل القطاع الفلاحي، وفيما يلي لمحة عن هذه الصيغة.

#### 1- تعريف المساقاة:

1-1 لغة: وهي من السقي، وهي أن يستعمل رجلاً في نخيل ليقوم بإصلاحها، على أن يكون له عائد من الناتج (الشرياصي، 1981، صفحة 422).

**1-2 اصطلاحاً:** هي اتفاق بين طرفين يقوم أحدهما (المالك) بتقديم الثروة النباتية (الزرع والأشجار المثمرة) إلى الطرف الآخر (العامل) ليقوم هذا الأخير باستغلالها وتتميتها (الري أو السقي أو الرعاية) على أن يوزع الناتج في الثمار بينهما بحصة نسبية متفق عليها في العقد (بعزيز و مخلوفي، 2017، صفحة 9).

**2-مشروعية المساقاة:** قد أجاز الفقهاء هذه الصيغة، لأنها عقد شركة بين مالك المال والعمل قياساً على المضاربة (بورقبة، 2013، صفحة 121)

**3- شروط المساقاة:** المساقاة هي شبيهة بالمزارعة، لذلك يشترط في المساقاة ما يشترط في المزارعة، بالإضافة إلى بعض الشروط الخاصة وهي كما يلي: (العجلوني، 2008، صفحة 279)

- لا يشترط التوقيت في المساقاة، وإنما يقع على العقد على أول ثمرة، وعدم اشتراط التوقيت راجع إلى أن وقت عقد الثمر معلوم في الغالب للعامل والمالك، وإن كان يُفضل تحديد بداية ونهاية العقد؛

- يشترط أن يكون محل العقد مغروساً أو مزروعاً معيناً مرئياً أو موصوفاً وصفاً تاماً؛

- أن لا يكون محل العقد قد بدأ صلاحه، أي ظهرت ثماره، ولم يعد بحاجة لخدمة العامل؛

- أن يكون العمل على عاتق الساقى أي العامل، ولا يجوز للمالك الاشتراك في عملية السقي؛

- أن تعود منفعة عمل العامل على الشجر لا على الأرض؛

- أن يكون العائد من الشجر أو الزرع موزعاً بين الطرفين حسب النسب المتفق عليها في العقد، ولا يجوز أن يختص به أو بجزء منه طرف دون الآخر.

وعليه فصيغة المزارعة هي أن يقدم طرفاً ثروته النباتية لطرف آخر يتولى مهمة سقيها، على أن يتم توزيع الناتج وفق ما ورد في العقد، كما يجب أن يشترط في العقد مجموعة من الشروط حتى تتحقق هذه الصيغة بشكل صحيح.

## الفرع الثاني: صيغ التمويل الإسلامي القائمة على المديونية

تعتبر صيغ التمويل الإسلامي القائمة على المديونية من أهم الصيغ التي تستخدمها المصارف الإسلامية ويكون فيها العائد معلوم، وتضم كل من المرابحة، الاستصناع، السلم، الإجارة والقرض الحسن.

## أولاً: المرابحة

تعتبر صيغة المرابحة من أكثر الصيغ شيوعاً في المصارف الإسلامية على اعتبار أنها تحقق عوائد كبيرة للمصرف، وعليه سنوضح المقصود بالمرابحة، شروطها وكذا أنواعها.

## 1- تعريف المرابحة

1-1 لغة: هي البيع بزيادة على الثمن الأول (الشرباصي، 1981، صفحة 415).

1-2 اصطلاحاً: هي أن يقوم المصرف الإسلامي بشراء بضاعة بناءً على طلب العميل بعد تحديد أوصافها من قبل هذا الأخير، ليعيد بيعاً له بهامش ربح معلوم يتم الاتفاق عليه عند إبرام العقد بين العميل والمصرف الإسلامي على أن يدفع العميل الثمن الجديد على أقساط دورية في فترة زمنية معينة أو كدفعة واحدة في نهاية الفترة حسب ما تم الاتفاق عليه في العقد، وهذا ما يبرر عدم شراء العميل للبضاعة مباشرة من مالكاها الأول أي من المصرف الإسلامي (مندور، 2013، صفحة 276).

2- مشروعية المرابحة: ثبتت مشروعية المرابحة بالقرآن الكريم والسنة النبوية، فمن القرآن فهي مستمدة من مشروعية البيع (داوود، 2012، صفحة 139)، لقوله تعالى " وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ " (الآية 275، سورة البقرة).

ومن السنة استدلالاً ما ورد في حديث الرسول عليه الصلاة والسلام عند إجابته عن أفضل الكسب بقوله " كل بيع مبرور وعمل الرجل بيده " (الهاشمي، 2010، صفحة 192).

3- شروط المرابحة: بالإضافة إلى الشروط العامة الموجودة في العقد، هناك شروط أخرى يجب توفرها، وتتمثل فيما يلي: (داوود، 2012، صفحة 142)

- أن يكون عقد ملكية السلعة للمصرف عقداً صحيحاً، خالياً من العيوب، وذلك قبل عملية البيع للأمر بالشراء؛

- أن يكون الثمن الأول لشراء السلعة من قبل المصرف الإسلامي معلوما للطرف الآخر (الطرف الأمر بالشراء)؛
- أن يكون الربح (ثمن الأجل)، الذي تمت إضافته لثمن السلعة معلوما وأن يتفق عليه الطرفان عند العقد، كأن يكون مبلغا مقطوعا أو نسبة مئوية من الثمن الأصلي؛
- أن يكون للبيع منفعة مباحة شرعا.

4- أنواع المراجعة: تنقسم المراجعة إلى نوعين أساسيين وهي كما يلي: (عباس و قشام، 2021، صفحة 461)

4-1 المراجعة البسيطة: وتعني بيع المالك لسلعة يملكها أصلا بمثل الثمن الأول مضاف إليه ما تكلفه من مصروفات، مثل البيوع التي يقوم بها جميع التجار في العادة، فهم يشترون السلع ثم يعرضونها للبيع مرابحة، ويضعونها عندهم حتى يأتي من يرغب بشراء السلعة فيبيعونه إياها بربح في العادة.

وتمارس المصارف الإسلامية هذا النوع من البيوع، وذلك عند قيامه بشراء سلعة معينة بثمن محدد بناءً على طلبه وعلى حساب احتياجات السوق، ليعيد بيعها لشخص آخر بسعر أعلى عن السعر الأول.

4-2 المراجعة الأمر بالشراء: هي أحد بيوع الأمانة حيث يطلب شخص من شخص آخر أن يشتري له سلعة معينة مع تقديمه لوعدهم بالشراء بهامش ربح معين.

وتستخدم المصارف الإسلامية هذا النوع من المراجعة، عندما يقوم المصرف بشراء سلعة محددة بناءً على طلب العميل الذي لا يملك المال اللازم لسداد ثمنها نقداً، والذي يقدم له الوعد بالشراء ليعيد المصرف الإسلامي ببيعها له بسعر مؤجل يفوق سعر الشراء الأول.

#### ثانياً: الاستصناع

تستخدم المصارف الإسلامية صيغة الاستصناع، كأسلوب من أساليب عمليات التمويل المتوسطة الأجل التي يقدمها لعملائه لصناعة سلعة أو لتمويل جزء من استثمار معين.

#### 1- تعريف الاستصناع

1-1 لغة: هو سؤالُ الصنع أو طلبه (حماد، 2009، صفحة 55).

**1-2 اصطلاحاً:** هو قيام المصرف الإسلامي باستصناع سلعة بطلب من العميل الذي لا يستطيع صناعتها ويتم تحديد مواصفات السلعة وثمنها ووقت تسليمها عند إبرام العقد الاستصناع، ثم يقوم المصرف الإسلامي ببيع هذه السلعة بثمن عاجل أو أجل أو بالتقسيط (مندور 2013، الصفحات 276-277).

**2- مشروعية الاستصناع:** لقد ثبتت مشروعية الاستصناع بالسنة والإجماع، ففي السنة فيتمثل في استصناع الرسول عليه الصلاة والسلام خاتماً واستصناعه منبراً. وأما الإجماع فقد أجمع العلماء على مشروعيته منذ ممارسة النبي عليه الصلاة والسلام ذلك (بورقبة، 2013، صفحة 110)

**3- شروط الاستصناع:** يلزم لصحة عقد الاستصناع توفر الشروط التالية: (الموسوي، 2011، ص 55)

- أن يكون الشيء المراد صنعه معلوماً ببيان جنسه ونوعه وقدره؛

- أن يكون الشيء المراد صنعه مما يجري التعامل بين الناس؛

- تحديد مدة عقد الاستصناع؛

- يجوز في عقد الاستصناع تأجيل الثمن كله أو يتم الدفع عبر أقساط دورية معلومة الأجل.

**4- أنواع الاستصناع:** تتم طلبات التمويل بعقد الاستصناع عدة أشكال نذكر أهمها فيما يلي: (بورقبة، 2013، صفحة 112)

**4-1 الاستصناع العادي:** وهو عقد اتفاق بين المصرف الإسلامي (الصانع) والطرف ثاني (المستصنع)، حيث يقوم البنك في هذه الحالة بصناعة السلعة الموصوفة عند محل العقد بنفسه.

**4-2 الاستصناع الموازي:** وتتم العملية عبر عقدين منفصلين، العقد الأول بين المصرف الإسلامي وبين العميل طالب السلعة ويكون البنك فيه في دور الصانع، أما العقد الثاني فيكون بين المصرف الإسلامي وبين طرف آخر يكون قادر على صناعة السلعة الموصوفة، كالمقاول مثلاً، ليقوم بصناعة سلعة مطابقة للمواصفات والتصاميم والشروط المذكورة في العقد الأول بين المصرف الإسلامي وبين العميل ويكون البنك هنا في دور المستصنع، ويمكن أن يكون الثمن في العقد الأول مؤجلاً وفي العقد الثاني معجلاً، فتكون فرصة التمويل للمصرف مضاعفة مما يتيح له هامش من الربح الوافر، ثم إذا استلم المصرف

السلعة من المنتج ودخلت في حيازته، يقوم بتسليمها إلى المستصنع ولا مانع أن يعقد في وقت واحد أو يتقدم أي منهما بشرط أن يكون العقدان منفصلان عن بعضهما فتكون مسؤولية البنك ثابتة قبل المستصنع.

ويمكن تلخيص عقد صيغة الاستصناع الموازي التي تتم بين ثلاث أطراف بشكل التالي:

**العقد الأول:** وهو بين المصرف الإسلامي (الصانع) وبين العميل (المستصنع).

**العقد الثاني:** وهو بين المصرف الإسلامي (المستصنع)، وبين طرف آخر (الصانع).

### ثالثاً: التمويل بالسلم

يعتبر السلم من عقد البيوع القصيرة الأجل ويعد من أهم البدائل التمويلية المتاحة أمام المصارف الإسلامية.

#### 1- تعريف السلم

1-1 لغة: السلم معناه التقديم والتسليم (الشرباصي، 1981، صفحة 225)

1-2 اصطلاحاً: يقصد بعقد السلم اتفاق بين المصرف الإسلامي والطرف الآخر، حيث يقوم المصرف بشراء سلعة معينة بسعر محدد، على أن يدفع الثمن نقداً عند إبرام العقد، أما السلعة فيؤجل استلامها إلى تاريخ مستقبلي محدد عند إبرام العقد (العززي، 2012، صفحة 29).

2- مشروعية السلم: لقد ثبتت مشروعية عقد السلم بالكتاب والسنة والإجماع (بورقبة، 2013، صفحة 104)، فقد جاء لقوله تعالى " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ " (الآية، 282، سورة البقرة).

وفي السنة النبوية تبعاً لحديث النبوي للنبي عليه الصلاة والسلام " من أسلف فلا يسلف إلا في كيل معلوم ووزن معلوم"، كما دعمه إجماع الفقهاء (حميدي، 2019، صفحة 104).

3- شروط السلم: وحتى يكون السلم صحيحاً ينبغي توفر مجموعة من الشروط وهي كالتالي: (نباس، 2016، صفحة 88)

- أن تكون السلعة موصوفة، كالقمح والتمر؛

- أن تكون السلعة من النوع الذي يكون متوفراً في الوقت الذي يتم تحديده للتسليم؛
- أن يتم وصف المبيع بدقة عند العقد، من حيث النوع والصفة والحجم ووقت ومكان التسليم؛
- أن يتم دفع الثمن نقداً عند إبرام العقد؛
- ألا يشترك المبيع مع الثمن في علة ربوية.

4-أنواع التمويل بالسلم: يتخذ التمويل بالسلم في المصارف الإسلامية شكلين رئيسيين: (زرارقي، 2012، صفحة 33)

4-1 السلم العادي: وهو الذي يتم بموجبه قيام المصرف بدفع الثمن للمتعامل عاجلاً على أن يؤجل استلام السلعة.

4-2 السلم الموازي: وهو إبرام المسلم (المصرف) عقد السلم آخر يكون فيه بائعاً لبضاعة اشتراها بعقد السلم الأول مع الالتزام بنفس المواصفات الموجودة في العقد الأول لكن دون ربط بين العقدين، فيصبح المشتري بالسلم الأول (المصرف الأول) هو البائع في السلم الثاني (السلم الموازي). ففي عقد السلم الموازي يوجد عقدين منفصلين عن بعضهما البعض ففي العقد الأول يكون فيه المصرف الإسلامي مشترياً أما في العقد الثاني فيكون بائعاً.

وعليه فعقد السلم يعتبر من عقود البيوع، يتم فيه البيع آجلاً على أن يتم تسليم السلعة عاجلاً، ولصحة عقد السلم ينبغي توفر مجموعة من الشروط، ويتخذ نوعين: السلم الموازي والسلم العادي.

#### رابعاً: الإجارة

تعتبر الإجارة من أهم الصيغ التي استحدثتها المصارف الإسلامية، وفيها يتخذ المصرف الإسلامي عدة أشكال فقد يكون مشترياً أو بائعاً أو مؤجراً، وفيما يلي لمحة عن هذه الصيغة.

#### 1- تعريف الإجارة

1-1 لغة: هي بيع المنافع (الشرباصي، 1981، صفحة 17).

**1-2 اصطلاحاً:** هو قيام المصرف الإسلامي بشراء أصل أو معدات المطلوب تأجيرها بناءً على طلب العميل، أو أنها تكون متوفرة أصلاً لديه، ثم يقوم المصرف بتأجير هذا الأصل، مع الوعد أو عدم الوعد بالبيع (حسب طبيعة العقد) في نهاية مدة عقد الإجارة أو خلاله حسب الأحوال (داوود، 2012، الصفحات 156-157).

**2-مشروعية الإجارة:** لقد ثبتت مشروعية الإجارة بالقرآن والسنة وبالإجماع (الوادي و سمحان، 2007، صفحة 206)، ففي القرآن الكريم لقوله تعالى " **لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا** " (الآية 77، سورة الكهف).

أما السنة النبوية فقد ورد عن أبي هريرة رضي الله عنه - عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (قال الله: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة رجل أعطى بي ثم غدر ورجل باع حراً فآكل ثمنه ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعطه أجره" (داوود، 2012، صفحة 157).

أما الإجماع فقد أجمع الفقهاء على مشروعية الإجارة وإباحتها، اعتماداً على الأدلة المتواترة من الكتاب والسنة وعمل الصحابة (إرشيد، 2015، صفحة 116).

**3- شروط الإجارة:** لإتمام عملية الإجارة بشكل صحيح ينبغي تحقيق الشروط التالية: (داوود، 2012، صفحة 158)

- أن يكون الشخص المؤجر هو المالك الفعلي للعين المؤجرة، أو ينوب عن المالك وكالة، فلا تصح إجارة ما هو مرهون للغير؛

- أن تكون المنفعة المؤخوذة من العين المؤجرة مباحة شرعاً؛

- أن لا تكون العين المؤجرة معيبة؛

- أن تكون العين المؤجرة معلومة عند إجراء العقد.

**4- أنواع الإجارة:** تتخذ صيغة الإجارة شكلين أساسيين:

**1-4 الإجارة التشغيلية:** هو أن يقوم المؤجر (المصرف الإسلامي) بتأجير أصل للمستأجر لمدة معينة على أن يتم إعادة الأصل لمالكة (المصرف الإسلامي) في نهاية مدة الإيجار، ليتمكن مالك الأصل من

إعادة تأجير هذا الأصل مرة أخرى لطرف آخر أو يعيد إبرام عقد آخر (عقد جديد) مع نفس المستأجر إذ  
 رغب الطرفين بذلك (عباس و قشام، 2021، صفحة 462).

**4-2 الإجارة المنتهية بالتمليك:** وهو قيام المصرف الإسلامي بإيجار أصل استعماله ثابت إلى شخص  
 لمدة معينة معلومة، ويكون الدفع بالتقسيط تدفع للمؤجر، فإذا تم دفع قيمة الأقساط في الآجال المحددة  
 يملكه إياه بعد انتهاء مدة الإيجار ودفعه للأقساط محددة الآجال لكن بعقد جديد، فينتقل الأصل المالي  
 من ملك المؤجر إلى ملك المستأجر سواء يكون عن طريق الهبة (بيع بالمجان) أو بثمان رمزي أو عند  
 دفعه القسط الأخير، أما إذا تخلف عن دفع الأقساط التي طبقت عليه عند إبرام عقد الإجارة يفسخ العقد  
 لعدم دفع الأجر (إرشيد، 2015، صفحة 117).

وما يميزها عن الإجارة التشغيلية هي إمكانية تملك الأصل في نهاية العقد، ففي الإجارة التشغيلية  
 يبقى الأصل في نهاية العقد عند المؤجر (المصرف الإسلامي)، بينما في الإجارة المنتهية بالتمليك فينتقل  
 الأصل من المؤجر (المصرف الإسلامي) إلى المستأجر (العميل).

#### خامسا: القرض الحسن

تقدم المصارف الإسلامية لعملائها مبالغ مالية بدون فوائد ربوية تسمى بالقرض الحسن، وفيما  
 يلي لمحة عن هذه الصيغة.

**1- تعريف القرض الحسن:** وهو قيام المصرف الإسلامي بمنح مبلغا من المال لأحد عملائه يكون في  
 حاجة ماسة إليه، مع التعهد من قبل هذا الأخير بأن يرد المبلغ في الوقت المحدد دون زيادة أو نقصان  
 عن أصل المبلغ أي بدون فوائد ربوية (حتى أن الرسم أو العمولة غير موجودة)، لذلك نجد المصارف  
 اللاربوية تتجنب عن تقديم هذا النوع من التمويل حتى لا تضر بمصلحة عملائها أو المساهمين فيها، أو  
 تعرض نفسها إلى ضائقة مالية كون هذا القرض ليس له عائد، فتخصص صندوقا مستقلا لهذا الشأن  
 يدعى " صندوق القرض الحسن" يقوم باستخدامه في الأوجه التالية: الزواج، المرض المنفق كثيرا للمال،  
 الديون والإعسار الشديد، الكوارث، تأخر الرواتب والأجور، تعرض أصحاب المشروعات الصغيرة إلى  
 إعسار مالي (بوفاسة، 2018، صفحة 187).

2- شروط القرض الحسن: يشترط في القرض الحسن أن يكون حسنا ما يلي: (بورقبة، 2013، صفحة 108)

- أن لا يترتب عن هذه القروض تحصيل أي فوائد ربوية، مهما كان حجم القرض الممنوح؛
- أن يكون محل القرض مالا متقوما، فلا يصح القرض فيما لا يقوم بثمن أو ما لا يجوز الانتفاع به كالخمر ولحم الخنزير؛
- أن يكون المقرض من أهل التبرع، أي حرا، بالغا، عاقلا، راشدا، وأن يتمتع المقرض بالذمة، لأن الدين لا يثبت إلا في الذم؛
- أن يكون المال مملوكا للمقرض، ذلك أن الاقتراض سلطة ناشئة عن حق الملكية فلا يجوز للوكيل أن يقرض مال موكله لأنه ليس بمالك؛
- أن يكون المال المقرض معلوما ومقدرا.

3- أنواع القرض الحسن: يأخذ التمويل بالقرض الحسن أشكالا عدة نذكر أهمها فيما يلي: (زرارقي، 2012، 35)

3-1 القروض الاجتماعية: وهي تلك القروض التي يقدمها المصرف لعملائه لمواجهة حاجات اجتماعية كالمرض، الوفاة، التعليم ..

3-2 قروض إنتاجية: والتي يمنحها المصرف لصغار الحرفيين والعمال من أجل مساعدتهم على الإنتاج وتحقيق الفائض، ومن ثم المساهمة في التنمية الاقتصادية.

3-1 قروض حسنة لأغراض استهلاكية: والتي يمنحها المصرف من أجل سد حاجات عملائه اليومية أو من أجل التيسير على المعسرين.

عموما يمكن القول أن المصارف الإسلامية هي مؤسسات مالية تمارس أنشطتها وعملياتها في إطار الشريعة الإسلامية، كما تحكمها مجموعة من الضوابط والأسس المستمدة من فقه الشريعة الإسلامية وهذا ما يميزها عن المصارف التقليدية. وتستخدم المصارف الإسلامية مجموعة من الصيغ لتوظيف أموالها فهناك صيغ قائمة على المشاركة في الربح والخسارة وهذا هو أساس عمل النظام المصرفي

الإسلامي كصيغة المضاربة والمشاركة .. الخ، وهناك نوع آخر من الصيغ القائمة على المديونية كصيغة الاستصناع، المرابحة، السلام وغيرها من الصيغ التمويلية.

## المبحث الثاني: الإطار العام للتحويل من المصرفية التقليدية للمصرفية الإسلامية

لقد شجع النجاح المتميز الذي حققته المصارف الإسلامية على المستويين المحلي والدولي إلى دفع العديد من المصارف التقليدية لدخول عالم الصيرفة الإسلامية بمداخل وأشكال مختلفة، فمنها من أخذت بأسلوب التحويل الجزئي من خلال فتح فروع ونوافذ إسلامية أو من خلال تقديم بعض المنتجات الإسلامية جنباً إلى جنب الخدمات التقليدية، ومنها من أخذت بأسلوب التحويل كلية إلى العمل المصرفي الإسلامي، كل حسب أهدافه ومقتضياته. وعليه سنحاول في هذا المبحث عرض أهم أساسيات هذه الظاهرة.

### المطلب الأول: مفهوم التحويل من الصيرفة التقليدية للصيرفة الإسلامية

في ظل زيادة تنافسية المصارف الإسلامية للمصارف التقليدية، اتجهت هذه الأخير نحو تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية، سعياً منها في مواكبة النجاحات التي حققتها الصيرفة الإسلامية على المستوى المحلي والدولي.

### الفرع الأول: تعريف التحويل من الصيرفة التقليدية للصيرفة الإسلامية

قبل أن نتطرق إلى تعريف التحويل من المصرفية التقليدية للمصرفية الإسلامية، نشير أولاً لتحديد مصطلح "التحويل" لغة ثم اصطلاحاً على النحو التالي:

**1- لغة:** التحويل في اللغة يعني "الانتقال من حال إلى حال، والتنقل من موضع إلى موضع آخر:" (منظور، 2016، صفحة 1056). استناداً لقوله تعالى " خَالِدِينَ فِيهَا لَا يَبْتَغُونَ عَنْهَا حِوَلًا" (الآية 108، سورة الكهف).

**2- اصطلاحاً:** أما اصطلاحاً فيعني الانتقال من وضع فاسد شرعاً إلى وضع صالح شرعاً (النويران، 2015، صفحة 48).

**3- التعريف الاقتصادي:** أما مفهوم التحويل من المصرفية التقليدية نحو المصرفية الإسلامية هو انتقال المصرف التقليدي من ممارسة الأعمال المصرفية المحرمة شرعاً والقائمة على سعر الفائدة إلى ممارسة الأعمال المصرفية المباحة شرعاً التي لا تتعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً، بحيث يتم إحلال العمل المصرفي

المطابق لأحكام الشريعة الإسلامية محل العمل المصرفي المخالف لها بأشكال ومداخل متعددة كتقديم أدوات تمويل إسلامية جنبا إلى جنب مع الخدمات المصرفية التقليدية، أو من خلال فتح صناديق استثمارية إسلامية، أو فتح نوافذ إسلامية داخل المصرف التقليدي، أو تحويل فروع قائمة إلى فروع إسلامية أو إنشاء فروع جديدة للمعاملات الإسلامية، أو بتحويل المصرف التقليدي بالكامل إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية (فلاق و سالمى، 2018، صفحة 166).

كما يعرف أيضا على أنه الانتقال من وضع المصرفية التقليدية المبنية على سعر الفائدة إلى المصرفية الإسلامية المبنية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، بمعنى إبدال المعاملات المصرفية المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية بمعاملات مصرفية شرعية تستبعد الربا في تعاملاتها، تنطوي على تحقيق العدل بين المتعاملين في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية (رابحي، 2021، صفحة 247).

وعليه فإن مفهوم التحول هو تغيير البنوك التقليدية في أساليب عملها وأنشطتها المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية واستبدالها بما هو متوافق ومقاصد الشريعة الإسلامية، بمعنى إحلال العمل المصرفي الإسلامي محل العمل المصرفي الربوي المخالف للشريعة الإسلامية، وتتم عملية التحول بأشكال ومداخل متعددة بالاعتماد على مجموعة من الإجراءات والضوابط الشرعية، الإدارية والقانونية اللازمة لذلك.

### الفرع الثاني: دوافع التحول من الصيرفة التقليدية للصيرفة الإسلامية

تختلف دوافع التحول المصرفي من العمل التقليدي إلى الإسلامي تبعا لاختلاف أهداف ومقتضيات ظاهرة التحول وكذا الجهة المصدرة لقرار التحول، لكن عموما يمكن ذكر أهم هذه الدوافع في النقاط التالية:

#### أولاً: دوافع اقتصادية

إن السعي نحو تعظيم الأرباح يعد الهدف الأساسي التي تهدف المصارف التقليدية للوصول إليه، وبما أن العمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية يمثل مصدرا خصبا لتحقيق الأرباح، لذلك تلجأ المصارف التقليدية للاستفادة مما توفره هذه الصناعة فتعلن عن تحولها لممارسة عمليات الصيرفة الإسلامية وفق جدول زمني متسلسل متوافقا مع أحكام الشريعة الإسلامية (قومية و بلعوز، 2019، صفحة 345).

**ثانياً: دوافع شرعية**

إن الاقتناع بحرمة الربا كعامل ديني هي الدافع المباشر في تنمية ونشر ثقافة الوعي المصرفي الإسلامي في المجتمع، والذي ساهم في زيادة انتشار الصيرفة الإسلامية في البلدان الإسلامية وحتى الغربية، وتحول الأعمال المصرفية من ممارسة الأنشطة الربوية إلى الإسلامية بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، وأبرز مثال على ذلك نجد النظام المصرفي في السودان والذي تحول بالكامل إلى النظام الإسلامي (مير، 2019، صفحة 1285).

**ثالثاً: محاكاة النجاح الذي حققته المصارف الإسلامية**

إن النجاحات التي حققتها المصرفية الإسلامية والتطور المستمر في وتيرة الصناعة المالية الإسلامية خلال العقود الأخيرة، تعد من بين أهم الأسباب الرئيسية التي دفعت العديد من المصارف التقليدية للتحويل نحو ممارسة العمل المصرفي الإسلامي بمداخل وأشكال عدة كل حسب أهدافه واستراتيجياته (عبدي عمر، 2016، صفحة 89).

**رابعاً: الأزمة المالية العالمية لسنة 2008**

تعتبر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 هي نقطة التحول في مسار الصيرفة الإسلامية فلقد تركت الأزمة آثار سلبية على جميع القطاعات، إلا أن القطاع المالي والمصرفي كان أكثر تأثراً عن غيره من القطاعات بالأزمة، فقد تسببت الأزمة المالية في إفلاس العديد من المصارف والمؤسسات المالية التقليدية ولم يفلت منها حتى البنوك العالمية الكبيرة حيث انهارت الواحدة تلو الأخرى كأحجار "الدومينو" دون أدنى مقاومة فلم تسعفها خبرتها الطويلة في تقادي هذه الأزمة أو التنبؤ بها أو على الأقل التقليل من تداعياتها السلبية، أما بالنسبة للمصارف الإسلامية فقد كان تأثيرها بالأزمة المالية تأثراً محدوداً وغير مباشراً فقد تصدت لهذه الأزمة وقد أبانت عن قدرات هائلة في إدارة الأزمات حيث استطاعت أن تخرج من الأزمة بأقل الأضرار، فلم نسمع حتى الآن أن مصرفاً إسلامياً قد أفلس (بوطبة، 2017، الصفحات 110-111).

وعليه فالأزمة المالية العالمية لسنة 2008 لعبت دوراً أساسياً في زيادة توسع وانتشار الصيرفة الإسلامية دولياً، حيث لم يقتصر العمل المصرفي الإسلامي على الدول الإسلامية فقط بل امتد ذلك

لعديد من الدول الغربية، خاصة بعد أن ازدادت الأصوات المنادية من قبل الاقتصاديين بضرورة إدماج نظام الصيرفة الإسلامية ضمن هيكل المنظومة المصرفية العالمية بغض النظر عن بعدها العقائدي.

وعموما يمكن القول أنه وبالرغم من اختلاف دوافع التحول من ممارسة العمل المصرفي التقليدي للعمل المصرفي الإسلامي وفقا للأهداف المرجوة، إلا أن أبرز هذه الدوافع تنحصر ما بين مبررات اقتصادية سعيا منها في تحقيق المزيد من الربح؛ ومبررات دينية تماشيا مع معتقداتهم الدينية والانتهاز من التعامل بالربا المحرمة شرعا.

### المطلب الثاني: ضوابط وأسس التحول من الصيرفة التقليدية للصيرفة الإسلامية

يحكم عملية التحول من العمل المصرفي التقليدي نحو العمل المصرفي الإسلامي جملة من الاستراتيجيات التي تشكل منهجا للتحول، نوردها على الترتيب كما يلي:

#### أولا: وضع استراتيجية للتحول

كأول خطوة للقيام بعملية التحول ينبغي وضع خطة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا مع توفير الموارد المالية اللازمة لنجاح عملية التحول، وتشمل هذه الخطة على النقاط التالية: (بوسبعين، 2011، صفحة 243)

- إعداد جدول زمني محدد ومعلنا رسميا يقره المختصين والخبراء في مجال العمل المصرفي الإسلامي للتخلص من التعامل بالربا ومن أي محذور شرعي آخر؛
- الحرص التام على أهمية الالتزام بالتطبيق العملي للجدول الزمني المعلن عنه سابقا كدلالة على المصادقية التامة في التحول؛
- ضرورة الفصل التام بين أموال وأنشطة الفروع الإسلامية وأموال وأنشطة المركز الرئيسي والفروع الأخرى التجارية، بحيث يمثل هذا الالتزام معيارا أساسيا وحيويا لضمان مصادقية عملية التحول، بمعنى أن يكون هناك استقلال محاسبي ومالي بين الفروع والنوافذ الإسلامية وبين المصرف الرئيسي؛

- العمل على ضرورة إنشاء إدارة مستقلة تقوم بمهمة تسيير شؤون الفروع وانشغالها وحل المشاكل والعقبات التي تعترضها، وكذا توفير الموارد البشرية المؤهلة للقيام بذلك بكفاءة عالية لضمان نجاح عملية التحول؛
- العمل على تطوير وابتكار منتجات متوافقة مع مقاصد الشريعة الإسلامية؛
- العمل على التنسيق بين الوحدات التي تم تحويلها للعمل المصرفي الإسلامي وباقي الوحدات التجارية داخل المصرف الرئيسي، من أجل ضمان التكامل يتفهم طبيعة عمل كل منهما ووضع آليات تسمح بتحقيق التعايش المطلوب.

### ثانيا: التنسيق مع باقي الوحدات داخل البنك

بمعنى أن يكون هناك تنسيق بين الوحدات التي تمارس المصرفية الإسلامية مع الوحدات التي تمارس المصرفية التقليدية داخل المصرف التقليدي، وذلك من أجل ضمان التكامل فيما بينهم وفهم طبيعة هذا العمل، مع وضع الآليات اللازمة التي تحقق هذا التعايش بينهم وحل أية خلافات التي قد تنشأ (مصطفى إبراهيم، 2006، صفحة 95).

### ثالثا: تكوين العاملين

نظرا لاختلاف العمل المصرفي الإسلامي عن التقليدي كان لا بد من إجراء تكوين خاص للعاملين في المصارف (شرون، 2017، صفحة 183). ويكون ذلك وفق خطة تدريبية محكمة تمكنهم من ممارسة أعمالهم بكل كفاءة ولتقادي الوقوع في الأخطاء والمشاكل أثناء العمل.

### رابعا: تعيين هيئة الرقابة الشرعية

يتعين على البنوك التي تقدم منتجات الصيرفة الإسلامية وجود هيئة رقابة شرعية دائمة تتكون من كبار العلماء الموثوق بهم ويعملهم وخبراتهم في مجال العمل المصرفي الإسلامي، لتعمل على إصدار الفتاوى في مدى مشروعية المعاملات المالية مع الحرص التام بأن تكون جميع الأنشطة والعمليات التي تقوم بها تلك الفروع يتم تنفيذها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وضوابطها.

كما يتعين على هيئة الرقابة الشرعية أن تشرف وتراقب أعمال الوحدات المحولة لممارسة العمل المصرفي الإسلامي وذلك لتحقيق الاستقلالية المحاسبية والمالية والإدارية بين أعمال الوحدات التي

تمارس النشاط المصرفي الإسلامي وبين أعمال الوحدات التقليدية داخل البنك الرئيسي، وقد يتطلب الأمر تعيين مدقق شرعي داخلي أو إدارة داخلية للرقابة الشرعية، للربط بين الهيئة الشرعية والوحدات التنفيذية من خلال تصميم نظام للتدقيق الشرعي يقيس مدى التزام الوحدات المحولة بتنفيذ قرارات الهيئة الشرعية (رابحي، 2021، صفحة 248).

#### خامسا: التدرج في التطبيق

ثبتت بالتجربة أن التحول من العمل المصرفي التقليدي للعمل المصرفي الإسلامي لا يكون دفعة واحدة وإنما يكون ذلك عبر مراحل زمنية متسلسلة بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، وهذا حتى يتسنى للقائمين على عملية التحول تهيئة البيئة الملائمة للتخلص تدريجاً من الأنشطة المصرفية المخالفة لمقاصد الشريعة الإسلامية (مصطفى إبراهيم، 2006، صفحة 96).

#### سادسا: الاستمرارية وعدم التراجع

إن اتخاذ قرار التحول نحو العمل المصرفي الإسلامي الذي اتخذته المسؤولين في البنك التقليدي لا ينبغي التراجع فيه بل يجب عليهم الاستمرار في إكمال برنامج التحول إلى النهاية وفق خطط زمنية المعلن عنها سابقاً من قبل مجلس إدارة المصرف (رابحي، 2021، صفحة 249).

وعليه فإن عملية التحول من المصرفية التقليدية للمصرفية الإسلامية لا تتم بشكل عشوائي، بل ينبغي وضع مجموعة من الخطط والاستراتيجيات تكون منضبطة وممنهجة وفق أحكام الشريعة الإسلامية، حتى يتسنى للقائمين على عملية التحول تنفيذها بنجاح بعيداً عن أي مخالفات شرعية، مما يدفعهم بالاستمرارية وإتمام عملية التحول حتى النهاية وفق الجدول الزمني الذي تم وضعه في بداية التحول.

## المطلب الثالث: الحكم الشرعي للتحويل نحو الصيرفة الإسلامية

اختلف الفقهاء في تحديد مدى مشروعية التحويل نحو المصرفية الإسلامية بين مؤيد ومعارض. وفيما يلي عرض لأهم هذه الآراء:

## الفرع الأول: مشروعية التحويل الكلي

بالنسبة لمشروعية التحويل الكلي لم نجد آراء العلماء في حكم هذه المسألة، غير أننا يمكن أن نأخذ رأي الباحث "يزن عطيات" الذي استنتج حكماً بالاستناد على آراء وأقوال العلماء في مسألة تحويل المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية من خلال إنشاء الفروع أو النوافذ الإسلامية، إذ يرى أن من يجيز تحويل المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية بشكل جزئي من خلال إنشاء الفروع أو النوافذ الإسلامية لا يمكن أن يتصور معارضته للتحويل الكامل للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، لذا فإن أدلة وآراء المؤيدين لإنشاء الفروع أو النوافذ الإسلامية يمكن الاستدلال بها على مشروعة وجواز تحويل المصارف التقليدية بشكل الكامل للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية (العطيات، 2007، الصفحات 94 - 95).

أما بالنسبة للمعارضين في التحويل الجزئي فيرى الباحث "يزن عطيات" أنه لا يمكن الاستدلال على آراءهم كدليل على معارضة التحويل الكامل للعمل المصرفي الإسلامي، ويرجع السبب الرئيسي لمعارضتهم التحويل الجزئي هو استمرار المصارف التقليدية في الخلط بين الأعمال المتوافقة لأحكام الشريعة الإسلامية وبين الأعمال المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، أي استمرار الخلط بين الحلال والحرام، وبالتالي فإن معارضة فكرة التحويل الجزئي لا تعتبر معارضة لفكرة التحويل الكلي للعمل وفق مقاصد الشريعة الإسلامية (رستم، 2014، صفحة 31).

وفي الأخير نتفق مع ما جاء به الباحث "يزن عطيات" في مشروعية التحويل الكلي، إذ لا نرى أي معارضة لفكرة التحويل الكلي، كون عملية التحويل تتم وفق ضوابط شرعية مستمدة من فقه المعاملات المالية الشرعية، مما يساهم هذا في التخلص كلياً من المعاملات المخالفة للشريعة الإسلامية.

## الفرع الثاني: مشروعية التحول الجزئي

هناك اختلاف فقهي بين علماء الشريعة في تحديد مدى مشروعية التحول الجزئي للعمل المصرفي الإسلامي بين مؤيد ومعارض، نذكرها فيما يلي:

## أولاً: المؤيدون

لقد أجاز العديد من الفقهاء تحول المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي، وقد استندوا على الأدلة التالية: (الشيخ، 2013، الصفحات 95-96)

- إن الفروع والنوافذ الإسلامية هي البديل التي يمكن الاعتماد عليها حالياً خاصة في الدول التي لا تمنح التراخيص لإنشاء مصارف إسلامية جديدة؛

- أن هذه الفروع والنوافذ الإسلامية تعمل ضمن تشريعات قانونية صادرة من طرف الدولة، وتخضع لمعايير رقابية ومحاسبية إسلامية متعارف عليها، كما تخضع جميع أعمالها لمراقبة هيئات الرقابة الشرعية، مع الحرص التام على فصل نتائج أعمال الوحدات المصرفية التقليدية عن باقي أعمال الوحدات المصرفية الإسلامية؛

- إن نجاح النوافذ والفروع الإسلامية من شأنه أن يشجع المصارف التقليدية بالتحول كلياً للعمل المصرفي الإسلامي؛

- إن إقدام البنوك التقليدية لإدخال العمل المصرفي الإسلامي ضمن أعمالها يعد أحد أهم الوسائل لمحاربة الربا، وأن رفع الربا في هذه المصارف هو التحول لممارسة العمل المصرفي الإسلامي؛

- إن اتجاه البنوك التقليدية لفتح نوافذ إسلامية، يمثل بمثابة صحوّة مباركة في نفوس أعضاء مجلس الإدارة والمساهمين ويعبر عن نيتهم الصادقة نحو الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، والتخلص في كل ما هو حرام قدر الإمكان.

## ثانياً: المعارضون

في مقابل ذلك هناك من يعارض فكرة التحول الجزئي للعمل المصرفي الإسلامي، حيث يستندون في ذلك على الأدلة التالية: (بوطبة، 2017، الصفحات 130-131)

- إن الفروع أو النوافذ الإسلامية هي في حقيقة الأمر تابعة للمصرف التقليدي، والقاعدة الفقهية تقول "التابع تابع"، وبناءً على ذلك فإنه يحكم على الفرع بما يحكم على المصرف التقليدي بدون تمييز؛

- إن الفروع أو النوافذ الإسلامية ما هي إلا أداة تسعى بها المصارف التقليدية لتحقيق أهداف تجارية وليس بدافع عقائدي لكسب فرص السوق، والدليل على ذلك استمرار تلك المصارف في التعاملات الربوية بعد أن أثبتت الفروع أو النوافذ الإسلامية نجاحها؛

- من الممكن أن يؤدي إنشاء الفروع أو النوافذ الإسلامية إلى تأخر في تأسيس المزيد من المصارف الإسلامية الجديدة؛

- من الممكن أن يؤدي انتشار الفروع أو النوافذ إلى اختلاط أموال الفروع والنوافذ الإسلامية بأموال البنك الرئيسي، ففي الغالب يكون مصدر تمويل رأس مال الفرع أو النافذة هو أموال المصرف التقليدي الرئيسي هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإنه في بعض الحالات يتم تحويل فائض السيولة لدى الفرع أو النافذة الإسلامية إلى المركز الرئيسي للبنك الربوي، والذي يقوم بدوره بخلط أموال الحلال (أموال النوافذ والفروع الإسلامية) بأموال الحرام (أموال البنك الرئيسي) ويستخدمها في استثماراته لحين احتياج الفرع أو النافذة الإسلامية له، وهذا ما يتنافى مع مبادئ الشريعة الإسلامية؛

- يؤدي انتشار الفروع أو النوافذ الإسلامية إلى حدوث منافسة غير عادلة بين المصارف التقليدية التي تمتلك هذه الفروع والنوافذ وبين المصارف الإسلامية الخالصة.

وعليه يمكن القول أن عملية التحول من المصرفية التقليدية للمصرفية الإسلامية هو انتقال المصرف التقليدي من ممارسة الأعمال المصرفية القائمة على سعر الفائدة وإحلال مكانها الأعمال المصرفية القائمة على أحكام الشريعة الإسلامية، وباختلاف دوافع التحول تختلف معها أهداف عملية التحول، وحتى تتحقق هذه العملية بنجاح ينبغي على القائمين على عملية التحول إتباع مجموعة من

الاستراتيجيات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما نجد أن علماء الشريعة الإسلامية قد اختلفوا في مشروعية عملية التحول بين مؤيد ومعارض.

### المبحث الثالث: آليات تحول المصارف التقليدية للصيرفة الإسلامية

لتنفيذ عملية تحول المصارف التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي ينبغي توفر مجموعة من الاستراتيجيات المبنية على أحكام الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى ضرورة توفر مجموعة من المتطلبات القانونية والشرعية والإدارية لنجاح عملة التحول وللتقليل من العقبات التي قد تعترضها بسبب تغير نمط وأسلوب عملها. وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى أشكال التحول، آثار التحول، متطلبات وعقبات التحول.

#### المطلب الأول: أشكال تحول المصارف التقليدية للصيرفة الإسلامية

تتخذ المصارف التقليدية عند التحول لممارسة العمل المصرفي الإسلامي شكلين أساسيين للتحول، وذلك حسب الطريقة التي يختارها المصرف لممارسة أعمال الصيرفة الإسلامية فقد يكون أسلوب التحول إما جزئياً أو كلياً وذلك بالشكل التالي:

##### الفرع الأول: التحول الكلي

ويتم فيه انتقال المصرف التقليدي لممارسة الأعمال المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والتوقف كلياً عن ممارسة الأعمال المصرفية المخالفة للشريعة الإسلامية دفعة واحدة، وفي الغالب يكون هذا التحول بقرار صادر عن السلطات السياسية أو النقدية مثل ما حدث في إيران، باكستان والسودان (محيري، 2017، صفحة 59)، لذلك تقوم السلطات النقدية بالإعداد المناسب لها من خلال إصدار مجموعة من القرارات والتشريعات والتعليمات المتوافقة لأحكام الشريعة الإسلامية التي تنظم وتحكم عمل الصيرفة الإسلامية، كما تعلن عن التوقف النهائي عن التعامل بالفائدة (الربا) أخذاً وعطاءً، وغيرها من الأعمال المخالفة للشريعة الإسلامية (موساوي، 2018، صفحة 202).

وأحياناً قد يكون قرار التحول الكلي صادر عن إدارة المصرف وفق مبدأ التدرج في التطبيق، حيث يعلن مجلس إدارة المصرف عن نيته في التحول الكامل للعمل المصرفي الإسلامي فيعد بذلك خطة زمنية متسلسلة معلنة ومحددة الخطوات لنجاح عملية التحول، وبناءً على ذلك ينتقل المصرف من ممارسة الأعمال المصرفية المحضرة القائمة على سعر الفائدة إلى ممارسة الأعمال المصرفية المباحة

التي لا تتعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً، وقد أخذ بهذا المدخل بنك الجزيرة في المملكة العربية السعودية والبنك العقاري الكويتي وبنك الشارقة الوطني بدولة الإمارات العربية (شرون، 2017، صفحة 185).

ورغم تميز هذا الأسلوب بقصر الفترة الزمنية الذي يستغرقه في عملية التحول إلا أنه ينطوي على مغامرة كبيرة قد توقعه في مخاطر جسيمة، لأن مقتضيات عملية التحول تتطلب إمكانيات مادية كبيرة قد تعرضه لأزمة سيولة تشل حركة بعض أنشطته التجارية والمصرفية، وقد يتعدى ذلك إلى عدم قدرته على تلبية طلبات السحب اليومي للمودعين، ومع الاستمرار بهذا الحال قد يعرض نفسه أمام المسائلة من قبل جهات مختصة حول أموال المودعين وكيفية استرجاعها، فيتحول اهتمام مجلس إدارة المصرف من الاستمرارية في التحول وتقييم مفرزاته إلى محاولة حل المشكلات القانونية والإدارية وحتى الفقهية التي وقع فيها أثناء عملية التحول (العطيات، 2007، الصفحات 56-57).

كما يوجد لهذا الأسلوب سلبيات أخرى، نذكر منها ما يلي: (عبدي عمر، 2016، صفحة 84)

- ارتفاع المشاكل والأخطاء في العمل؛
- انخفاض معدل الأداء الوظيفي، لعدم تلقي القوى العاملة التكوين اللازم لمواجهة أعباء مهامهم الجديدة؛
- ارتفاع تكاليف العمل؛
- ارتفاع حدة الإشراف؛
- انخفاض مستوى الروح المعنوية لدى القوى العاملة في المصرف.

### الفرع الثاني: التحول الجزئي

من خلال هذا الأسلوب يتم تقديم خدمات ومنتجات إسلامية ولكن في ظل النظام المصرفي الربوي، حيث يقوم المصرف التقليدي إما بتحويل إحدى فروع القائمة للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، أو من خلال إنشاء فروع إسلامية جديدة تابعة للمصرف التقليدي، أو من خلال استحداث المصرف التقليدي لخدمات وصيغ مصرفية إسلامية يقدمها جنباً إلى جنب مع باقي الخدمات والمنتجات المصرفية التقليدية (نادي و مغتات، 2021، صفحة 405).

ومن ايجابيات استخدام هذا الأسلوب من التحول نجد ما يلي: (العطيات، 2007، الصفحات 55-56)

- تمتعه بدرجة مرتفعة من الأمان، فمثلا لو تعرضت التجربة لأي خسارة فإن ضررها سيكون محدود ومحصور في مجال تنفيذ التجربة، ولن يتأثر المصرف الرئيسي مع جميع فروعه في آن واحد لوجود نوع من الاستقلالية المالية والمحاسبية والإدارية بين وحدات العمل المصرفي الإسلامي ووحدات العمل المصرفي التقليدي للمصرف الرئيسي؛

- اكتساب إدارة المصرف الخبرة اللازمة في مجال عملية التحول، مما يسمح له بتقليل عدد الأخطاء والمشاكل التي قد يقع فيها المصرف مستقبلا.

ومن مساوئ هذا الأسلوب نجد ما يلي: (عبدي عمر، 2016، الصفحات 83-84)

- صعوبة تحقيق الاستقلالية المالية والإدارية بين الفرع أو النافذة الإسلامية وبين المصرف الربوي الرئيسي، أي استمرار الخلط بين أموال الحلال والحرام، وبالتالي فشل المصرف التقليدي في اقناع المجتمع بمشروعية عملية التحول، بسبب استمراره في ممارسة الأعمال المخالفة لمبادئ الشريعة الإسلامية؛

- إن أية خسائر يمكن أن يتعرض لها الفرع أو النافذة الإسلامية ستفتح الباب للتراجع عن فكرة التحول والتخاذل عنها، فتتشكل سمعة سيئة عن موضوع التحول بشكل عام، الأمر الذي قد يؤدي إلى تجنب المصارف التقليدية عن التفكير في خوض تجربة التحول، مما يؤدي إلى زوال هذه الكيانات المصرفية.

من خلال ما سبق يمكن القول أن الأخذ بأسلوب التحول الكلي هو الأسلوب الأمثل لذلك، فبالرغم من المخاطر الكبيرة التي قد تعترضه والتكاليف الكبيرة المترتبة عنه، إلا أنه يبقى الأكثر مصداقية وأكثر مشروعية، إذ أنه مبني منذ البداية على ضوابط وأسس الشريعة الإسلامية ويعبر عن وجود إرادة فعلية في التحول وعن النية الحقيقية في ترك كل ما هو حرام مما يؤدي إلى كسب ثقة العملاء فيه، على عكس التحول الجزئي الذي يكون قرار التحول فيه تجاريا أكثر منه عقائديا مع استمرار الخلط بين الحلال والحرام خاصة في ظل صعوبة تحقيق الاستقلالية المالية والإدارية والمحاسبية بين وحدات العمل المصرفي التقليدي ووحدات العمل المصرفي الإسلامي، مما يؤدي إلى فقد ثقة العملاء في مدى مشروعية أعمال النواذ والفروع الإسلامية.

### المطلب الثاني: مداخل التحول نحو الصيرفة الإسلامية

تعددت مداخل تحول المصارف التقليدية لممارسة العمل المصرفي الإسلامي تبعا لاختلاف أهداف ودوافع ومقتضيات عملية التحول، فهناك من اختار فتح فروع ونوافذ إسلامية وهناك من أقدم على تحويل فروع ربوية إلى فروع إسلامية، وهناك من عقد العزم على إنشاء مصارف إسلامية وهناك من اكتفى بتقديم بعض المنتجات الإسلامية جنبا إلى جنب الخدمات التقليدية، وفيما يلي أهم هذه المداخل:

#### أولاً: مدخل التحول الكامل لوحدات الجهاز المصرفي

وفق لهذا المدخل يتم تحويل النظام المصرفي الذي يعتمد على التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً بالكامل إلى النظام المصرفي الإسلامي الذي يعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية وعلى رأسها استبعاد التعامل بالفائدة دفعة واحدة، أي يكون فيه أسلمة للنظام المصرفي كلياً (مخلوفي، 2020، صفحة 218)، ومثال على ذلك ما حدث بقرارات سياسية في كل من إيران سنة 1980 م وباكستان سنة 1981 م والسودان سنة 1990م (فلاق و سالمي، 2018، صفحة 170). أي يكون فيه أسلمة للنظام المصرفي كلياً بشقيه المالي والقانوني.

#### ثانياً: مدخل تحول بنك كامل للعمل المصرفي الإسلامي

وفق هذا المدخل يتم تحول بنك كامل للعمل المصرفي الإسلامي وذلك من خلال إبدال المعاملات المحضورة شرعاً بالمعاملات المباحة شرعاً، وبذلك يتحول المصرف بالكامل إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ويتوقف كلياً عن ممارسة أي أعمال مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية وعلى رأسها التعامل بالفائدة لأنها ربا محرمة شرعاً، ويعد هذا الشكل من أكثر الأشكال مصداقية في التحول، إذ أنه مبني على مبادئ وأسس الشريعة الإسلامية، وقد أخذت العديد من المصارف التقليدية بهذا النوع من المدخل، ومثال على ذلك نجد بنك الجزيرة، مصرف الشارقة، ومصرف الإمارات، وبنك الكويت الدولي (العطيات و الحكيم، 2010، صفحة 6). وتتم عملية التحول الكلي من خلال الطريقتين التاليتين: (رستم، 2014، صفحة 25)

✓ **الطريقة الأولى:** صدور قرار من قبل مجلس إدارة البنك يقضي بتحويل المصرف التقليدي إلى مصرف إسلامي وهذا ما يُسمى بالتحول الكلي من الداخل، وتعتبر هذه الطريقة للتحول هي

الطريقة الشائعة والمنتشرة على نطاق واسع في العديد من الدول، ومثال على ذلك القرار الذي اتخذته مؤسسي مصرف الجزيرة السعودي بتحول كليًا بشكل تدريجي إلى مصرف إسلامي بدءًا من عام 1988 وانتهى في عام 2005.

✓ الطريقة الثانية: قيام مستثمرين بشراء أسهم المصرف التقليدي بهدف تحويله إلى مصرف إسلامي بالكامل، ويسمى هذا النوع من التحول بالتحول الكلي من الخارج ومثال على ذلك قيام مصرف السلام الإسلامي بالاستحواذ على مصرف البحرينى السعودي التقليدي وذلك بغرض تحويله إلى مصرف إسلامي.

### ثالثًا: إنشاء مصرف إسلامي جديد

يعتبر إنشاء مصرف إسلامي النواة الرئيسية للنظام المصرفي الإسلامي ويعد أفضل أشكال التحول التدريجي للنظام المصرفي الإسلامي، ذلك أن إنشاء مصرف جديد يعني التحكم منذ البداية في عناصر عملية التأسيس وضوابطها القائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية بما يضمن عدم وجود أي شبهات أو مخالقات تتعارض ومقاصد الشريعة الإسلامية، فالمصرف الجديد إذا كان منذ البداية مبني على أسس وقواعد سليمة تتلاءم ومقاصد الشريعة الإسلامية فحتمًا ستكون سمعته طيبة وأداءه أفضل.

وبالرغم من إنشاء مصرف إسلامي يتعامل مع الجمهور بصيغ تمويل وادخار إسلامية تتوافق ومقاصد الشريعة الإسلامية، تبقى الإشكالية هنا مطروحة حول كيفية تعامل المصرف الإسلامي مع المصرف المركزي الربوي خاصة في ظل تنفيذ هذا الأخير لبعض أدوات السياسة النقدية من أجل التحكم في كمية النقود المعروضة في الاقتصاد، ومن هنا نجد ضرورة العمل على أسلمة النظام المصرفي كليًا بما فيها البنك المركزي وذلك من أجل التطبيق الأمثل للمصرفية الإسلامية التي تتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية (بوعيطه، 2013، صفحة 207).

ويعتبر هذا الشكل أقل انتشارًا من أشكال التحول الأخرى نظرًا للمقتضيات التي تستدعيها والتي قد لا تتحقق بفعل ظروف البيئة المصرفية والقانونية والاجتماعية وغيرها، رغم أن هناك نماذج لإنشاء مصارف إسلامية جديدة تمت فعلاً نذكر منها " بنك بريطانيا" عام 2004، " بنك الاستثمار الأوروبي الإسلامي"، " وبنك الشام الإسلامي" في 27 / 08 / 2007، و" مصرف الهلال الإسلامي" برأسمال قدره

4 مليارات درهم و"مصرف عجمان الإسلامي" برأسمال بين مليارين درهم .. الخ (رشام، 2016، صفحة 106).

#### رابعاً: مدخل إنشاء أو تحويل فروع تقليدية إلى إسلامية

في هذا المدخل يقوم إدارة المصرف التقليدي بإنشاء أو تحويل فروع قائمة إلى فروع تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، وتعرف الفروع الإسلامية على أنها كيانات مصرفية تابعة للمصارف التقليدية، لكنها مستقلة عنه في ممارسة أنشطته المصرفية، تقوم هذه الفروع بجذب المدخرات لتعيد توظيفها في شكل استثمارات ذات مشاريع مباحة شرعاً، كما تعمل على تقديم مختلف الخدمات والمنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما يحتوي الفرع الإسلامي على هيئة الرقابة شرعية تُفتي وتراقب أعماله (فلاق و سالمى، 2018، الصفحات 168-169). ويتم تقديم خدمات الصيرفة الإسلامية بإحدى الطريقتين التاليتين: (مير، 2019، صفحة 1284)

- ✓ إنشاء فرع جديد ومستقل مخصص حكراً لممارسة أعمال الصيرفة الإسلامية منذ البداية، وقد ركزت الكثير من البنوك الربوية على هذه الطريقة باعتبارها أكثر مصداقية في اقناع العملاء بمشروعية التحول من الأساليب الأخرى، مما يؤدي إلى جذب الكثير من العملاء؛
- ✓ تحويل أحد الفروع التقليدية القائمة إلى فرع يتخصص في ممارسة العمل المصرفي الإسلامي مع إجراء بعض التغييرات اللازمة لذلك، وهذه الطريقة تتطلب إشعار العملاء بعملية التحويل وتخبرهم بين التعامل مع الفرع الإسلامي وفقاً للأسلوب الجديد أو التحول إلى فرع آخر.

ولكي يتم تحويل فرع تقليدي إلى فرع إسلامي يجب توافر العناصر الآتية: (مصطفى إبراهيم، 2006، صفحة 101)

- توفر الإرادة الحقيقية الصادقة لدى مجلس الإدارة العليا للمصرف الراغب في القيام بعملية التحول للمصرفية الإسلامية، وإعلان تلك الإرادة لباقي الإدارات التنفيذية في المصرف؛
- الحصول على ترخيص من طرف السلطات النقدية، مثل البنك المركزي (مؤسسة النقد) والوزارات الحكومية ذات العلاقة؛
- ضرورة تعيين هيئة للرقابة الشرعية، أو مدقق شرعي؛

- تعديل أنظمة قبول الأموال لتتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وإعداد العقود ونماذج التعامل واعتمادها من الهيئة الشرعية؛
- الحرص التام على توظيف الأموال المتاحة وفق صيغ التمويل والاستثمار المتوافقة مع مقاصد الشريعة الإسلامية؛
- الحرص التام على ضرورة الاستقلال المالي والإداري بين الفروع والوحدات المحولة وبين الوحدات القائمة في ممارسة العمل التقليدي، حتى يمكنها من اتخاذ القرارات التمويلية والاستثمارية السليمة وبما يعينها على قياس النتائج المالية المحققة بدقة تسمح لهم بتقسيم العائد على الجهات المشاركة في التمويل؛
- العمل على اختيار وتهيئة وتدريب الكوادر البشرية حتى يتسنى لهم بأداء المهام بكل كفاءة؛
- العمل على نشر الوعي المصرفي الإسلامي بطرق مختلفة كالاتصال بالعملاء وإعداد الحملات الإعلامية وإعلان تاريخ التحول.

ويتميز هذا الأسلوب بالخصائص التالية: (فلاق و سالمى، 2018، صفحة 169)

- الاستقلالية المكانية؛
- الاستقلالية الإدارية بين الفرع الإسلامي وباقي وحدات المصرف التقليدي؛
- يعتبر هذا المدخل الأكثر شيوعاً في مجال التطبيق العملي؛
- إن الدافع وراء عملية التحول هو السعي نحو تحقيق أرباح تجارية، وهو مدخل المصارف التقليدية لتحقيق هدفها وهو الدخول في عملية تحوّل تدريجية؛
- سهولة الإجراءات القانونية لإنشاء فرع جديد مقارنة بإنشاء مصرف جديد؛
- العمل في ظل ازدواجية مقننة لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية جنباً إلى جنب مع الخدمات المصرفية التقليدية، حيث تقوم السلطات النقدية بوضع شروط وضوابط وتعليمات تحكم وتنظم عمل الفروع الإسلامية، كما تقوم إدارات الصيرفة الإسلامية في المصارف التقليدية بتعيين هيئات مستقلة للرقابة الشرعية للإفتاء في مدى مشروعية أعمالها.

**خامسا: مدخل إنشاء نوافذ إسلامية في الفروع والإدارات التقليدية**

وفق هذا المدخل يتم فيه إنشاء نوافذ إسلامية تابعة للبنوك التقليدية، وتعرف النوافذ الإسلامية على أنها وحدات تنظيمية تديرها البنوك التقليدية، وتكون مخصصة حكرا لتقديم الأعمال المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية (Benzekkoura, 2020, p. 3).

والملاحظ في هذا الشكل أن المصرف التقليدي يمنح لهذه النافذة نوعا من الاستقلالية المكانية داخل المصرف، حيث يتم فصل أعمال النافذة الإسلامية عن باقي الأعمال التقليدية في المصرف الرئيسي، إلا أنها لا تتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية التامة بل تتبع في ذلك لإدارة المصرف التقليدي، ومن المصارف التي اشتهرت بهذا الشكل نجد بنك HSBC ومجموعة Citi وغيرها من المصارف التي اتخذت هذا المدخل (العطيات، الحكيم، 2010، ص 6).

**سادسا: مدخل تقديم وتطوير أدوات تمويل واستثمار إسلامية**

يعتبر هذا المدخل أبسط وأسرع مدخل للتحويل للعمل المصرفي الإسلامي لجأت إليه المصارف التقليدية التي كان هدفها في الأساس تجاريا بحتا، حيث وفقا لهذا الشكل يقوم البنك التقليدي بتقديم بعض أدوات التمويل الإسلامي جنبا إلى جنب المنتجات التقليدية، ووفقا لهذا المدخل ترى هذه البنوك أن تقديم المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية مجرد إضافة إلى تشكيلة منتجاتها، تتيح لها الفرص في التوسع والتغلغل أكثر في السوق المصرفية من خلال جذب أكثر شريحة من العملاء الراغبين في التعامل المصرفي الإسلامي لدواعي دينية، وقد أخذت العديد من المصارف التقليدية على المستويين الإقليمي والدولي هذا الشكل من التحويل، والتي بدأت بتطوير بعض صناديق الاستثمار الإسلامية أو تقديم خدمات تمويل إسلامية كبيرة الحجم، ثم تلك التي لجأت فيما بعد إلى فتح نوافذ إسلامية أو وحدات متخصصة في العمل المصرفي الإسلامي، غير أن هذه الازدواجية في تقديم الخدمات المصرفية قوبلت بالكثير من الانتقادات والشك من قبل المختصين بالعمل المصرفي الإسلامي ومن العملاء على حد سواء، فلم يكن هناك التقيد بالضوابط والشروط العملية المطلوب مراعاتها شرعا عند القيام بعملية التحويل مما يؤدي إلى فقدان الثقة في هذه المنتجات (محيري، 2017، صفحة 61).

ومن خصائص هذا الأسلوب نجد ما يلي: (فلاق و سالم، 2018، صفحة 170)

- هذا المدخل تلجأ إليه المصارف التقليدية التي يكون هدفها الرئيسي هو تحقيق الربح؛

- تواجد ازدواجية مفتوحة أو غير مقيدة في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية جنبا إلى جنب مع الخدمات والصيغ المصرفية التقليدية؛

- وقد شاع استخدام هذا الأسلوب في التحول في معظم المصارف التقليدية في دول الخليج العربي وخاصة السعودية، مثل البنك السعودي البريطاني، والبنك السعودي الهولندي، وبنك الرياض.

**بعد استعراضنا لمختلف المداخل يمكن القول أن أفضل مدخل يمكن الأخذ به لممارسة عمل الصيرفة الإسلامية هو مدخل إنشاء مصارف إسلامية جديدة،** فبالرغم من صعوبة الحصول على تراخيص من قبل البنوك المركزية لإنشاء مصارف إسلامية بسبب الإجراءات الكبيرة التي تقتضيها هذه الظاهرة إلا أنه يبقى المدخل الأفضل والأكثر مشروعية، كونه مبني منذ البداية على أسس ومبادئ الشريعة الإسلامية وخالي من أي شبهات أو مخالفات شرعية، لكن تبقى الإشكالية هنا مطروحة في غموض العلاقة بين المصارف الإسلامية والبنك المركزي في العديد من الدول، إذ أن هذا الأخير يطبق على المصارف الإسلامية نفس أدوات الرقابة والإشراف المطبقة على المصارف التقليدية دون تمييز مثل ما هو معمول به في الجزائر.

### المطلب الثالث: آثار عملية تحول المصارف التقليدية للصيرفة الإسلامية

لظاهرة تحول البنوك التقليدية لممارسة العمل المصرفي الإسلامي العديد من الآثار الإيجابية وأخرى سلبية، يمكن حصرها فيما يلي:

#### الفرع الأول: الآثار الإيجابية

تمثلت أهم الآثار الإيجابية لظاهرة تحول المصارف التقليدية للمصرفية الإسلامية في النقاط التالية: (بنو جعفر، 2020، الصفحات 16-18)؛ (النويران، 2015، الصفحات 53-54)

- أظهرت هذه التجربة وفي ظل محدودية المصارف الإسلامية وجود شريحة من العملاء في المجتمعات الإسلامية ترغب بل وتبحث عن البديل الإسلامي للبنوك التقليدية، وقد تجلى ذلك في الإقبال الكبير على الفروع والمنتجات الإسلامية التي تقدمها البنوك التقليدية؛

- ساهمت عملية تحول البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي في تطوير أساليب عمل المصارف الإسلامية، بحيث أجبر المصرف على تحديث أنظمة عمله، وتخفيض التكاليف، وبيع بأسعار تنافسية واستحداث منتجات مالية إسلامية جديدة، وذلك لمواجهة المنافسة في السوق المصرفية؛

- كان لعملية التحول دور أساسي في إضفاء روح المنافسة في القطاع المصرفي الإسلامي مما استدعى ضرورة قيام المصارف الإسلامية بالعديد من الإجراءات لمواجهة ذلك مثل القيام بالعديد من الدورات التكوينية للعاملين في تلك المصارف وتهيئتها بشكل مناسب لفهم آليات عمل النظام المصرفي الإسلامي، القيام بعمليات التسويق المعروفة للترويج بأدوات ومنتجات التمويل الإسلامي، تنظيم العديد من المؤتمرات والندوات للتعريف أكثر بمنتجات المصرفية الإسلامية ومدى أهميتها، والذي انعكس بشكل كبير في زيادة الوعي بالمصرفية الإسلامية على كل المستويات سواء تعلق الأمر بالمصرف أو المجتمع؛

- ساعدت عملية تحول المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي إلى لفت انتباه السلطات النقدية إلى ضرورة التجاوب مع طلبات واحتياجات البنوك التقليدية التي ترغب في التحول لممارسة العمل المصرفي الإسلامي، فقد سارعت العديد من الدول إلى وضع قوانين وتشريعات تنظم وتحكم عمل المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية التي ترغب في التحول للمصرفية الإسلامية، مثلما حدث في الكويت، الإمارات، البحرين، اليمن، لبنان وغيرها من الدول.

- إن إقدام البنوك التقليدية بإدخال العمل المصرفي الإسلامي ضمن جدول أعمالها يعتبر اعترافاً ضمناً بنجاح النظام المصرفي الإسلامي القائم على مبادئ الشريعة الإسلامية، كما أنه يعتبر مكسباً كبيراً للإسلام ورداً على المشككين في مدى صلاحية تطبيق الإسلام في الحياة العملية، وقد ساهم ذلك في التقليل من حدة العداء للمصارف الإسلامية؛

- كان لهذه الظاهرة خطوة تمهيدية للتحول الكامل إلى العمل بالنظام المصرفي الإسلامي في بعض البنوك التقليدية، وهذا ما حدث بالفعل في كل من بنك الجزيرة السعودي والبنك العقاري الكويتي وبنك الشارقة الإسلامي؛

- إن الإقبال المتزايد على العمل المصرفي الإسلامي سيؤدي هذا على المدى الطويل إلى توسيع انتشار العمل المصرفي الإسلامي، وانحسار وتراجع العمل المصرفي الربوي، مما سيكون له العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية الإيجابية على مختلف المجتمعات، مثل زيادة الوعي الادخاري، وزيادة الاستثمار

في المشروعات المباحة شرعا، ارتفاع مستوى التشغيل، وزيادة الدخل، وإعادة توزيع الثروة على أفراد المجتمع بشكل عادل، وتحقيق التكافل والتعاون بين أفراد المجتمع وقبل ذلك تحقيق مرضاة الله تعالى.

### الفرع الثاني: الآثار السلبية

يعد تحول البنوك التقليدية بشكل فروع إسلامية، أو نوافذ متخصصة خطوة إيجابية للتحول إلى العمل بالنظام المصرفي الإسلامي إلا أنه قد يترتب عنها آثار عكسية لها نتائج سلبية نوجزها فيما يلي: (رشام، 2016، صفحة 110)

- إن موافقة البنوك المركزية على إنشاء البنوك الربوية لفروع ونوافذ إسلامية سيقص هذا من منح التراخيص لإنشاء مصارف إسلامية جديدة؛

- لقد أظهرت هذه التجربة عن تكاسل مالكي البنوك الربوية في القيام بمهامهم على أكمل وجه لتحويل تلك البنوك إلى ممارسة العمل المصرفي الإسلامي المتوافق مع أحكام الشريعة، وهو ما أثبتته العديد من التجارب؛

- قد يؤدي ممارسة العمل المصرفي الإسلامي من قبل البنوك التقليدية إلى إعاقة إنشاء بنوك إسلامية جديدة أو التقليص في إنشاء المزيد منها؛

- إن تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية من قبل فروع البنوك الربوية من شأنه أن يشوه العمل المصرفي الإسلامي لاشتباهاه بعنصر الربا، خاصة في ظل صعوبة الفصل بين العمليات المالية والمحاسبية بين وحدات العمل المصرفي الإسلامي ووحدات العمل المصرفي التقليدي.

**المطلب الرابع: متطلبات ومعوقات تحول المصارف التقليدية للصيرفة الإسلامية**

تحول المصارف التقليدية للمصرفية الإسلامية يتطلب مجموعة من المتطلبات وجب التقيد بها، وفي مقابل ذلك تواجهها العديد من العقبات نظرا لخصوصية وطبيعة العمل المصرفي الإسلامي المتميز.

**الفرع الأول: متطلبات عملية تحول المصارف التقليدية للصيرفة الإسلامية**

نظرا لخصوصية العمل المصرفي الإسلامي المتميزة وجب على المصارف التقليدية الالتزام بمجموعة من المتطلبات عند التحول للمصرفية الإسلامية، وتتمثل أهم هذه المتطلبات فيما يلي:

**أولاً: المتطلبات القانونية**

ويقصد بالمتطلبات القانونية كافة الأمور والإجراءات التي يتوجب على المصرف القيام بها لكي تتم عملية التحول وفق أطر قانونية محكمة، وتتمثل أهم هذه المتطلبات فيما يلي: (سياخن، 2020، صفحة 120)

- صدور قرار عن الجمعية العامة للمصرف التقليدي بعد اجتماع يعقد بصفة غير عادية يتضمن الموافقة بالأغلبية على تحول المصرف لممارسة العمل المصرفي الإسلامي، كما يجب مراعاة كافة الأطر القانونية في الاجتماع التي تمنح القرار الصفة القانونية؛

- يتم في هذا الاجتماع مناقشة قرار تحول المصرف للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتبادل الآراء فيما بينهم من خلال تقديم كافة الأدلة والحجج الكافية والدلائل الشرعية على وجوب وشرعية عملية التحول وصلاحيته تطبيقه، مع تحديد كافة مستلزمات ظاهرة التحول كإحداثيات تغييرات في عقد تأسيس المصرف وغيرها من الأمور القانونية؛

- الحصول على الموافقة المبدئية الرسمية من قبل البنك المركزي بعد تحقيق بعض الشروط اللازمة لعملية التحول.

## ثانياً: المتطلبات الشرعية

تتخصر المتطلبات الشرعية فيما يلي: (مفتاح و معارفي، 2014، صفحة 154)

- تعيين هيئة رقابة شرعية تضم مجموعة من الخبراء المتخصصين في مجال العمل المصرفي الإسلامي، يتمثل دورها في الإشراف على تنفيذ عملية التحول نحو العمل المصرفي الإسلامي؛
- تعيين مدققين شرعيين داخليين للتأكد من مدى تطبيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية؛
- التوقف النهائي عن ممارسة الأعمال المخالفة للشريعة الإسلامية في جميع صورها وأشكالها؛
- ضرورة الفصل التام بين الموارد المشروعة وغير مشروعة.

## ثالثاً: المتطلبات الإدارية

بعد تحقيق المطلبين القانوني والشرعي، يتطلب كذلك توفر الإجراءات الإدارية، لذا يتوجب على إدارة المصرف عند التحول أن تلتزم بالإجراءات التالية:

**1- التهيئة المبدئية:** كخطوة أولية وقبل عملية التحول وأثناءها يجب إعداد تهيئة مبدئية لكل العاملين في المصرف بطبيعة وخصوصية العمل المصرفي الإسلامي وآلية عمله، كما ينبغي تزويدهم بمختلف المعلومات والبيانات المتعلقة بمراحل التحول وأهدافه مع ضرورة نشر الوعي المصرفي الإسلامي لجميع القوى العاملة في المصرف (يدو و سياخن، 2017، صفحة 353).

**2- تخطيط وتنمية الموارد البشرية:** تمثل الموارد البشرية الركيزة الرئيسية في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي لذلك ينبغي أن يكون هناك تخطيط للموارد البشرية المتاحة والعمل على تنميتها، وذلك لتوفير كل ما يحتاجه المصرف من الأفراد للقيام بالواجبات والأعمال المطلوبة على أكمل وجه، وبما يحقق أهدافه المصرف، ويقاس التخطيط الناجح للموارد والطاقات البشرية بمدى قدرتها على الاستخدام الأمثل للموارد البشرية المتاحة بكل كفاءة، فالدراسة المتأنية والواضحة لمتطلبات عمليات التحول من الموارد البشرية قبل الشروع في عملية التحول تسهل من عملية التحول وتنظمها وتجعلها أكثر فعالية وأكثر كفاءة كما تعمل على تقليل الأخطاء وتساعد على تلاقي العثرات المتوقعة، وتسد الاحتياجات المتوقعة بما يكفل نجاح واستمرارية عمل التحول (سياخن، 2019، صفحة 189).

**3- تطوير النظم والسياسات الملائمة:** نظرا لاختلاف بين قواعد ومبادئ عمل النظام المصرفي التقليدي وتلك الخاصة بالصيرفة الإسلامية، فإنه ينبغي تطوير السياسات والإجراءات والنظم الفنية والمحاسبية بشكل يلاءم طبيعة وخصوصية العمل المصرفي الإسلامي ومنتجاته، حيث تشير الكثير من التجارب الميدانية أن نجاح عملية تحول المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي ليس بالأمر السهل وإنما يتطلب الكثير من الوقت والجهد والتكاليف وإعداد السياسات المالية والمعلومات الإدارية، وتزداد هذه العملية صعوبة في ظل النظام المصرفي المزوج والذي نجده في أغلب بلدان العالم ما عدا بعض الدول التي قامت بأسلمة نظامها المصرفي بالكامل كإيران، باكستان والسودان (مرباح، 2022، صفحة 279).

**4- إعادة النظر في معايير تقييم كفاءة وأداء الموظف:** إن اختلاف العمل المصرفي التقليدي عن الإسلامي سيؤدي حتما إلى تغيير معايير تقييم كفاءة وأداء الموظف، فقبل تحول المصرف ينظر إلى كفاءة الموظف من خلال قدرته الفنية وتميزه في مجال عمله فقط، بينما عند التحول فإن الأمر مختلف فبالإضافة إلى الأخذ بالقدرة الفنية للموظف وتميزه في العمل المصرفي الإسلامي فإنه ينبغي الأخذ بمدى التزام الموظف بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، لذا فإنه يتوجب على إدارة المصرف التخلص من جميع الموظفين الذين تشكل عقيدتهم أو قناعاتهم عائقا أمام استعاب فكرة التحول للعمل المصرفي الإسلامي (يدو و سياخن، 2017، صفحة 353).

**5- توفير احتياجات التدريب اللازم لكافة الموظفين:** إن اختلاف طبيعة العمل المصرفي الإسلامي عن نظيره التقليدي يتطلب عن مجلس إدارة المصرف وضع برامج تدريبية مكثفة للموظفين لتدريبهم حول آلية عمل النظام المصرفي الإسلامي سواء كانت مرتبطة بمراحل اتخاذ القرارات أو أداء العمل، كما ينبغي تزويدهم بكافة المعلومات والخبرات الخاصة بمجال العمل المصرفي الإسلامي حتى يتسنى لهم بالعمل بكل كفاءة ودون الوقوع في الأخطاء (سياخن، 2019، صفحة 190).

## الفرع الثاني: معوقات عملية تحول المصارف التقليدية للصيرفة الإسلامية

تواجه أغلب البنوك التقليدية التي أقدمت على ممارسة الصيرفة الإسلامية العديد من المشكلات والعقبات التي تعيق عملية التحول وتحد من نشاطها، ومن بين أهم هذه العقبات نذكر ما يلي:

## أولاً: معوقات إدارية

في كثير من تجارب التحول بكافة أشكاله ومداخله تظهر مشكلة عدم وضوح الرؤيا على مستوى إدارة البنك بخصوص الخطط والاستراتيجيات المتخذة من أجل التحول لممارسة المصرفية الإسلامية، ويعود ذلك بشكل أساسي لعدم التخطيط والإعداد المناسب لها في جميع المستويات والوحدات الإدارية في البنك، حيث قد يؤدي ذلك لمحدودية مشاركة الإدارات الأخرى في صياغة هذا التوجه، حيث تظهر العديد من المشكلات والتي تتمثل أساساً في عدم قناعة بعض الإدارات عن سلامة وشرعية هذا التحول (النويران، 2015، صفحة 55).

## ثانياً: معوقات ذات الصلة بالنظم والسياسات

تشير العديد من التجارب إلى أن الكثير من المصارف التي رغبت في تقديم الصيرفة الإسلامية جنباً إلى جنب مع الصيرفة التقليدية لا تعطى انتباهاً كافياً للأمرين التاليين: (بنو جعفر، 2020، صفحة 19)

- عدم تلاءم النظام المحاسبي المعمول به القائم على أسس تقليدية مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي القائم على مبادئ الشريعة؛

- التباطؤ أحياناً في تلبية متطلبات تطبيق العمل المصرفي الإسلامي من نظم وإجراءات فنية، الأمر الذي ينعكس أساساً على العمل نفسه في صورة إطالة وتعقيد في الإجراءات والضعف النسبي لمستوى الخدمات المقدمة للعملاء.

## ثالثاً: الفراغ التشريعي للنظم الرقابية المناسبة لطبيعة النشاط المصرفي الإسلامي

ويتمثل ذلك في عدم وضوح العلاقة الموجودة بين المصارف الإسلامية أو النواذ والفروع الإسلامية الممارسة و بين المصارف المركزية المنظمة للصناعة المصرفية والمراقبة والإشراف عليها، ففي بعض الحالات نجد أن المصارف المركزية لديها نظام واحد للتعامل مع المصارف العاملة في دولها،

بمعنى أن العمل المصرفي الإسلامي يخضع لنفس أدوات الرقابة والإشراف التي تطبق على العمل المصرفي التقليدي دون تمييز، فهو لا يراعي خصوصية العمل المصرفي الإسلامي، كما أن هذه البنوك المركزية لا تعمل على توفير أدوات وصيغ التمويل الإسلامي للاستفادة من التسهيلات المصرفية التي تتيحها عادة للبنوك التقليدية (مصطفى إبراهيم، 2006، صفحة 113).

#### رابعاً: معوقات ذات الصلة بتطوير المنتجات المصرفية

عانى العمل المصرفي الإسلامي خاصة في بداياته الأولى من نقص ومحدودية المنتجات الإسلامية، وقد تجلّى هذا النقص أساساً في مجال أعمال الخزينة وأدواتها (بوسبعين، 2011، صفحة 251)، غير أنه الآن تم استحداث العديد من الصيغ والخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لتلبية رغبات وحاجات العملاء.

#### خامساً: معوقات تتعلق بالكوادر البشرية

في الكثير من الحالات التي تم فيها تحويل المصارف التقليدية لفتح نوافذ وفروع إسلامية على مستواها يتم الاستعانة بنفس العاملين السابقين ودون إخضاعهم لدورات تكوينية لفهم العمل المصرفي الإسلامي، مما ساهم بظهور مشاكل عدة، نظراً لخبرات العاملين في العمل المصرف التقليدي فقط، وضعف الإلمام بضوابط المصرفية الإسلامية، مما أحدث مشاكل في العمل (النويران، 2015، صفحة 56).

إذن تواجه البنوك التقليدية الرغبة في التحول للممارسة عمليات الصيرفة الإسلامية العديد من المعوقات والصعوبات التي تحد من عملية التحول، منها معوقات إدارية تتمثل في عدم تحديد المعالم والمقتضيات الإدارية والفنية اللازمة لعملية التحول، وهناك معوقات تنظيمية تتمثل في وجود فراغ تشريعي كعدم تعديل القوانين بما يتلاءم وخصوصية العمل المصرفي الإسلامي، ومنها معوقات تتعلق بضعف كفاءة المورد البشري وغيرها من العراقيل التي تعيق استراتيجية التحول.

## خلاصة الفصل:

في ظل النجاحات الكبيرة التي حققتها المصارف الإسلامية لجأت العديد من البنوك التقليدية للتحويل نحو ممارسة عمليات المصرفية الإسلامية بأشكال ومداخل متعددة تبعا لاختلاف أسباب وأهداف ومقتضيات عملية التحويل، فمنها من أخذت بأسلوب التحويل الجزئي من خلال فتح فروع ونوافذ إسلامية أو من خلال تحويل وإنشاء فروع إسلامية ومنها من اكتفت بتقديم منتجات التمويل الإسلامي جنبا إلى جنب المنتجات التقليدية، ومنها من عقدت العزم للتحويل الكلي للعمل المصرفي الإسلامي، وفي ظل تعدد مداخل التحويل أدى إلى اختلاف وجهات النظر بين المختصين في مجال العمل المصرفي الإسلامي حول مشروعية هذا التحويل بين مؤيد ومعارض.

ولتنفيذ عملية التحويل نحو المصرفية الإسلامية ينبغي وضع مجموعة من الخطط والاستراتيجيات المبنية على أسس ومبادئ الشريعة الإسلامية، مع ضرورة توفر مجموعة من المتطلبات الشرعية والقانونية والإدارية للتقليل من العقبات وتقادي الوقوع في الشبهات لضمان استمرارية عملية التحويل.

الفصل الثالث: واقع الصيرفة الإسلامية في ظل الأزمة  
المالية العالمية لسنة 2008

**تمهيد:**

شهد الاقتصاد العالمي سنة 2008م أزمة مالية غير مسبوقة وذلك نظرا لضخامة تداعياتها وشمولياتها الجغرافية، إذ بدأت الأزمة في الو.م. أ لكن سرعان ما انتقلت تأثيراتها لمختلف دول العالم نتيجة العدوى المالية والتحرير المالي، وقد تسببت الأزمة في حدوث تقلبات في مختلف المؤشرات الاقتصادية لأغلب دول العالم، معلنة بذلك عن ضعف وهشاشة النظام الرأسمالي.

وفي خضم ما شهده العالم من تداعيات للأزمة المالية يتساؤل البعض حول وضع المصرفية الإسلامية في ظل هذه الأزمة ومدى قدرتها على تجاوز آثارها؟، وقد أثار نقاش عميق من قبل الأكاديميين والباحثين إبان وبعد هذه الأزمة حول مدى إمكانية الاعتماد على المصرفية الإسلامية كأحد الحلول الناجعة للتصدي للأزمات المالية التي قد تحدث في المستقبل. وللإجابة على هذا التساؤل قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية وهي كالتالي:

**المبحث الأول:** مفاهيم أساسية حول الأزمة المالية العالمية لسنة 2008؛

**المبحث الثاني:** الصيرفة الإسلامية والأزمة المالية العالمية لسنة 2008؛

**المبحث الثالث:** سبل تفعيل الصيرفة الإسلامية لمواجهة التحديات العالمية الحديثة.

## المبحث الأول: تشخيص الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

تعتبر الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي في سنة 2008 من أعنف الأزمات التي ضربت اقتصاديات الدول، حيث وصفت من قبل المختصين على أنها أعنف أزمة منذ أزمة الكساد الكبير لسنة 1929، وقد بدأت بوادر هذه الأزمة تظهر في سوق العقار الأمريكي نتيجة الهبوط المفاجئ في أسعار العقارات، لتمتد تداعياتها إلى جل الأسواق المالية العالمية نتيجة لوجود روابط اقتصادية بين الاقتصاد الأمريكي واقتصاديات مختلف الدول.

## المطلب الأول: الخلفية التاريخية لنشأة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

ترجع الجذور الأولى للأزمة المالية العالمية لسنة 2008 إلى حدوث فقاعة في أسعار العقارات (بالخصوص المساكن) في الو. م. أ، لتتأزم الأوضاع بعد ذلك لتشمل جل القطاعات الاقتصادية معلنة بذلك عن انفجار الأزمة. وعليه سنتطرق في هذا المطلب إلى نشأة هذه الأزمة بالإضافة إلى التتبع الزمني للمراحل الكبرى التي مرت بها.

## الفرع الأول: تعريف الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

تعرف الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على أنها أزمة سيولة اندلعت في قطاع الإقراض العقاري في الو. م. أ، وذلك نتيجة انهيار سوق الاستثمار في القروض العقارية خاصة الرديئة منها، مما أدى إلى نقص السيولة وعدم قدرة المقترضين على سداد قروضهم إلى عجز المصارف المقرضة عن تسديد التزاماتها، مما اضطرت السلطات النقدية بوضع خطط إنقاذ تمثلت أساسا في ضخ مبالغ كبيرة من السيولة في القطاع المصرفي وذلك في بداية 2007 تقريبا، حيث كانت الأنباء تتوارد عن ضخ ما يقارب 20-40 مليار دولار كل فترة أسبوع أو أسبوعين، لكن في النهاية باءت كل هذه المحاولات بالفشل، إذ استمر تفاقم الأزمة وقد تم تسجيل إفلاس العديد من المصارف والمؤسسات المالية في العديد من دول العالم، لتنتقل الأزمة إلى الأسواق المالية أين شهدت البورصات العالمية انهيار في أسعار أسهمها وقد واجهت بذلك صعوبات كبيرة (رلمي و وسعي، 2019، الصفحات 69-70).

## الفرع الثاني: نشأة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

ارتبطت نشأة الأزمة المالية لسنة 2008 بالسياسة النقدية التي اتخذتها الوم أ بعد انفجار فقاعة الأنترنت سنة 2000 وما نتج عنها من خسائر كبيرة في قطاع تكنولوجيا المعلومات، ففي ظل هذه الظروف ومن أجل تحفيز النمو الاقتصادي وبعثه من جديد لجأ البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى تخفيض معدل الفائدة إلى مستويات دنيا حيث انتقلت من 6.2 % إلى 1 % (حجيلة و بلحاج، 2017، صفحة 124)، كما خفض معدل الخصم عن ما يقل عن 27 مرة بين عامي 2001 و 2003 (Naude, 2009, p. 2)، إن إتباع هذه السياسة النقدية التوسعية أدى إلى توسع كبير في الإقراض (خاصة القروض العقارية)، حيث أدت المعدلات المنخفضة في أسعار الفائدة إلى وفرة كبيرة في السيولة ومخاطر جد منخفضة، بالإضافة إلى الإطار التشريعي الأمريكي الذي يشجع التوسع في منح القروض العقارية المقدمة للأفراد، حيث اتبعت الحكومة الأمريكية شعارا مفاده إعطاء لكل مواطن أمريكي سكن وذلك عبر سن عدة قوانين لخصم تكاليف قروض الإسكان (مبارك خالد، 2013، صفحة 62). وفي ظل ارتفاع أسعار العقارات (خاصة السكنية منها) بما يقارب 124 % خلال الفترة الممتدة ما بين 1997-2006، حفز الكثيرين على اللجوء للبنوك للاقتراض لتمويل شراء مساكنهم فتوسعت البنوك في منح تمويلات عقارية وبدون وجود ضمانات كافية وبغض النظر عن الجدارة الائتمانية للمقترضين، وبذلك ارتفع معدل امتلاك المنازل والطلب عليها في الوم أ من 64 % في 1996 إلى 69.2 % في 2004 (البكري، 2011، الصفحات 122-123).

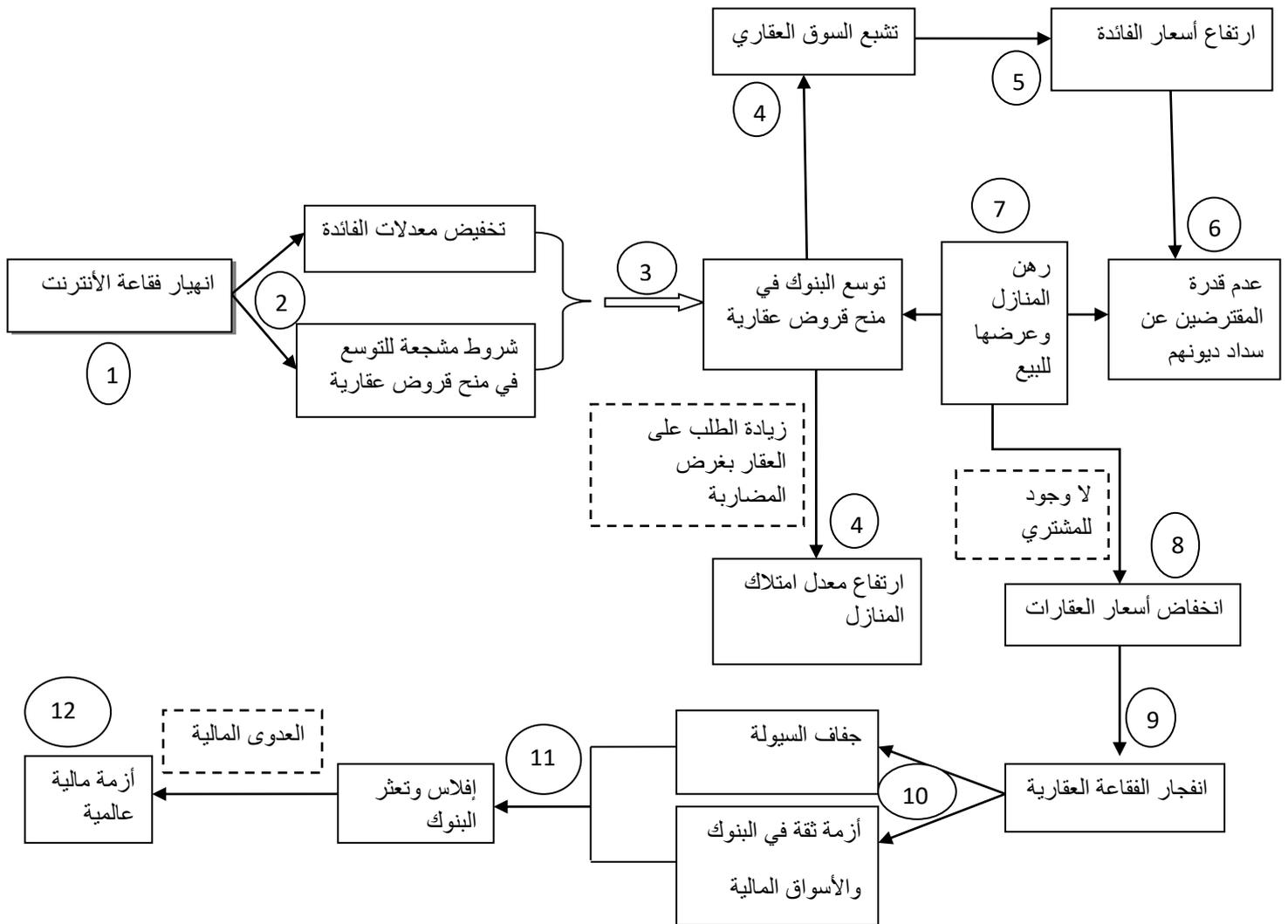
في بداية سنة 2006م ومع حدوث تشبع التمويل العقاري بدأت أسعار الفائدة ترتفع بشكل غير متوقع وقد وصلت إلى حدود 5.25 %، ما أدى إلى عدم قدرة المستفيدين من القروض العقارية السابقة على تسديد ديونهم المستحقة عليهم لأن الكثير منهم كانوا يهدفون إلى الاستثمار والمضاربة وليس للسكن، فاضطرت البنوك إلى حجز منازلهم وعرضها للبيع لكن لا وجود للمشتري (حجيلة و بلحاج، 2017، صفحة 124)، وفي ظل عدم قدرة المقترضون على الوفاء بالتزاماتهم المستحقة عليهم أصبحت هناك سندات مشكوك في تحصيلها وبدأت أسعار العقارات تنخفض بسبب الإشباع في السوق وعدم الطلب عليها، ما أدى ذلك إلى حالة من الفوضى والذعر وانعدام الثقة في الأسواق، الذي بدوره أدى إلى تكبد البنوك والشركات الحاملة لهذه السندات خسائر فادحة جدا، فقل الإقراض للشركات العقارية، وتدافع المستثمرين لسحب أموالهم التي وظفوها لاستثمار الطويل الأجل، وحصلت أزمة الثقة في السندات

وانخفضت أسعارها بشكل ملحوظ جدا في فترة قصيرة جدا إلى ما دون قيمتها الحقيقية، وقد عكست هذه الخسائر بشكل كبير على ميزانيات الشركات المالية والصناديق الاستثمارية والمصارف التي اكتتبت بها (شهادة، 2009، صفحة 4).

وبذلك تكون فقاعة العقارات قد انتفخت حتى وصلت إلى ذروتها وانفجرت في صيف عام 2007 م، حيث لم يعد الأفراد قادرين على سداد ديونهم المستحقة عليهم وأصبحوا مكبلين بالتزامات مالية، وهبطت أسهم البنوك الدائنة في البورصات نتيجة لعدم قدرة المقترضين على سداد قروضهم وأعلنت شركات عقارية عن إفلاسها (علي عبد الفتاح، 2011، صفحة 41)، فعلى سبيل المثال أعلنت شركة "Qnet Revaniachal" أن مصاعب سوق الرهن العقاري أصبحت تهدد أرباحها ووضعها المالي جديا، كما أعلنت شركة "Home More Tag Investment" إفلاسها وانخفضت الإيرادات الربع سنوية لشركة "Toll Brothers" العقارية وأعلنت شركة "Home Depot" العاملة في المجال العقاري توقع تراجع أرباحها بسبب تراجع سوق العقارات السكنية (الوافي، 2019، صفحة 47).

وعليه فبمجرد انفجار الأزمة بالبنوك والمؤسسات المالية انتقلت تداعياتها إلى الأسواق المالية، شركات التمويل العقاري، وشركات التأمين، ثم أخذت تتوسع شيئا فشيئا لتشمل جل دول العالم بفعل العدوى المالية ونتيجة لاستثمار بنوكها ومؤسساتها التمويلية في هذه السندات والمشتقات التابعة لها، وبذلك تحولت الأزمة إلى كساد اقتصادي، حيث تراجع معدل نمو الدول الصناعية من 1.4 % سنة 2008 إلى حدود 0.3% سنة 2009، كما تراجع معدل النمو الاقتصادي العالمي من 5.2 % سنة 2007 إلى 3.4 % سنة 2008 ليصل إلى 0.5 % سنة 2009 (حجيلا و بلحاج، 2017، صفحة 125). والشكل الموالي يوضح الأحداث الرئيسية التي أدت للوقوع في الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

الشكل رقم (3-1): تطور الأحداث التي أدت للوقوع في الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع السابقة.

## الفرع الثالث: التسلسل الزمني للأزمة المالية العالمية لسنة 2008

مرت الأزمة المالية العالمية بمراحل زمنية متسلسلة حيث كل مرحلة تدل على أحداث معينة، وفيما يلي تتبع لأهم هذه الأحداث: (الوافي، 2019، ص57)؛ (Gregoriou, 2010, p52)؛ (خاطر، 2015، ص14)

- **فيفري 2007**: ارتفاع كبير في عدم قدرة المقترضين على تسديد قروض الرهن العقاري المستحقة عليهم بسبب ضعف جدارتهم الائتمانية، ما أدى إلى إفلاس العديد من المؤسسات المصرفية متخصصة في الو. م. أ.
- **أوت 2007**: انهيار العديد من البورصات بسبب اتساع مخاطر الأزمة، وتدخل المصارف المركزية لانقاذها عن طريق ضخ السيولة في الأسواق المالية.
- **أكتوبر إلى ديسمبر 2007**: إعلان عدة مصارف كبرى عن انهيار أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري.
- **جانفي 2008**: البنك المركزي "الاحتياطي الاتحادي الأمريكي" قرر تخفيض معدل الفائدة الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة.
- **فيفري 2008**: الحكومة البريطانية قامت بتأميم بنك "نورذرن روك".
- **مارس 2008**: "جي بي مورغان تشيز" أعلن شراء بنك الأعمال الأمريكي "بير ستيرنز" بسعر متدني ومع المساعدة المالية من طرف البنك المركزي.
- **7 سبتمبر 2008**: خوفا من المزيد من الانخفاضات في رأس المال قامت وزارة الخزانة الأمريكية بوضع مجموعتين عملاقتين في مجال قروض الرهن العقاري "فريدي ماك" و"فاني ماي".
- **15 سبتمبر 2008**: بعد أن قررت السلطات النقدية في الو. م. أ عدم انقاذ بنك "ليمان برادرز"، انهار هذا الأخير الذي يعتبر من أكبر البنوك الاستثمارية في الو. م. أ وأعلن إفلاسه نتيجة تآكل رأسماله.
- **16 سبتمبر 2008**: نتيجة تأزم الوضع وانتقال الأزمة لباقي المؤسسات المالية، قرر البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي تأميم شركات التأمين المرهونة بالرهن العقاري (AIG)، بمنحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار (تم توسيعه بحلول مارس 2009 إلى 163 مليار دولار).

- 29 سبتمبر 2008: بعد أن رفض مجلس النواب الأمريكي خطة الإنقاذ، أعلنت بورصة "ول ستريت" إفلاسها بعد ساعات قليلة من تراجع أسهم البورصات الأوروبية بشكل كبير جدا، في حين واصلت معدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل ذاتها.
- أكتوبر 2008: نظرا لخطورة الوضع مجلس الشيوخ يقر خطة الإنقاذ المالي المعدلة.

### المطلب الثاني: أسباب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

يعود السبب الرئيسي لأزمة 2008م إلى حدوث فقاعة في أسعار العقارات، بالإضافة إلى مجموعة من الأسباب التي هيأت الظروف لانفجارها، وعليه يمكن تقسيم أسباب الأزمة إلى أسباب مباشرة وأخرى غير مباشرة، وهي كالتالي:

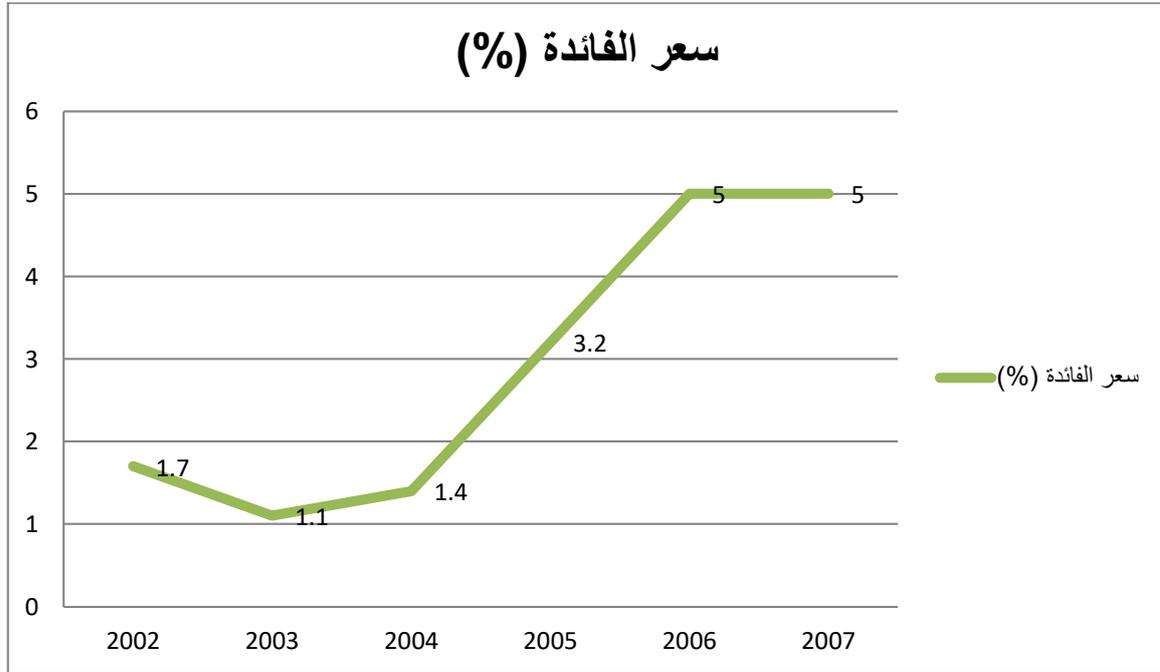
#### الفرع الأول: الأسباب المباشرة للأزمة المالية العالمية لسنة 2008

يمكن حصر أهم الأسباب المباشرة التي أدت إلى حدوث الأزمة المالية العالمية في العناصر التالية:

##### أولاً: اتباع سياسة نقدية خاطئة

في بداية عام 2002 وبعد انهيار سوق الأنترنت ودخول الاقتصاد الأمريكي في حالة ركود، قام البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي بتخفيض أسعار الفائدة عدة مرات إلى أن وصل إلى 1% (Xi, 2023, p. 147)، مما شجع هذا في زيادة الطلب على القروض العقارية فتوسع بذلك سوق العقار كثيرا في الوم أ (Yihan, 2023, p. 176)، وفي عام 2006 وبعد أن تشبع سوق العقار قرر بنك الاحتياطي الفدرالي إعادة رفع معدلات الفائدة إلى 5%، مما أدى إلى عدم قدرة المقترضين على سداد ديونهم اتجاه البنوك المقرضة فارتفعت أسعار المساكن، ثم انخفضت إلى القاع فانفجرت بذلك فقاعة سوق العقار في الوم. م. أ وأصبحت أحد المسببات الرئيسية في حدوث أزمة 2008م. والشكل الموالي يوضح التغيرات في أسعار الفائدة في الوم. م. أ.

الشكل رقم (3-2): التغيرات في معدلات الفائدة للبنك الفيدرالي الأمريكي (2002-2007)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (صندوق النقد العربي، 2008).

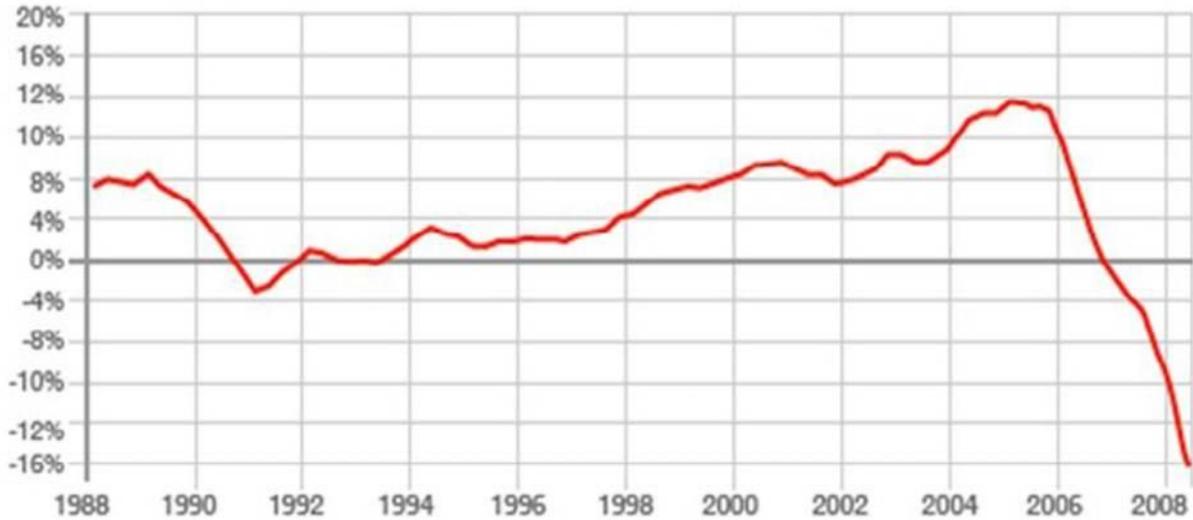
من خلال الشكل رقم (3-2) نلاحظ التغيرات الكبيرة التي أحدثها البنك الفيدرالي الأمريكي في أسعار الفائدة في السنوات الخمس التي سبقت الأزمة، إذ أن البنك الفيدرالي الأمريكي قد خفض سعر الفائدة إلى أدنى مستوى له في سنة 2003 بنسبة قدرت بـ 1.1 %، مما شجع المستثمرين الطلب على القروض العقارية للاستثمار في قطاع العقارات، وبعد تشبع سوق العقار قام البنك الفيدرالي بإعادة رفع معدلات الفائدة إلى 1.4 % ثم إلى 3.2 % في سنتي 2004 و 2005 على التوالي، ثم أعاد رفعها للمرة الخامسة عند معدل 5 % في سنة 2006، لتستقر عند نفس النسبة في عام 2007م، فكل هذه التغيرات العشوائية أدت إلى عدم قدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم فانهارت أسعار المساكن إلى القاع مسببة في حدوث أزمة مالية.

#### ثانياً: الانفجار في فقاعة أسعار العقار للمساكن

إن السبب الرئيسي والمباشر للأزمة يتمثل في زيادة الطلب على المساكن والعقارات بالو. م. أ وارتفاع أسعارها تبعاً لذلك، حيث حفز هذا الوضع البنوك والمؤسسات المالية على زيادة حجم الاستثمارات في هذا القطاع سواء بالتوسع في منح التمويلات العقارية للمقترضين بغض النظر عن جدارتهم الائتمانية

وبدون وجود ضمانات كافية، أو من خلال التوسع كما ونوعا في التداول بالأوراق المالية وخاصة المشتقات المبتكرة والمرتبطة بهذا القطاع، في ظل هذه الظروف حدث ما هو غير متوقع حيث انخفضت أسعار العقارات والمساكن إلى القاع بشكل مفاجئ، وبذلك انفجرت فقاعة أسعار المساكن مما أدى إلى إفلاس عدد كبير من البنوك والمؤسسات المالية الأمريكية، كما امتدت شرارة هذه الأزمة إلى باقي البنوك والمؤسسات العالمية بفعل وجود روابط اقتصادية بين الاقتصاد الأمريكي وباقي اقتصاديات الدول (عطية و آخرون، 2018، صفحة 54)، وقد انتقلت حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك الأمريكية من 640 مليار دولار في عام 2000م إلى أكثر من 2000 مليار دولار في عام 2007م، كما ارتفعت نسبة القروض الأقل جودة ب 8 % لذات الفترة وبذلك وصلت إلى 20% (طبري، 2011، الصفحات 206-207). والشكل الموالي يوضح مسار أسعار العقارات في الوم أ في الفترة الممتدة ما بين 1988 إلى غاية 2008.

الشكل رقم (3-3): اتجاهات أسعار العقارات في الوم أ (1988-2008)



Source: (Valpy, 2008, p. 5).

من خلال الشكل رقم (3-3) نلاحظ ارتفاع أسعار العقارات في الوم أ في الفترة التي سبقت الأزمة حيث بلغت ذروتها في سنة 2005، لتبدأ مباشرة في الانخفاض بشكل سريع جدا وقد سجلت أدنى مستوى لها في سنة 2008، حيث وصل الانخفاض إلى 16%-، بعدما ارتفعت ب 10% في سنة 2005، مما أدى إلى انفجار فقاعة أسعار المساكن.

**ثالثا: التوريق "التسديد"**

يعتبر التوريق أحد المسببات الكبرى التي أدت إلى انفجار أزمة الرهن العقاري، فلما توسعت البنوك في منح التمويلات العقارية لجأت بعد ذلك إلى تجميع هذه القروض وبيعها لشركات التوريق، على أن يكون البيع معجلا وبسعر أقل من قيمة الدين (جباري و خميلي، 2010، صفحة 9)، وبعد ذلك قامت شركات التوريق بتحويل هذه القروض إلى سندات وطرحها في الأسواق المالية، ويتم تداولها بإعادة بيعها وبأسعار أكثر من قيمتها الاسمية، وفي المقابل ذلك قام المقترضين أصحاب المنازل بإعادة رهن العقارات بعد تقييمها بمبالغ أكثر من قيمتها الحقيقية للحصول على قروض جديدة من مؤسسات أخرى باعت بدورها هذه القروض إلى شركات التوريق التي أصدرت بموجبها سندات وطرحتها في أسواق المال والبورصات لإعادة بيعها (محارب، 2011، صفحة 41)، وبذلك يصبح العديد من الناس والمؤسسات المالية لها حقوق عدة على نفس العقار، الأمر الذي يزيد من قيمة الأوراق المالية المصدرة وتصبح مقومة بأكبر من قيمة العقارات، ولما بدأت قيمة السندات في الانخفاض سارع حملتها إلى الأسواق المالية لبيعها فيزيد بذلك العرض ويستمر سعرها في الانخفاض بشكل سريع جدا وبذلك تزداد الضغوط على شركات التوريق والمؤسسات المالية (جباري و خميلي، 2010، صفحة 9). فانهارت البنوك والأسواق المالية بعد انخفاض قيمة هذه السندات المدعمة بأصول عقارية داخل سوق الأوراق المالية الأمريكية إلى أكثر من 70% من قيمتها الاسمية (حجان و آخرون، 2019، صفحة 195).

**رابعا: مقايضة الديون المتعثرة**

وما زاد من تقادم الأزمة هو ظهور ما يسمى بمقايضة الديون المتعثرة، حيث يتم بموجبه تحميل طرف ثالث مسؤولية عجز المقترض عن سداد ديونه، مقابل حصول هذا الطرف على أقساط منتظمة على شكل أقساط التأمين، يحصل هذا في غياب كل الأطر التنظيمية والإجراءات الرقابية اللازمة لذلك من قبل السلطات الإشرافية والمالية، هذا الأمر شجع البنوك ومؤسسات الرهن العقاري على الإفراط في منح القروض (لزهر، 2022، صفحة 114).

**خامسا: المضاربة والتعامل بالمشتقات المالية**

نظرا لكون الاقتصاد الأمريكي يعتمد بدرجة كبيرة على تداول الأصول (الموجودات) المالية في الأسواق المالية، حيث تتسم هذه الأسواق المالية بانتشار واسع لعمليات المضاربة بهدف تحقيق عوائد من

خلال الاستفادة من فوارق الأسعار، فإذا خرجت عملية المضاربة عن قواعد ومستجدات السوق ترتفع أسعار الأصول بشكل غير مسبوق لكن سرعان ما تنخفض الأسعار إلى القاع، وهنا تبدأ ظاهرة سلوك القطيع تظهر تدريجياً، كما أن المستثمرون فيها يتصرفون وفق دوافع نفسية تؤثر على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وبفعل الطبيعة المضاربة، فإن انخفاض أسعار الأصول المالية مع وجود مؤشرات بقرب حدوث الأزمة، يدفع بالمستثمرين اللذين لديهم خبرة في السوق بالاندفاع إلى الأسواق المالية لبيع ما بحوزتهم من أوراق مالية، حتى لو تحملوا من وراء ذلك خسارة، وذلك بهدف تقليل خسائرهم وإيقافها، ومن تم تبدأ حالة الذعر المالي تزداد في الأسواق فينهار السوق المالي مما يؤدي إلى تقاوم الأزمة (عزازي، 2014، صفحة 44).

وما زاد من الأزمة سوءاً هو المبالغة في التعامل بالمشنقات المالية وسوء استخدامها، حيث وصل حجمها على المستوى العالمي في نهاية 2007 حوالي 596 تريليون دولار، منها حوالي 58 تريليون دولار فقط لمبادلات التعثر عن السداد (Credit Default Swaps- CDS) معظمها يستخدم في عمليات المضاربة (بوشرمة، 2020، صفحة 147)، وعليه فالمشنقات المالية انتقلت من وظيفة التحوط من المخاطر إلى أدوات للمضاربة وإنشاء المخاطر.

#### سادساً: عدم الالتزام بمعايير الجودة الائتمانية

اتبعت الحكومة الأمريكية في سنة 2002 شعاراً يقضي بتملك كل مواطن أمريكي سكن، ولغرض تحقيق هذا الهدف قامت السلطات النقدية في الوم أ بتخفيض معدلات الفائدة بشكل كبير، وهذا ما حفز المصارف في التوسع في منح التمويلات العقارية للزبائن لشراء مساكنهم بمساهمات أولية ضعيفة وبأجال طويلة قد تصل إلى 45 سنة، مما شجع الكثير من الأفراد على الاقتراض ودفع المصارف إلى التساهل في منح الائتمان العقاري للمقترضين ذوي الجدارة الائتمانية الضعيفة (دوفي، 2017، الصفحات 728-729).

#### سابعاً: ضعف أو انعدام الرقابة والإشراف

إن البنوك التجارية تخضع للرقابة والإشراف من طرف البنوك المركزية، ولكن هذه الرقابة تقل أو تتعدم بالنسبة لمؤسسات مالية أخرى مثل بنوك الاستثمار وسماسرة الرهون العقارية والرقابة على المنتجات المالية الجديدة مثل المشنقات المالية، أو الرقابة على الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة

الائتمانية وصناديق التحوط، وبالتالي يشجع هذا المستثمرين على الإقبال للاستثمار في الأوراق المالية بحثا عن فرص استثمار أفضل (بن حدو، 2012، صفحة 229). فضلا عما سبق فإن توسع وانتشار صناديق التحوط أدى إلى خلق وفرة في السيولة النقدية وتحقيق مكاسب سريعة، إذ أن هذه الصناديق هي بمثابة مؤسسات مالية غير متاحة للشعب بل هي مخصصة للأثرياء فقط، وكل صندوق يضم حوالي 500 مستثمر، وأن هذه الصناديق غير مسجلة ولا تخضع للرقابة والإشراف من طرف السلطات النقدية، حيث أن هذه الصناديق يقوم نشاطها على الاقتراض من مؤسسات مالية بأسعار فائدة منخفضة لتعيد توظيف هذه الأرصدة المالية بغرض الاستثمار مقابل معدلات فائدة مرتفعة وبذلك تحقق أرباح من الفرق بين الفائدتين وهذا ما يسمى بالرفع المالي، وهو بمثابة استثمار في الأوراق المالية أو مشتقات الائتمان وهي عملية تحويل القروض المختلفة (مثل قرض الرهن العقاري وغيره) إلى سندات ليتم طرحها في الأسواق المالية للتداول عليها، وهكذا نرى بأن ضعف الرقابة والإشراف يمثل العامل الآخر الذي شجع على التوسع بشكل كبير في المديونية (مدحت و ميسون، 2012، صفحة 50).

#### ثامنا: دور وكالات التصنيف الائتماني

تقوم وكالات التصنيف الائتماني بتقدير مخاطر القروض كما تعمل على تحسين شفافية المعلومات المالية، إلا أنه ونظرا لأنها تتلقى أجورها من مصدري القروض الذين يطلبون التصنيف فقد تتحاييل في إعطاء تصنيفات إذ غالبا ما تعطي تصنيفات مبالغ فيها ومغلوطة، بحيث يكون لديها حافز قوي على تصنيف الأوراق المالية المعنية بأعلى من قيمتها الحقيقية، وهذا لضمان جذب المزيد من المشترين وحتى تتظاهر أن لديها نظاما للتصنيف جيد ومستقر وموثوق به من قبل الهيئات الدولية الرسمية لتفادي النزول بمراتب تصنيفاتها، وهذا ما حدث في أزمة 2008 حين عجزت عن التقييم الحقيقي للأوراق المالية وأعطت معلومات مغلوطة ما أدى إلى تغليب الملايين من المستثمرين حول جودة هذه الأوراق المالية مما سبب في انهيار السوق (سدره، 2013، الصفحات 97-98). كما أن هذه الوكالات لم تتمكن من تقدير الآثار المتوقعة لتقلبات سوق العقار ولم تأخذ بعين الاعتبار القرار الذي اتخذته الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بشأن تخفيض أسعار الفائدة وما نتج عنها من تأثيرات سلبية على متخذي القرار في البنوك والمؤسسات المالية بشأن حجم التعرض الفعلي للمخاطر (طالب و قلادي، 2019، صفحة 393).

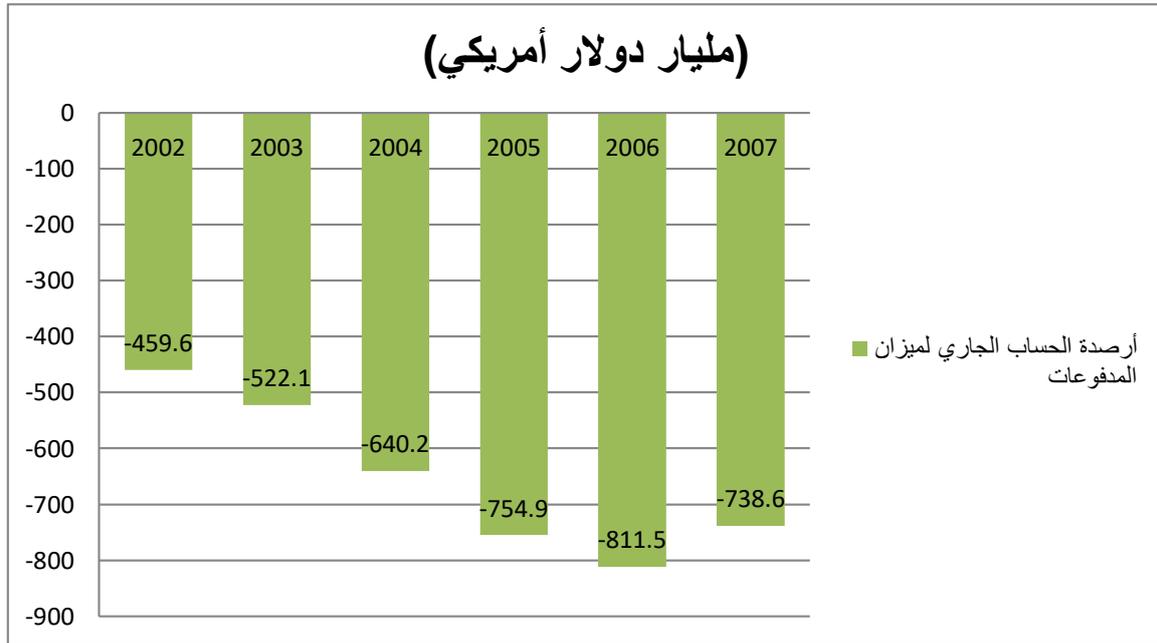
## الفرع الثاني: الأسباب غير المباشرة للأزمة المالية العالمية لسنة 2008

بالإضافة إلى الأسباب المباشرة التي أدت إلى اندلاع الأزمة، هناك أيضا بعض الأسباب غير المباشرة التي مهدت الطريق لتفاقم هذه الأزمة، ونذكر منها ما يلي:

## أولاً: عجز الميزان التجاري الأمريكي

أشارت العديد من التقارير الدولية أن الميزان التجاري الأمريكي قد سجل عجزا كبيرا لسنة تلو الأخرى خلال الخمس سنوات التي سبقت الأزمة، وقد وصل هذا العجز إلى 811.5 مليار دولار في سنة 2006، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-4): أرصدة الحساب الجاري لميزان المدفوعات الأمريكي (2002-2007)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (صندوق النقد العربي، 2008).

## ثانياً: ارتفاع حجم المديونية للو. م. أ

ارتفعت حجم الديون الحكومية للو. م. أ بشكل كبير قبل الأزمة المالية حيث انتقلت من 4.3 تريليون دولار في عام 1990م إلى 8.4 تريليون دولار في عام 2003 وإلى 8.9 تريليون دولار في عام 2007م (جباري و خميلي، 2010، صفحة 6).

**ثالثا: حجم الإنفاق العسكري الأمريكي**

من الأسباب غير المباشرة للأزمة المالية هي النفقات العسكرية الكبيرة للوم أ في حربها على العراق وأفغانستان، فالولايات المتحدة الأمريكية كانت تنفق تقريبا مليون دولار لحربها على العراق في كل ثلاث دقائق مما يؤدي إلى نزع المزيد من السيولة (دوفي، 2017، صفحة 230).

**رابعا: انتشار الفساد الأخلاقي الاقتصادي**

وتتمثل في الممارسات غير الأخلاقية التي انتشرت في المؤسسات والأسواق المالية مثل الاستغلال، الكذب، التدليس، الغش، الاحتيال والمعاملات الوهمية، بالإضافة السلوكيات غير السوية من طرف المتعاملين في الجانب المالي من بنوك وأسواق مالية ومؤسسات مالية أخرى مثل الطمع والهلع (المنهالي، 2012، صفحة 64).

**المطلب الثالث: تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الاقتصاد العالمي**

كان لتداعيات الأزمة انعكاسات كبيرة على مجمل القطاعات في مختلف دول العالم نتيجة وجود روابط اقتصادية، مالية وتجارية بين الاقتصاد الأمريكي ومختلف اقتصاديات الدول، وقد تفاوتت حدتها من بلد لآخر ومن قطاع لآخر وذلك حسب درجة الارتباط بين الاقتصاد الأمريكي وبين اقتصاديات مختلف الدول، حيث كلما ارتفعت درجة الارتباط زادت حدة التأثيرات والعكس صحيح. وفيما يلي أهم هذه التأثيرات.

**أولاً: تداعيات الأزمة المالية على البنوك والمؤسسات المالية**

تعد البنوك والمؤسسات المالية من أكثر القطاعات تأثرا بالأزمة كون بؤادر هذه الأزمة بدأت تظهر في هذا القطاع الحيوي، وعليه يمكن عرض هذه التأثيرات في النقاط التالية:

**1- جفاف السيولة:** لقد أدت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008م إلى جفاف حاد في السيولة، حيث أصبحت البنوك والمؤسسات المالية غير قادرة على إعادة تمويل التزاماتها (عدم سيولة التمويل) بسبب جفاف مصادر إعادة التمويل (مشكل الثقة)، وإن كانت موجودة فهي بتكاليف مرتفعة ويصعب الحصول عليها، ففي الوم أمثلا والتي بدأت فيها الأزمة كانت مجموعة "بير ستييرنز" (Bear Stearns) هي أول مجموعة تفقد فجأة القدرة في الحصول على التمويل، ففي يوم الجمعة 14 مارس سنة 2008م أصبح

هذا البنك الاستثماري يعاني من مشاكل في السيولة، الأمر الذي كان ينذر بعواقب وخيمة تُعدي باقي النظام المصرفي والمالي ككل، نظرا لضخامة مشاركته في سوق المشتقات ودوره الأساسي كعمول لصناديق تحوطية، مما تطلب تدخل بنك الاحتياطي الفدرالي على وضع خطط لإنقاذه من الإفلاس، في المقابل ذلك فإن بنك "ليمان برادرز" (Lehman Brothiers) الذي يعتبر ثاني مجموعة استثمارية كبرى بعد "بير ستيرنز" تفقد قدرتها في الحصول على التمويل من الأسواق نظرا لجفاف السيولة، لكن في هذه المرة لم يتمكن بنك الاحتياطي الفيدرالي تقديم إقراض طوارئ لهذه المجموعة لإنقاذها، فكان الإفلاس النتيجة الحتمية لهذا البنك (بوشرمة، 2020، الصفحات 153-154)، وكنتيجة لذلك ومن أجل استعادة الثقة في البنوك والمؤسسات المالية نسقت البنوك المركزية الكبرى فيما بينها على الصعيد العالمي وقامت بتخفيض سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس في أكتوبر 2008 سعيا منها لزيادة السيولة (Vaslika & All, 2014, p. 25).

**2- خسائر البنوك والمؤسسات المالية:** عقب الأزمة المالية العالمية تعرضت العديد من البنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية الكبرى للإفلاس الواحدة تلو الأخرى (Jiaming, 2023, p. 305)، نتيجة لتخلف عن دفع الرهن العقاري أو تخفيض قيمة الرهن، وقد أشارت بعض التقارير أنّ المؤسسات المالية على مستوى العالم خسرت نحو 3 تريليون دولار من بداية عام 2008م حتى نهاية أكتوبر من ذات العام (دريس و صويلحي، 2016، صفحة 129)، وقد تم الإعلان عن إفلاس 112 بنكا دوليا على مستوى العالم (بن حدو، 2012، صفحة 233)، وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد بلغت خسائر ثمانية بنوك أمريكية عام 2007م حوالي 81.8 دولار، كما قدرت خسائر ستة بنوك أمريكية في الأشهر الستة الأولى لعام 2008م حوالي 53.3 مليار دولار، ولم تكن شركات التأمين في منأى عن هذه الأزمة إذ تعرضت هي الأخرى لخسائر كبيرة، فقد فقدت مؤسسة التأمين الأولى عالميا "أمريكان انترناشيونال جروب" 45% من قيمتها خلال أسبوع واحد و 79% في سنة واحدة، وفقد بنك "ليمان برادرز" الذي يعد رابع أكبر البنوك في وول ستريت 45% من قيمته في يوم واحد، و 94% في سنة واحدة (طبري، 2011، صفحة 200). والجدول الموالي يعرض أكبر البنوك الخسارة من أزمة الرهن العقاري في العالم خلال الأزمة المالية العالمية.

الجدول رقم (3-1): أكبر 10 بنوك في العالم تعرضوا للخسائر من أوت 2007 لغاية أوت 2008

البنوك الأولى المتأثرة بالأزمة	الخسائر إلى غاية أوت 2008 (مليار دولار)	انخفاض في سعر السهم (%)
Citigroup	54.6	-58
Merrill Lynch	51.8	-62
UBS	38.2	-63
HSBC	27.4	-6
Wachovia	22	-61
Bank of America	21.2	-31
IKB	15.9	-83
Royal Bank of Scotlanda	15.2	-53
Washington Mutual	14.8	-86
Morgan Stanley	14.4	-30

Source: (The Economist Magazine, 2008).

يبين الجدول رقم (3-1) أكبر البنوك الأولى خسارة في أنحاء العالم من أزمة الرهن العقاري خلال الفترة ما بين أوت 2007م إلى أوت 2008م، حيث نلاحظ من خلال هذا الجدول الخسائر الكبيرة التي تكبدتها مختلف البنوك والمؤسسات المالية في شتى أنحاء العالم بسبب الانخفاض الكبير في سعر أسهمها، حيث قدر إجمالي خسائر هذه البنوك والمؤسسات المالية حوالي 275.5 مليار دولار، ويعتبر بنك (Citigroup) في الو. م. أكبر البنوك خسارة حيث بلغ حجم خسائره 54.6 مليار دولار جراء انخفاض سعر أسهمه إلى 58%.

ثانياً: تأثير الأزمة المالية على سوق النفط العالمي

كان لتأثير الأزمة المالية على أسواق النفط الدولية كبيراً وحاداً، ففي السداسي الأول من عام 2008 شهدت أسعار النفط ارتفاعاً كبيراً حيث انتقلت من 90 دولار للبرميل الواحد إلى 147 دولار، أما بعد الأزمة وبالضبط في النصف الثاني من عام 2008 فقد تراجعت أسعار النفط العالمية إلى مستويات دنيا، حيث انخفض سعر البرميل الواحد إلى 44.6 دولار (Xi, 2023, p. 378).

## ثالثا: تأثيرات الأزمة المالية على الأسواق المالية العالمية

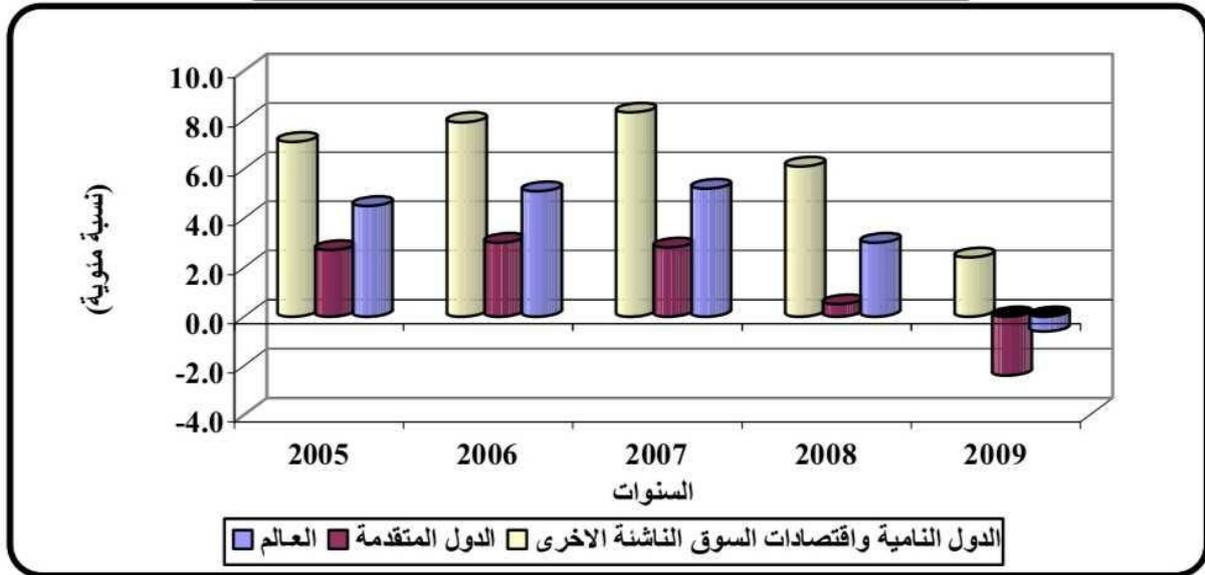
أما فيما يخص الأسواق المالية فكانت من أكثر القطاعات تأثرا بالأزمة المالية العالمية، حيث نجد أن أغلب البورصات العالمية قد تأثرت بشكل مباشر بالأزمة، فقد تعرضت الأسواق الأمريكية لانهيارات متتالية نتيجة الأزمة المالية، وانتقلت تداعياتها لأغلب الأسواق الأوروبية لتمتد العدوى إلى الأسواق العربية والخليجية، وهذا راجع إلى أن السوق الأمريكية سوق قيادية لمختلف الأسواق المالية العالمية، لذلك فكما اهتزت السوق الأمريكية اهتزت معها الأسواق العالمية الأخرى، ويفسر تأثر الأسواق المالية العالمية بالأزمة إلى أن الخسارة في سوق العقار شكلت حافزا لدفع المستثمرين إلى الأسواق المالية لسحب أموالهم من البورصات لتقليل خسائرهم ولتغطية مراكزهم المالية في أماكن أخرى، وهنا تبدأ حالة الذعر المالي تزداد في الأسواق، مما أدى إلى انهيار أغلب الأسواق المالية في العالم، وتراجع النشاط الاقتصادي في الوم أ خاصة، وخارجها عامة (أبو شعله، 2012، الصفحات 322-323)، فعلى إثر هبوط قيم الأسهم في بورصة "وول ستريت" في سبتمبر 2008م انخفض المؤشر العام للقيم المنقولة بنسبة 7.5% في مدريد و7.1% في فرانكفورت و6.8% في باريس، و6% في ساوباولو و5.4% في لندن، و3.8% في طوكيو، و1.5% في شنغاي، واستمر هذا الانخفاض خلال عام 2008م، مما جعل البورصات العالمية تسجل خسائر فادحة خلال العام نفسه (رسلان، 2012، صفحة 295).

## رابعا: أثر الأزمة المالية على معدلات النمو الاقتصادي العالمي

شهد الاقتصاد العالمي تراجعا كبيرا منذ بداية عام 2008م نتيجة تراجع أسعار السلع الأولية ودخول معظم اقتصاديات الدول الرأسمالية في فترة ركود اقتصادي، ولهذا شكلت الأزمة قيودا على معدلات النمو في تلك الدول وعلى الاقتصاد العالمي برمته بحكم العلاقات والروابط المالية والاقتصادية والتجارية التي تربط الرأسمالية بكل دول العالم، وتشير التقارير الدولية إلى أن معدل النمو الحقيقي للاقتصاد العالمي خلال عام 2008 قدر بنحو 3.2% مقابل 5.2% في عام 2007 (دوفي، 2017، صفحة 733)، وقد استمرت تداعيات الأزمة العالمية تلقي بظلالها خلال عام 2009م أيضا حيث دخل الاقتصاد العالمي في أعماق ركود اقتصادي، وذلك بانكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي بنسبة 0.6% في عام 2009م عن معدل نموه في عام 2008م، وقد جاء هذا الانخفاض كمحصلة لتراجع معدلات النمو في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وإن كان أكثر حدة في الدول المتقدمة (رسلان، 2012، صفحة 296)، وفي هذا الإطار أشار التقرير الدولي الصادرة عن صندوق

النقد العربي لسنة 2009م إلى أن معدل النمو الاقتصادي للدول المتقدمة قد انخفض من 0.5% في عام 2008 إلى -3.2% في عام 2009، أما اقتصاديات الدول النامية والناشئة فكانت أقل تأثراً بالأزمة حيث انتقل معدل نموها من 6% في عام 2008 إلى 2% في عام 2009، كما هو موضح في الشكل الموالي.

الشكل رقم (3-5): معدلات النمو الحقيقي في العالم والدول المتقدمة والنامية (2005-2009)



المصدر: (صندوق النقد العربي، 2010، صفحة 2)

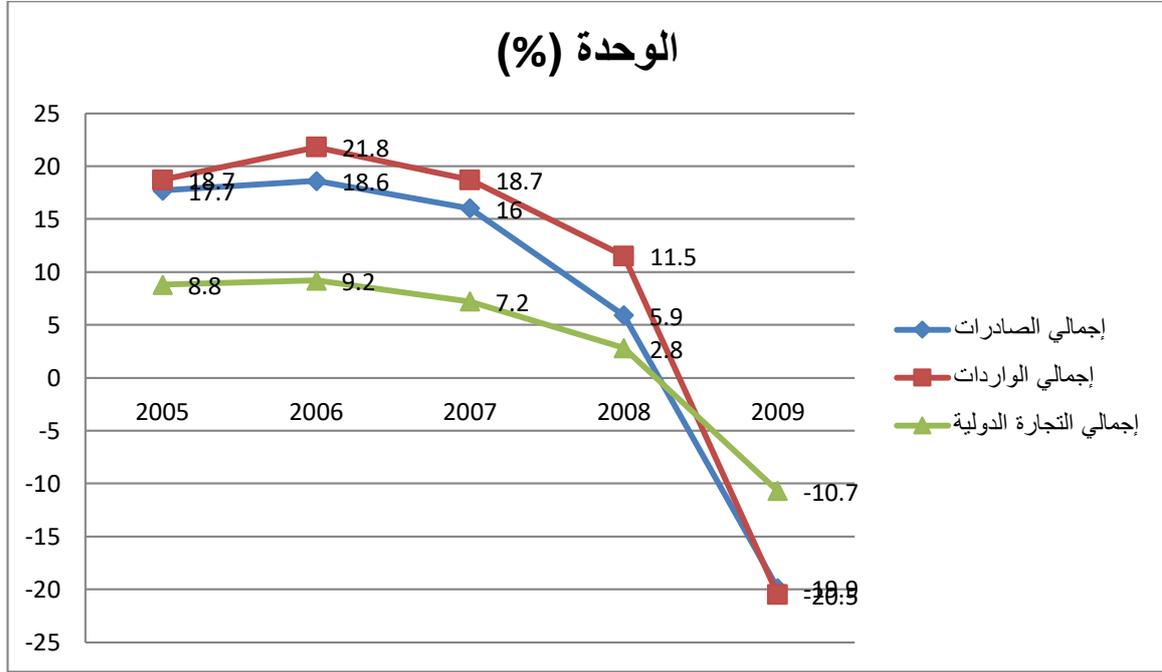
#### خامساً: تأثير الأزمة على معدلات التضخم والبطالة العالميين

انعكس انخفاض معدل نمو الاقتصاد العالمي على معدلات البطالة والتضخم العالميين، إذ شهدت أسعار السلع الأولية انخفاضاً حاداً في عام 2008م بالمقارنة بالمستويات التي كانت عليها في عام 2007، مرافقة في ذلك ارتفاع معدل التضخم العالمي في عام 2008 مقارنة بعام 2007 وذلك في مختلف دول العالم ولا سيما الدول النامية التي تراجعت أسعار صرف عملتها أمام العملات الرئيسية كالดอลลาร์ واليورو (رسلان، 2012، صفحة 296)، كما أسهمت الأزمة في ارتفاع معدل البطالة العالمي حيث سجل هو الآخر نمواً معتبراً، وبذلك انتقل من 5.4% سنة 2007 (قبل بدء الأزمة) إلى 5.6% سنة 2008 ليتعدى نسبة 6.3% سنة 2009 (بوشرمة، 2020، صفحة 158).

## سادسا: أثر الأزمة المالية على التجارة العالمية

أما بشأن تأثيرات الأزمة على التجارة العالمية فقد تراجعت بدرجة كبيرة، كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-6): نمو التجارة الدولية (2005-2009)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (صندوق النقد العربي، 2010، صفحة 299).

من خلال الشكل رقم (3-6) نلاحظ انخفاض حجم التجارة الدولية إبان وبعد الأزمة المالية بشكل كبير جدا، إذ انتقلت من 7.2% في عام 2007 إلى 2.8% في عام 2008 لتصل إلى -10.7% في عام 2009، فعلى إثر تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي وتراجع الاحتياطات النقدية تم تخفيض فاتورة الاستيراد، مما أدى إلى انخفاض إجمالي الواردات من 18.7% في عام 2007 إلى 11.5% في عام 2008 ثم إلى -20.5% في عام 2009، في المقابل ذلك أدى انخفاض الطلب على المواد الأولية والسلع الاستهلاكية إلى انخفاض إجمالي الصادرات حيث انتقل معدل نموها من 16% في عام 2007 إلى 5.9% في عام 2008، لتسجل معدلات سلبية في عام 2009 بنسبة -19.9%.

**سابعاً: أثر الأزمة المالية على العجز المالي والمديونية**

في ظل الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي كان هناك تأثيرات سلبية على حجم المديونية، حيث ارتفعت مستويات العجز المالي في دول العالم من 0.3% في عام 2007م إلى نحو 6.7% في عام 2009م، أما في دول مجموعة السبعة فقد وصل العجز المالي فيها في عام 2009م نحو 8.8% بعد أن كان يقدر بنسبة 1.1% في عام 2007م، وفيما يتعلق بالدين العام في البلدان المتقدمة لمجموعة العشرين فقد انتقل من 72.9% في عام 2007م إلى 90.6% في عام 2009 (أبو حمور، 2012، صفحة 33).

من خلال ما سبق يمكن القول أن الأزمة المالية العالمية التي حدثت في الوم أ في عام 2008 قد ألفت بضلالها على مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية والنقدية في شتى أنحاء العالم معلنة بذلك عن هشاشة النظام الرأسمالي، حيث انهارت كُبريات المصارف والمؤسسات المالية في العالم، وانخفضت مستويات التشغيل والاستهلاك والتصدير وكذا الاستثمار، كما تراجعت أسعار النفط... الخ، ولم يسلم منها أي قطاع وقد انعكس هذا سلبا على تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي، لكن تأثيرها كان بدرجات متفاوتة وذلك تبعاً لدرجة ارتباط واندماج كل اقتصاد بالاقتصاد العالمي.

**المطلب الرابع: استعراض أهم خطط الإنقاذ لمعالجة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008**

نظراً للخطورة الكبيرة للأزمة المالية تطلب تدخل مختلف دول العالم خصوصاً في الدول الصناعية الكبرى بهدف احتواء الوضع وذلك باتخاذ حزمة من الإجراءات، وعليه سنذكر فيما يلي أهم خطط الإنقاذ.

**أولاً: خطة الإنقاذ الأمريكية**

بهدف انتعاش السيولة في البنوك والمؤسسات المالية خصصت السلطات الأمريكية حوالي 250 مليار دولار لضخها في تسع بنوك كبرى متعثرة، ونظراً لعمق هذه الأزمة تم إضافة مبالغ أخرى إلى أن وصل المبلغ إلى 700 مليار دولار (حجيلة و بلحاج، 2017، صفحة 125)، تجدر الإشارة إلى أن هذا المبلغ اتضح بعد فترة قصيرة أنه غير كاف لإنقاذ هذه البنوك نظراً للانهايات الكبرى التي خلفتها هذه الأزمة على مجمل البنوك والمؤسسات المالية، وبمجيء الرئيس باراك أوباما "Barak Obama" للحكم،

وضع برنامجا تكميليا في عام 2009م، وعلى إثرها قام البنك الفيدرالي الأمريكي ووزارة الخزانة الأمريكية بإعلان عن خطة إنقاذ جديدة، تقضي بتوفير حوالي 800 مليار دولار لدعم بعض القطاعات الاقتصادية الأساسية التي تعرضت لانهيئات خطيرة جدا (مخلوفي، 2020، صفحة 78)، كما تم منح إعفاءات ضريبية بقيمة 1000 مليار للطبقة الوسطى والشركات، وكذا الرفع من سقف الضمانات التي تمنحها الدولة للمودعين من 100 ألف دولار إلى 250 ألف دولار لمدة سنة واحدة (آيت محمد، 2018، صفحة 147).

#### ثانيا: خطة الإنقاذ البريطانية

أقرت بريطانيا وضع خطة إنقاذ تم بموجبها ضخ ما يصل إلى 250 مليار جنيه (نحو 450 مليار دولار) من أموال الحكومة في أكبر بنوك البلاد المتعثرة، وذلك بهدف مد البنوك بالسيولة قصيرة الأجل وإتاحة لها رؤوس أموال جديدة، إضافة إلى توفير أرصدة كافية للنظام المصرفي من أجل تمكينه من مواصلة منح قروض متوسطة الأجل وذلك لمواجهة الركود الاقتصادي، وتشتت الخطة البريطانية على البنوك الحد من الامتيازات الممنوحة للمسؤولين التنفيذيين وتخفيض التوزيعات النقدية في هذه المصارف (خاطر، 2015، صفحة 40).

#### ثالثا: خطة الإنقاذ الألمانية

في ألمانيا اعتمدت الحكومة خطة إنقاذ بقيمة 540 مليار دولار، تم بموجبها تأسيس "صندوق لاستقرار الأسواق المالية"، وتهدف الخطة إلى دعم وتعزيز المراكز المالية للبنوك والمؤسسات المالية حتى 31 ديسمبر 2009، وبموجب هذه الخطة تم تخصيص 80 مليار أورو كحد أقصى لإعادة رسملة البنوك، و20 مليار أورو كضمان لهذا الغرض، وبهدف انتعاش السيولة في سوق ما بين البنوك تم تخصيص حوالي 400 مليار أورو، كما باشرت وزارة المالية الألمانية باتخاذ حزمة من الإجراءات تهدف إلى تخفيض رواتب مسؤولي البنوك والمؤسسات المالية التي استغادت من هذه الخطة، وكذا تحديد العلاوات ومستحقات نهاية الخدمة (بن رقرق و سحنون، 2020، صفحة 97).

**رابعاً: خطة الإنقاذ الإيطالية**

في إيطاليا حاولت السلطات العليا في البلاد ومديرو المصارف تهدئة الأوضاع من خلال انتهاج سياسة انتقائية في منح قروض لقطاعات تكون قادرة على الصمود في ظل هذه الأزمة، كما أعلنت عن خطة إنقاذ بقيمة 20 مليار يورو كإجراء احترازي لمنع انهيار البنوك والمؤسسات المالية وبالتالي تحقيق الاستقرار في السوق المصرفية (آيت محمد، 2018، صفحة 149).

**خامساً: خطة الإنقاذ الروسية**

البنك المركزي الروسي هو الآخر قام بضخ حوالي 37 مليار دولار في شكل قروض طويلة الأجل مقدمة للبنوك بهدف انتعاشها ومنع تعثرها (دربوشي، 2011، صفحة 50).

**سادساً: خطة الإنقاذ الفرنسية**

قدرت خطة الإنقاذ في فرنسا بحوالي 491 مليار دولار، خصصت لمساعدة البنوك على التغلب على آثار الأزمة المالية العالمية، حيث تم تخصيص 40 مليار أورو لإعادة رسملة البنوك التي على وشك الإفلاس والانهيار مقابل امتلاك حصص فيها، فيما خصص مبلغ 320 مليار أورو كضمانات للقروض البنكية المشتركة بين البنوك وذلك بغرض انتعاش سوق ما بين البنوك، وفي شهر نوفمبر 2008، تم إقرار خطة إنقاذ ثانية بقيمة 26 مليار أورو خصصت في مجملها لمساعدة قطاعات الإسكان (بن رقرق و سحنون، 2020، صفحة 97).

**سابعاً: خطة الإنقاذ اليابانية**

في اليابان تطلب تدخل البنك المركزي على وضع خطط إنقاذ حيث تم بموجبها ضخ 45 مليار دولار لإحياء قانون إنقاذ البنوك الذي صدر إبان الأزمة المالية التي حدثت في التسعينات القرن الماضي (حجيلا و بلحاج، 2017، صفحة 126).

في الأخير يمكن القول أنه وبالرغم من اتخاذ كل هذه الإجراءات التي كانت في مجملها عبارة عن ضخ سيولة في البنوك والمؤسسات المالية بهدف انتعاشها، إلا أن هذه الدول لم تكن قادرة على احتواء الأزمة؛ كون هذه الحلول كانت مؤقتة وعلى المدى القصير فقط ولا تكفي لحل الأزمة من جذورها، مما يستدعي العمل على تصحيح كل الاختلالات البنوية التي أدت إلى الوقوع في الأزمة، والتفكير جدياً

في إقامة نظام مالي سليم يكون قادر على مجابهة هذه الأزمات، وفي خضم هذه الأزمة المالية أثار نقاش كبير وعميق من قبل الباحثين والأكاديميين حول إمكانية الاعتماد على النظام المالي الإسلامي كأحد الحلول الناجعة لمعالجة ومجابهة هذه الأزمات المالية التي قد تحدث في المستقبل، خاصة بعد أن أكدت العديد من الدراسات على صمود المصرفية الإسلامية إبان وبعد هذه الأزمة، وعليه ومن خلال هذا الطرح سنحاول في المبحث الموالي إعطاء قراءة إسلامية حول الأزمة المالية ومعرفة أهم الحلول التي تقدمها المصرفية الإسلامية في التصدي للأزمات المالية.

## المبحث الثاني: الصيرفة الإسلامية والأزمة المالية العالمية لسنة 2008

بعد أن تعرفنا في المبحث السابق عن تشخيص الأزمة المالية من منظور الاقتصاد الوضعي، سنحاول في هذا المبحث تشخيص الأزمة المالية من منظور الاقتصاد الإسلامي، ومن ثم نبين آثارها على المصرفية الإسلامية مع تحديد بعض الحلول الاقتصادية التي يمكن الاعتماد عليها لمعالجة الأزمات المالية وتفادي تكرارها في المستقبل.

### المطلب الأول: أسباب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 من منظور الاقتصاد الإسلامي

اجتهد خبراء الاقتصاد الإسلامي في تحديد أسباب الأزمة المالية العالمية من منظور الشريعة الإسلامية، وقد تمثلت هذه الأسباب فيما يلي:

#### أولاً: انتشار الربا في المعاملات المالية

يرى المحللين الاقتصاديين المهتمين بالاقتصاد الإسلامي أن السبب الرئيسي لهذه الأزمة هو تعامل البنوك بسعر الفائدة، أو ما يسمى في الشريعة الإسلامية بمصطلح الربا (إهام، 2015، صفحة 98)، ويعني بها "الزيادة في رأس المال بلا مقابل في معوضة مال بمال، أو زيادة أحد البديلين المتجانسين من غير أن يقابل هذه الزيادة عوض" (مخلوفي، 2020، صفحة 94).

➤ **موقف الشريعة الإسلامية من الربا:** وبناءً على ما تقدم لبيان تعريف الربا، فإن موقف الإسلام

من سعر الفائدة هو التحريم (صويلحي، 2017، صفحة 120). ولقد ورد نصوص عديدة من

الكتاب والسنة في تحريم الربا، نذكر لقله تعالى " **الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ**

**الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ۗ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ**

**الرِّبَا ۗ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانْتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ ۗ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ**

**النَّارِ ۗ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ (275) "** (الآية 275، سورة البقرة).

فالشريعة الإسلامية بتحريمها الربا إنما تهدف من وراء ذلك إلى إقامة نظام اقتصادي عادل خالٍ

من أيِّ شبهات في توزيع الثروات وتعميم الخيرات، وبالتالي فإن عائد رأس المال يجب أن يكون مرتبطاً

بالإنتاج الحقيقي المبني على العمل، فالعمل يؤدي إلى إيجاد منافع جديدة للمجتمع من استثمارات،

مشاريع، منتجات أخرى، وخلق فرص التشغيل وغيرها من المنافع الأخرى، وأنّ هذه المتغيرات تنتج لنا الزيادة في رأس المال الأصلي؛ وبهذه الآلية يعد المال منتجا وفعالا في تحقيق التنمية الاقتصادية وأما المال بدون وجود جهد إنتاجي، سواء كان إنتاجا ماديا أو معنويا (خدمات) أو بدون تحمل مخاطر الأعمال، فيكتسي الدور السلبي له ويساهم بذلك في عرقلة التنمية الاقتصادية (إلهام، 2015، صفحة 98).

### ثانيا: الرهن العقاري

كما سبق وأن ذكرنا سابقا يعتبر الرهن العقاري السبب المباشر في حدوث الأزمة المالية، لأن البنوك والمؤسسات المالية توسعت في منح تمويلات عقارية للمقترضين بهدف شراء منازلهم وبأسعار فائدة متدنية وبدون وجود ضمانات كافية، فالمقترضين كانوا يرهنون العقار الذين اشتروه نفسه، في المقابل قامت البنوك والمؤسسات المالية بإعادة بيع هذا الأصل المرهون كسندات دين، مما خلق طلبا متزايدا على العقارات لكن بعد التشبع السوق العقاري وفشل المقترضين عن سداد ديونهم هبطت الأسعار إلى القاع، مما أدى إلى تراكم كم هائل من المديونية فنتج عنها انهيارات كبيرة في العديد من البنوك والمؤسسات المالية.

وعموما تتلخص فكرة الرهن العقاري في الاتفاق بين ثلاث أطراف المالك، المشتري والممول، حيث يقوم المالك ببيع العقار للمشتري بمبلغ معين، ويدفع المشتري جزءا من الثمن (10% مثلا)، ويقوم الممول كأن يكون مثلا بنك أو شركة تمويل عقاري بدفع باقي الثمن للبائع دفعة واحدة معتبرا إياه قرضا بفائدة مقابل وجود ضمانات تتمثل في رهن العقار له، على أن يسدد القرض على دفعات طويلة الأجل، ويسجل العقار باسم المشتري باعتباره مالكا له (منظور الحق، 2013، صفحة 230).

➤ **موقف الشريعة الإسلامية من الرهن العقاري:** ومن منظور الشريعة الإسلامية فإن هذا الأسلوب للرهن غير جائز شرعا، كون هذه المعاملة تشمل على قرض بفوائد والفائدة هي نوع من أنواع البيوع المحرمة شرعا، وفي هذا الإطار جاء قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 6/1/52 في دورته المنعقدة في مارس 1999 ليوضح ما يلي "إن السكن من الحاجات الأساسية للإنسان، وينبغي أن يوفر بالطرق المشروعة بمال حلال، وإن الطريقة التي تسلكها البنوك العقارية والإسكانية ونحوها من الإقراض بفائدة قلت أو كثرت هي طريقة محرمة شرعا لما فيها من

التعامل بالربا، وهناك طرق مشروعة يستغنى بها عن الطرق المحرمة لتوفير المسكن بالتملك" (المنهالي، 2012، صفحة 55).

### ثالثا: إعادة بيع العقار أو رهنه

غالبا ما يقوم المشترون بإعادة بيع العقار المرهون أو رهنه مقابل قرض جديد بفائدة معينة وبالتالي يتحمل العقار الواحد بحقوق رهن متعددة، وهذا ما حدث بالضبط في الأزمة المالية العالمية عندما فشل المقترضون عن السداد، لم تكفي قيمة العقار المرهون عن سداد قيمة القرض كليا (المنهالي، 2012، صفحة 56).

➤ **موقف الشريعة الإسلامية من بيع العقار أو رهنه:** إن اعتماد آلية إعادة البيع أو رهن العقار من منظور الشريعة الإسلامية غير جائز شرعا لعاملين؛ العامل الأول هو أن هذه المعاملة ينطوي عليها قرض جديد بفائدة ربوية والفائدة محرمة شرعا بالكتاب والسنة (المنهالي، 2012، صفحة 56)، أما العامل الثاني هو أن الفقه الإسلامي أكد على أن المرتهن لا يحق له التصرف بالأصل المرهون سواء بإعادة بيعه أو رهنه إلا بعد أخذ إذن من الراهن مع تسديد ما يعوضه عن ذلك له (غربي، 2017، صفحة 101).

### رابعا: التوريق

كما سبق وأن أشرنا سابقا يعتبر التوريق من بين أهم مسببات الأزمة المالية، ففي ظل عجز المقترضين عن سداد القروض السكنية التي تم الحصول عليها مقابل رهن هذه العقارات المشتراة، ولما أدركت البنوك الدائنة بخطر عدم تسديد للقروض الرديئة، تملصت هذه البنوك من مسؤولياتها وقامت ببيع هذه الأصول المشكوك في تحصيلها في صورة سندات إلى جهات معينة عن طريق آلية التوريق، فنشأ بهذا تراكم كم هائل من المديونية (بوجلال، 2009، صفحة 72).

➤ **موقف الشريعة الإسلامية من التوريق:** إن قيام البنوك بعمليات التوريق التي تعتمد على بيع الديون في الأسواق المالية غير جائز شرعا فهو بيع ما لا يملك، كما أنه لا يجوز التعامل بالسندات سواء إصدارا أو بيعا، وذلك لاحتوائها على الفوائد الربوية المحرمة شرعا (منظور الحق، 2013، صفحة 231). وفي ذلك صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة

المؤتمر الإسلامي رقم 11/4/92 في نوفمبر 1988؛ حيث نص على ما يلي " ولا يجوز بيع الدين المؤجل من غير الدين بنقد معجل من جنسه أو من غير جنسه لإفضائه إلى الربا، كما لا يجوز بيع بنقد مؤجل من جنسه أو من غير جنسه لأنه من بيع الكالئ بالكالئ (أي المتأخر دفعه بالتأخر قبضه) المنهي عنه شرعا، ولا فرق في ذلك بين كون الدين ناشئا عن قرض أو بيع أجل " (غربي، 2017، صفحة 102).

#### خامسا: المشتقات المالية

تعتبر المشتقات المالية التي تم التعامل بها في الأسواق المالية الأمريكية من بين الأسباب التي أدت إلى تفاقم الأزمة المالية العالمية، لأنها لا تتاجر بأصول حقيقية إنما هي مجرد وعد بالشراء أو بيع أصول في المستقبل (محارب، 2011، صفحة 26)، ففي الغالب ما ينتج عن هذه الأدوات المشتقة تدفقات نقدية ضخمة لا تقابلها تدفقات حقيقية من السلع والخدمات (غربي، 2017، صفحة 102).

➤ **موقف الشريعة من المشتقات المالية:** حرمت الشريعة الإسلامية نظام المشتقات المالية كونها تنطوي على معاملات وهمية يسودها الغرر والجهالة، وقد صنفت هذه المعاملات من قبل فقهاء الاقتصاد الإسلامي أنها من المقامرات المنهي عنها شرعا، وقد نهى عنها مجمع الفقه الإسلامي من خلال قراره رقم 63 (7/1) بشأن الأسواق المالية في دورته السابعة بشهر ماي سنة 1992، إذ ورد فيه ما يلي: "عقود الخيارات كما تجري اليوم في الأسواق المالية العالمية هي عقود مستحدثة لا تنطوي تحت أي عقد من العقود الشرعية المسماة، وبما أن المعقود عليه ليس مالا ولا منفعة ولا حقا ماليا يجوز الاعتياض عنه فإنه عقد غير جائز شرعا، وبالتالي لا يجوز تداولها" (مخولفي، 2020، الصفحات 98-99).

#### سادسا: الجوانب السلوكية والأخلاقية للأزمة

لقد أظهرت الأزمة أن من أهم أسبابها هو السلوكيات غير سوية من قبل المتعاملين في المجال المالي مثل الطمع والجشع والهلع والفرع، إلى جانب الممارسات غير أخلاقية التي انتشرت في المؤسسات المالية والأسواق المالية مثل الفساد والكذب والرشوة والاحتيال وتقديم معلومات مضللة وإخفاء الحقيقة منها (المنهالي، 2012، صفحة 64).

➤ **موقف الشريعة الإسلامية من هذه الممارسات:** أوصت الشريعة الإسلامية بالصدق وعدم الكذب والالتزام بمكارم الأخلاق؛ وذلك حتى لا تُمحق بركات الأموال، أي حتى لا يكون هناك كساد في الأسواق ومحق البركة بمصطلحات الاقتصاد الكلي هو كساد السوق وانهيائه (غربي، 2017، الصفحات 102-103).

### المطلب الثاني: تأثير الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصيرفة الإسلامية

تعتبر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 من أعنف الأزمات التي عرفها العالم الاقتصادي المعاصر، باعتبارها مست جميع القطاعات الاقتصادية والمالية في جل دول العالم ولا سيما القطاع المصرفي، وبما أن الصيرفة الإسلامية جزء لا يتجزأ من المنظومة المصرفية العالمية، أصبحت التساؤلات تطرح بشدة بشأن مدى قوة وصلابة الصناعة المصرفية الإسلامية في إدارة هذه الأزمة. وعليه سنحاول في هذا المطلب توضيح آثار الأزمة المالية على المصرفية الإسلامية.

#### الفرع الأول: درجة تأثر المصارف الإسلامية بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008

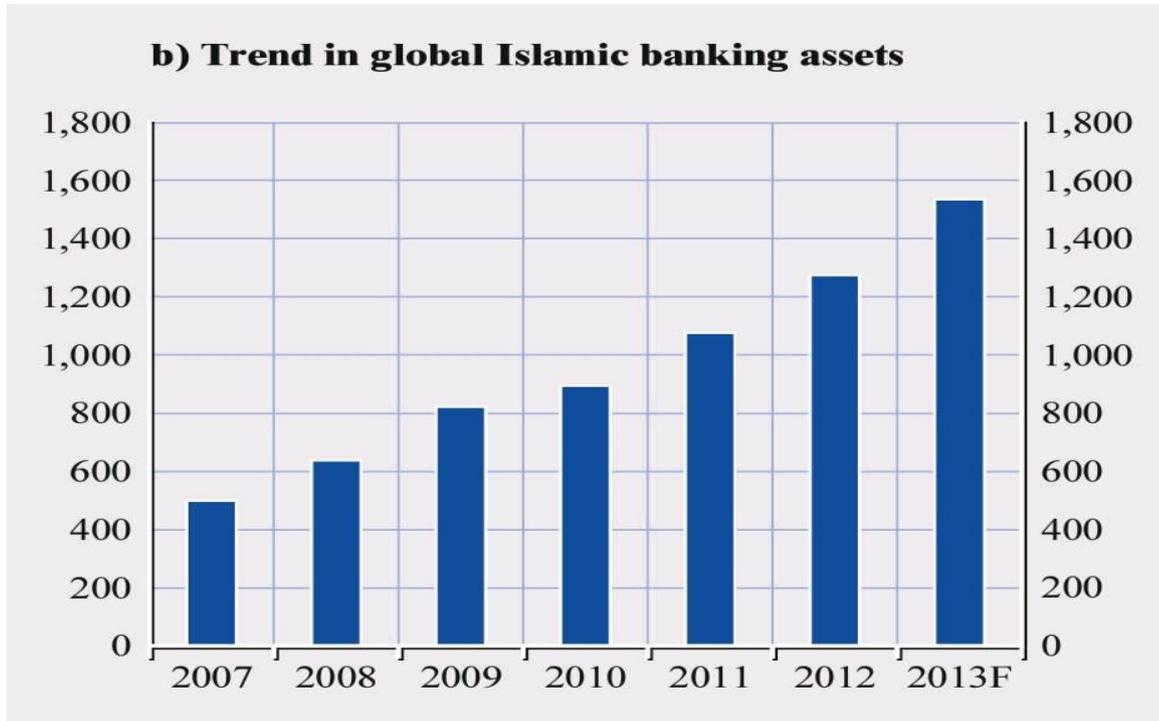
أكد عدد من الخبراء والمسؤولين في العديد من المؤسسات المالية الإسلامية عدم تأثر المصارف الإسلامية بالأزمة المالية العالمية، مبينين أن التأثير إن وجد فهو محدود جدا وذلك تبعا لطبيعة أعمال وأنشطة المصارف الإسلامية المستمدة من فقه الشريعة الإسلامية، وقد أوضح خبراء الاقتصاد الإسلامي أن المصارف الإسلامية قد أظهرت صمودا ملحوظا أثناء الأزمة المالية ويرجع هذا أساسا إلى تميزها بمجموعة من المبادئ والأسس القائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث أنها لا تتعامل في بيع الديون، فضلا عن بعد المصارف الإسلامية عن المضاربات الوهمية التي حدثت في الكثير من البنوك الأمريكية والأوروبية، ويذهب البعض الآخر للقول أن المصرفية الإسلامية تعيش اليوم أفضل حالاتها في ظل هذه الأزمة خاصة في ظل زيادة الطلب على المنتجات المالية الإسلامية، والتدفق النقدي الكبير الذي تشهده منطقة الخليج، والتي تعد أكبر مغذي للنمو الذي تشهده الصناعة المصرفية الإسلامية اليوم على المستوى العالمي (أبو شعلة، 2012، صفحة 324).

وفي هذا الإطار يمكن إعطاء بعض المؤشرات الإيجابية التي أبانت عليها المصارف الإسلامية أثناء الأزمة المالية العالمية، فعلى سبيل المثال فإن بنك الميزان الإسلامي في (إسلام آباد) وحسب نتائج الدراسة التي نشرتها مجلة "The Banker Magazine" فقد تأثر بسبب انخفاض أسعار العقارات بنسبة

لم تتعدى 6 %، كما أشارت الدراسة إلى ارتفاع حجم أصول المصارف الإسلامية بنسبة قدرت بـ 28.6% لتصل إلى 822 مليار دولار في عام 2009م مقابل 639 مليار دولار في عام 2008م، كما حقق قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية هو الآخر نتائج إيجابية حيث سجل نمواً سريعاً قدر بـ 15% في عام 2008 ووصل حجمه حول العالم إلى 4 تريليون دولار (المومني، 2012، صفحة 252). والشكل الموالي يوضح تطور حجم الصيرفة الإسلامية خلال وبعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008م.

الشكل رقم (3-7): تطور حجم أصول الصيرفة الإسلامية عالمياً ما بين (2007-2013)

الوحدة: مليار دولار أمريكي



Source : (European Central Bank, 2013, p. 20).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (3-7) استمرار تطور حجم أصول الصيرفة الإسلامية من سنة إلى أخرى طول فترة الدراسة، إذ أن الصيرفة الإسلامية قد حافظت على نمو أصولها إبان وبعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008م، وهذا ما يؤكد قوة وصلابة المصارف الإسلامية في إدارة هذه الأزمة، ويرجع هذا أساساً إلى الضوابط والأسس التي يقوم عليها العمل المصرفي الإسلامي والمتوافقة مع مقاصد الشريعة الإسلامية كاستبعاد الربا في تعاملاته، تحريم بيع الديون، عدم التعامل بالمشتقات المالية، تمويل

الاقتصاد الحقيقي وغيرها من المعاملات المحضورة، فكل هذه الضوابط جعلت الصيرفة الإسلامية أكثر قوة واستقراراً في مواجهة هذه الأزمة.

### الفرع الثاني: الآثار الإيجابية للأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصيرفة الإسلامية

وعموماً يمكن أن نستعرض الآثار الإيجابية للأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية في النقاط التالية: (دريس و صويلحي، 2016، الصفحات 132-133)؛ (خاطر، 2015، صفحة 168)

- لفتت هذه البنوك مزيداً من أنظار الخبراء والمختصين بضرورة تبني النظام المصرفي الإسلامي القائم على العدل في توزيع الثروات والمرتكز على الجوانب الأخلاقية في مختلف معاملاته المالية وبما يخدم مصالح المجتمع، فالبعض اعتبرها أزمة أخلاقية؛ فقد أقرّ العالم بصلابة الأسس التي يقوم عليها النظام المصرفي الإسلامي المستمدة على مبادئ الشريعة الإسلامية وبصحة القوانين التي تحكمه، بل تعدى الأمر إلى الدعوة للأخذ بهذه الضوابط والأسس التي تحكم النظام المصرفي الإسلامي، هذا الأمر جعل من الخدمات المصرفية والمالية الإسلامية الأكثر انتشاراً في العالم مقارنة بمنتجات المؤسسات المالية التقليدية؛

- استطاعت المصارف الإسلامية أن تحافظ على المكتسبات المتمثلة في التطورات والأدوات التي جاءت بها الهندسة المالية سواء من جانب المنتجات أو من جانب أساليب الاستثمار والتمويل؛

- إن قدرة المصارف الإسلامية على التصدي للأزمة المالية العالمية، أصبح ينتظر إليها أحد الحلول التي يمكن الاعتماد عليها لحل الأزمة المالية وهذا ما أشار إليه مؤسسة "ارنست اند يونغ"، ويرجع ذلك أساساً إلى تمييز وتنوع نشاطها التمويلي والاستثماري القائم على مبادئ الشريعة الإسلامية؛

- ازدياد ارتفاع حجم ودائع المصارف الإسلامية عقب أزمة الرهون العقارية، ويرجع ذلك إلى انسحاب العديد من العملاء من إيداع أموالهم لدى البنوك التقليدية والتوجه لإيداعها في المصارف الإسلامية وهذا لتجنب التعامل بالربا المحضورة شرعاً وكذا من الصعوبات التي واجهت البنوك التقليدية، كما أنّ ما أسهم في زيادة الودائع هو زيادة عدد المصارف الإسلامية وكذا زيادة فتح العديد من النوافذ والفروع الإسلامية في البنوك التقليدية؛

- زيادة إقبال المصارف الربوية على التحول نحو تبني العمل المصرفي الإسلامي من خلال فتح شبابيك وفروع إسلامية لتقديم بعض المنتجات المالية الإسلامية، مما جعل نشاط المصارف الإسلامية يتوسع أكثر إذ امتد لأكثر من 80 دولة في شتى أنحاء العالم.

### الفرع الثالث: الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصيرفة الإسلامية

بالرغم من الآثار الإيجابية التي أفرزتها الأزمة المالية على المصارف الإسلامية، إلا أنه لا يمكن إغفال بعض الآثار السلبية التي تم تسجيلها، ويمكن إيجازها فيما يلي: (خموم و قطاف، 2018، الصفحات 28-29)

- باعتبار أن النفط سلعة استراتيجية والممول الرئيسي للعديد من المشاريع الكبرى الذي ينفذها القطاع الخاص في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهو من أهم مصادر الدخل للصناعة المالية الإسلامية في الدول النفطية خاصة في منطقة الخليج، وعليه فإن الهبوط الحاد في الأسعار العالمية للنفط بشكل غير مسبوق خلال الأزمة، أدى هذا إلى انخفاض مداخيل المصارف الإسلامية فتراجع بذلك مستوى أدائها خاصة في هذه الدول النفطية؛

- باعتبار أن المصارف الإسلامية تحتفظ بالأصول العينية أكثر من البنوك التقليدية خاصة الأصول العقارية، وعليه فقد أدى اندلاع الأزمة إلى انخفاض الأصول العقارية على مستوى العالم ومن ثم تأثرت بعض أصول المصارف الإسلامية المرتبطة بالقطاع العقاري فانخفضت قيمة أصولها؛

- أدت الأزمة المالية العالمية إلى انخفاض صافي أرباح بعض المصارف الإسلامية؛

- أدى انخفاض مداخيل بعض المصارف الإسلامية من جراء التأثير بالأزمة المالية إلى انخفاض العائد على الموجودات؛

- بعد الانهيارت الكبيرة التي أحدثتها الأزمة المالية على المصارف والمؤسسات المالية أدى إلى فقدان الثقة من قبل العملاء اتجاه المصارف التقليدية والإسلامية على حد سواء، فاتجهوا للاحتفاظ بأموالهم في خزائنهم الخاصة بدل إيداعها في المصارف.

على ضوء ما سبق يمكن القول أنه وبالرغم من بعض التأثيرات السلبية التي مست بعض جوانب الصيرفة الإسلامية في ظل الأزمة المالية، إلا أن الصيرفة الإسلامية قد أبانت عن قدرات هائلة في

التصدي لهذه الأزمة، حيث لم يعلن أي مصرف إسلامي إفلاسه إبان وبعد هذه الأزمة، عكس المصارف التقليدية التي تعرضت لانهيئات متتالية استدعت تدخل البنوك المركزية لإعادة انتعاشها، وهذا ما جعلها تلفت أنظار الخبراء والمختصين في العديد من الدول بضرورة تبني النظام المصرفي الإسلامي القائم على المشاركة في الربح والخسارة كأحد الحلول للخروج من هذه الأزمات وتقادي تكرارها في المستقبل.

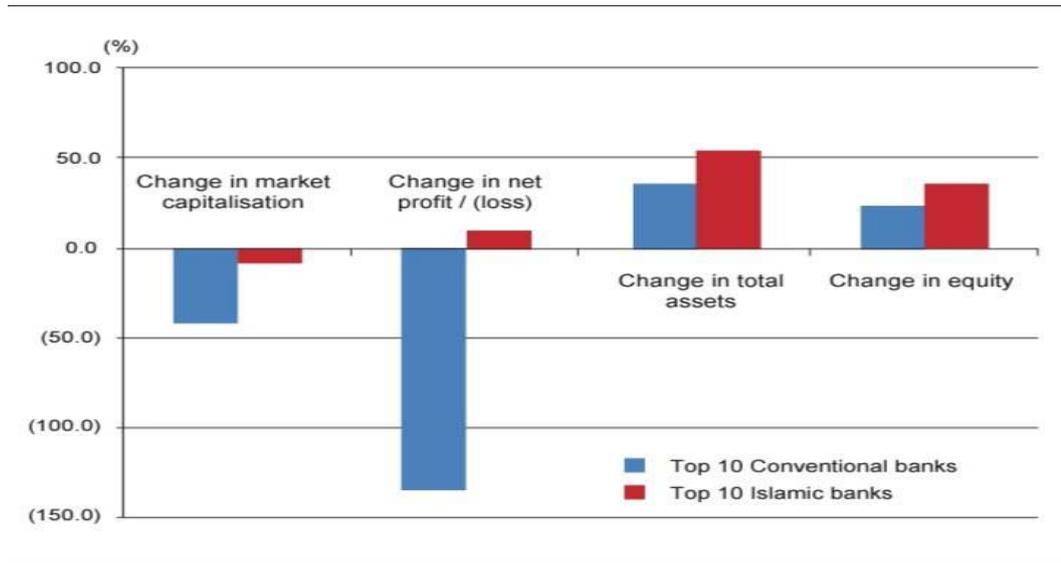
### المطلب الثالث: مقارنة بين تأثير الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على كل من المصارف الإسلامية والتقليدية

أجمع العيد من خبراء الاقتصاد الإسلامي على أن المصارف الإسلامية إذا ما قورنت بالبنوك التقليدية استطاعت أن تكون بمنأى عن تداعيات الأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي، والتي أدت إلى إفلاس عدد كبير من أكبر البنوك الاستثمارية الدولية في الساحة المصرفية العالمية، حيث تجاوزت خسائر المصارف والمؤسسات المالية خلال الأشهر الأولى من اندلاع أزمة الائتمان لأكثر من 1.5 تريليون دولار، وخسارة أسواق رأس المال العالمية أكثر من 18 تريليون دولار، أو ما نسبته 30% من قيمتها (أبو حمور، 2012، صفحة 39). ولتسليط الضوء أكثر على مدى تأثير المصارف الإسلامية بالأزمة المالية العالمية بالمقارنة بالمصارف التقليدية نستند إلى بعض الدراسات المُجرّات من قبل بعض المنظمات والمؤسسات المالية الدولية، والتي نذكر منها ما يلي:

#### أولاً: الدراسة التي قام بها مجموعة المصرف الإسلامي للتنمية

تضمنت هذه الدراسة مقارنة أداء أفضل 10 بنوك تقليدية مع أفضل 10 بنوك إسلامية قبل الأزمة المالية وبعدها أي في الفترة الممتدة ما بين 2006م إلى 2009، وقد اعتمدت هذه الدراسة على 4 مؤشرات رئيسية تمثلت في التغيير في الرسملة السوقية (Change in market)، التغيير في صافي الأرباح (Change in net profit)، التغيير في إجمالي الأصول (Change in total assets)، التغيير في حقوق الملكية (Change in equity)، وقد تم عرض نتائج هذه الدراسة في الشكل الموالي.

الشكل رقم (3-8): مقارنة أداء أكبر 10 بنوك تقليدية مع أكبر 10 بنوك إسلامية (2006-2009)



**Source:** (Islamic Financial Services Board, 2010, p. 35).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (3-8) تفوق المصارف الإسلامية على المصارف التقليدية في جميع المؤشرات التي اعتمدت عليها الدراسة، وفيما يلي نستعرض أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة: (Islamic Financial Services Board, 2010, p. 34)

- أشار التقرير إلى انخفاض القيمة السوقية للمصارف التقليدية في الفترة ما بين ديسمبر 2006 إلى ماي 2009 بـ 42.8%، مقابل انخفاض قدر بـ 8.5% بالنسبة للمصارف الإسلامية؛

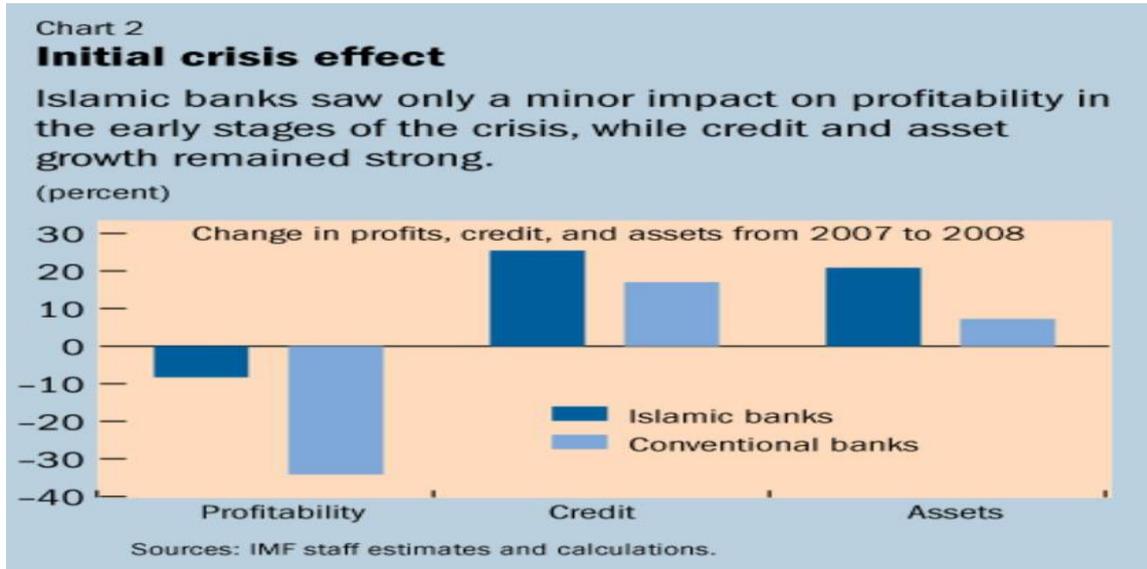
- انخفاض صافي الأرباح الإجمالية للبنوك التقليدية، حيث انتقلت من 116 مليار دولار أمريكي في عام 2006 إلى 42 مليار دولار في عام 2008م، في مقابل ذلك ارتفعت صافي أرباح المصارف الإسلامية بـ 9% لذات الفترة، حيث انتقلت الأرباح من 4.2 مليار دولار أمريكي إلى 4.6 مليار دولار أمريكي، أي لم تسجل المصارف الإسلامية أي خسارة في هذه الفترة؛

- نمو إجمالي أصول المصارف الإسلامية في الفترة ما بين 2006 إلى 2008 بنسبة بلغت 36% وبمبلغ قدر بحوالي 17.4 تريليون دولار أمريكي، كما تم تسجيل نمو في حقوق الملكية لكل من البنوك التقليدية والإسلامية بنسب قدرت بـ 24% و 36% على الترتيب لنفس الفترة؛

- كما ارتفعت نسبة الرافعة المالية للبنوك التقليدية بـ 16.6 مرة في عام 2006 إلى 18.2 مرة في عام 2008، بالمقابل ذلك قدرت الرافعة المالية للمصارف الإسلامية بـ 5.8 مرة في عام 2006، لترتفع إلى 6.6 مرة في عام 2008.

ثانيا: الدراسة التي قام بها صندوق النقد الدولي: بعنوان "البنوك الإسلامية: هل هي أكثر قدرة على الصمود في وجه الأزمات؟" امتدت هذه الدراسة في الفترة ما بين 2007-2010، أي أثناء الأزمة المالية العالمية وبعدها، وشملت عينة الدراسة 120 مصرفا تقليديا ومصرفا إسلاميا تنشط في ثمان (08) دول التي تشكل المصارف الإسلامية جزءا رئيسيا من اقتصادياتها وتتمثل في البحرين، الأردن، الكويت، ماليزيا، قطر، المملكة العربية السعودية، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، وقد اعتمدت هذه الدراسة على ثلاث (03) مؤشرات رئيسية ضمت كل من الربحية (Profitability)، الائتمان (Credit)، الأصول (Assets)، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوضحها في الشكلين المواليين:

الشكل رقم (3-9): أثر الأزمة المالية العالمية على المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية (2008-2007)



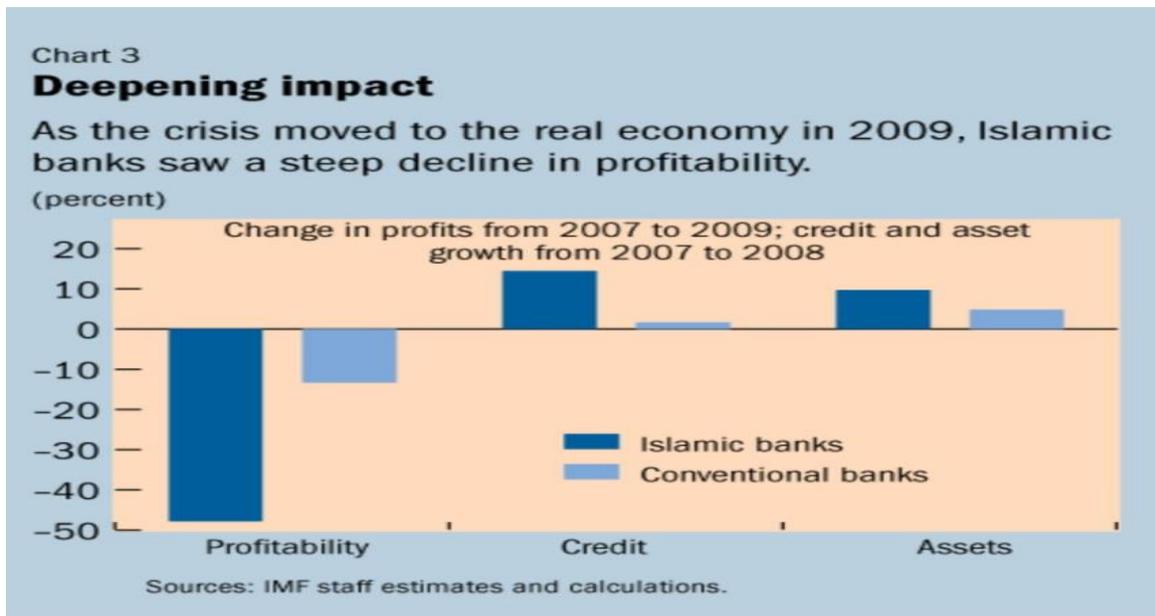
Source: (International Monetary Fund, 2010).

من خلال الشكل رقم (3-9) الذي يبين أثر الأزمة المالية العالمية على المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية خلال الفترة ما بين 2007 إلى 2008 أي أثناء الأزمة المالية العالمية، نلاحظ أن المصارف الإسلامية كانت الأقل تأثراً بالأزمة بالمقارنة مع المصارف التقليدية، وهذا راجع إلى تميزها بمجموعة من المبادئ المتوافقة مع مقاصد الشريعة الإسلامية جعلتها قادرة للتصدي لآثار هذه الأزمة، فلو ننظر مثلاً لمؤشر الربحية (Profitability) نجد أن انخفاضه لم يكن بالقدر الكبير الذي انخفضت به في المصارف التقليدية، أما إذا نظرنا لحجم الائتمان (Credit) الممنوح من قبل المصارف الإسلامية فكان أكبر من حجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف التقليدية، وقد أخذت حجم الأصول (Assets) نفس الاتجاه حيث نلاحظ أن الأصول المجمعة في المصارف الإسلامية كانت أكبر من تلك الأصول المجمعة في المصارف التقليدية.

أما بعد الأزمة المالية العالمية وبالضبط في عام 2009، أي بعد انتقال تداعيات الأزمة للقطاع الحقيقي، فقد بينت هذه الدراسة أن المصارف الإسلامية لم تكن بمنأى عن تداعيات الأزمة المالية، ويمكن توضيح هذه الآثار في الشكل أدناه.

الشكل رقم (3-10): أثر الأزمة المالية العالمية على المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية لعام

2009



Source: (International Monetary Fund, 2010).

من خلال الشكل رقم (3-10) الذي يوضح تأثير الأزمة المالية العالمية على المصارف التقليدية والإسلامية لعام 2009م، فنجد أن المصارف الإسلامية لم تكن بمنأى عن الأزمة المالية العالمية فهي الأخرى تأثرت بالأزمة، حيث نلاحظ انخفاض ربحية المصارف الإسلامية بشكل أكبر من الانخفاض المقدر في المصارف التقليدية، ويرجع التقرير إلى أن أسباب هذا الانخفاض يعود أساساً إلى ضعف إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، بينما استمرت المصارف الإسلامية في تحقيق معدلات متزايدة في ما يخص نمو أصولها ومنح الائتمان لذات الفترة.

مما سبق يمكن أن نستخلص أن المصارف الإسلامية وباعتبارها جزء من المنظومة المصرفية العالمية فمن الطبيعي جداً أن نجدها تتأثر بالمتغيرات الاقتصادية والمالية المحيطة بها، وبذلك نجد أنها تأثرت بالأزمة المالية العالمية ولو أن تأثيرها كان بطريقة غير مباشرة وأقل حدة من تلك الآثار المترتبة عنها في المنظومة المصرفية التقليدية كما أن تأثيرها مس بعض المؤشرات فقط، ويرجع هذا أساساً إلى تمتع المصرفية الإسلامية بمجموعة من الضوابط والأسس المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية جعلتها أكثر قوة وصلابة في إدارة الأزمات المالية.

### ثالثاً: أسباب تفوق المصارف الإسلامية على المصارف التقليدية في ظل الأزمة المالية العالمية

تعود أسباب تفوق المصارف الإسلامية على نظيرتها التقليدية، للاعتبارات التالية:

- يقوم نظام التمويل الإسلامي على أساس المشاركة في الربح والخسارة والتداول الفعلي للأموال والموجودات (زايدي، 2021، صفحة 2289)، والامتناع عن استخدام الفوائد الربوية، على عكس النظام المصرفي التقليدي الذي يقوم على أساس آلية سعر الفائدة والتي تعد سبباً مباشراً في حدوث الأزمة المالية العالمية لسنة 2008؛

- ارتباط عمليات التمويل الإسلامي بعمليات اقتصادية حقيقية، أي أن التمويل الذي تقدمه المصارف الإسلامية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالجانب المادي للاقتصاد أي بالإنتاج الحقيقي للسلع والخدمات التي تقدم بدون شك إضافة جديدة للمجتمع (عقون و مدي، 2012، صفحة 40). مما يجعله قادر على امتصاص الصدمات الدولية، على عكس المصارف التقليدية التي تكون دائماً عرضة لأي اضطراب قد يحدث، وذلك لارتباط عملياتها التمويلية بعمليات اقتصادية وهمية غير حقيقية؛

- يوفر التمويل الإسلامي صيغ تمويلية عدة، إذ هناك أساليب قائمة على التبرعات والإحسان، كالقرض الحسن والزكاة، وأخرى قائمة على المشاركات، كالمشاركة والمضاربة والمزارعة والمساقاة وغيرها، وهناك أساليب قائمة على الائتمان التجاري كبيع السلم والاستصناع والإجارة والمرابحة، مما يجعل المحفظة التمويلية والاستثمارية متنوعة في صيغها، وهذا ما يؤدي إلى تقليل المخاطر؛ أي أن الخسائر التي يمكن أن يتكبدها في قطاع معين يمكن تعويضها من الأرباح المحققة من قطاع آخر (سعدان و عماري، 2012، صفحة 354)؛

- امتناع التمويل الإسلامي الدخول في معاملات مخالفة للشريعة الإسلامية، كبيع السلع قبل أن يحوزها البائع بشكل كامل، بعد أن حرمت الشريعة بيع ما لا يملك الإنسان، كما تجنب تداول الأوراق المالية والسندات والأسهم الناتجة عن العقود الباطلة، وابتعد عن جميع أشكال النصب والاحتيال التي تبيحها الرأسمالية، وبهذا نجد أن النظام الاقتصادي الإسلامي قد حرم معظم المعاملات التي تؤدي للوقوع في الأزمات المالية (بوشنكير، 2018، صفحة 97).

- وما عزز قوة وصلابة المصارف الإسلامية في وجه الأزمة المالية، هو التزامها بالتمويل الأخلاقي؛ إذ أن المصارف الإسلامية تمول المشاريع الحلال والمباحة شرعا والتي لا تتطوي على مخاطر كبيرة (محمود، 2019)، على عكس المصارف التقليدية التي غالبا ما تمنح قروضا لاعتبارات اقتصادية دون النظر في مدى مشروعية الأنشطة الممولة، بالإضافة إلى انتشار بعض الممارسات غير أخلاقية في هذه المصارف كالاحتلاس والرشوة والكذب.

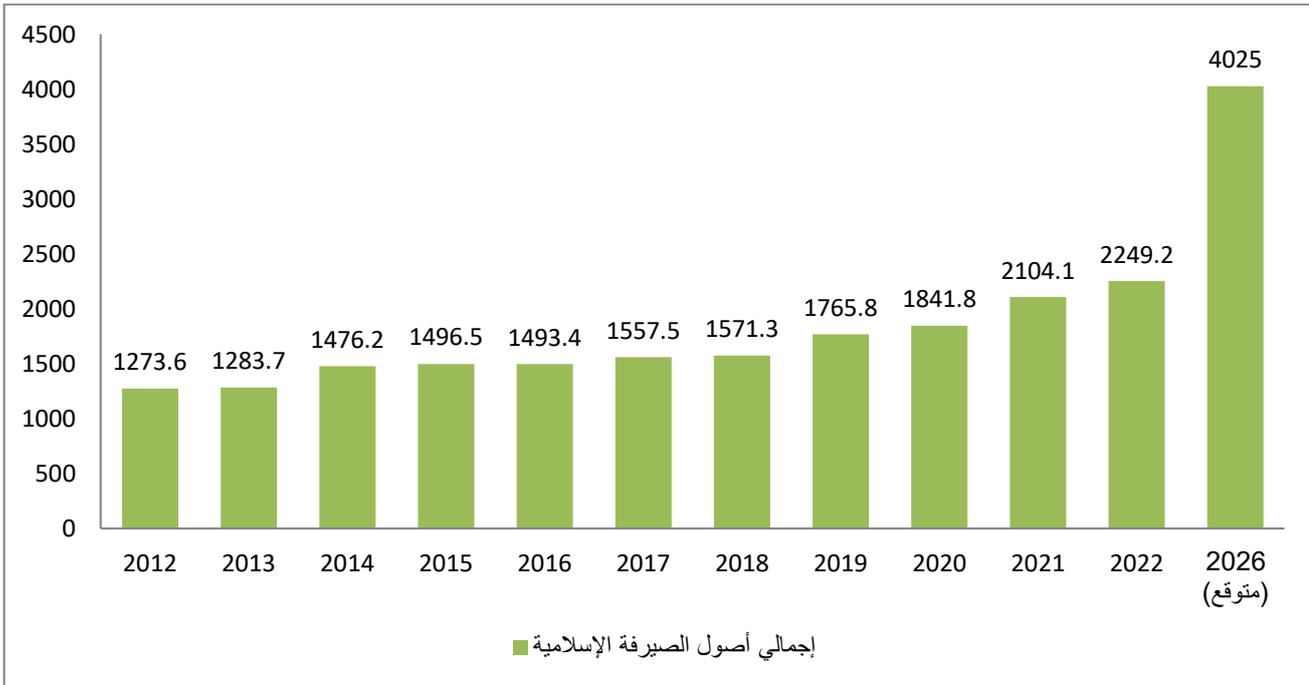
**المطلب الرابع: مؤشرات حول تطور الصيرفة الإسلامية عالميا بعد الأزمة المالية العالمية (2012-2022)**

بعد الأزمة المالية العالمية حققت الصيرفة الإسلامية تطورا ملفتا للانتباه إذ نمت بمعدلات قياسية فقد حققت هذه الصناعة معدل نمو سنوي قدر ب 67% في الفترة ما بين 2012 إلى 2022 كما بيينه الشكل الموالي رقم (3-11)، وقد عرفت انتشارا واسعا في العديد من دول العالم، إذ تعد هذه الأزمة منعطفًا حاسمًا في رفع درجة الاهتمام الدولي بأهمية الأخذ بنموذج الصيرفة الإسلامية في الأنظمة المالية كأحد الحلول الناجعة لمجابهة الأزمات المالية، وبذلك شهدت هذه الصناعة بعد الأزمة المالية اهتماما

متزايدا من قبل صانعي السياسات في الدول الإسلامية وغير الإسلامية خاصة في ظل تهاوي وإفلاس المصارف الربوية. وفيما يلي عرض لأهم مؤشراتها.

### الشكل رقم (3-11): تطور حجم أصول الصيرفة الإسلامية عالميا (2012-2022) وتوقعات نموها لسنة 2026

الوحدة: مليار دولار أمريكي



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (Islamic Financial Services Board, 2012-2023)؛ (Refinitiv Islamic finance development report, 2022, p8).

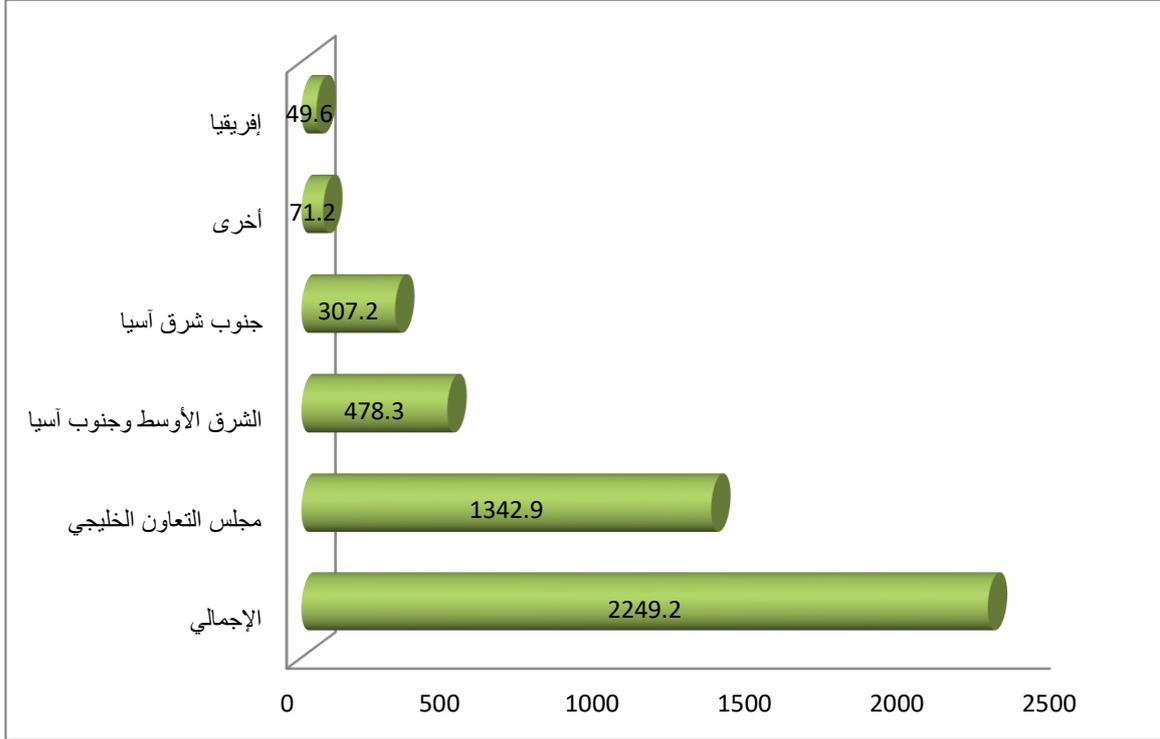
نلاحظ من خلال الشكل رقم (3-11) ارتفاع حجم أصول الصيرفة الإسلامية في العالم طول فترة الدراسة ما عدا الانخفاض الطفيف المسجل في سنة 2016، إذ انخفضت بنسبة 0.2 % بالمقارنة مع سنة 2015، ويعود هذا الانخفاض أساسا إلى تراجع أسعار صرف العملات المحلية مقابل الدولار خاصة في الدول التي تشكل الصيرفة الإسلامية جزءا رئيسيا من حجم الصناعة المصرفية الإسلامية عالميا كإيران، ماليزيا وأندونيسيا، وقد سجلت أقصى قيمة لها في سنة 2022 بمبلغ قدر ب 2249.2 مليار دولار أمريكي وبمعدل نمو قدر ب 6.8% بالمقارنة مع السنة السابقة.

ويتوقع تقرير تنمية التمويل الإسلامي لعام 2022 الصادر عن شركة ريفينيتيف (REFINITIV) التابعة لمجموعة بورصة لندن، استمرار نمو حجم أصول التمويل الإسلامي خلال الأربع سنوات المقبلة المقبلة، حيث من المتوقع أن يصل حجم أصول التمويل الإسلامي العالمي إلى 4025 مليار دولار أمريكي وذلك بحلول عام 2026 (Refinitiv Islamic finance development report, 2022, p8)، ويعزى هذا الارتفاع أساساً إلى التوجه الدولي لتبني نموذج الصيرفة الإسلامية ضمن نظامها المالي كآلية لتحقيق الاستقرار وتجنب الوقوع في المزيد من الأزمات المالية مستقبلاً، خصوصاً بعد أن أبانت هذه الصناعة عن قوتها وصلابتها إبان وبعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008م.

نشير إلى أن العالم قد شهد تراجع في مختلف المؤشرات الاقتصادية في السنوات الثلاث الأخيرة من الدراسة بسبب جائحة كورونا، إلا أن الصيرفة الإسلامية استطاعت أن تحافظ على نمو أصولها حيث نلاحظ استقرار حجم أصول الصناعة المصرفية الإسلامية في هذه الفترة، مما يؤكد على قوة المصارف الإسلامية في استعاب وامتصاص الصدمات الدولية، إذ أثبتت المصرفية الإسلامية مرة أخرى قوتها في إدارة الأزمات، ويعود هذا أساساً إلى المرتكزات والمبادئ التي بُنيت عليها الصيرفة الإسلامية والمستمدة من فقه الشريعة الإسلامية.

## الشكل رقم (3-12): التوزيع الجغرافي لأصول الصيرفة الإسلامية في العالم لعام 2022

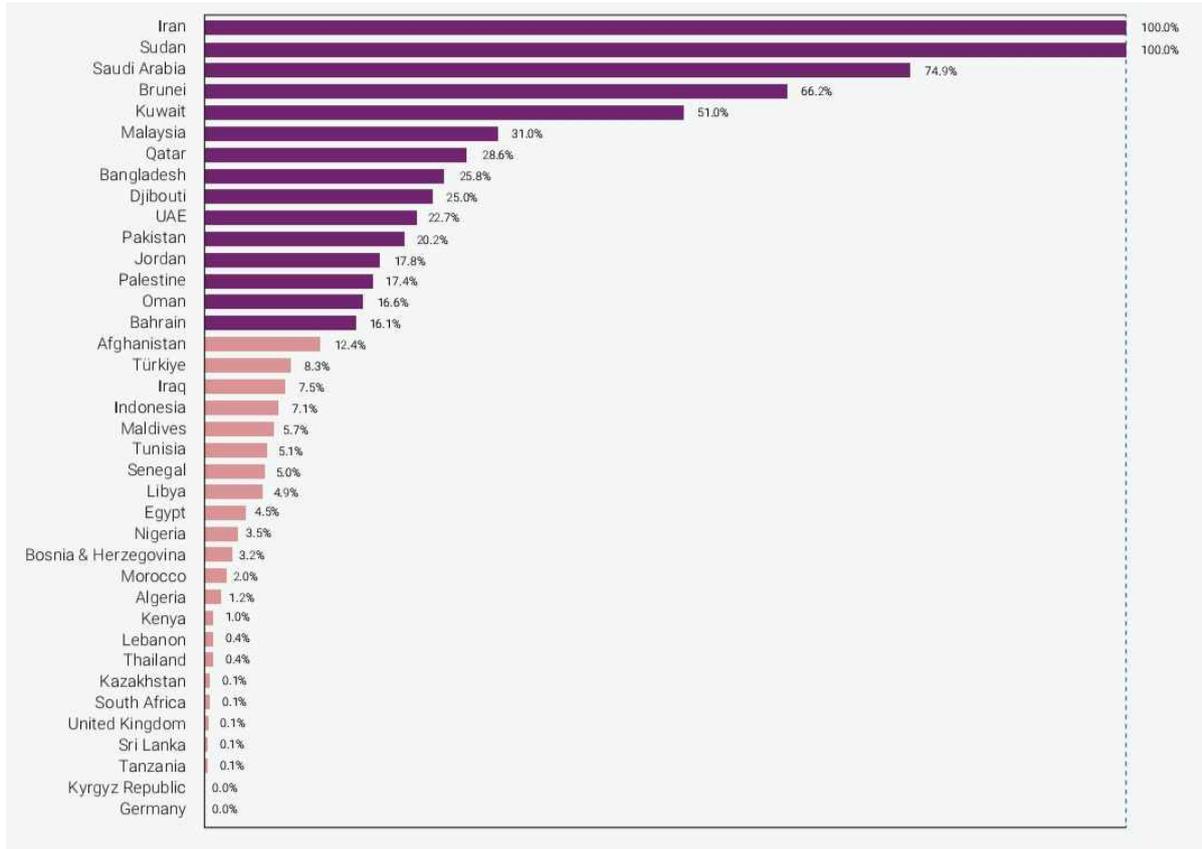
الوحدة: مليار دولار أمريكي



Source : (Islamic Financial Services Board, 2023, p. 11).

من خلال الشكل رقم (3-12) نلاحظ أنه هناك تباين في توزيع أصول الصيرفة الإسلامية حسب المناطق الجغرافية، حيث نجد أن أغلب أصول الصيرفة الإسلامية تتركز في دول مجلس التعاون الخليجي إذ تستحوذ على حوالي 60% من إجمالي أصول الصيرفة الإسلامية حول العالم، وبمبلغ قدر بـ 1342.9 مليار دولار أمريكي، تليها كل من دول الشرق الأوسط وجنوب آسيا بنسبة قدرت بحوالي 21%، ثم دول جنوب شرق آسيا بنسبة 14%، ثم باقي الدول الأخرى بنسبة 3%، وأخيراً دول إفريقيا بنسبة 2%، ويرجع هذا النمو المعتبر في أصول الصيرفة الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي إلى عدة عوامل نذكر أهمها فيما يلي: الانتشار الواسع للمؤسسات المالية الإسلامية (مصارف إسلامية، فروع إسلامية، نوافذ إسلامية ... )؛ توفر الأطر التنظيمية والتشريعية المدعومة لعمل وتنظيم الصيرفة الإسلامية؛ ارتفاع الطلب على المنتجات المالية الإسلامية من قبل أفراد المجتمع.. الخ، فكل هذه العوامل وغيرها ساهمت في انتشار ونمو صناعة التمويل الإسلامي في هذه الدول على حساب الدول الأخرى.

## الشكل رقم (3-13): حصة الصيرفة الإسلامية من إجمالي الأصول المصرفية حسب البلد لعام 2022

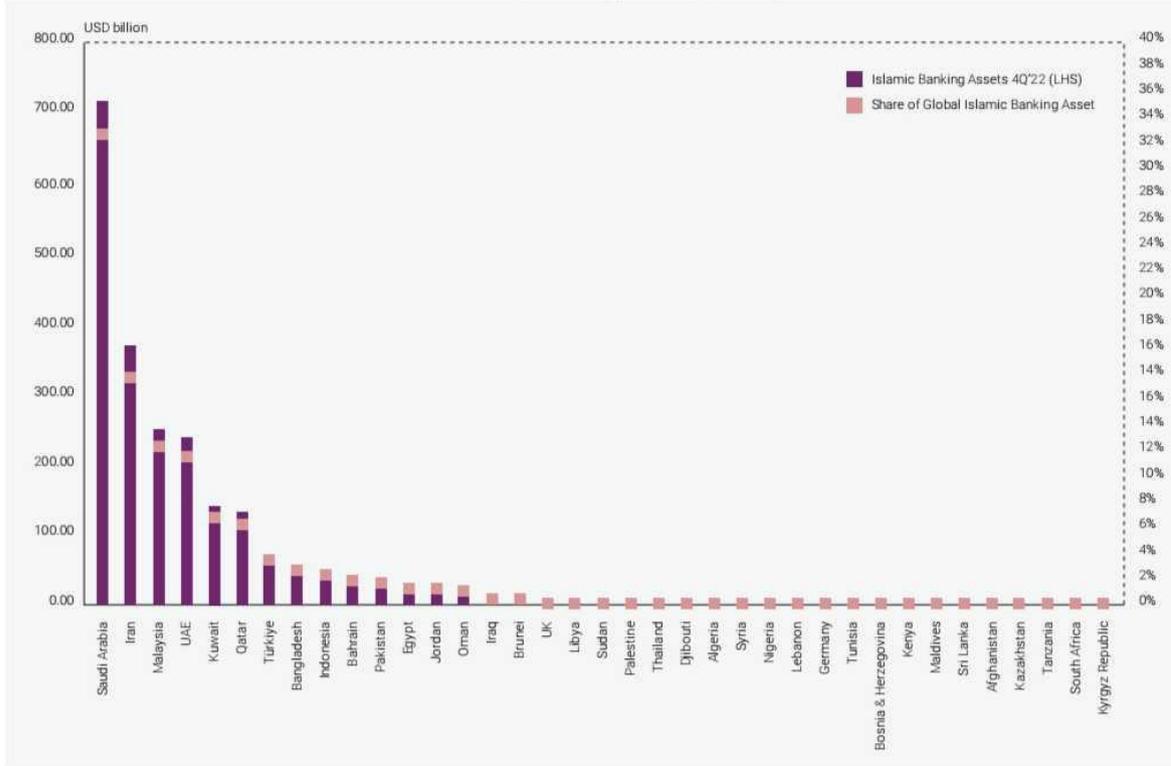


Source : (Islamic Financial Services Board, 2023, p. 23).

من خلال الشكل رقم (3-13) والذي يبين حجم الصيرفة الإسلامية في السوق المصرفية المحلية حسب كل بلد لعام 2022م، نلاحظ أن كل من دولتي إيران والسودان تصدرتا الترتيب مناصفة مع بعضهم البعض بنسبة بلغت 100%، أي أن كل من الدولتان يطبقان النظام المصرفي الإسلامي الكامل ولا وجود للنظام المصرفي الربوي، ثم تأتي السعودية في المرتبة الثالثة إذ شكلت خدمات الصيرفة الإسلامية نسبة 74% من إجمالي السوق المصرفية، وهو مؤشر جيد بالنظر للنظام المصرفي القائم في السعودية وهو نظام مصرفي مزدوج (تقليدي وإسلامي)، إذ أن الصيرفة الإسلامية في السعودية تهيمن على السوق المصرفية المحلية؛ تليها كل من دولة بروناي، الكويت، ماليزيا، قطر، بنغلاديش وهي تحوز على حصص معتبرة فقد بلغت الحصة السوقية للصيرفة الإسلامية في هذه الدول على النسب التالية: 66%، 51%، 31%، 28%، 25% على الترتيب، أما الجزائر فقد جاءت في مراتب متأخرة إذ احتلت المرتبة 28 من بين 38 دولة شملها التصنيف، حيث لم تتعدى حصة الصيرفة الإسلامية في السوق المصرفية الجزائرية 1.2%، أما على صعيد الدول الغربية فقد تصدرت تركيا الترتيب بنسبة قدرت بـ 8.3%، تليها

كل من البوسنة والهرسك ثم المملكة المتحدة بنسب قدرت ب 3.2 % و 0.1 % على الترتيب، بينما لم تسجل أي حصة في كل من دولتي جمهورية قيرغزستان وألمانيا.

### الشكل رقم(3-14): توزيع أصول الصيرفة الإسلامية عالميا لعام 2022



Source : (Islamic Financial Services Board, 2023, p. 24).

من خلال الشكل رقم (3-14) نلاحظ أن السعودية تمثل أكبر سوق للتمويل الإسلامي في العالم إذ تستحوذ على حوالي 35 % من مجمل أصول الصيرفة الإسلامية حول العالم وبمبلغ قدر بحوالي 700 مليار دولار، تليها إيران بنسبة 16% وبمبلغ قدر ب حوالي 370 مليار دولار، ثم ماليزيا بنسبة بلغت حوالي 15 %، إذ أن هذه الدول الثلاثة تسيطر على حجم السوق المصرفية الإسلامية عالميا حيث تشكل أكثر من 65% من حجم خدمات الصيرفة الإسلامية عالميا بنهاية عام 2022، والنسبة 34% المتبقية موزعة على باقي دول العالم وتشكل كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، الكويت وقطر النصيب الأكبر في ذلك وهي موزعة على الترتيب كما يلي: 13%؛ 8%؛ 7%، إذ أن الدول الستة الأولى تحوز على حوالي 94 % من مجمل أصول الصيرفة الإسلامية في العالم، لذلك صنفت هذه الدول كدول ذات أهمية نظامية في الصناعة المصرفية الإسلامية.

## المطلب الخامس: حلول وبدائل لمعالجة الأزمات المالية من منظور الاقتصاد الإسلامي

اجتهد فقهاء الشريعة الإسلامية منذ مدة في وضع حلول وبدائل لمعالجة الأزمات المالية وتقادي تكرارها في المستقبل، حيث تم انتهاج كل آلية من آليات عمل الاقتصاد الوضعي ووضع ما يقابلها في الاقتصاد الإسلامي والمستمدة من فقه الشريعة الإسلامية مع تكييفها مع متطلبات الواقع الاقتصادي المعاصر، وتتمثل أهم هذه الحلول فيما يلي:

- حرمت الشريعة الإسلامية نظام الفائدة الربوية على القروض والائتمان، وأحلت نظم التمويل والاستثمار المنضبطة بضوابط الحلال، والقائمة على المشاركة وتفاعل رأس المال، والعمل في إطار قاعدة الغنم بالغرم (الحنيطي، 2012، صفحة 178)، فنظام اقتسام الأرباح والخسائر سيساعد على إدخال انضباطا سوقيا عادلا في النظام المالي والسعي قدما لتخفيض الإقراض الجامح، غير الحذر وغير المراقب، وجعل النظام المالي أكثر دقة وقدرة على توزيع أوسع وأشمل للمخاطر ومن ثمة امتصاص للصدمات، فطريقة هندسة التمويل الإسلامي تجعل النظام المالي في مجمله أكثر استعابا وامتصاصا لأي هزات مالية (رشام و جميل، 2020)؛
- كما حرمت الشريعة الإسلامية كل السلوكيات والممارسات غير أخلاقية كصور الغرر والجهالة والتدليس والمقامرة والكذب والإشاعات والغش والاستغلال وأكل أموال الناس بالباطل، وأكدت على الالتزام بالأخلاق في المعاملات كضرورة التزام المتعاملين بالصدق والنزاهة والأمانة (الحنيطي، 2012، صفحة 178)؛
- عالج النظام المصرفي الإسلامي أسلوب التمويل العقاري المعتمد في النظام الربوي والذي كان السبب المباشر في حدوث الأزمة المالية العالمية، ليكون بإحدى الصيغ الإسلامية كأسلوب المشاركة التأجيرية (ويس، 2012، صفحة 267)، وذلك من خلال اشتراك العميل والمصرف الإسلامي في شراء عقار معين، ليقوم المصرف بتأجير حصته للعميل وبنهاية العقد يمتلك العميل العقار، أو من خلال صيغة المرابحة كأن يقوم المصرف بشراء عقار معين ويبيعه مرابحة للعميل، أو من خلال صيغة الاستصناع والتي تعتبر من أكثر الصيغ تطبيقا في القطاع العقاري وهي أن يقوم المصرف ببناء مسكن بناءا على طلب العميل على أن يكون البيع بالتقسيط؛
- منعت الشريعة الإسلامية التعامل عن طريق بيع الديون المحرمة شرعا من خلال عمليات التوريق الذي نتج عنه تضخم لقيمة الديون، فنتج عنه مديونيات متعددة على عقار واحد، وهو إحدى

- المسببات الرئيسية في حدوث أزمة الرهن العقاري (فنازي، 2022، صفحة 189)، وقد عالج الاقتصاد الإسلامي هذا الموضوع إذ أن تطبيق عملية التوريق حسب الشريعة الإسلامية، تكون عن طريق تصكيك لأصول عينية حقيقية وليس للديون وهو ما يتم في الأسواق المالية الإسلامية في صورة صكوك الإجارة والمشاركة والمضاربة... الخ (حجيلة و بلحاج، 2017، صفحة 134)؛
- النهي عن التعامل بالمشتقات المالية والتي أسهمت بشكل كبير في انهيار البنوك أثناء الأزمة المالية العالمية، ووضعت خيارات بديلة عنها كاستخدام آلية السلم التي أقرها مجمع الفقه الإسلامي في دوراته السابقة (ويس، 2012، صفحة 267)؛
- يقترح النظام الاقتصادي والمالي الإسلامي نظاما ماليا يرتكز على نظام قائم على الاستثمار في الإنتاج الحقيقي، من خلال ربط الخدمات المالية باقتصاد واقعي وإنتاجي وبالتالي يقدم نموذجا تمويليا بديلا وهذا ما تعبر عنه العمليات التجارية المدعومة بالأصول مع الاستثمارات في الأصول الحقيقية والمستدامة، التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار من خلال ربط الخدمات المالية باقتصاد واقعي وإنتاجي (زايدي، 2021، صفحة 2289). وهو ما يجعل السوق أكثر انضباطا مما يمنعه من الوقوع في الأزمات.

بناء على ما سبق يمكن القول أنه وبالرغم من حداثة الصيرفة الإسلامية مقارنة بالمصرفية التقليدية إلا أنها استطاعت أن تثبت وجودها على الساحتين المحلية والدولية، وذلك بالنظر للنتائج المحققة خاصة في ظل دورية وتكرار الأزمات المالية التي أصبح يشهدها العالم الاقتصادي من حين إلى آخر وآخرها كانت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، حيث جددت هذه الأزمة التركيز على قوة الصيرفة الإسلامية في إدارة الأزمات، ويعود هذا أساسا إلى المرتكزات والآليات التي بنيت عليها الصيرفة الإسلامية، فكان هناك اجتهاد من قبل فقهاء الشريعة الإسلامية في تحريم كل ما هو حرام مع وضع خيارات بديلة لكل آلية من آليات عمل الاقتصاد الوضعي بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، ويبقى الباب مفتوح أمام الأكاديميين وفقهاء الشريعة الإسلامية لتطوير هذه الصناعة من خلال استحداث وابتكار أدوات مالية جديدة تتلاءم ومتطلبات العالم الاقتصادي المعاصر لكن في حدود ما تسمح به الشريعة الإسلامية، مع محاولة وضع المزيد من الاستراتيجيات للحد من التحديات التي تواجهها. وهذا ما سنحاول التعرف عليه في المبحث الموالي.

### المبحث الثالث: سبل تفعيل الصيرفة الإسلامية لمواجهة التحديات العالمية الحديثة

هناك العديد من الميكانيزمات والآليات التي يمكن للمصرفية الإسلامية أن تأخذ بها، وذلك لمواجهة التحديات والتحولت المالية العالمية التي تواجهها من حين لآخر.

#### المطلب الأول: التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية

تواجه الصيرفة الإسلامية العديد من التحديات والعقبات التي تحد من نموها واستمرارية نشاطها خاصة في ظل التحولات المالية الحديثة، ويمكن تلخيص أهم هذه التحديات فيما يلي:

**1- تحديات تخص الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسسي:** لعل أكبر التحديات التي تحد من نمو وتطور الصناعة المالية الإسلامية عامّة والمصرفية خاصّة في الدول الإسلامية وغير الإسلامية، هو ضرورة اقناع حكومات هذه الدول بضرورة وجدوى وأهمية هذه الصناعة، ومن ثمّ حمايتها على مستوى بنوكها المركزية، فالمصارف الإسلامية بشقيها التنموي والتجاري لا تستطيع أن تنمو وتتطور لوحدها بل لا بد من تبني منهج علمي وعملي من قبل السلطات الاقتصادية والنقدية والمالية في البلدان التي تنشط فيها، خاصّة في مجال التشريعات والقوانين التي تكوّن بيئة عمل مناسبة لتلك المصارف، حيث تخضع المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في معظم الدول لقوانين مبنية على منهج غربي يحمل في طياته أحكاما ونصوصا تضيق وتعيق العمل المصرفي الإسلامي ولا تراعي خصوصيته المتميزة، كما تجبره على الأخذ بالقوانين التي تخص الأنظمة المصرفية التقليدية دون تمييز، وهو ما يستدعي ضرورة إصدار ووضع قوانين وتشريعات تلاءم ممارسة مؤسسات التمويل الإسلامي (كتاف، 2022، صفحة 184).

كذلك من بين الأمور التي تعرقل عمل المصارف الإسلامية نجد غموض العلاقة بينها وبين بنوكها المركزية وخاصة فيما يتعلق بالأدوات والأساليب التي تتبعها البنوك المركزية للرقابة على المصارف الإسلامية، إذ أن هذه الأساليب والأدوات بنيت على مناهج غربية صممت خصيصا لتلائم الأنظمة المصرفية التقليدية، فالبنك المركزي يعمل بأدوات دين قائمة أساسا على أسعار الفائدة ولا تتماشى بذلك مع طبيعة عمل المصارف الإسلامية التي تنبذ التعامل بالفائدة أخذا وعطاءا (بن عبد الرحمان و حكيمة، 2020، الصفحات 166-167).

من جهة أخرى تعاني معظم المصارف الإسلامية عموماً من صغر حجم رأسمالها ومحدودية موجوداتها، وباعتبار أنّ حجم رأس المال يمثلّ عنصراً أساسياً في القدرة على المنافسة مع المؤسسات المالية، ومع توجه العديد من المصارف التقليدية لممارسة العمل المصرفي الإسلامي اشتدت المنافسة فيما بينهم، لذلك يتوجّب على المؤسسات المالية الإسلامية بذل المزيد من الجهود لزيادة رأسمالها وتعزيز اندماجها لتكوين كيانات مصرفية قوية تكون قادرة على المنافسة ومواجهة التحديات المختلفة التي أفرزتها العولمة المالية (كتاف، 2022، صفحة 185).

2- **عدم وجود أسواق مالية إسلامية:** تفتقر المصارف الإسلامية لوجود سوق مالي إسلامي فبالرغم من وجود الأسواق المالية والنقدية ذات البعد المتكامل، إلا أنها مازالت بحاجة إلى إقامة بورصة إسلامية بمواصفات عالمية، وعلى الرغم من وجود نواة لسوق الأوراق المالية الإسلامية في ماليزيا، وتوجهات بعض الحكومات لتحويل سوق دبي المالي إلى سوق مالية إسلامية، إلا أنه ينبغي بذل المزيد من الجهود لإقامة ولاستكمال بناء السوق المالية الإسلامية على مستوى العالم الإسلامي، و من ثم على المستوى الدولي (بسيسو، 2012، الصفحات 103-104).

3- **الصعوبات التي تواجه المصارف الإسلامية جراء تطبيق مقررات بازل:** مازال الوجود المؤسسي للقطاع المالي الإسلامي محدوداً في النطاق الدولي، خاصة ما يتعلق بالمعايير المعتمدة لقياس ملاءة رأس المال التي وضعتها لجنة بازل للرقابة والإشراف، إذ وضعت هذه المعايير دون استشارة الخبراء المختصين في مجال العمل المصرفي الإسلامي وقد صممت خصيصاً لتلاءم العمل المصرفي التقليدي دون الإسلامي، لكن بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008م تزايد الاهتمام الدولي فيما يتعلق بنشاط العمل المصرفي الإسلامي وأصبح هناك بعض الجهود تبذل للمشاركة في وضع هذه المعايير الدولية حتى تلاءم نشاط الصيرفة الإسلامية (بسيسو، 2012، صفحة 104).

5- **عدم وجود الكوادر المؤهلة:** تعاني المصارف الإسلامية من ضعف الكوادر البشرية المؤهلة للعمل في المصارف الإسلامية خاصة في ظل غياب مراكز لتعليم وتدريب الموظفين بألية العمل المصرفي الإسلامي، إذ أن 85% من العاملين بهذه البنوك قد التحقوا للعمل فيها بخلفية تقليدية وبدون إخضاعهم للتكوين والتدريب، ما يتسبب ذلك في عدم فهمهم لبعض الأمور مما يؤدي إلى عرقلة نشاط المصرف والوقوع في العديد من الأخطاء (سعدان و عماري، 2010، صفحة 373).

6- **تحديات تخص الجوانب الشرعية:** تُعاني معظم مؤسسات التمويل الإسلامي من ضعف في دور هيئات الرقابة الشرعية، ويكمن التحدي في مدى قدرة هذه الهيئات على النمو السريع سواء من حيث الكم أو النوع، لمواكبة التطور الكبير على مستوى الصناعة المالية الإسلامية خاصة في ظل الانتشار الواسع للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بمعدلات قياسية في السنوات الأخيرة والتوسع الكبير في تطوير وابتكار الأدوات المالية الإسلامية، كما ينبغي القضاء على ازدواجية في اختيار المختصين لتكوين هذه الهيئات وذلك لتجنب تعدد الفتاوى، ففي غالب الأحيان يكونوا المختصين إما مُلمين بجوانب التمويل الفنية مع ضعف في المعرفة الشرعة وإما يكونوا علماء شرعيين لكن ينقصهم الإلمام الكامل بالجوانب الفنية لآلية عمل المصارف الإسلامية، لذا يتوجب تكوين هيئة رقابة شرعية عليا تتكون من كبار علماء الشريعة وأن يكونوا مؤهلين لفهم العمل المصرفي الإسلامي، كما يجب أن تكون هذه الهيئة مستقلة وموحدة أمام جميع المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية للرجوع إليها للإفتاء في مدى شرعية المعاملات المالية الإسلامية (كتاف، 2022، صفحة 187).

7- **تحديات الوعي المالي الإسلامي:** إن نقص الوعي المالي الإسلامي تُعد من الصعوبات الكبيرة التي تواجه المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، ويعود ذلك أساساً إلى نقص أو غياب مراكز البحث والتطوير داخل المصارف الإسلامية من جهة، إذ يعد التطور التكنولوجي والتعليم والتكوين والبحث والتطوير (Research and Development) أهم الاستراتيجيات التي يمكن الأخذ بها لدعم نمو العمل المصرفي الإسلامي الذي مازال في مراحله الأولى إذا ما قارناه بالعمل المصرفي التقليدي، ثم إن عمليات البحث والتطوير في القطاع المالي والمصرفي للدول المتقدمة لا يحظى بنفس الاهتمام لدى المصارف الإسلامية، إذ يوجد قدر ضئيل جداً من الأبحاث والدراسات الرامية نحو تطوير وابتكار الأدوات المالية الإسلامية (الموسوي، 2011، الصفحات 112-113)، ومن جهة ثانية تعاني المصارف الإسلامية من نقص الوعي المالي الإسلامي من قبل المواطنين لذلك ينبغي العمل على نشر المزيد من الوعي بين فئات المجتمع بأهمية المنتجات المالية الإسلامية.

8- **المنافسة غير المتكافئة مع البنوك التقليدية العالمية:** وتعد من التحديات المهمة التي تواجه عمل المصارف الإسلامية خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي والتحرير المالي، إذ تتمثل بالمنافسة غير العادلة من قبل البنوك التقليدية في أنحاء العالم وخاصة من جانب المصارف العالمية الكبيرة التي تمارس العمل المصرفي الإسلامي جنباً إلى جنب العمل المصرفي التقليدي (الموسوي، 2011، ص 114)، والمنافسة

ضرورية لنمو أي صناعة فهي تجبر الشركات التي تفتقد الكفاءة على العمل لتطوير مستواها وتحسين أدائها أو الخروج من سوق العمل، إلا أن دخول المصارف الإسلامية في حيز المصارف العالمية يضع هذه المصارف أمام حالة منافسة غير متكافئة نظرا للإمكانيات التكنولوجية الهائلة التي تتمتع بها هذه المصارف العملاقة في تقديم خدمات متنوعة والإنفاق الكبير على عمليات التدريب والبحث والتطوير، لذا يجب على المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية أن تعمل لمجابهة المنافسة الشديدة من قبل هذه المصارف من جهة وذلك من خلال بذل المزيد من الجهود في تطوير وابتكار الأدوات المالية الجديدة ولمواكبة التحولات الحالية والمستقبلية في أسواق المال الدولية من جهة ثانية (الموسمي و جواد، 2009، صفحة 108).

### المطلب الثاني: استراتيجيات الصيرفة الإسلامية لمواجهة التحديات العالمية

هناك العديد من الاستراتيجيات المقترحة التي يمكن للمصارف الإسلامية أن تأخذ بها، وذلك لمواجهة التحولات الاقتصادية والمالية، والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:

**1- تكوين هيئة رقابة شرعية عالمية:** تتكون من خبراء مختصين في الشريعة وعلى علم ودراية بآليات العمل المصرفي الإسلامي بحيث تشترك فيها جميع المصارف الإسلامية، وذلك بغرض توحيد المفاهيم والرؤى والفتاوى وتكون توجيهاتها ملزمة شرعا لجميع المصارف لوضع وتوحيد المصطلحات المصرفية على المستوى العالمي (عبد الكريم، 2008، صفحة 188).

**2- تقديم خدمات مصرفية شاملة:** وذلك عن طريق دخول المصارف الإسلامية في تقديم مجموعة من الخدمات المالية والمصرفية والاستثمارية المتنوعة والمتكاملة، بهدف الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير وترشيد نفقات المصارف والتمكين من مواجهة المنافسة لنظيرتها التقليدية والإسلامية (رحماني و الغالي، 2010، صفحة 226).

**3- الخصوصية:** إن من واجب المؤسسات المالية والمصرفية التنبه إلى أهمية الخصوصية، وذلك من خلال أنها تمثل إحدى مفرزات العولمة الاقتصادية، وعليه فالمطلوب من هذه المؤسسات الدخول إلى سوق الاستثمارات لشراء الأنصبه من الشركات التي تتحول من ملكية القطاع العام إلى ملكية القطاع الخاص عن طريق الخصوصية، ومن ثم فإن دخول المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية عالم الخصوصية يدعم موقفها الاقتصادي، ويفتح لها أبواب لمزيد من الاستثمارات خاصة في ظل وجود فائض

من الرساميل الإسلامية العاطلة والتي تمثل مشكلة كبيرة في السوق المصرفي الإسلامي، وعليه فإن العولمة الاقتصادية وما تتطلبه من تحرر اقتصادي وتحويل لمكيات عناصر الإنتاج قد منحت فرصة كبيرة للمؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية للتحويل من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة، وقد منحت الخصوصية قناة إضافية لعمل الصيرفة الإسلامية من أجل زيادة التنمية والاستثمار، وفي النهاية فهي تعمل على رفع درجة الأرباح على المدى البعيد بدل التوقف والجمود عند الوسائل التقليدية (مخلوفي، 2020، صفحة 194).

**4- إقامة سوق مالي إسلامي دولي:** إذا كان هناك بعض المصارف الإسلامية التي تعاني من فائض في السيولة النقدية، فإنه على الجانب الآخر توجد بعض المصارف الإسلامية التي تعاني من نقص السيولة، ويزيد من تعقيد هذا الأمر عدم وجود الترتيبات الهيكلية أو الأسس الشرعية التي تسمح للمصارف الإسلامية الحصول على الأموال التي تحتاجها من الأسواق أو من المؤسسات المالية المعنية في حالة العجز، كما أنه يصعب عليها إيجاد قنوات لتوظيف مواردها المالية في حالة الفائض، كونها لا تستطيع اللجوء إلى أسواق رأس المال التقليدية أو إلى المصارف الربوية لدواعي دينية، ومن هنا ظهرت الحاجة أكثر إلى إقامة سوق الأوراق المالية الإسلامية (خصاونة، 2008، صفحة 271). فالأسواق المالية الإسلامية تمثل القاعدة الأساسية اللازمة التي يمكن أن ترتكز عليها المصارف الإسلامية في سعيها للاندماج في البيئة المالية العالمية، والتكيف مع التغيرات التي تفرضها العولمة المالية، كما تسمح هذه الأسواق بالاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة لدى المصارف والمؤسسات المالية مما يعزز مقدرتها على مواجهة التحديات المعاصرة التي أفرزتها العولمة المالية (الموسوي، 2011، الصفحات 132-133).

**5- التعاون بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية:** لا شك أن التعامل مع المستجدات التي أفرزتها العولمة المالية أصبح أمراً ضرورياً ولا بد من الاستفادة منه مع العمل لمحاولة تجنب آثارها السلبية، لذلك يجب على المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية الخروج من نطاق المحلية والإقليمية إلى نطاق العالمية، والعمل على الاستفادة من المصارف والكيانات المالية العملاقة وعقد تحالفات معها لتبادل الخبرات والكفاءات فيما بينهم، مستفيدة من توجه هذه الكيانات لدخول عالم الصيرفة الإسلامية من خلال تقديم منتجات وخدمات مالية إسلامية، وبذلك تصل المصارف الإسلامية وخدماتها ومنتجاتها إلى العالمية من خلال هذه الكيانات المصرفية (خصاونة، 2008، صفحة 286).

6- **التوسع في استخدام التكنولوجيا الحديثة:** وذلك من خلال تبني أحدث التقنيات في تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وذلك حتى تستطيع المصارف الإسلامية التكيف مع البيئة المعاصرة مما يسمح لها تحسين أدائها وتقديم الخدمات المصرفية بسرعة وذات جودة عالية وكذا السماح بتوسيع نطاق أعمالها عالميا بكل سهولة، كما إن التوسع في استخدام التكنولوجيا الحديثة يحتاج إلى توفير موارد مالية إضافية وكذا تدريب الكوادر البشرية وشراء برمجيات حديثة وذلك لتفادي التعرض للقرصنة من طرف جهات خارجية (العبد اللات، 2016).

7- **الاستفادة من جهود المؤسسات الرائدة في المجال:** نظرا لزيادة حجم المخاطر التي تعترض نشاط الصيرفة الإسلامية وخصوصا المخاطر التشغيلية، فإنه يتوجب عليها دعم الابتكار المالي والاستفادة من تجارب المصارف الإسلامية الناجحة وكذا العمل على الأخذ بجهود بعض الهيئات الإقليمية والدولية التي تعمل على تطوير الصيرفة الإسلامية، كالمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب للمصرف الإسلامي للتنمية بجدة ومركز الاقتصاد الإسلامي للمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية بالقاهرة، وكذا هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين، التي تضع معايير محاسبية متوافقة مع المعايير المحاسبية المطبقة عالميا، ومتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا والذي يضع قواعد الحيطة والحذر المتوافقة مع المعايير العالمية مثل معايير لجنة بازل من جهة، ويراعي خصوصية المصارف الإسلامية المتميزة من جهة ثانية (دويدي و مطالي، 2021، صفحة 223).

8- **الاندماج المصرفي:** لا شك أن تنامي عمليات الاندماج والاستحواذ المصرفي الجارية في أسواق المال العالمية، جعلت العمل المصرفي يشهد نموا وتنوعا سريعا، لن تتمكن المصارف الصغيرة ومنها المصارف الإسلامية من مواكبه داخل الحدود الجغرافية، كما أن المتطلبات الجديدة لاتفاقية لجنة بازل بخصوص كفاية رأس المال والملاءة المصرفية، تفرض مزيدا من الضغوط على المصارف ولا سيما الصغيرة منها.

هذا فضلا عن أن تحرير تجارة الخدمات المالية، سوف يؤدي إلى زيادة احتدام شدة المنافسة بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية المحلية والمصارف الوافدة، والتي تمتلك قدرات مالية وتكنولوجية هائلة، تمكنها من تقديم خدمات مالية ذات جودة عالية وبتكاليف منخفضة، مما سيؤثر هذا حتما على عمل المصارف الإسلامية وخاصة الصغيرة منها، ومن ثم فقد حرص المشرعون في مختلف الدول العربية

والإسلامية، على وضع حد أدنى لرؤوس أموال المصارف العاملة فيها، حتى تمكن من مواجهة هذه التحديات وحتى تستمر في ممارسة أنشطتها، لذلك يجب على المصارف الإسلامية مسايرة الاتجاه العالمي للاندماج المصرفي، والتوجه نحو التكتل والتكامل فيما بينها، وذلك لخلق كيانات مصرفية جديدة ذات حجم أكبر وقاعدة أوسع سواء على مستوى كل دولة، أو على المستوى الإقليمي حتى تتمكن من تعزيز القدرة التنافسية لها (خصاونة، 2008، صفحة 291).

### المطلب الثالث: مستقبل وآفاق الصيرفة الإسلامية في ظل التحولات العالمية الحديثة

في ظل هذه التحولات الاقتصادية والمالية المعاصرة وتحت وطأة الأزمات المالية، يبدو أن آفاق النمو والازدهار أمام الصيرفة الإسلامية ستكون كبيرة وواعدة في المستقبل القريب، حيث يتواصل عمل هذه المؤسسات في مختلف الدول العربية والإسلامية ليتعدى ذلك حتى للدول الغربية وبشكل متصاعد، مما يدفع إلى السرور بانطلاق هذه التجربة الفريدة في العمل المصرفي والثقة باستمرار انتشارها وازدياد الإقبال على التعامل معها (عبد الكريم أحمد، 2008، ص 188).

ووفقا لتقرير وكالة "ستاندر أند بورز" للتصنيفات الائتمانية جاء فيه أن هناك ثلاث عوامل من المحتمل أن تساهم في تحقيق معدل نمو قوي للتمويل الإسلامي في المستقبل؛ يتمثل العامل الأول من هذه العوامل في التوحيد الشامل للمواصفات؛ أما الثاني فيتمثل في التطبيق الأمثل لمبادئ حوكمة البيئية والمسؤولية الاجتماعية؛ وأما العامل الثالث والأخير فيتمثل في تطبيق السريع لأحدث التكنولوجيا المالية إذ تساعد هذه الأخيرة في فتح آفاق جديدة وفرص لنمو وازدهار التمويل الإسلامي، وذلك من خلال تسهيل وتسريع تنفيذ المعاملات المالية وتحسين تتبعها ورفع درجة الأمان بالاعتماد على تقنية البلوكتشين، وكذا تحسين الوصول إلى خدمات التمويل الإسلامي وتعزيز الحوكمة (تقرارت، هلال، 2021، ص 10).

وقد أضافت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008م فرصة حقيقية للصناعة المالية الإسلامية عامة والمصرفية الإسلامية خاصة وذلك للتعريف بالمبادئ والضوابط التي يقوم عليها العمل المصرفي الإسلامي، خصوصا بعد أن أبانت الصيرفة الإسلامية على قوتها وصلابتها إبان هذه الأزمة، مما أدى للفت أنظار المهنيين والأكاديميين الغربيين بأهمية تبني نموذج الصيرفة الإسلامية في الأنظمة المالية خاصة بعد الاهتمام الكبير الذي أصبحت تحظى به في الأوساط الأكاديمية والمهنية الغربية، والدليل على

ذلك هو إقدام على فتح تخصصات في الجامعات الغربية العتيقة تعنى بتدريس الصيرفة والتمويل الإسلامي (بوجلال، 2009، ص78)، وذلك نظرا لشفافية المعاملات المالية الإسلامية التي تقوم على مقاصد الشريعة الإسلامية مما يجنبها من الوقوع في الأزمات المالية، وكذا بالنظر لمستوى خدماتها الجيد، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع مستوى التدفق النقدي، وتوفير سيولة إضافية تمكنها من تمويل مختلف المشاريع وفق صيغ متعددة، ومن ثمّ زيادة الطلب على طرق الاستثمار الحلال (زيتوني، 2012، ص465). فالوضع الحالي يشكل فرصة سانحة للمؤسسات المالية الإسلامية المتواجدة في أكثر من 80 دولة في العالم لكسب ثقة الرأي العام العالمي بأهمية الأخذ بنموذج الصيرفة الإسلامية في الدول الإسلامية والغير الإسلامية، والعمل على توسيع أنشطتها بعيدا عن الأسباب التي أدت إلى الأزمة المالية في النظم التقليدية التي جعلت من النقود غاية وليست وسيلة (بوجلال، 2009، ص78). وبالرجوع للشكل رقم (3-11) نجد أن تقرير تنمية التمويل الإسلامي لعام 2022 الصادر عن شركة ريفينيتيف (REFINITIV) التابعة لمجموعة بورصة لندن، يتوقع أن يصل حجم أصول الصيرفة الإسلامية حول العالم حوالي 4025 مليار دولار أمريكي وذلك بحلول عام 2026.

**خلاصة الفصل:**

رغم أن العالم قد شهد العديد من الأزمات المالية خلال القرن العشرين، إلا أن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008م اعتبرت من أعنف وأشد الأزمات على الإطلاق، حيث أبانت هذه الأزمة عن وجود اختلالات بنيوية يعاني منها النظام الرأسمالي، وذلك نتيجة اعتماده المطلق على التمويل الربوي، والتوسع الكبير في استخدام منتجات معقدة كالمشتقات المالية وغيرها من المعاملات المالية غير المشروعة. وفي ظل ضعف السياسات المتخذة من قبل حكومات الدول بغرض احتواءها، أتاحت هذه الأزمة فرصة سانحة لإبراز ضوابط المصرفية الإسلامية في إدارة الأزمات، خصوصا بعد أن أثبتت المصارف الإسلامية عدم تأثرها بالأزمة المالية بشكل كبير مثلما تأثرت بها المصارف التقليدية، حيث أكدت العديد من الدراسات صمود هذه المصارف إبان الأزمة وقدرتها على مواجهة تداعياتها، مما أدى إلى لفت الأنظار في أوساط المجتمعات الإسلامية والغربية بأهمية الأخذ بنموذج الصيرفة الإسلامية في الأنظمة المالية كأحد الحلول الناجعة التي يمكن الاعتماد عليها للتصدي للأزمات المالية التي قد تحدث مستقبلا، وبذلك يتوقع الخبراء والباحثون بأن المصرفية الإسلامية ستشهد نموا وازدهارا كبيرا في السنوات المقبلة، لكن هذا لا يكون إلا بعد الإعداد والتخطيط المناسب لها وذلك لمواجهة التحديات التي تحد من تطور نشاطها.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية لواقع مجموعة تجارب دولية  
في مجال تطبيق الصيرفة الإسلامية

**تمهيد:**

شهدت الصيرفة الإسلامية منذ نشأتها حتى الآن تطورات هامة سواء من خلال نطاق انتشارها أو من خلال تطور الأطر التشريعية والقانونية الناظمة لعملها، مما انعكس هذا إيجابا على أداءها حيث تشير الأرقام إلى أن الصيرفة الإسلامية قد صنفت من أسرع القطاعات نموا في العالم خصوصا في السنوات الأخيرة، كما أظهرت هذه الصناعة قدرات هائلة في التصدي لأعنف الأزمات المالية العالمية التي عصفت بالعالم الاقتصادي المعاصر وكان آخرها الأزمة المالية العالمية لسنة 2008. ففي خضم الانهيارات الكبيرة التي خلفتها هذه الأزمة على مختلف القطاعات لا سيما القطاع المصرفي، أبانت الصيرفة الإسلامية عن قدرات هائلة في التصدي لهذه الأزمة حيث كانت أقل تأثرا من نظيرتها التقليدية (الربوية)، وهذا ما دفع بالاقتصاديين وصناع السياسات في مختلف الدول بالبحث ومناقشة مدى إمكانية الاعتماد على النظام المصرفي الإسلامي كآلية لتجنب الأزمات المالية التي قد تحدث مستقبلا خاصة في ظل تجددتها من حين لآخر، وبذلك توجهت العديد من الدول العربية والإسلامية وحتى الغربية لتبني نموذج الصيرفة الإسلامية وتقنين عملها. وبغرض تشخيص واقع تطبيق الصيرفة الإسلامية ومعرفة مدى قدرتها على تجاوز التغيرات والمستجدات الحاصلة في العالم الاقتصادي المعاصر، أسقطنا دراستنا هذه على أربع تجارب دولية وتم اختيارهم بناءا لاختلاف النظام المصرفي الذي تنشط فيه. وعليه قسمنا هذا الفصل إلى أربع مباحث رئيسية كما يلي:

**المبحث الأول:** واقع النظام المصرفي الإسلامي في السودان؛

**المبحث الثاني:** واقع تطبيق الصيرفة الإسلامية في ماليزيا؛

**المبحث الثالث:** واقع تطبيق الصيرفة الإسلامية في بريطانيا؛

**المبحث الرابع:** واقع تطبيق الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

## المبحث الأول: واقع النظام المصرفي الإسلامي في السودان

للسودان تجربة فريدة من نوعها مع النظام المصرفي الإسلامي إذ بدأت التجربة العملية في التطبيق في عام 1978م، بعد أن تأسس بنك فيصل الإسلامي السوداني، لتتبعها تطورات متلاحقة ومتسارعة حيث تحول النظام المصرفي من التقليدي إلى المزدوج ثم إلى النظام المصرفي الإسلامي بالكامل. وعليه سنتناول في هذا المبحث تجربة الصيرفة الإسلامية في السودان بمختلف مساراتها.

## المطلب الأول: نشأة وتطور النظام المصرفي الإسلامي في السودان

مرت تجربة النظام المصرفي الإسلامي في السودان بعدة مراحل أساسية ولكل مرحلة خصائص ومميزات، إذ بدأت التجربة بإنشاء مصارف إسلامية إلى أن وصلت إلى أسلمة النظام المصرفي بالكامل، وفيما يلي عرض لمراحل هذه التجربة.

### أولاً: المرحلة التمهيدية (1966-1977)

كانت بداية اهتمام السودان بالصيرفة الإسلامية على المستوى الأكاديمي وذلك في عام 1966م، عندما قدمت الجامعة الإسلامية بأم درمان مقالا يتحدث فيها عن الاقتصاد الإسلامي كأحد المواضيع الأساسية في قسم الاقتصاد، كما طُرحت من خلاله فكرة إمكانية إنشاء أول بنك إسلامي في السودان، لكن الفكرة لم تتجسد على أرض الواقع نتيجة عدة عقبات و أجهض المشروع في بدايته الأولى (بن مشيش، 2020، صفحة 72).

وفي خطوة أخرى لتمهيد الطريق لتطبيق النظام الإسلامي في البلاد قامت السلطات السودانية بإصدار بيان الذي تضمنه دستور السودان لعام 1973 "الشريعة والعرف الإسلاميان هما مصدران رئيسيان للتشريع"، ومن أجل ذلك قام الرئيس السوداني آنذاك بتعيين لجنة لمراجعة القوانين السودانية حتى تتوافق مع مقاصد الشريعة الإسلامية (Yesuf, 2017, p. 10). وهذا ما أدى إلى تمهيد الطريق وتهيأت النفوس للانطلاق العملي للصيرفة الإسلامية في السودان.

**ثانياً: مرحلة تأسيس المصارف الإسلامية في ظل النظام المصرفي المزدوج (1977-1983)**

تعتبر هذه المرحلة الانطلاق الفعلي للصيرفة الإسلامية في السودان، بعد أن تأسس أول بنك إسلامي (بنك فيصل الإسلامي) في عام 1977م، والذي كان واحداً من قلائد المصارف الإسلامية مكتملة الأركان في العالم (Yesuf, 2017, p. 8)، وقد تأسس المصرف كشركة مساهمة محدودة ذو رأس مال مختلط قدر بـ 6 ملايين جنيه، منها 40% مدفوعة من دولة السعودية و40% من المساهمين السودانيين و20% من المساهمين في الدول الإسلامية والعربية الأخرى (Omer Allagabo, 2021, p. 36).

ويهدف توفير البيئة القانونية والجبائية والشرعية اللازمة لتسهيل عمليات المصرف، تم إعطائه معاملة تمييزية حيث تم إعفائه من الضرائب وقوانين النقد الأجنبي وقانون الشركات وأصبح له قانون خاص ونظام أساسي، كما تم تكوين هيئة الرقابة الشرعية للبنك كأول هيئة رقابة شرعية عرفها الجهاز المصرفي السوداني (بنك السودان المركزي 1، 2006، صفحة 34). وقد كان الهدف الأساسي من إنشاء بنك فيصل الإسلامي هو نشر الوعي المصرفي الإسلامي في السودان إلى جانب تحقيق أهداف أخرى، تمثلت أساساً في المساهمة لتمويل المشاريع الاستثمارية بغية دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع والعمل على جذب المزيد من النقد الأجنبي (عبد المنعم، 2014، الصفحات 124-125).

وقد حقق المصرف نجاحات كبيرة في فترة قصيرة جداً، وهو ما شجع الحكومة على فتح خمس (05) مصارف إسلامية أخرى في ظرف ثلاث سنوات فقط، حيث تم تأسيس بنك التضامن الإسلامي الذي افتتح عام 1980، تلاه البنك الإسلامي السوداني والبنك الإسلامي للتنمية التعاونية الذين تم افتتاحهما عام 1982، كما تم افتتاح بنك البركة وبنك غرب السودان الإسلامي في عام 1983، وكل هذه المصارف نجحت في جذب المزيد من المودعين، وهو ما أدى إلى فتح المزيد من الفروع في جميع أنحاء الولايات السودانية (Ismail Abdel Mohsin, 2005, p. 30).

**ثالثاً: مرحلة التحول نحو النظام المصرفي الإسلامي الكامل (1984-1989)**

شجع نجاح المصارف الإسلامية في السودان إلى دفع الحكومة السودانية على تحويل النظام المالي بالكامل إلى نظام بدون فوائد ربوية، وقد جاء قرار التحول دفعة واحدة (Entissar, 2016, p. 46)، ففي السابع عشر سبتمبر 1984 أصدر البنك المركزي السوداني منشوراً يأمر فيه البنوك بالتحول

الفوري للتعامل وفق الصيغ الإسلامية (حماد، 2020، صفحة 158)، وعليه قد تمت مطالبة جميع البنوك العاملة في السودان المحلية والأجنبية بالتحويل الكلي للعمل المصرفي الإسلامي، وقد منحتها البنوك المركزية مهلة لبضعة أشهر فقط لإكمال عملية التحويل الفوري، مما جعل من الصعب عليهم إعداد دراسات أولية لتنفيذ عملية التحويل أو الحصول على استشارات دينية للتحويل المفاجئ للنظام المصرفي الإسلامي بشكل كامل (Entissar, 2016, p. 46).

وعليه فعلمية التحويل لم يسبقها أي تخطيط أو إعداد دراسات تحدد مسار التطبيق ومقتضياته سواء من حيث الهياكل التنظيمية لبنك السودان المركزي أو للمصارف التجارية والمؤسسات المالية، ولا من حيث تدريب العنصر البشري وتأهيله من النواحي الشرعية والقانونية والإدارية حتى يتسنى لهم فهم آلية عمل النظام المصرفي الإسلامي والعمل بكل كفاءة، وما زاد الأمر سوءاً هو غياب تام لهيئات الرقابة الشرعية سواء على مستوى المصارف أو على مستوى بنك السودان المركزي، وبالتالي غابت كل الاستشارات والتوجيهات الدينية في هذا المجال. وفي ظل جهل المصارف بالجوانب الشرعية والفنية والقانونية لصيغ التمويل الإسلامي توجهت جل المصارف إلى أقصر وأسهل طريقة للتحويل وهو التعامل بصيغة المرابحة فقط لسهولة تطبيقها وانخفاض مخاطرها، مما أدى إلى تفتيش ظاهرة المرابحات الصورية والمغالاة في هامش الربح، وقد ساهم هذا في ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع حالات التعثر (بن مشيش، 2020، صفحة 73).

ومع التغيير الحكومي في عام 1985 وفي ظل عدم اتخاذ البنك المركزي أي إجراءات جديدة لتكريس الأسلمة، فرضت عليه ضغوطاً من الجهات الحكومية المختصة لبذل المزيد من الجهود لتوفير بيئة عمل ملائمة للعمل المصرفي الإسلامي، وبناءً على ذلك أصدر بنك السودان في عام 1985 منشوراً يسمح بموجبه للبنوك باستخدام "العائد التعويضي"<sup>\*</sup> على الودائع والتمويل بدلاً من سعر الفائدة، تليها التعليمات الصادرة بتاريخ 1986/11/8 حيث حددت فيها الأسقف الائتمانية الممنوحة بصيغة التمويل بالمرابحة لتمويل قطاع التجارة، وبذلك أصبح الجهاز المصرفي يتعامل بالصيغ الإسلامية وغير الإسلامية حتى النصف الثاني من عام 1989 (معارفي، 2022، صفحة 1223).

أما عن البنك المركزي السوداني فتغيرت الوسائل والآليات النقدية التي كان يستخدمها في تنفيذ سياسته النقدية كعمليات السوق المفتوحة ومعدل إعادة الخصم بما يتلاءم ومقاصد الشريعة الإسلامية،

<sup>\*</sup>العائد التعويضي: تقوم فكرة العائد التعويضي أساساً على التفريق بين سعر الفائدة الإسمي وسعر الفائدة الحقيقي.

حيث تمثلت أهم الوسائل التي كان يطبقها البنك المركزي السوداني على بنوكه هي تحديد السقوف الكمية على التمويل والتوجيهات المباشرة والإقناع الأدبي، وقد ظلت تلك السياسات هي الغالبة لعدم تعارضها مع المبادئ الإسلامية (عبد المنعم، 2014، صفحة 126).

مما سبق يمكن القول أن قرار التحول المفاجئ للنظام المصرفي الإسلامي الكامل في السودان لم يكن قرارا صائبا، فالظروف لم تكن مواتية في تلك الفترة لا من الناحية التنظيمية والقانونية ولا من الناحية الشرعية ولا حتى من الناحية الأمنية فالسودان كانت تعيش حرب أهلية في تلك الفترة، وهو ما أفرز الوقوع في العديد من الأخطاء سواء على مستوى المصارف أو على مستوى البنك المركزي، فكان من الأجدر إعداد دراسة قبلية تحدد مقتضيات ومسارات ومعالم عملية التحول للنظام المصرفي الإسلامي بالكامل لتفادي الوقوع في الأخطاء والشبهات.

#### رابعا: مرحلة تعميق أسلمة القطاع المصرفي (1989-2005)

تعتبر هذه المرحلة هي المرحلة الجادة والحقيقية لتعميق تطبيق معالم النظام الإسلامي في كل مناحي الحياة وعلى وجه الخصوص في الاقتصاد وبالتحديد العمل المصرفي، وفي هذا الشأن أصدر بنك السودان المركزي توجيهات للبنوك في يونيو 1990م يأمرهم بإلغاء العمل بالفئات التعويضية التي تم العمل بها في المرحلة السابقة لاشتباهاها بالربا، كما أصدر السيد وزير المالية القرار الوزاري رقم 69 لسنة 1990م يأمر فيه بضرورة إلغاء كل الصيغ الربوية في معاملات الدولة (بنك السودان المركزي، 2006، صفحة 130)، وتعزيزا لهذا القرار أصدر البنك المركزي السوداني مرة أخرى في عام 1991م تعليمات للبنوك يحثهم فيها على إلغاء كل أشكال التعامل الربوي لأي تعامل داخلي سواء أفراد أو مؤسسات في قطاع الخاص أو العام (معارفي، 2022، صفحة 1223).

#### خامسا: مرحلة العودة للنظام المصرفي المزدوج (2005-2011)

بعد عام من توقيع اتفاقية السلام الشامل (CPA) في عام 2005 التي أنهت الحرب الأهلية السودانية، حدث تغيير في النظام المصرفي المعتمد في السودان حيث غير النظام المالي الإسلامي الموحد إلى نظام مزدوج، وهذا يعني أن النظام في الشمال السودان استمر في العمل بموجب الشريعة الإسلامية، بينما تحول جنوب السودان على حث بنوكه بالعمل وفق نموذج النظام المصرفي التقليدي (Yesuf, 2017, p. 9).

## سادسا: مرحلة العودة للنظام المصرفي الإسلامي الكامل (2011 إلى 2022)

بعد انفصال جنوب السودان عن البلاد في عام 2011م عاد النظام المالي السوداني إسلاميا بالكامل مرة أخرى (Yesuf, 2017, p. 9)، حيث تم السماح للبنوك التقليدية بالعمل في الجزء الجنوبي من السودان، وقد تطلب ذلك إنشاء بنك جنوب السودان كفرع عن البنك المركزي في الجزء الجنوبي من البلاد التي كان يديرها نائب محافظ بنك السودان المركزي، وكان الهدف من ذلك هو الحرص على تنظيم وإدارة الجزء التقليدي من النظام في تطبيق السياسة النقدية التي يتبناها البنك المركزي في شمال البلاد (Entissar, 2016, p. 49)، بينما بقي الجزء الشمالي متبنيا النظام المصرفي الإسلامي كاملا.

كما تجدر الإشارة أنه وبعد تغيير نظام الحكم في السودان عام 2019، جاء قرار حكومي في سنة 2020 يقضي بإعادة الرجوع للنظام المصرفي المزدوج، حيث أعطت الحكومة مهلة لمدة شهرين للبنك المركزي السوداني لتنفيذ عملية التحول، ونتيجة لذلك تم الشروع في تعديل العديد من القوانين ذات الصلة بالنظام المصرفي، وكان ذلك بموجب قانون التعديلات المتنوعة (اعتماد النظام المصرفي المزدوج) لسنة 2021 بموجب التشريع رقم 9 لسنة 2021 الصادر في الجريدة الرسمية ضمن العدد 1914 المؤرخ بتاريخ 2021/05/12، ومثال على ذلك تم تعديل قانون بنك السودان لسنة 2002 وقانون تنظيم العمل المصرفي لسنة 2004 لتتلاءم مع طبيعة المرحلة الانتقالية (ناصر، 2023، صفحة 151).

ويأتي قرار التحول نتيجة رفع دولة السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب ومحاولة منها في الاندماج ضمن النظام الاقتصادي العالمي، وخصوصا القطاع المصرفي والذي يعول عليه كثيرا للخروج من الوضع الاقتصادي المزري الذي آل إليه السودان نتيجة عدة عوامل داخلية وخارجية، من هنا يتضح لنا أن قرار التحول للنظام المصرفي الإسلامي بالكامل في السودان لم يكن ثابتا، فمرة يتم تطبيق النظام المصرفي الإسلامي بالكامل ومرة يتم الرجوع للنظام المصرفي المزدوج، مما يدل على أن دوافع التحول تعود لعوامل سياسية واقتصادية أكثر منها عقائدية.

## المطلب الثاني: تقنين الصيرفة الإسلامية في السودان

منذ أول ظهور للصيرفة الإسلامية في السودان باشرت السلطات النقدية السودانية باتخاذ حزمة من القوانين والتشريعات والتنظيمات، بهدف الوصول لبيئة عمل مثلى للنظام المصرفي الإسلامي بما يتلاءم وأحكام الشريعة الإسلامية. عليه سنعرض في هذا المطلب أهم القوانين والتشريعات المنظمة لعمل الصيرفة الإسلامية في السودان.

## الفرع الأول: الإطار القانوني والشرعي للصيرفة الإسلامية في السودان

إن عملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية في السودان صاحبها عدة تغيرات هيكلية في القوانين والتشريعات الشرعية المنظمة لعملها، وذلك حتى تتوافق وخصوصية العمل المصرفي الإسلامي المتميز.

## أولاً: الإطار القانوني للصيرفة الإسلامية في السودان

يمكن تلخيص القوانين التنظيمية الناضمة للصيرفة الإسلامية في السودان في الجدول الموالي:

## الجدول رقم (4-1): القوانين الخاصة بالصيرفة الإسلامية في السودان

القوانين	مضامين القوانين
قانون بنك فيصل الإسلامي السوداني لسنة 1977	جاء هذا القانون لبيان كيفية تأسيس بنك فيصل الإسلامي، وكذا تبيان أغراض البنك، بالإضافة إلى تحديد تلك الاستثناءات القانونية والإعفاءات الضريبية التي حظي بها بنك فيصل الإسلامي (بنك السودان المركزي)2، 2006، الصفحات 55-56). ومن هنا نجد أن السلطات النقدية السودانية قد منحت الأطر التشريعية والقانونية للبنك قبل تأسيسه، وهذا لتسهيل عمل البنك وتقادي الوقوع في الأخطاء والشبهات، أي أن الأطر التنظيمية سبقت ميلاد البنك وهذا هو الصحيح، ويعتبر هذا القانون أول نص تشريعي ينظم العمل المصرفي الإسلامي في السودان، وعلى إثر هذا القانون تم تأسيس أول بنك إسلامي في السودان تحت اسم "بنك فيصل الإسلامي".
قانون تنظيم العمل المصرفي في 1991 المعدل لسنة 2003	تضمن هذا القانون (07) سبع فصول يتناول كل فصل فيه مجموعة من القواعد والمبادئ لتسيير وممارسة العمل المصرفي، ويمكن تلخيص أهم ما جاء في هذا القانون فيما يلي: (بنك السودان المركزي)2، 2006، الصفحات

(120-99)

- **الفصل الأول:** تناول هذا الفصل أحكام تمهيدية (اسم القانون، تاريخ بدء العمل به، تقديم التعريفات لبعض المصطلحات ذات الصلة بالعمل المصرفي).

- **الفصل الثاني:** في هذا الفصل تم تحديد شروط الحصول على التراخيص لممارسة العمل المصرفي داخل السودان.

- **الفصل الثالث:** تضمن هذا الفصل أعمال المصارف (رأس المال، الاحتفاظ بنسب الاحتياطي، تحديد سقف منح القروض والتسهيلات، تحديد نسبة الاحتفاظ بالأصول السائلة، تحديد كيفية حساب هوامش الأرباح والعمولات والرسوم بالشكل الذي لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، فرض قيود على حيازة الأسهم والتمويل وكذا على تملك وحيازة العقارات).

- **الفصل الرابع:** في هذا الفصل نجد أن النظام قد أولى أهمية كبيرة بضرورة إعداد ميزانية كل مصرف وفقا للنظام المحاسبي المتفق عليه، وفي التاريخ الذي يحدده بنك السودان، بعد ذلك تخضع للمراجعة على أن تنشر وتعرض فيما بعد.

- **الفصل الخامس:** نص القانون بأن يجري بنك السودان تفتيش لكل المصارف بواسطة واحد أو أكثر من موظفيه مرة واحدة كل سنة، وعلى أساس نتائج التفتيش يجوز لبنك السودان أن يطلب من المصارف اتخاذ أي إجراءات تصحيحية يراها مناسبة، كما يحق له فرض جزاءات إدارية في حالة مخالفتها للقوانين السارية المفعول في البلد.

- **الفصل السادس:** تناول هذا الفصل رقابة بنك السودان على إدارة المصارف وعملياتها.

- **الفصل السابع:** تضمن أحكام متنوعة (ظروف إيقاف الأعمال المصرفية، تحديد الجهة المخولة بإصدار التوجيهات، تحديد شروط تصفية المصارف، عدم جواز اشتغال عضو مجلس الإدارة في أكثر من مصرف، السرية في أداء المهام، تحديد العقوبات على كل من يخالف الأحكام المنصوص عليه.. الخ).

تجدر الإشارة إلى أن هذا القانون قد ألغي بعد تعديله سنة 2003، حيث أنه هناك مجموعة من الإجراءات والقرارات بقيت سارية المفعول والبعض الآخر

<p>تم تعديلها أو إلغائها كلية، كما تطلب التعديل إدخال بعض الأحكام وذلك نظرا للثغرات التي تضمنها التنظيم السابق، ولعل أبرز ما جاء في هذا التعديل هو إنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية وقد خصص له فصلا إضافيا لشرح أغراض هذه الهيئة واختصاصاتها وسلطاتها.</p>	
<p>من قبل كان قانون بنك السودان لسنة 1959 هو الساري المفعول، ومع التحول للنظام المصرفي الإسلامي أجريت عليه تعديلات جوهرية ليتلاءم مع خصوصية العمل المصرفي الإسلامي، إلى أن تم إلغائه بموجب قانون بنك السودان لسنة 2002م. ومن بين أهم التغييرات الجذرية التي طرأت في بنود أحكامه لتعزيز النظام المصرفي الإسلامي، نذكر ما يلي: (بنك السودان المركزي، 2006، صفحة 47)</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- تم تغيير السياسات الائتمانية المتعارف عليها في النظام الربوي والقائمة على سعر الفائدة بسياسات نقدية وتمويلية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية؛</li> <li>- نص القانون على ضرورة التزام بنك السودان بأحكام الشريعة الإسلامية في أداء عمليات الرقابة والإشراف على النظام المصرفي وهذا لتحقيق أهدافه؛</li> <li>- اشترط نص القانون على أن يكون رئيس الهيئة العليا للرقابة الشرعية في بنك السودان عضوا في مجلس إدارة البنك.</li> </ul> <p>نشير إلى أن قانون بنك السودان لسنة 2002 عرف تعديلات عديدة في سنتي 2005 و2006 وآخرها كان في سنة 2012.</p>	<p><b>قانون بنك السودان لسنة 2002</b></p>
<p>مع ظهور المصارف الإسلامية لم يعد هذا القانون صالحا لاستعاب خصوصية ومبادئ العمل المصرفي الإسلامي، لذلك تم إحداث تغييرات جذرية عليه حتى يتلاءم أكثر مع النظام المصرفي الإسلامي. ومن أهم هذه تعديلات نذكر ما يلي: (بنك السودان المركزي، 2006، الصفحات 64-65)</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- أن البنك المركزي لا يسمح بإنشاء شركات تمارس النشاط المصرفي إلا بعد الحصول على الموافقة من طرفه؛</li> <li>- إن معايير قياس رأس المال في المصارف مستمدة من القوانين الدولية الصادرة عن المؤسسات المالية الإسلامية؛</li> <li>- إلزام جميع المصارف بتشكيل هيئة رقابة شرعية داخلية تابعة للهيئة العليا</li> </ul>	<p><b>التغييرات في قانون الشركات لسنة 1925</b></p>

للرقابة الشرعية بالبنك المركزي، ومهمتها من الناحية المالية هي إبداء الرأي حول المركز المالي للمصارف.
--

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع المذكورة في الجدول.

### ثانياً: الإطار الشرعي للصيرفة الإسلامية في السودان

يُعد الإطار الشرعي للصيرفة الإسلامية من أهم المرتكزات الأساسية التي يُبنى عليها العمل المصرفي الإسلامي في أي بلد، لذلك أولت السودان أهمية كبيرة لهذا الجانب وعملت على وضع الأطر الشرعية للصيرفة الإسلامية مع بداية تطبيق العمل المصرفي الإسلامي فيها مباشرة. والجدول الموالي يوضح هيئات الرقابة الشرعية المنظمة لعمل الصيرفة الإسلامية في السودان.

#### الجدول رقم (4-2): هيئات الرقابة الشرعية الخاصة بالصيرفة الإسلامية في السودان

تأسيسها	هيئات الرقابة الشرعية
عند بداية وضع عقد تأسيس بنك فيصل الإسلامي السوداني (أول ظهور للصيرفة الإسلامية في السودان) تم تشكيل هيئة الرقابة الشرعية، وقد ساهمت هذه الهيئة في وضع مسودات عقد التأسيس ونظامه الأساسي، كما عملت منذ البداية على وضع مجموعة من المبادئ والمواد التي يجب أن يقوم عليها المصرف وذلك لاجتناب مخالفته لأحكام الشريعة الإسلامية والوقوع في الأخطاء (بنك السودان المركزي، 4، 2006، صفحة 9).	إنشاء هيئات الرقابة الشرعية بالمصارف الإسلامية
بعد بنك فيصل السوداني يأتي بنك التضامن الإسلامي، حيث هو الآخر أنشأ إدارة الفتوى والبحوث تمثلت وظيفتها في أداء مهام الرقابة الشرعية على مستوى البنك وفروعه، كما كانت تقدم العديد من الفتاوى في بعض المسائل العاجلة للمصارف الإسلامية الأخرى التي كانت تطلب ذلك (بن مشيش، 2020، صفحة 91).	
اتبعت المصارف الإسلامية الأخرى كبنك التنمية التعاوني الإسلامي وبنك تنمية الصادرات والبنك الإسلامي السوداني وغيرها من المصارف الإسلامية نفس النهج، حيث تضمن النظام الأساسي لهذه البنوك ضرورة تأسيس هيئة دائمة للرقابة الشرعية، للإفتاء في مدى مشروعيتها	

<p>المعاملات المالية التي تمارسها هذه البنوك.</p>	
<p>مواكبة للتحول الذي طرأ على مسيرة العمل المصرفي في السودان في الفترة ما بين 1984 إلى 1991 والقرار الحكومي المتضمن بالتحول الفوري للعمل المصرفي الإسلامي الكامل، أقدمت العديد من المصارف التقليدية على إنشاء هيئات الرقابة الشرعية على مستواها، فعلى سبيل المثال أنشأ البنك الزراعي السوداني هيئة الرقابة الشرعية في عام 1984، كما أنشأ بنك الخرطوم في سبتمبر 1990 وحدة الفتوى والبحوث الشرعية والفقهية لإدارة التخطيط والبحوث والدراسات، وقد تم تطوير الوحدة في عام 1995 إلى هيئة للفتوى والبحوث الشرعية، البنك العقاري التجاري هو الآخر أمر بتشكيل هيئة الرقابة الشرعية للبنك في عام 1993م (بنك السودان المركزي4، 2006، الصفحات 29-35).</p>	<p>إنشاء هيئات رقابة شرعية في المصارف التقليدية في فترة التحول الفوري للعمل المصرفي الإسلامي (1991-1984)</p>
<p>في ظل غياب منهج موحد تتبعه المصارف السودانية في التحول للعمل المصرفي الإسلامي بشكل كامل في الفترة ما بين 1984 إلى 1990، ونظرا للأخطاء التي شابته هذه المرحلة، اتخذت الحكومة إجراءات تصحيحية سميت بمرحلة تعميق أسلمة الجهاز المصرفي ابتداء من عام 1990، وكان من بين نتائج هذه المرحلة هو إنشاء هيئة رقابة شرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية في السودان بصورة إلزامية، كما وجهت تعليمات للمصارف التي نشأت بعد ذلك التاريخ أن يشمل عقدها التأسيسي تكوين هيئة الرقابة الشرعية للبنك المراد إنشائه، وبناء على ذلك تم تعميم إنشاء هيئات الرقابة الشرعية على كافة المصارف العاملة في السودان (بنك السودان المركزي4، 2006، الصفحات 45-49).</p>	<p>إنشاء هيئات الرقابة الشرعية في المصارف التقليدية في مرحلة تعميق أسلمة الجهاز المصرفي (1992-2003)</p>
<p>في إطار تعميق أسلمة القطاع المصرفي الإسلامي وإزالة كافة أشكال المعاملات المالية المخالفة للشريعة الإسلامية في النظام المصرفي السوداني، أصدر وزير المالية القرار رقم184 المؤرخ في سنة 1992 يقضي بضرورة إنشاء هيئة عليا للرقابة الشرعية في البنك المركزي السوداني. حيث كان للسودان سبق والفضل في إنشاء أول هيئة عليا للرقابة الشرعية بالبنك المركزي في عام 1992م، حيث تعمل هذه الهيئة العليا متضامنة ومتعاونة مع البنك المركزي في وضع السياسات</p>	<p>إنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية في بنك السودان</p>

<p>والتعليمات، وذلك لضمان سلامة الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية من الناحية الشرعية، حيث تعمل هذه الهيئة على وضع مجموعة من المواد والمبادئ على أسس شرعية تضمن تنفيذ المعاملات المالية بعيدا عن أي شبهة للربا (بنك السودان المركزي4، 2006، صفحة 57).</p>	
---	--

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع المذكورة في الجدول.

### الفرع الثاني: الإطار التنظيمي والرقابي للصيرفة الإسلامية في السودان

بغية تعزيز كفاءة وسلامة النظام المصرفي الإسلامي في السودان، عملت السلطات النقدية في البلد بإصدار معايير تنظيمية تتلاءم مع النظم والمعايير الدولية كمعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية، معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومعايير لجنة بازل للرقابة والإشراف مع تكييفها بما يتوافق مع بيئتها الداخلية، كما حرص البنك المركزي السوداني على تعزيز دوره الرقابي اتجاه الصيرفة الإسلامية من خلال استحداث أدوات للسياسة النقدية بما يتلاءم وأحكام الشريعة الإسلامية.

#### أولاً: الإطار التنظيمي للصيرفة الإسلامية في السودان

يتجلى الإطار التنظيمي للصيرفة الإسلامية في السودان في تحديد تلك المعايير التنظيمية والاحترازية التي جاءت بها السلطات النقدية، بغية تعزيز سلامة النظام المصرفي الإسلامي في السودان، ويمكن حصر أهم هذه المعايير فيما يلي:

**1- معايير لجنة بازل:** في إطار مساعي السودان لتحقيق السلامة المصرفية ورفع كفاءة الجهاز المصرفي محليا ودوليا، واكب بنك السودان التطورات المصرفية الحاصلة على الساحة العالمية، وفي هذا الإطار تبنى بنك السودان معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية للمحافظة على نسب كافية من رأس مال البنوك يتلاءم مع حجم مخاطرها، إذ يلتزم بنك السودان بتطبيق بازل 1 بكافة مبادئها وإرشاداتها والتي تضمنت معيار نسبة كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر التي تهدد عمل المصارف، وفيما يتعلق ببازل 2 وبازل 3 فإن بنك السودان قام بتطبيق الركيزة الأولى فقط والتي تتعلق بنسبة كفاية رأس المال، كما أنه لا يوجد اختلاف في مكونات بسط ومقام عند حساب نسبة كفاية رأس المال؛ وإنما قام بتعديل طريقة احتساب مقام النسبة (المخاطر) فقط؛ حيث أصبحت الأصول المرجحة بأوزان المخاطر أكثر واقعية، وقد

أشارت معايير بازل إلى أن المعدل المعياري المسموح به لكفاية رأس المال يجب أن لا يقل عن 8%، فيما اتخذت السلطات الرقابية في السودان معايير أكثر صرامة حيث بلغ الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال 12%، أما فيما يخص معايير مخاطر السيولة والرفع المالي التي جاءت بها مقررات بازل 3 فإن السودان لم يصل بعد لتطبيق هذه المعايير (بنك السودان المركزي، 2021، صفحة 72).

**2- معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية:** مواكبة للجهود العالمية الرامية إلى تحقيق سلامة واستقرار النظام المالي الإسلامي، أصدر بنك السودان المركزي في أغسطس 2008 توجيهات للمصارف لتطبيق معيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) لسنة 2005، وقد اشتملت هذه التوجيهات على خمس (05) أجزاء، خصص الجزء الأول لتوضيح أهداف المعيار ومجالات تطبيقه، أما الجزء الثاني فتناول طرق حساب المخاطر التي تعترض المصارف بمختلف أشكالها، كما يتناول الفصل الثالث تأثير الأصول الممولة من حسابات الاستثمار على نسبة كفاية رأس المال، أما الجزء الرابع فجاء ليعلم الضوء على كيفية احتساب معدل كفاية رأس مال وتبيان ذلك بمثال توضيحي، أما الجزء الخامس فتضمن بعض التعديلات في كيفية حساب معدل كفاية رأس المال ليتوافق مع طبيعة وخصوصية النظام المصرفي الإسلامي السوداني. ويهدف هذا المعيار إلى تحقيق نقطتين أساسيتين: (بنك السودان المركزي 1، 2008، صفحة 4)

- معالجة الجوانب التي أهملتها لجنة بازل والخاصة بالطبيعة المميزة للمصارف الإسلامية (صيغ التمويل المختلفة، طبيعة ودائع الاستثمار وتحملها لجزء من المخاطر .. الخ)؛

- العمل على وضع طرق موحدة لقياس مختلف المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية، مع تحديد أوزان مخاطرها.

**3- معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:** استكمالاً لمجهودات بنك السودان المركزي في سبيل تعميق أسلمة النظام المصرفي ومن أجل تحقيق الضبط والتحكم الشرعي في أنشطة المصارف، تبنى بنك السودان المركزي المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وبدأ في تطبيقها وإصدارها للمصارف السودانية تبعاً، حيث تم إصدار المعايير التالية: معيار العرض والإفصاح العام، معيار المضاربة، معيار المربحة، معيار السلم، معيار المشاركة ومعيار المخصصات والاحتياطات، وتشمل هذه المعايير على متطلبات العرض للبيانات وكيفية الإفصاح عنها

والمعالجات المحاسبية وطرق الإثبات والقياس لعمليات التمويل وفق الصيغ الإسلامية المختلفة (المرابحة، المشاركة، السلم... الخ)، بالإضافة إلى المتطلبات المتعلقة بتكوين المخصصات والاحتياطات وتوضيح المعالجات المحاسبية لها (بنك السودان المركزي، 2006، صفحة 131).

### ثانياً: الإطار الرقابي للصيرفة الإسلامية في السودان

يتجلى الإطار الرقابي للصيرفة الإسلامية، في تنظيم علاقة البنك المركزي بالمصارف الإسلامية ويظهر ذلك من خلال أداء واجباته خصوصاً في تنفيذ عمليات الرقابة والإشراف التي تطبق على عمل المصارف الإسلامية، ومن أجل تحقيق ذلك قام البنك المركزي السوداني بتصميم أدوات للسياسة النقدية بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية.

**2- الأدوات الكمية للسياسة النقدية في النظام المصرفي الإسلامي السوداني:** تعتمد البنوك المركزية التقليدية في سياستها النقدية إلى حد كبير على عمليات السوق المفتوحة لإدارة السيولة من خلال تغيير أسعار الفائدة، إلا أن بنك السودان المركزي بسبب تحريم التعامل بالفائدة ونظراً لكون عملية التحول كانت بشكل مفاجئ لم يتسنى له وضع آليات متوافقة مع مقاصد الشريعة الإسلامية لتعويض أدوات السياسات النقدية القائمة على سعر الفائدة، مما جعله يعتمد في سياسته النقدية إلى حد كبير على الاحتياطي النقدي القانوني والإقناع الأدبي بالإضافة إلى هوامش الأرباح ونسب المشاركات كأدوات بديلة لسعر الفائدة، لكن مع مرور الوقت تم استحداث أدوات نقدية تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية تمكنه من إدارة السيولة بكل كفاءة بعيداً عن شبهة الربا، تحت اسم شمم وشهامة (CMC&GMC) كبديل لسندات الخزنة وسندات البنك المركزي (بنك السودان المركزي 3، 2006، صفحة 79). وفيما يلي عرض لهذه الأدوات:

**أ- الاحتياطي القانوني:** بعد التوجه إلى أسلمة النظام المصرفي وفي ظل ضعف خيارات أدوات السياسة النقدية الإسلامية أمام السلطات النقدية في تلك الفترة، أبقى بنك السودان على أداة الاحتياطي القانوني كآلية لإدارة السيولة، بحيث لجأ إلى الاحتياطي النقدي الجزئي بالرغم من تضارب الآراء حول مدى مشروعية آلية عمل هذه الأداة عند إدارة السيولة النقدية لجهاز مصرفي إسلامي كامل، فقد لوحظ في تجربة السودان أنه تم تغيير نسبة الاحتياطي القانوني في فترات متقاربة، وذلك بغرض التأثير على حجم المعروض النقدي في الاقتصاد، بحيث تم التفريق بين الاحتياطي القانوني المحلي والأجنبي، لكن ما هو متعارف عليه يتم تغيير هذه النسبة على فترات متباعدة (بن ذبيبة، 2018، صفحة 147).

ب- هوامش أرباح المراجحات ونسب المشاركات: إن الأدوات البديلة لسعر الفائدة في النظام المصرفي الإسلامي تتمثل في هوامش المراجحات، ونسب المشاركات، ويستخدم بنك السودان المركزي هذه الأدوات للتحكم في حجم التمويل من خلال تحديد حدود دنيا وقصى لهوامش الأرباح ونسب المشاركة، وعليه يمكن للبنك المركزي التحكم في حجم التمويل للتأثير على الاستثمار من خلال تغيير نسبة المشاركة بين المصرف والمودعين وبين المصرف والمستثمرين، فإذا أراد البنك المركزي السوداني التوسع في حجم التمويل لزيادة الاستثمار سيرفع هذه النسبة لصالح المودعين مما يؤدي إلى جذب المزيد من المدخرات ليعيد توجيهها للاستثمار، ونفس الشيء ينطبق على المستثمرين فإذا أراد البنك المركزي تشجيع المستثمرين على الاستثمار سيرفع هذه النسبة لصالحهم، وعلى عكس ذلك إذا أراد البنك المركزي تقليص منح التمويلات لتقييد الاستثمار سيرفع النسبتين معا لصالح المصرف وهذا لتفادي حالات التضخم (القرع و طيبة، 2019، صفحة 90).

ج- نوافذ البنك المركزي للتمويل: نظرا لعدم شرعية استخدام سعر الخصم في النظام المصرفي الإسلامي، وحتى يستطيع بنك السودان المركزي القيام بدوره كمقرض أخير للمصارف، والمساهمة في تمويل المشروعات الكبيرة بعيدا عن شبهة الربا، استحدث بنك السودان ما يعرف بنوافذ البنك المركزي للتمويل، وهي على نوعين: (يوسف الفكي، 2010، صفحة 11)

- نافذة العجز السيولي: استهدفت هذه النافذة دور البنك المركزي كمقرض أخير للمصارف، حيث صممت هذه النافذة لمعالجة مشكلة السيولة المؤقتة لدى المصارف، فعندما تتخفص سيولة المصارف تلجأ إلى هذه النافذة للحصول على السيولة، كما تحكم هذه النافذة أسس وضوابط معينة تمنع من سوء استغلال هذه الموارد.

- نافذة تمويل الاستثمار: صممت هذه النافذة لتحقيق هدفان أساسيان هدف كلي وآخر جزئي، الهدف الكلي يكمن في معالجة نقص موارد المصارف لتوفير السيولة لتمويل الاستثمار وبالتالي تدعيم النشاط الاقتصادي في البلد، حيث يتم ذلك من خلال قيام بنك السودان بتوفير موارد إضافية للمصارف في شكل وديعة استثمارية بصيغة المضاربة المطلقة تتنافس عليها المصارف عن طريق المزاد وفق شروط محددة في العقد، أما الهدف الجزئي فهو يكمن في معالجة مشكلة السيولة الموسمية، حيث يتم توجيه موارد هذه النافذة لقطاع معين عن طريق المزاد في صيغة المضاربة المقيدة، ومنذ عام 2000 تم استبدال نافذتي

تمويل العجز غير المتوقع والمتوقع في نافذة واحدة أطلق عليها اسم "نافذة العجز السيولي" (يوسف الفكي، 2010، الصفحات 10-11).

د- **عمليات السوق المفتوحة:** تعد عمليات السوق المفتوحة من أهم الأدوات النقدية التي يستخدمها البنك المركزي في أي دولة للتحكم في المعروض النقدي، ففي ظل عدم توافق هذه السياسة القائمة على سعر الفائدة مع النهج الإسلامي للاقتصاد السوداني، اجتهد بنك السودان المركزي في تصميم أدوات نقدية تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية تمكنه من إدارة السيولة بكل كفاءة بعيدا عن شبهة الربا، فتم بذلك تصميم شهادات تتيح لحاملها المشاركة في تحمل الربح والخسارة (الغُنىم بالغرْم). وهي كما يلي:

- **شهادة مشاركة البنك المركزي (الشمم):** تعتبر أول أداة نقدية شرعية تم استحداثها لإدارة السيولة في النظام المصرفي السوداني، وتم إصدار هذه الشهادات سنة 1998، وهي عبارة عن أصول تمثل أنصبة محددة في صندوق خاص يحتوي على الأصول المملوكة لبنك السودان ووزارة المالية لإدارة عمليات إصدار الصكوك (نذير و بن محاد، 2022، صفحة 500). وتعرف بأنها "شهادة مشاركة تتيح لحاملها مشاركة بنك السودان ووزارة المالية في ملكيتهما لاسهم بالمصارف التجارية وتنشأ الشهادة بعد حصر مساهمات بنك السودان ووزارة المالية وتحديد قيمتها، ومن تم تجزئتها إلى شهادات مشاركة لكل منها قيمة متساوية" (بنك السودان المركزي، 2006، صفحة 84).

وتتلخص آليات عمل شهادات شم في أنه عندما ترى السلطات النقدية ضرورة تقليص السيولة تقوم بإصدار شهادات لبيعها بما يعادل المبلغ المراد سحبه، وعلى عكس ذلك إذا أرادت السلطات النقدية ضرورة ضخ السيولة في الاقتصاد الوطني فتقوم بشراء هذه الشهادات (الحسن محمد، 2004، صفحة 33).

تجدر الإشارة أنه وفي ظل نقص فعالية هذه الشهادة تم استبدالها في سنة 2005م بشهادة إجارة البنك المركزي (شهاب)، كأداة من أدوات إدارة السيولة بهدف توفير مزيد من الفرص الاستثمارية تحقق ربحا لحملة هذه الصكوك (بن مشيش، 2020، صفحة 88).

- **شهادة مشاركة الحكومة (شهامه):** هي شهادات بدأ العمل بها سنة 1999م، وهي عبارة عن صكوك تتيح لحاملها المشاركة في الأرباح والخسائر، وقد كُلفت وزارة المالية بمهمة الإصدار نيابة عن حكومة

السودان، على أن تقوم شركة السودان للخدمات المالية بمهمة التسويق (لقرع و طيبة، 2019، صفحة 95).

تم تصميم هذه الأداة ليس فقط لتوفير مزيد من المرونة والكفاءة في إدارة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي، ولكن أيضا لقلّة آثارها السلبية في إدارة السيولة على المستوى الجزئي (على مستوى كل بنك فرادي)، فضلا عن مساهمتها في تطوير أسواق الأوراق المالية المحلية (بنك السودان المركزي، 2006، صفحة 162).

- **شهادات إجازة أصول مصفاة الخرطوم للبتروول (شامة):** تم إصدار هذه الشهادة في شكل صيغة الإجازة الإسلامية، بهدف تجميع الأرصدة النقدية من المستثمرين عن طريق عقد الوكالة الشرعية ليتم توظيف هذه الموارد لشراء أصول المصفاة، بعد ذلك يتم تأجيرها لوزارة المالية والاقتصاد الوطني في شكل صيغة إجازة تشغيلية بهدف تحقيق عوائد مجزية للمستثمرين فيها، على أن يتم توزيع عائداتها على أقساط ربع سنوية، ويبلغ آجال استحقاقها في مدة 7 سنوات، وقد بدأ العمل بهذه الشهادة في عام 2010م (خامرة، 2017، صفحة 41).

وعليه فعمليات السوق المفتوحة في ظل النظام المصرفي الإسلامي تعمل بنفس الآلية المتعارف عليها في النظام الربوي وتحقق نفس الغرض، الاختلاف يكمن في نوعية الأوراق المالية المتداولة فقط، ففي النظام الربوي تكون فيه الأوراق المالية محددة العائد مسبقا وهذا غير جائز شرعا، بينما الأوراق المالية الإسلامية كالشهم والشهامة تتيح لحاملها المشاركة في الربح والخسارة ويتحدد ذلك بعد تصفية العملية.

## 2- الأدوات المباشرة للسياسة النقدية في النظام المصرفي الإسلامي السوداني

هناك أدوات أخرى مباشرة للسياسة النقدية يلجأ إليها البنك المركزي السوداني لإدارة السيولة النقدية تدعيما للأدوات المباشرة، وتتمثل فيما يلي:

أ- **التوجيهات والرقابة المباشرة:** يمارس بنك السودان المركزي هذا النوع من الرقابة من خلال إصدار توجيهات في شكل منشورات وإيضاحات حول السياسات التمويلية التي ينبغي التقيد بها، وفي حال عدم

تنفيذ المصارف لهذه التوجيهات يكون للبنك المركزي الحق في فرض العقوبات (لقرع و طيبة، 2019، صفحة 100).

ب- الإقناع الأدبي: يعتمد بنك السودان في عملية الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية اعتمادا كبيرا على أسلوب الإقناع الأدبي مباشرة. ويتجلى ذلك من خلال ما يلي: (بن مشيش، 2020، صفحة 90)

- عقد اجتماعات دورية مباشرة مع إدارات المصارف واتحاد المصارف السوداني للبحث حول المشاكل والصعوبات التي تواجه أداء المصارف وتقديم بعض الحلول لحللتها؛

- إشراك المصارف في اللجان المسؤولة عن وضع التصور الفني للسياسة المصرفية الشاملة والسياسة النقدية والتمويلية المراد اتباعها عند بداية كل عام مالي؛

- إشراك مديري المصارف في طرح السياسات ومناقشتها قبل إصدارها على اتحاد المصارف السوداني حتى يكونوا جزءا منها مما يساعد في إنجاحها؛

- التدخل لحل مشاكل المصارف والمؤسسات المالية من خلال تقديم الدعم الفني والمادي.

### المطلب الثالث: تطور مؤشرات الصيرفة الإسلامية في السودان خلال الفترة (2006-2021)

قبل أن نتطرق لمؤشرات الصيرفة الإسلامية في السودان نشير إلى أن هيكل القطاع المصرفي السوداني يتشكل من 38 مصرفاً بنهاية عام 2021، وكل هذه المصارف تعمل في إطار أحكام الشريعة الإسلامية. وفيما يلي بعض المؤشرات الأساسية للصيرفة الإسلامية في السودان خلال الفترة ما بين (2006-2021)، والتي تشمل فترة حدوث الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وذلك لمعرفة مدى تأثرها بهذه الأزمة.

#### الجدول رقم (4-3): تطور حجم ودائع الصيرفة الإسلامية في السودان (2006-2021)

الوحدة: مليون جنيه.

الفترة	السنوات	حجم الودائع	معدل النمو لكل سنة (%)	متوسط معدل النمو لكل فترة (%)
قبل الأزمة المالية 2008	2006	9.918.7		14.34
	2007	11.341.1	14.34	
في ظل الأزمة المالية 2008	2008	13.466.3	18.73	19.15
	2009	17.296.8	28.44	
	2010	20.785.2	20.16	
	2011	22.726.5	9.3	
بعد الأزمة المالية 2008	2012	28.202.9	24.09	67.09
	2013	32.143.3	14	
	2014	39.898.9	24.12	
	2015	50.250.3	26	
	2016	65.482.7	30.31	
	2017	116.494.4	78	
	2018	302.979.2	160	
	2019	361.808.3	19.41	
	2020	673.036.8	86	
2021	2.084.779.0	209		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (بنك السودان المركزي، 2007-2009-2011-2013-2015-2017-2019-2021).

من خلال الجدول رقم (4-3) نلاحظ أن حجم ودائع الصيرفة الإسلامية في السودان قد عرفت تطورا على مدار سنوات الدراسة، لكن نسبة الارتفاع كانت بمعدلات متذبذبة، ففي فترة قبل الأزمة المالية أي في سنتي 2006 و2007 انتقلت حجم الودائع من 9.9187 مليون جنيه إلى 11.341.6 مليون جنيه، وبمعدل نمو قدر ب 14.34%. كما استمرت حجم الودائع في الارتفاع في ظل الأزمة المالية العالمية؛ أي خلال الفترة الممتدة ما بين 2008 إلى 2011، حيث نمت بمتوسط معدل نمو قدر ب 19.5% خلال الفترة المذكورة؛ مما يعني أن المصارف الإسلامية في السودان استطاعت أن تستمر في استقطاب الودائع في هذه الفترة وبذلك لم تتأثر بهذه الأزمة بشكل مباشر، ويعود هذا أساسا إلى عدم وجود ارتباط بين القطاع المصرفي السوداني والعالم الخارجي بسبب الحظر الاقتصادي المفروض على دولة السودان منذ مدة، بالإضافة إلى السياسات المتخذة من طرف البنك المركزي السوداني والرامية إلى تعزيز الثقة في جهازه المصرفي لاستقطاب المزيد من الودائع خاصة في ظل فقدان الثقة في أغلب القطاعات المصرفية نتيجة إفلاس كبريات المصارف العالمية.

أما في الفترة الثالثة وهي الفترة التي تلت الأزمة المالية (2012-2021) فقد شهدت حجم ودائع الصيرفة الإسلامية في السودان قفزة نوعية وقد حققت معدلات قياسية، إذ انتقلت من 28.202.9 مليون جنيه في عام 2012 إلى 2.084.779.0 مليون جنيه في عام 2021؛ وبمتوسط معدل نمو قدر ب 67.09% لذات الفترة، كما شهدت سنة 2021 ارتفاعا استثنائيا في حجم الودائع حيث بلغ معدل نموها 209% مقارنة بسنة 2020، وهي أعلى نسبة محققة طول فترة الدراسة، ويعود هذا بالأساس إلى ارتفاع حجم الودائع بالعملات الأجنبية نتيجة تعديل سعر الصرف السوداني، إذ انتقل من 50 جنيه للدولار في سنة 2020 إلى 375 جنيه للدولار في سنة 2021، وهذا ما ساهم في ارتفاع تدفق تحويلات السودانيين العاملين بالخارج، حيث وبناء على التقرير السنوي لبنك السودان المركزي لعام 2021 فإن حجم الودائع بالعملات الصعبة قد ارتفعت بمعدل 591.1% في عام 2021 مقارنة بمعدل 11.5% في عام 2020، كما يرجع هذا الارتفاع إلى السياسات المنتهجة من طرف البنك المركزي السوداني لتعزيز الثقة في النظام المصرفي لاستقطاب المزيد من المدخرات المحلية يتم توظيفها في تمويل المشاريع الاقتصادية الحيوية، حيث وفي هذا الإطار قام بتقليص الفجوة بين سعر الصرف الموازي والرسمي إلى حدود 1.5%، مما انعكس هذا على ارتفاع الودائع بالعملات المحلية وبالتالي ارتفعت معها إجمالي الودائع المصرفية.

## الجدول رقم: (4-4) تطور حجم أصول الصيرفة الإسلامية في السودان (2006-2021)

الوحدة: مليون جنيه

الفترة	السنوات	حجم الأصول	معدل النمو لكل سنة (%)	متوسط معدل النمو لكل فترة (%)
قبل الأزمة المالية 2008	2006	23.144.3		
	2007	26.197.4	13.19	13.19
في ظل الأزمة المالية 2008	2008	30.650.0	16	
	2009	36.666.9	19	14.2
	2010	43.107.7	14	
	2011	46.504.9	7.8	
بعد الأزمة المالية 2008	2012	67.049.6	44	
	2013	77.479.8	15	
	2014	92.317.0	19	
	2015	108.937.6	18	
	2016	132.713.5	21	64.6
	2017	211.245.8	59	
	2018	447.850.5	112	
	2019	550.898.2	23	
	2020	984.894.4	78	
2021	3.518.274.8	257		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (بنك السودان المركزي، 2007-2009-2011-2013-2015-2017-2019-2021).

من خلال الجدول رقم (4-4) نلاحظ ارتفاع حجم أصول الصيرفة الإسلامية في السودان من سنة إلى أخرى وبمعدلات نمو متفاوتة، ففي الفترة التي سبقت الأزمة المالية أي في سنتي 2006 و2007 قدر معدل النمو بـ 13.19%، كما استمرت حجم الأصول في الارتفاع خلال سنوات الأزمة المالية، وقد انتقلت من 30.650.0 مليون جنيه في عام 2008 إلى 46.504.9 مليون جنيه في عام 2011، وبمتوسط معدل نمو قدر بـ 14.2%، مما يدل على أن المصرفية الإسلامية في السودان كانت بمنأى عن تأثيرات هذه الأزمة واستطاعت أن تحافظ على نمو حجم أصولها، ويرجع هذا بالأساس إلى عدم ارتباط استثمارات المصارف الإسلامية في السودان بالاستثمارات الأجنبية نتيجة الانغلاق

الاقتصادي المفروض على دولة السودان منذ سنوات، بالإضافة إلى تنوع النشاط التمويلي والاستثماري القائم على مبادئ الشريعة الإسلامية.

أما في الفترة التي تلت الأزمة المالية أي في الفترة ما بين (2012-2021) فقد شهدت حجم الأصول ارتفاعاً ملفتاً للانتباه حيث قفزت من 6.704.9 مليون جنيه في عام 2012 إلى 3.518.274.8 مليون جنيه في عام 2021، وبمتوسط معدل نمو قدر بـ64.6%، مما يعكس النمو السريع لأصول الصيرفة الإسلامية في السودان بعد الأزمة المالية العالمية، كما شهدت سنة 2021 ارتفاعاً قياسياً لحجم الأصول حيث بلغ معدل النمو بـ257% مقارنة بسنة 2020، ويعود هذا أساساً إلى ارتفاع مكونات الأصول لكل من الأرصدة لدى المراسلين بالخارج، والأرصدة لدى المصارف بالخارج والأرصدة لدى بنك السودان المركزي نتيجة تغيير سعر الصرف الرسمي.

## الجدول رقم (4-5): تطور حجم تمويلات الصيرفة الإسلامية في السودان (2006-2021)

الوحدة: مليون جنيه

الفترة	السنوات	حجم التمويلات	معدل النمو لكل سنة (%)	متوسط معدل النمو لكل فترة (%)
قبل الأزمة المالية 2008	2006	10.415.3		20.80
	2007	12.582.5	20.80	
في ظل الأزمة المالية 2008	2008	14.681.2	16.67	
	2009	15.659.8	6.66	17.08
	2010	20.992.8	34	
	2011	23.329.2	11	
بعد الأزمة المالية 2008	2012	24.102.8	3.3	
	2013	33.822.5	40	
	2014	38.678.6	14.35	
	2015	54.193.2	40	
	2016	83.355.3	53.81	54.21
	2017	125.091.3	50	
	2018	144.686.2	15.66	
	2019	260.206.8	80	
	2020	348.510.0	34	
2021	1.085.021.8	211		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (بنك السودان المركزي، 2007-2009-2011-2013-2015-2017-2019-2021).

من خلال الجدول رقم (4-3) نلاحظ ارتفاع حجم تمويلات الصيرفة الإسلامية في السودان على مدار سنوات الدراسة، وقد شهدت ارتفاعا متسارعا في الفترة التي تلت الأزمة أي في الفترة ما بين (2012-2021)، إذ انتقلت من 24.102.8 مليون جنيه في عام 2012 إلى 1.085.021.8 مليون جنيه في عام 2021، وبمتوسط معدل نمو قدر بـ 54.21% خلال الفترة المذكورة، ويعزى هذا النمو إلى استحداث صيغ جديدة كصيغة الاستصناع والقرض الحسن ابتداء من عام 2012 (كما هو موضح في الجدول الموالي رقم 4-6)، وكذا التوسع الجغرافي للمصارف بالإضافة إلى زيادة الطلب على منتجات

التمويل الإسلامي، وقد عرفت سنة 2021 ارتفاع حجم التمويل بشكل غير مسبوق حيث ارتفع بنسبة قدرت ب 211% وهي أعلى نسبة محققة طول فترة الدراسة، ويعود هذا بالأساس إلى ارتفاع حجم الودائع لذات الفترة كما هو موضح في الجدول رقم (3-4)، ففي ظل توفر السيولة لدى المصارف الإسلامية في السودان توسعت هذه الأخيرة في منح التمويلات لمختلف القطاعات بغية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، وهذا تماشياً مع توجيهات البنك المركزي السوداني الهادفة لدعم القطاعات الحيوية بغية النهوض بالاقتصاد السوداني.

الجدول رقم (4-6): الأرصدة والنسب المئوية لصيغ التمويل الإسلامي في السودان (2006-2021)

أخرى	قرض حسن		اجارة		استصناع		المضاربة		المقاولة		السلم		المشاركة		المربحة		القيمة (مليون جنيه)	النسبة (%)
	النسبة (%)	القيمة (مليون جنيه)																
20	2.054.3	-	-	-	-	-	-	5	546.6	-	-	1	133.0	20	2.122.3	53	5.559.1	2006
24	3.061.3	-	-	-	-	-	-	4	497.6	-	-	0.6	81.7	13	1.630.3	58	7.311.6	2007
25	3.692.1	-	-	0.2	31.1	-	-	6	876.4	8	1.122.0	0.19	290	12	1.769.3	47	6.899.7	2008
22	3.496.0	-	-	0.15	24.9	-	-	6	956.0	6	1.005.6	2	349.6	10	1.641.4	52	8.186.3	2009
16	3.451.5	-	-	0.24	52.2	-	-	7	1.480.0	11	2.295.5	1	257.6	9	1.981.9	55	11.474.1	2010
17	3.880.3	-	-	0.15	35.8	-	-	6	1.424.7	0.74	1.952.22	0.74	174.8	7	1.548.5	61	14.312.9	2011
22	5.292.7	0.52	125.5	0.37	89.6	0.08	20.1	5	1.296.3	9	2.160.1	2	459.8	11	2.636.9	50	12.021.9	2012
15	5.238.2	0.3	996	1	331.2	0.1	32.4	5	1.772.9	12	3.929.5	2	665.3	11	3.740.7	53	18.012.7	2013
15	5.747.4	0.52	208.7	0.4	144.6	0.11	43.2	5	2.086.5	13	5.178.3	4	1.464.2	9	3.625.3	52	20.180.4	2014
17.4	9.426.3	0.22	120.9	0.4	200.2	0.08	47.2	7	3.582.2	16	8.402.2	3	1.622.9	7	3.822.8	50	26.968.5	2015
18	14.722.4	0.3	240.8	0.35	290.4	0.06	52.3	5	4.165.5	21	17.271.5	3	2.499.7	7	5.594.0	46.21	38.518.7	2016
10	12.141.7	0.23	294.1	0.43	545.9	0.35	442.7	8	9.740.1	26	32.375.2	0.6	728.5	6.5	8.099.3	49	60.723.8	2017
24.5	18.059.3	0.4	544.0	0.7	1.058.2	0.8	1.114.7	5.22	7.560.3	18.25	26.417.8	1.40	2.030.2	6.35	9.196.5	54.4	78.705.3	2018
18	47.315.6	0.18	480.9	0.4	929.7	2	4.512.1	4	10.472.7	8	20.322.0	1.6	4.112.0	3.4	13.042.4	61	159.010.4	2019
13	44.563.2	1	3.289.9	0.4	1.362.8	2	2.068.2	5	17.426.2	4.32	15.067.6	2.6	9.107.0	9	31.229.4	64.4	224.396.2	2020
8	85.410.4	0.31	3.383.9	0.35	3.867.1	0.82	8.993.4	1.8	19.5382	3	29.708.0	4.6	50.458.0	8	86.571.7	73.5	797.091.2	2021

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (بنك السودان المركزي، 2007-2009-2011-2013-2015-2017-2019-2021)

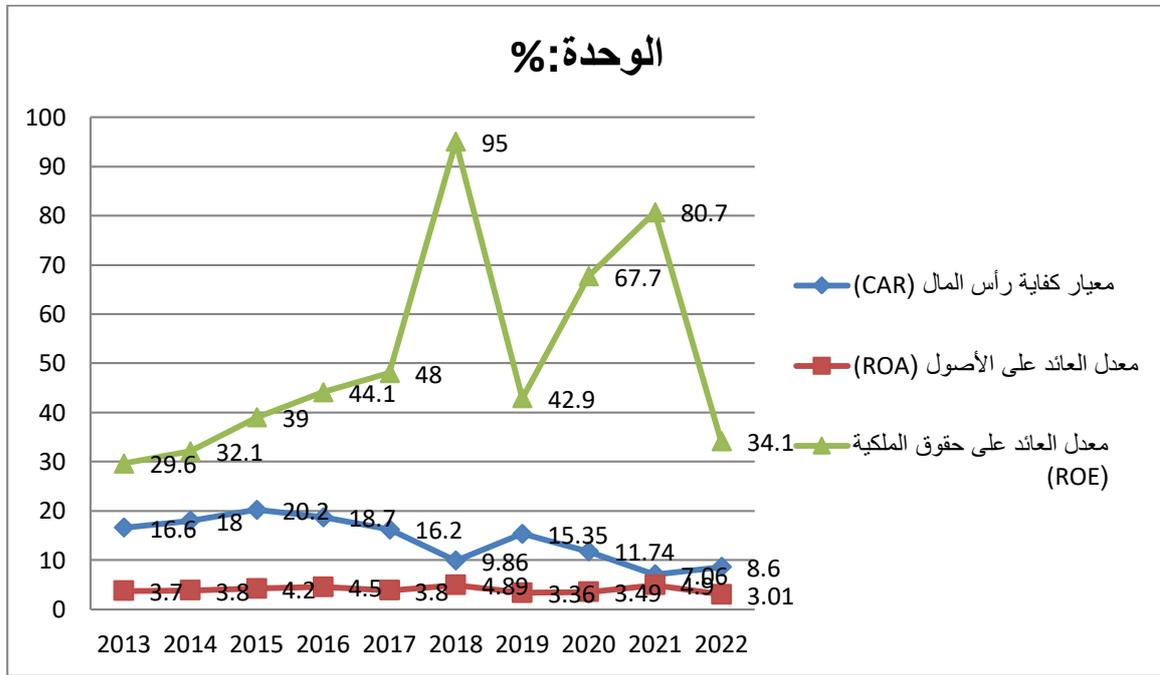
من خلال الجدول رقم (4-6) نلاحظ أنه في الفترة ما بين (2006-2011) كانت أرصدة صيغ التمويل الإسلامي متذبذبة بعض الشيء تارة ترتفع وتارة أخرى تتخفض، وتعتبر صيغة المرابحة الصيغة الأكثر استخداماً في المصارف الإسلامية السودانية، أما في الفترة ما بين 2012 و2021 فقد عرفت أرصدة الصيغ ارتفاعاً متزايداً طول فترات الدراسة ما عدا الانخفاض الطفيف المسجل في الصيغ التالية: صيغة السلم في عام 2017؛ صيغة إجارة في عام 2014 وصيغة القرض الحسن في سنتي 2013 و2015، كما سجلت جميع الصيغ أقصى قيم لها في السنة الأخيرة من الدراسة (سنة 2021)، وقد بقيت صيغة المرابحة تستحوذ على إجمالي التمويل المصرفي كما هو شائع في أغلب المصارف الإسلامية إذ احتلت المركز الأول، حيث بلغ متوسط مساهمة هذه الصيغة من مجمل التمويل المصرفي الإسلامي في السودان حوالي 56%، ويعود هذا أساساً إلى سهولة تطبيقها مع ضمان العائد بالإضافة إلى قلة مخاطرها. فيما استطاعت صيغة المقاول أن تحتل المرتبة الثانية بالرغم من حداثة استخدامها مقارنة ببعض الصيغ الأخرى (كصيغة المضاربة، المشاركة والسلم)، إذ لم يبدأ العمل بها إلا في سنة 2008 وقد شكلت حوالي 9.76% من إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي، وجاءت صيغة المشاركة في المركز الثالث بنسبة قدرت ب 9.32%، تليها صيغة المضاربة بنسبة 5.31%، ثم صيغة السلم بنسبة 1.89%، وسجلت كل من صيغة الاستصناع، إجارة والقرض الحسن نسب ضعيفة جداً إذ تراوحت ما بين 0.4% إلى 0.24%، فيما شكلت الصيغ الأخرى نسبة 17.80%.

مما سبق يمكن القول أنه وبالرغم من سياسات البنك المركزي السوداني الهادفة إلى تشجيع المصارف الإسلامية على استخدام الصيغ الأخرى كالاستصناع، المشاركة، السلم وغيرها من صيغ التمويل الإسلامي وكذا تقييد استخدام صيغة المرابحة، إذ وجه تعليمات للمصارف بأن لا يتجاوز التمويل الممنوح بصيغة المرابحة نسبة 30% من مجمل التمويل الممنوح من قبل المصارف، إلا أن صيغة المرابحة بقيت تسيطر على أغلب التمويلات الممنوحة، بمتوسط عام بلغت حوالي 56%، تليها كل من صيغة المقاول، المشاركة، المضاربة، السلم، استصناع، إجارة، قرض حسن، بمتوسط عام قدر ب 9.76%، 9.32%، 5.31%، 1.89%، 0.4%، 0.34%، 0.24% على الترتيب وهي نسب ضعيفة جداً، وشكلت باقي الصيغ الأخرى حوالي 17.80% من إجمالي التمويل الإسلامي.

فمن خلال هذه النسب يتضح لنا أن المصارف الإسلامية السودانية تتجنب الدخول في استثمارات عالية المخاطر والمشاركة في إدارة وتسيير المشاريع من خلال صيغة المشاركة والمضاربة

وتتوجه لتطبيق صيغة المربحة، مما يدل على أن المصارف الإسلامية السودانية لم تأخذ بعين الاعتبار توجيهات وسياسات بنكها المركزي وأخذت الحرية في استخدام الصيغ بما يتلاءم مع سياستها الداخلية.

الشكل رقم (4-1): بعض مؤشرات السلامة المالية للمصارف الإسلامية في السودان (2013-2022)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (Islamic Financial Services Board, 2023).

يوضح الشكل رقم (4-1) أهم مؤشرات السلامة المالية للمصارف الإسلامية العاملة في السودان، متمثلة في مؤشر كفاية رأس المال والربحية (معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية)، فمن خلال هذا الشكل نلاحظ ما يلي:

- بالنسبة لمعيار كفاية رأس المال (CAR): كان متذبذب طول فترة الدراسة، ففي الفترة ما بين 2013 إلى 2017 قد حقق معدلات أعلى من المعدل المعياري الذي أقره البنك المركزي السوداني تماشياً مع معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية والمقدر بـ 12%، لينخفض إلى أقل من القيمة المعيارية في عام 2018 إلى نسبة 9.86% ليعاود الارتفاع في سنة 2019 إلى نسبة 15.35% نتيجة ضخ رؤوس أموال جديدة في النظام المصرفي السوداني وذلك لمواجهة أثر الصدمات الداخلية والخارجية، لينخفض مرة أخرى إلى أقل من المعدل المعياري في السنوات الثلاثة الأخيرة من الدراسة، حيث انخفض المعدل

من 15.35% في سنة 2019 إلى 11.74% في عام 2020 ثم إلى 7.06 في عام 2021، ليعاود الارتفاع في عام 2022 إلى 8.6%، ويرجع هذا الانخفاض إلى ارتفاع حجم المخاطر التي تعترض المصارف الإسلامية في السودان وكذا ارتفاع المخصصات لتغطية الخسائر المحتملة نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلد خصوصا بعد تفشي فيروس كورونا، وما نتج عنها من حالات الإغلاق الكبير الذي مس جل دول العالم بهدف احتواء الفيروس، وبالرغم من ذلك فقد بلغ متوسط معيار كفاية رأس المال في العشر سنوات من الدراسة نسبة 14.23% وهو أعلى من المعدل المعياري، أي أن المصارف الإسلامية في السودان استطاعت أن تحتفظ بنسبة كفاية رأس المال أعلى من النسبة المعيارية والمحددة بـ 12%.

- بالنسبة لمعدل العائد على الأصول (ROA): كان مستقر طول فترة الدراسة حيث تراوحت النسب ما بين 4.89% إلى 3.01%، وهي معدلات جيدة جدا، متخطية بذلك النسبة المعيارية التي تم وضعها من قبل السلطات الإشرافية والمحددة بـ 1.25%. وبالتالي يمكن القول أن المصارف الإسلامية في السودان لها كفاءة عالية في توليد الأرباح انطلاقا من توظيف حجم أصولها.

- بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE): معدل العائد على حقوق الملكية هو الآخر كان متذبذب، حيث شهد ارتفاعا ملحوظا في الفترة الممتدة ما بين 2013 إلى 2018 حيث انتقل من 29.6% إلى 95%، لينخفض في سنة 2019 إلى معدل 42.9%، ليعاود الارتفاع في سنتي 2020 و2021 إلى معدل 67.7% و80.7% على التوالي، ثم انخفض مرة أخرى في سنة 2022 إلى 34.1%، لكن تبقى هذه النسب إيجابية مما يدل على أداء أفضل للمصارف الإسلامية في السودان.

## المطلب الرابع: المؤسسات المالية والمراكز التدريبية الداعمة للصيرفة الإسلامية في السودان

مواصلة لجهود بنك السودان في سبيل تدعيم وتطوير الصيرفة الإسلامية، وبهدف تقوية وتعزيز البنية التحتية للنظام المصرفي الإسلامي في السودان، شرعت السودان منذ مدة في إنشاء بعض المؤسسات المالية والمراكز التدريبية لتفعيل وتطوير الصيرفة الإسلامية في البلد.

### الفرع الأول: المؤسسات المالية الداعمة للصيرفة الإسلامية في السودان

من أهم المؤسسات المالية الداعمة لتطوير وتنظيم الصيرفة الإسلامية في السودان نذكر ما يلي:

#### أولاً: سوق الخرطوم للأوراق المالية

بدأ التفكير في إنشاء سوق الخرطوم للأوراق المالية منذ العام 1962، وبعد تأسيس هيئة الأسواق المالية في عام 1992 مهد الطريق لإنشائه بموجب قانون خاص، حيث تأسس في عام 1993 وباشراً عمله بعد عامين من التأسيس (الحسن محمد، 2004، الصفحات 28-29). يعمل سوق الخرطوم للأوراق المالية بموجب قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية لسنة 2016، يتولى الصندوق بمهام تنظيم ومراقبة الأسواق المالية والتعامل فيها بيعة وشراء، مع ضمان تكافؤ الفرص لمختلف المتعاملين في الأسواق المالية وحماية خاصة لصغار المستثمرين، فهو يعمل على تحويل جانب من مدخرات المجتمع إلى استثمارات تساعد على التمويل الرأسمالي الذي يعتبر من أهم عناصر الإنتاج، إلى جانب أنه يعمل على توسيع المواعين التي تتعامل في الأوراق المالية بخلق أسواق مالية جديدة ليتم التعامل فيها، كما يقدم الاستشارات المالية للراغبين في التعامل بالأوراق المالية (البنك المركزي السوداني، 2020، صفحة 83).

#### ثانياً: صندوق ضمان الودائع

تم إنشاء الصندوق بموجب قانون صندوق ضمان الودائع المصرفية لسنة 1996م (بنك السودان المركزي، 2006، صفحة 9)، يهدف الصندوق إلى حماية حقوق المودعين من الضياع وتحقيق الاستقرار والسلامة المصرفية، وكذا تعزيز الثقة في الجهاز المصرفي، بالإضافة إلى التصدي للأضرار التي قد تحدث بالتعاون والتكافل بين السلطات النقدية والمصارف والمودعين أنفسهم (الحسن محمد، 2004، صفحة 29).

### ثالثاً: شركة السودان للخدمات المالية

تم تأسيس شركة السودان للخدمات المالية في عام 1998 بناء على قانون صكوك التمويل لعام 1996م (بنك السودان المركزي2، 2006، صفحة 9)، كشركة خاصة تختص في تقديم بعض الخدمات المالية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية كأعمال الخدمات المالية المتعلقة بالإدارة، كما لها الحق في التصرف الإداري الكامل للأرصدة والحصص المملوكة لبنك السودان ووزارة المالية والاقتصاد الوطني بالبنوك العاملة في السودان، أو أي هيئات أو مؤسسات أو شركات عن طريق شهادات تسمى شهادة مشاركة البنك المركزي وشهادة حكومة السودان ذات القيم المتساوية والقابلة للتداول (عبد المنعم، 2014، صفحة 132).

### الفرع الثاني: المراكز التدريبية الخاصة بالصيرفة الإسلامية في السودان

من أجل توسيع تدريس الاقتصاد الإسلامي في الأوساط الأكاديمية السودانية، اهتمت السودان كثيراً بهذا الجانب فعملت على إنشاء العديد من المراكز التدريبية التي تعنى بالاقتصاد الإسلامي ومختلف مكوناته، ومن أمثلة المراكز التي تقدم دورات تعليم التمويل الإسلامي في السودان، نذكر ما يلي:

#### أولاً: مركز الاقتصاد الإسلامي بجامعة السودان العالمية

بناء على طلب الجامعة، منحت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الموافقة لإنشاء المركز في عام 2002 ليبدأ عمله رسمياً في عام 2003، ويهدف إلى تحقيق ما يلي:(رحمة، 2008، صفحة 177)

- العمل على إعداد دراسات وأبحاث في مجال الاقتصاد الإسلامي بمختلف مكوناته؛
- تقديم مجموعة من الدورات التدريبية المتنوعة في مجال المصارف والمحاسبة والتأمين الإسلامي ومنح الشهادات بذلك؛
- العمل على تنظيم المؤتمرات التي تناقش المواضيع التي تعنى بالاقتصاد الإسلامي ومحاورة؛
- عقد الندوات والمقترحات لمناقشة العديد من المحاور ذات الصلة بالاقتصاد الإسلامي والتأمين الإسلامي وغيرها وكيفية تطبيقها على النظام المالي؛

- القيام بتقديم الاستشارات في مجال ممارسة أعمال المصارف والتمويل الإسلامي محليا ودوليا وفق منظور الشريعة الإسلامية؛

- القيام بتقديم الاستشارات والمراجعات الشرعية لأعمال المصارف الإسلامية للتأكد من مدى مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية؛

- إصدار النشرات والمطبوعات والدوريات المختلفة التي تهتم بقضايا الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية.

فمركز الاقتصاد الإسلامي يعد من أبرز الداعمين للنظام الاقتصادي الإسلامي في السودان، فهو يهدف إلى تطوير وتعزيز الصناعة المصرفية الإسلامية من خلال تقديمه لمختلف الدورات التكوينية والتدريبية لتعليم مهارات التمويل الإسلامي بهدف تنمية رأس المال البشري للعاملين في المصارف الإسلامية، كما يعتبر مصدرا لتقديم الفتاوى الشرعية لأعمال المصرفية الإسلامية، ويعمل أيضا على إعداد ونشر البحوث التي تتعلق بقضايا الاقتصاد الإسلامي ومختلف مكوناته.

#### ثانيا: أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية (SABFS)

تقدم الأكاديمية برامج مختلفة لطلاب البكالوريوس والدراسات العليا، وفيما يلي تفاصيل البرامج المقدمة: (Abdel Mohsin, 2017, pp. 75-77)

1-برامج البكالوريوس: وتنقسم إلى ثلاث برامج يتم إكمالها في غضون 4 سنوات، تنقسم إلى أربع فصول، يتم دراسة فصلين لكل عام دراسي، مدة كل فصل دراسي 15 أسبوعا، ويتطلب حضور الطالب ما لا يقل عن 75% من المحاضرات لكل مقرر.

2-شهادة البكالوريوس: تقدم الأكاديمية شهادتين، شهادة في الدراسات المالية والمصرفية وشهادة في دراسات نظم المعلومات المصرفية، على أن تتم الدراسة لمدة 3 سنوات لكل مسار مقسمة إلى ثلاث فصول دراسية، مدة كل فصل دراسي 15 أسبوعا، ويتطلب حضور الطالب ما لا يقل عن 75% من المحاضرات لكل مقرر.

3- برامج الدراسات العليا: تقدم SABFS برامج شهادات في الدراسات العليا والماجستير في الدراسات المصرفية والمالية والمحاسبية والتمويل وأنظمة المعلومات المصرفية والمالية، بالإضافة إلى عرض شهادة

الدراسات العليا ماجستير إدارة الأعمال، مدة الدراسة لهذه البرامج فصلين دراسيين لشهادة الدراسات العليا وثلاث فصول دراسية وأبحاث الماجستير وماجستير إدارة أعمال.

### المطلب الخامس: تقييم الصيرفة الإسلامية في السودان

تعتبر السودان من أوائل الدول التي سارعت إلى تطبيق العمل المصرفي الإسلامي على أراضيها، وكان ذلك في سنة 1977 حين تأسس بنك فيصل السوداني بناء على قانون خاص به (قانون بنك فيصل الإسلامي السوداني لسنة 1977)، وقد مُنح له عدة امتيازات فحقق بذلك المصرف نجاحات كثيرة وهذا ما شجع الحكومة في إنشاء مصارف جديدة حيث تم افتتاح خمس (05) مصارف جديدة في ظرف ثلاث سنوات فقط.

في عام 1984 تعتبر نقطة تحول هام في مسار الصيرفة الإسلامية في السودان، فقد جاء قرار حكومي يقضي بمنع التعامل بالربا أخذاً وعطاءاً في المنظومة المصرفية السودانية ككل، وعليه فعملية التحول للنظام المصرفي الإسلامي الكامل في السودان لم يسبقه أي تخطيط أو دراسة تحدد مسار عملية التحول ومقتضياته، ولم يكن بشكل تدريجي وإنما كان ذلك دفعة واحدة وبشكل فوري، لذلك لم تكن البدايات الأولى لعملية التحول سهلة على المصارف السودانية والبنك المركزي السوداني، حيث هذا الأخير لم يكن مستعداً لهذه الفترة ولم يتسنى له الإعداد والتخطيط المناسب لهذه الظاهرة، كما أن المصارف الناشئة في السودان هي الأخرى لم تكن مهيأة لهذا التحول لذلك اكتفت في هذه الفترة باستبعاد الفوائد الربوية في معاملاتها والتعامل بصيغة المرابحة فقط نظراً لسهولة تطبيقها، ولم يكن هناك سياسة نقدية إسلامية على مستوى البنك المركزي السوداني حيث كان يستخدم ما يعرف بـ "السقوف الائتمانية" بمعنى أن لا تتجاوز المصارف سقفاً تمويلاً محددًا.

سنة 1990 كانت البدايات الأولى لتعميق أسلمة النظام المصرفي الإسلامي في السودان، حيث حظي قطاع الصيرفة الإسلامية في هذه الفترة بإطار تشريعي وتنظيمي وقانوني واضح ومدعم لعملها من طرف البنك المركزي السوداني، فتم إنشاء قانون تنظيم العمل المصرفي في عام 1991 والذي عدل في سنة 2003، تلاه قانون بنك السودان لسنة 2002، وتعزز هذا بإنشاء هيئة الرقابة الشرعية على جميع المصارف العاملة في السودان ابتداءً من عام 1990 والهيئة العليا للرقابة الشرعية في بنك السودان في عام 1992، كما تم استحداث أدوات للسياسة النقدية حتى تتلاءم مع خصوصية العمل المصرفي

الإسلامي في السودان، كما لم يتوانى بنك السودان في الاهتمام بالمعايير الدولية التي تعزز السلامة المصرفية وتحقق الاستقرار في النظام المصرفي، فتنبى بذلك معايير لجنة بازل للرقابة والإشراف، معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

في الفترة الممتدة ما بين 2005-2011 وبعد توقيع اتفاقية السلام في البلاد تم العودة إلى النظام المصرفي المزدوج، حيث تم اعتماد النظام المصرفي الإسلامي في الشمال، بينما اعتمد النظام المصرفي التقليدي في الجنوب، وبعد انفصال جنوب السودان عن البلاد سنة 2011 تم الرجوع للنظام المصرفي الإسلامي الكامل.

أما فيما يخص مؤشرات الصيرفة الإسلامية في السودان فبالرغم من أنها حققت معدلات متزايدة في أغلب مؤشراتها على مر سنوات الدراسة، إلا أن الحصة السوقية للصيرفة الإسلامية في السودان من إجمالي الصناعة المصرفية الإسلامية العالمية لم تتعدى 0.5%، وقد جاءت في مراتب متأخرة حيث احتلت المرتبة 12 عالمياً (كما هو موضح في الشكل السابق رقم 3-14)، هذا بالرغم من أنها تطبق النظام المصرفي الإسلامي الكامل 100% (انظر الشكل رقم 3-13).

وعليه فمسيرة 46 سنة في مجال تطبيق الصيرفة الإسلامية في السودان، لم تؤهلها لتأخذ مكانة هامة في المنظومة المصرفية الإسلامية العالمية، ويعود هذا أساساً إلى الحظر الاقتصادي المفروض على دولة السودان بعد أن صنفت ضمن قائمة الدول الراحية للإرهاب. كما لوحظ أيضاً أنه وبالرغم من أن المصارف الإسلامية في السودان تتوفر على تشكيلة متنوعة من صيغ التمويل الإسلامي (مشاركة، مضاربة، سلم، استصناع، إجارة، مشاركة، قرض حسن، مقاوله) إلا أن صيغة المرابحة تبقى الصيغة الأكثر استخداماً في المنظومة المصرفية الإسلامية في السودان، وهذا ما دفع بالبنك المركزي السوداني بإعطاء تعليمات للمصارف لتقييد استخدام هذه الصيغة وتشجيع استخدام صيغ أخرى كالاستصناع، المشاركة، السلم.. الخ.

### المبحث الثاني: واقع تطبيق الصيرفة الإسلامية في ماليزيا

تعد ماليزيا من أكثر الدول الإسلامية اهتماما بموضوع الصيرفة الإسلامية، وقد انفتحت على العمل المصرفي الإسلامي في وقت مبكراً نسبياً، إذ يعود التطبيق الفعلي للصيرفة الإسلامية على أراضيها إلى عام 1983 بعد أن تأسس "بنك ماليزيا بيرهاد" كأول مصرف إسلامي ينشط في السوق المصرفية الماليزية، لتتوسع فيما بعد ممارسات الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الماليزي بشكل متدرج، لتصل في النهاية إلى تطبيق النظام المصرفي المزدوج. وعليه سنتناول في هذا المبحث تجربة الصيرفة الإسلامية في ماليزيا بمختلف جوانبها.

### المطلب الأول: نشأة وتطور الصيرفة الإسلامية في ماليزيا

ظهرت أولى بوادر العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا في عام 1963 بتأسيس صندوق الحج، وبعد نجاح هذا النموذج الادخاري الإسلامي تم إنشاء أول مصرف إسلامي في ماليزيا عام 1983، بعد ذلك وضعت الحكومة مخطط صمم بعناية بالغة للتحويل من المصرفية التقليدية للمصرفية الإسلامية، وعليه يمكن تلخيص المراحل التي مرت بها المصرفية الإسلامية في ماليزيا فيما يلي:

#### أولاً: المرحلة التمهيدية (1963-1982)

أول ممارسات التمويل الإسلامي في ماليزيا ظهرت في 30 سبتمبر 1963 مع تأسيس صندوق الحج الماليزي (HADJ TABUNG)، لتوفير مدخرات لأداء فريضة الحج لمسلمي ماليزيا (Hussain & All, 2012, p. 5226)، وتعود فكرة هذا الصندوق إلى الاقتصادي الماليزي Ungku Aziz الذي كان يهدف من إنشائه ليس فقط لتوفير المال للحج، ولكن أيضاً كمؤسسة يمكنه العودة إليها لتحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع، إذ أن هذه المؤسسة مبنية على عدة أسباب: أولها توفير المال للماليزيين الذين يرغبون في الذهاب لأداء مناسك الحج، والثانية لتمويل الاستثمارات القائمة على أحكام الشريعة الإسلامية، وأخيراً لتجنب الفوائد الربوية التي يتم الحصول عليها عادة من البنوك التقليدية والمؤسسات المالية الربوية (Asni, 2019, p. 268).

## ثانياً: مرحلة الانطلاق (1983-1992)

بالنظر إلى نجاح البنوك الإسلامية في العديد من الدول الإسلامية مثل قطر، الإمارات، مصر، باكستان وإيران، أبدى المسلمون في ماليزيا أيضاً رغبتهم في إنشاء بنوك إسلامية لجمع واستثمار أموال المسلمين في مجال الاستثمار الحلال، وتم التعبير عن هذه الرغبة في العديد من المناسبات، ففي مارس 1981 تم عقد ندوة بعنوان "مفهوم التنمية في الإسلام" بجامعة كيبانجانسان ماليزيا (UKM)، ومن بين أهم مخرجات هذه الندوة هو مطالبة الحكومة الماليزية باتخاذ إجراءات بشكل فورية لسن تشريع يسمح بإنشاء البنوك والمؤسسات المالية تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية (Asni, 2019, p. 308).

واستجابة لذلك شكلت الحكومة الماليزية لجنة تدرس مدى قابلية تطبيق الصيرفة الإسلامية في ماليزيا على ضوء التجارب الناجحة كتجربة مصر وباكستان، وفي إطار القانون المحلي وبعد الدراسة توصلت اللجنة بقرار يقضي قابلية إنشاء مصارف إسلامية على الأراضي الماليزية، وبهدف توفير البيئة التشريعية الملائمة لعملها اقترحت اللجنة على الحكومة إجراء عدة تعديلات قانونية (بن ميمش، 2020، صفحة 103). وتم تقديم هذه الاقتراحات للحكومة في 5 يوليو 1982، ومن بين أهم هذه التعديلات نذكر ما يلي: (Asni, 2019, p. 309)

- إنشاء بنك إسلامي يعمل وفق الشريعة الإسلامية؛
- يجب أن يؤسس البنك الإسلامي كشركة بموجب قانون الشركات لعام 1965؛
- بما أن قانون البنوك لعام 1973 لم يكن مناسباً لعمليات المصارف الإسلامية، اقترحت اللجنة إصدار قانون يلاءم خصوصية المصارف الإسلامية، تحت اسم "قانون البنوك الإسلامية لعام 1983" لترخيص إنشاء المؤسسات المصرفية الإسلامية والرقابة عليها، ويتولى البنك المركزي الماليزي مسؤولية إدارة هذا القانون، كما أمرت اللجنة بضرورة إجراء تعديلات أخرى على بعض القوانين القائمة؛
- ضرورة أن يتضمن العقد التأسيسي للبنك إنشاء مجلس رقابة شرعية (مستشار) للتأكد من مدى شرعية المعاملات المالية.

فالملاحظ لهذه الاقتراحات نجد أن اللجنة أكدت على مبدأ رئيسي وهو إنشاء مصرف إسلامي كامل الأركان، حيث أكدت على أن تكون جميع معاملات البنك متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية،

وبما أن المصارف الإسلامية لها خصوصيات متميزة فقد اقترحت اللجنة إصدار قانون خاص بها، مع التأكيد على ضرورة إنشاء هيئة الرقابة الشرعية داخل البنك لتقادي الوقوع في المخالفات الشرعية، فكل هذه الاقتراحات تعتبر أساس عمل المصارف الإسلامية.

وفي غضون عامين تم الانتهاء من هذه الاستعدادات وقبّل إنشاء البنك تم إصدار قانونه الأساسي وهو قانون البنوك الإسلامية لعام 1983 (Agus & all, 2023, p. 59)، وبناء على هذا القانون تم إنشاء أول بنك إسلامي في ماليزيا في عام 1983 تحت اسم بنك إسلام ماليزيا (BIMB) (Apaydin, 2018, p. 473)، وقد منحت الحكومة الماليزية فترة تمهيدية لهذا البنك مدتها 10 سنوات بالعمل لوحده في السوق المصرفية المحلية الماليزية. وبذلك توقفت الحكومة خلال هذه الفترة عن منح تراخيص أخرى للبنوك لإنشاء مصارف إسلامية جديدة، ويأتي هذا الإجراء متعمدا من قبل السلطات النقدية في البلد حتى يتسنى لبنك BIMB التركيز بشكل كامل على تطوير الخدمات المصرفية الإسلامية، وكذا للسماح للبنك بتقديم أكبر عدد من الخدمات والمنتجات الكافية لعملاء البنوك الماليزية وخاصة العملاء المسلمين (Jamshidi, 2021, p. 17). فكانت الفترة ما بين 1983 إلى 1993 بمثابة فترة تجريبية أعطتها الحكومة للبنك لدراسة مدى نجاح هذه التجربة.

### ثالثا: مرحلة التوسع (1993-2000)

بعد عشر سنوات من تشغيل أول بنك إسلامي (BIMB) في ماليزيا وبعد أن حقق هذا البنك نجاحات كبيرة، دفع حكومة هذا البلد إلى توسيع صناعة الخدمات المصرفية الإسلامية في السوق المصرفية لخلق جو تنافسي بين البنوك، وبناء على ذلك تم في عام 1993 السماح للبنوك التقليدية بتقديم منتجات وخدمات مصرفية إسلامية بموجب النظام الذي عرف "بالنافذة الإسلامية" (Jamshidi, 2021, p. 17)، ومن خلال هذا النظام سمح للمؤسسات المصرفية التقليدية بتقديم منتجات وخدمات مصرفية إسلامية (Hussain & All, 2012, p. 5227)، حيث وكمرحلة أولية تم منح التراخيص لأكثر ثلاثة بنوك تقليدية في ماليزيا لممارسة عمليات الصيرفة الإسلامية، ويتعلق الأمر بكل من بنك MalayanBankingBerhad، وبنك United MalayanBanking Corporation Berhad، وبنك Bumiputera Malaysia Berhad، وقد لقيت هذه التجربة استجابة كبيرة من طرف الجمهور الماليزي، حيث وفي غضون شهرين فقط من دخول هذه البنوك في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية تم

فتح 281 فرعاً على مستوى البنوك الثلاثة، كما تم استقطاب حوالي 4146 مودعا وجمعت 30 مليون وديعة (Asni, 2019, p. 310).

كان عام 1993 عاما آخر مهما للصناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا، حيث وفي هذا العام قام أيضا البنك المركزي الماليزي بمبادرة عززت التمويل الإسلامي في البلاد، حيث تم إنشاء السوق المالي الإسلامي بين البنوك لإدارة السيولة في البنوك الإسلامية (Sobol, 2014, p. 244). ولتلبية الطلب المتزايد من الجمهور على الخدمات المصرفية الإسلامية عززت الحكومة الماليزية الصناعة المصرفية في البلاد من خلال تأسيس بنك معاملات ماليزيا بيرهاد (BMMB) في 1 أكتوبر 1999 ليكون بذلك ثاني بنك إسلامي ينشط في ماليزيا (Asni, 2019, p. 311)، نتيجة لاندماج بين بنك بيومبيترا بيرهاد ماليزيا وبنك التجارة بيرهاد (Agus & all, 2023, p. 57).

#### رابعا: مرحلة تحرير وتدويل العمل المصرفي الإسلامي (2000-2022)

خلال هذه الفترة ولدعم القطاع المالي والمصرفي في ماليزيا اتخذت الحكومة بالتنسيق مع البنك المركزي خطة تمتد من عام 2000 إلى عام 2009 لتدعيم الصناعة المصرفية الإسلامية كآلية للنهوض بالاقتصاد الوطني، وقد ورد في الخطة أن الحكومة توقعت أن يستمر قطاع الخدمات المصرفية في النمو خلال هذه الفترة (Agus & all, 2023, p. 21)، وقد تعزز ذلك بوضع مخطط ثاني في سنة 2011 سمي بـ"مخطط القطاع المالي" يمتد من سنة 2011 إلى سنة 2020 في إطار "رؤية 2020"، وهي خطة استراتيجية ترسخ الاتجاه المستقبلي للنظام المالي ومن بين أهدافه مسألة تدويل العمل المصرفي الإسلامي (ساعد و خوني، 2017، صفحة 345)، ليتبعه مخطط آخر تم وضعه في 24 يناير 2022 يمتد من سنة 2022 إلى سنة 2026، يهدف إلى دفع عجلة القطاع المالي والذي يتضمن خمس محاور استراتيجية من بينها تعزيز النظام المالي الإسلامي بشكل كامل بغية تعزيز التنمية الاقتصادية في البلد (Bank Negara Malaysia, 2021, pp. 41-42). ومن أجل تحقيق ذلك اتبعت الحكومة العديد من الإصلاحات في هذه الفترة نذكر أهمها فيما يلي:

- لتفادي عملية الاختلاط بين النواذ الإسلامية والبنوك التقليدية قرر البنك المركزي في هذه الفترة

استبدال النوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية بفروع إسلامية كاملة سواءا كانت محلية أو أجنبية (Zainordin, 2016, p. 4)، بناء على قانون خاص بالنوافذ الإسلامية؛

- في عام 2005 وتشجيعا للأعمال المصرفية قررت الحكومة الماليزية منح تراخيص للبنوك الأجنبية لممارسة عمليات الصيرفة الإسلامية على أراضيها، وكمثال عن هذه البنوك نذكر بيت التمويل الكويتي، بنك الراجحي وبيت التمويل الآسيوي (Kunhibava, 2012, p. 3)، حيث قامت بفتح فروع لها في ماليزيا؛

- في سنة 2006 بدأت سياسة التحرير الحكومية تتعزز بشكل أكثر، حيث تم تعزيز القدرات التنافسية لتحقيق التكامل بين النظام المالي الدولي والتمويل الإسلامي (Jamshidi, 2021, p. 18)؛

- في سنة 2008 تم تحرير السوق المصرفية الإسلامية بشكل أكثر بتأسيس أول بنك إسلامي أجنبي في ماليزيا في أول يناير 2008 بعد حصول بنك UnicornInvestment (UIB) في البحرين على ترخيص من بنك نيجارا ماليزيا (Zainordin, 2016, p. 4)؛

- في سنة 2009 أقر قانون البنك المركزي الذي صدر في نفس السنة على أن النظام المالي في ماليزيا هو نظام مزدوج (Central Bank of Malaysia Act 2009, p. 31)، بمعنى النظام المالي التقليدي يعمل بالتوازي مع النظام المالي الإسلامي؛

- في سنة 2013 تعزز الإطار التشريعي للصناعة المالية الإسلامية بشكل أكثر بعد أن تم إصدار قانون الخدمات المالية الإسلامية لعام 2013، والذي ألغى العديد من القوانين السابقة؛

فقبل عام 2000 لم يكن هناك سوى بنكين إسلاميين كاملين في ماليزيا، وهما بنك إسلام ماليزيا بيرهاد (BIMBA) وبنك معاملات ماليزيا بيرهاد (BMMB) اللذان تم تأسيسهما في عامي 1983 و1999 على التوالي، وحتى الآن هناك 17 مؤسسة مالية إسلامية مرخصة بالكامل في ماليزيا منها 11 بنكا محليا و 6 بنوك أجنبية (Agus & all, 2023, p. 56).

مما سبق يمكن القول أن ماليزيا اعتمدت أسلوب التدرج في التحول من المصرفية التقليدية للمصرفية الإسلامية، حيث انطلقت من إنشاء مصرف إسلامي، بعدها سمحت للمصارف التقليدية بفتح نوافذ إسلامية على مستواها ثم قامت بتحويل هذه النوافذ إلى فروع إسلامية لتحقيق الاستقلالية المحاسبية

والمالية والإدارية بينها وبين بنوكها التقليدية الرئيسية، وبعد أن ضمن البنك المركزي الماليزي نجاح هذه التجارب توسع في منح التراخيص لإنشاء مصارف إسلامية محلية وأجنبية، ليصل في النهاية إلى تطبيق النظام المصرفي المزدوج.

### المطلب الثاني: تقنين الصيرفة الإسلامية في ماليزيا

تعد ماليزيا من قلائل الدول التي عملت على تقنين عمل الصيرفة الإسلامية قبل إنشاء أول مصرف إسلامي في البلد، حيث نجد أنها قامت بإصدار قانون المصارف الإسلامية لعام 1983 كمرحلة أولية لإنشاء بنك "إسلام ماليزيا" (BIMB) كأول بنك ينشط على الساحة المصرفية الإسلامية في ماليزيا، وقد اتبعه ذلك إصدار العديد من القوانين والتشريعات بغية الوصول لبيئة عمل مثلى للصناعة المصرفية الإسلامية، وفيما يلي عرض للأطر القانونية والشرعية الناضمة للعمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا.

#### الفرع الأول: الإطار القانوني والشرعي للصيرفة الإسلامية في ماليزيا

اهتمت الحكومة الماليزية منذ البداية في وضع الأطر القانونية والشرعية لتنظيم العمل المصرفي الإسلامي في البلد، وعليه سنتناول في هذا العنصر أهم الأطر القانونية والشرعية المنظمة لعمل الصيرفة الإسلامية في ماليزيا.

#### أولاً: الإطار القانوني للصيرفة الإسلامية في ماليزيا

يمكن تلخيص القوانين الناضمة للصيرفة الإسلامية في ماليزيا في الجدول الموالي:

## الجدول رقم (4-7): القوانين الخاصة بالصيرفة الإسلامية في ماليزيا

القوانين	مضامين القوانين
قانون البنوك الإسلامية لعام 1983 رقم 276	جاء هذا القانون ليبين كيفية تأسيس أول بنك إسلامي في ماليزيا، حيث تضمن 60 مادة مقسمة على ثمانية (08) أجزاء، شمل الجزء الأول أحكام تمهيدية (تعريف القانون، تاريخ تطبيقه وبعض مصطلحاته)، وجاء الجزء الثاني بشروط منح التراخيص لإنشاء مصارف إسلامية، وخصص الجزء الثالث لتحديد المتطلبات المالية للبنوك الإسلامية ومسؤولياتها (الحفاظ على رأس المال، نسبة الأصول السائلة ..الخ)، أما الجزء الرابع فخصص لدراسة الجوانب الإدارية والرقابية للبنوك الإسلامية، بينما تضمن الجزء الخامس القيود المفروضة على أنشطة البنوك، وخصص الجزء السادس لتحديد صلاحيات الإشراف والرقابة على البنوك الإسلامية، أما الجزء السابع والثامن فتضمن تعديلات وأحكام عامة (Islamic Banking Act 1983)..
قانون الاستثمار الحكومي 1983	تزامنا مع إنشاء أول مصرف إسلامي في ماليزيا ومن أجل توفير كل الأطر القانونية اللازمة لعمله، ولأن المصارف الإسلامية لا يمكنها المتاجرة في الأوراق المالية الحكومية أو أدونات الخزينة أو غيرها من الأوراق التي تستند على أسعار الفائدة، ونظرا لأهمية هذا النوع من الأدوات بالنسبة للمصرف لإدارة السيولة لديه، صدر قانون الاستثمار الحكومي في 10 مارس 1983 والذي بموجبه سمح للدولة بأن تصدر أول أداة مالية إسلامية لا يترتب عنها تحمل أي فائدة ربوية تعرف باسم "شهادات الاستثمار الحكومي" (بن مشيش، 2019، صفحة 155).
نظام النافذة الإسلامية لعام 1993	بغية تعزيز الصيرفة الإسلامية في ماليزيا، اتخذت الحكومة الماليزية أسلوب التحول الجزئي من المصرفية التقليدية للمصرفية الإسلامية، وذلك بموجب النظام الذي عرف "بالنافذة الإسلامية" لعام 1993، حيث سمح هذا النظام للمصارف التقليدية بفتح نوافذ إسلامية على مستواها لممارسة عمليات الصيرفة الإسلامية (Jamshidi, 2021, p. 7).
إنشاء سوق نقدي إسلامي عام 1994	استكمالا للأنظمة السابقة، ومن أجل تعزيز التمويل الإسلامي في ماليزيا، تم في يناير 1994 إنشاء سوق مالي إسلامي بين البنوك (IIMM) لربط المؤسسات المالية الإسلامية بالأدوات المالية (Kunhibava, 2012, p. 3).

<p>دخل هذا القانون قيد التنفيذ في 25 نوفمبر 2009، وقد أقر هذا القانون بالنظام المالي المزدوج في ماليزيا، وبالتالي يؤكد على وجود النظام المصرفي التقليدي بالتوازي مع النظام المصرفي الإسلامي، كما عزز من دور ومهام المجلس الاستشاري الشرعي التابع لبنك نيجارا ماليزيا، حيث يلعب قانون البنك المركزي (CAMB) دورا حيويا في تنظيم تنفيذ الخدمات المصرفية الإسلامية في ماليزيا والإشراف عليها (Syuhaeda &amp; all, 2018, p. 3).</p>	<p><b>قانون البنك المركزي الماليزي لسنة 2009</b></p>
<p>جاء هذا القانون لتوحيد العديد من القوانين ويحل محلها كقانون الخدمات المصرفية الإسلامية لعام 1983 وقانون التكافل لعام 1984، اللذان تم إلغائهما واستبدالهما بهذا القانون (قانون الخدمات المالية الإسلامية لسنة 2013) الذي دخل حيز التنفيذ في يوليو 2013، إذ يعتبر هذا القانون قانونا شاملا وبمثابة تحفة قانونية مبتكرة يهدف لتنظيم الخدمات المالية الإسلامية بصفة خاصة وتعزيز الاستقرار المالي بشكل عام (Syuhaeda &amp; all, 2018, pp. 1-3). يضم القانون على 291 مادة مقسمة على ثمانية عشر فصلا، وقد تضمنت فصول هذا القانون العديد من أحكام نذكر أهمها فيما يلي: شروط منح التراخيص، متطلبات الشريعة الإسلامية، أنظمة الدفع، المتطلبات الاحترازية، سلوكيات العمل وحماية المستهلك، سوق النقد الإسلامي وسوق الصرف الأجنبي الإسلامي.. الخ (Islamic Financial Services Act 2013).</p>	<p><b>قانون الخدمات المالية الإسلامية لسنة 2013</b></p>

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع المذكورة في الجدول.

### ثانيا: الإطار الشرعي للصيرفة الإسلامية في ماليزيا

فيما يخص بمسألة الامتثال للشريعة الإسلامية وتماشيا مع إنشاء أول بنك إسلامي في ماليزيا نصت المادة رقم 3 من قانون البنوك الإسلامية لعام 1983، أنه يجب على كل بنك يرغب في ممارسة خدمات المصرفية الإسلامية إنشاء هيئة استشارية داخلية، تعمل على تقديم المشورة للبنك بشأن مدى تطابق أعماله المالية والمصرفية مع مبادئ الشريعة الإسلامية (Kunhibava, 2012, p. 3)، ولضمان توحيد فتاوى الهيئات الشرعية لمختلف البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا تعززت هذه الهيئات بإنشاء المجلس الاستشاري الشرعي الوطني (NSAC) في عام 1997 كأعلى هيئة شرعية في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية والتكافل (التأمين الإسلامي) في ماليزيا، تقدم المشورة للبنك المركزي

الماليزي الذي يتولى عملية الإشراف عليها (Sobol, 2014, p. 244)، ويتكون هذا المجلس من عشر أعضاء، كلهم لديهم خبرة ومعرفة في الشريعة الإسلامية وفي مجال العلوم المالية والمصرفية (حنك، 2019، صفحة 161)، وقد عزز قانون البنك المركزي لسنة 2009 من دور ومهام المجلس الاستشاري الوطني، ليشمل ما يلي: (Central Bank of Malaysia Act 2009, pp. 51-52)

- التحقق من مدى شرعية كل المسائل المالية، مع إصدار أحكام بشأنها؛
- تقديم المشورة للمصارف بشأن أي مسألة شرعية تتعلق بالأعمال المالية الإسلامية، أو بأي نشاط أو معاملة تقوم بها المصارف؛
- تقديم المشورة لأي مؤسسة مالية أو شخص آخر.

وعليه فالصيرفة الإسلامية في ماليزيا تخضع لهيئتين شرعيتين، واحدة داخلية تابعة للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية التي تمارس عمليات الصيرفة الإسلامية، والثانية خارجية تابعة لبنك نيجارا تعرف باسم "المجلس الاستشاري الوطني"، تم إنشائه لتوحيد الفتاوى بين مختلف الهيئات الشرعية المتواجدة داخل البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا.

وهناك تطور آخر أحدثه البنك المركزي الماليزي يهدف إلى تعزيز حوكمة الشريعة للمؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا، حيث قام البنك المركزي الماليزي بتطوير إطار ما يعرف باسم "الحوكمة الشريعة" والذي دخل حيز التنفيذ رسميا اعتبارا من 1 يناير 2001، وكان الهدف الأساسي من هذا الإطار هو تعزيز دور مجلس الإدارة والهيئة الاستشارية الشرعية وفريق الإدارة فيما يتعلق بالمسائل الامتثال للشريعة الإسلامية (Kunhibava, 2012, p. 4).

## الفرع الثاني: الإطار التنظيمي والرقابي للصيرفة الإسلامية في ماليزيا

استكمالاً للجهود الرامية في سبيل تقنين الصيرفة الإسلامية في ماليزيا، ومن أجل تحقيق السلامة المالية والمصرفية لقطاع الصيرفة الإسلامية وكذا الرفع من كفاءته، قامت السلطات الرقابية والإشرافية في ماليزيا بتبني وتطوير معايير تنظيمية تلاءم خصوصية العمل المصرفي الإسلامي من جهة وتواكب المعايير الدولية من جهة أخرى، كما عمل بنك نيقارا على تعزيز دوره الرقابي اتجاه الصيرفة الإسلامية من خلال تنظيم علاقته بها بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية.

## أولاً: الإطار التنظيمي للصيرفة الإسلامية في ماليزيا

اجتهد بنك نيقارا على تقوية الإطار التنظيمي للصيرفة الإسلامية من خلال إعداد وتطوير المعايير التنظيمية والاحترازية المنظمة للعمل المصرفي الإسلامي، ويمكن حصر أهمها فيما يلي:

**1- معيار كفاية رأس المال:** تماشياً مع آخر المستجدات والتطورات الحاصلة على الساحة المالية العالمية، وبغية تعزيز السلامة المالية للصناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا، اجتهد بنك نيقارا في تطوير معيار كفاية رأس المال، حيث تم تطويره بناءً على المعايير المتفق عليها دولياً بشأن كفاية رأس المال والتي أصدرتها لجنة بازل للرقابة والإشراف (BCBS) ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، والذي يحدد من خلاله المتطلبات العامة المتعلقة بكفاية رأس المال للمصارف الإسلامية، وقد تم إصدار هذا المعيار الجديد بتاريخ 15 ديسمبر 2023 والذي دخل حيز التنفيذ ابتداءً من نفس تاريخ الإصدار (Bank Negara Malaysia, 2023, pp. 1-2). فوفقاً لهذا المعيار يجب على المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا أن تحتفظ على الحدود الدنيا لكفاية رأس المال كالتالي: حقوق المساهمين (CET1) ب 4.5% و نسبة رأس المال للشريحة الأولى (TIER 1) ب 6% فيما حددت النسبة الإجمالية لنسبة كفاية رأس المال ب 8%، كما نص المعيار كذلك على ضرورة أن تحتفظ المؤسسات المالية الإسلامية على هامش إضافي لرأس المال يقدر ب 2.5% (Bank Negara Malaysia, 2023, p. 17) ومتطلبات إضافية تقدر ب 2.5% لمواجهة التقلبات الدورية (Bank Negara Malaysia, 2023, p. 6).

**2- المعايير المالية والمحاسبية:** في إطار تعميق تطبيق النظام المصرفي المزدوج في ماليزيا ومن أجل تحقيق الضبط الشرعي في تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والإفصاح وإعداد التقارير المالية للمصارف

الإسلامية، نص قانون الخدمات المالية الإسلامية لسنة 2013 على أنه يتعين على المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية إعداد بياناتها المالية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير الدولية، وتماشيا مع ذلك تبنى بنك نيجارا معايير التقارير المالية الماليزية (MFRS)، والتي تم إعدادها بشكل متقارب مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) (Bank Negara Malaysia, 2022, p. 1)، كما اعتمد أيضا معايير مجلس المحاسبة الماليزية بموجب قانون التقارير المالية لعام 1997 (Islamic Financial Services Act 2013, p. 57)، وكذا معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) (بن مشيش، 2020، صفحة 129)، كما يجوز للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية الرجوع للمبادئ الإرشادية التي جاءت بها لجنة بازل للرقابة والإشراف بشأن إعداد التقارير المالية (Bank Negara Malaysia, 2022, p. 5). وتماشيا مع النهج الاستشاري لمحاسبي الشريعة الإسلامية، يجب على المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية الرجوع إلى مجلس المحاسبة الدولي عندما يكون هناك اختلاف في الممارسات المتعلقة بمعاملة ما، أو عندما يكون هناك شك حول المعالجة المحاسبية الملائمة للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية (Bank Negara Malaysia, 2022, p. 4).

**3- المعايير الشرعية:** بذلت ماليزيا جهودا كثيرة في سبيل تطوير المعايير الشرعية، حيث في سنة 2009 تم إصدار مرجع المعايير الشرعية والذي يهدف إلى تعزيز وتوحيد وتنسيق ممارسات الصناعة المالية الإسلامية، حيث تم إنشاء خمس (05) معايير شرعية في سنتي 2009 و 2010 تتمثل في: معيار المراجعة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع والمشاركة. وبصدور قانون الخدمات المالية الإسلامية لسنة 2013 تعزز الإطار التنظيمي للشريعة بشكل أمثل، حيث نص على ضرورة امتثال المؤسسات المالية الإسلامية لقواعد الشريعة الإسلامية امتثالا تاما من حيث هيكل المنتجات والجوانب التشغيلية للمؤسسات المالية الإسلامية، وفي هذا الشأن تم إصدار 14 معيارا شرعيا (المراجعة، المضاربة، المشاركة، التورق، الإجارة، الكفالة، الوكالة، الاستصناع، القرض، الوديعة، الرهن، الوعد، الصرف) (بن مشيش، 2019، صفحة 130).

## ثانياً: الإطار الرقابي للصيرفة الإسلامية في ماليزيا

يتجلى الإطار الرقابي للصيرفة الإسلامية في ماليزيا في تنظيم علاقة بنك نيقارا بالمصارف الإسلامية، ويكمن ذلك من خلال تصميم أدوات للسياسة النقدية في إطار مبادئ الشريعة الإسلامية، ولتوضيح هذه العلاقة سنتناول أهم أدوات السياسة النقدية التي تطبق على المصارف الإسلامية في ماليزيا، وهي كما يلي:

**1- أدوات السياسة النقدية الكمية للصيرفة الإسلامية في ماليزيا:** في إطار رقابة بنك نيقارا على المصارف الإسلامية، نجد أن البنك يطبق الاحتياطي القانوني، نظام تبادل السيولة بالإضافة إلى سياسة السوق المفتوحة، في هذه الأخيرة نجد أن السلطات النقدية في ماليزيا قد اجتهدت في استحداث أدوات نقدية إسلامية يتم التعامل بها خلفاً للأدوات القائمة على سعر الفائدة، تمكنها من إدارة السيولة بعيداً عن شبهة الربا، وفيما يلي عرض لهذه الأدوات:

**أ- الاحتياطي القانوني:** وفقاً لقوانين البنك المركزي الماليزي فإنه يستوجب على المصارف الإسلامية الاحتفاظ بنسبة 4% من مجموع احتياطياتها، ويمكن للبنك المركزي الماليزي إجراء تعديلات على هذه النسبة بخفضها أو رفعها حيث يكون ذلك حسب الأوضاع السائدة في البلد (بنك السودان المركزي، 2006، صفحة 103).

**ب- نظام تبادل السيولة:** هي أداة صممت لتعويض آلية سعر الخصم، وتستخدم لتبادل السيولة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية فيما يسمى بمشروع IBS المصرفي، يعتمد نظام تبادل السيولة على تمويل المصارف الإسلامية التي تعاني من نقص في السيولة عن طريق استثمار الأرصدة الفائضة للمصارف الإسلامية بناءً على مبدأ المضاربة، وفي حال ما إذا لا يزال هناك عجز بعد دعم الرصيد، يتدخل البنك المركزي بتمويله على أساس مبدأ المضاربة، وتتأرجح مدة هذا التمويل بين شهر واثنى عشر شهراً (قيراط، 2022، الصفحات 156-157)، ويتم نظام تبادل السيولة على عدة آليات، نذكر أهمها فيما يلي: (لحسانة و شياد، 2014، الصفحات 38-43)

**- الودائع المقبولة بين المصارف الإسلامية:** هي معاملة تتم بين المصرف المركزي الماليزي والمؤسسات المصرفية الإسلامية، وتشير هذه المعاملة إلى الآلية التي تلجأ إليها المؤسسات المصرفية الإسلامية في حال توفرها على فائض في السيولة تقوم بإيداع هذا الفائض لدى المصرف المركزي

الماليزي بناء على مبدأ الوديعة المضمونة، وتساعد هذه الآلية بنك نيجارا في تسهيل عمليات إدارة السيولة لديه؛ حيث تسمح له هذه الآلية في التصرف في هذه الودائع حسب حاجاته الاستثمارية والتمويلية وفقا لمدة الوديعة ولو كانت ليلة واحدة، ويلجأ بنك نيجارا إلى مبدأ قبول الودائع بين المصارف بغرض سحب السيولة الزائدة من سوق المال الإسلامي.

- **الاستثمار من خلال المضاربة بين المصارف:** الاستثمار بالمضاربة بين المصارف هي من بين الأدوات المستخدمة من قبل المتعاملين في سوق النقد بين المصارف الإسلامية، وقد أدرجت لأول مرة من طرف المصرف المركزي الماليزي في سنة 1994م، وبحسب هذه الصيغة يمكن للمؤسسات المصرفية الإسلامية التي تعاني من عجز في السيولة أن تتلقى أموال من طرف المؤسسات المصرفية الإسلامية التي لديها فائض في السيولة، بهدف تمويل استثماراتها بناء على مبدأ المضاربة (أي المشاركة في الأرباح).

ج- **سياسة السوق المفتوحة:** تعتمد البنوك المركزية التقليدية في سياستها النقدية إلى حد كبير على عمليات السوق المفتوحة لإدارة السيولة، وتتم ذلك عن طريق تدخل البنك المركزي في السوق النقدي بيع وشراء الأوراق المالية كالأوراق المالية الحكومية أو أدونات الخزينة أو غيرها من الأوراق المالية التي تستند على سعر الفائدة إما أخذاً و/أو عطاءً، ولأن المصارف الإسلامية لا يمكنها المتاجرة بهذه الأدوات لارتباطها بعنصر الربا، استحدث بنك نيجارا أدوات أخرى تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتتمثل أهم هذه الأدوات فيما يلي: (لحسانة و شياد، 2014، الصفحات 38-53)

- **الإصدارات الاستثمارية الحكومية:** وتعتبر أول أداة نقدية شرعية تم استحداثها لإدارة السيولة في النظام المصرفي الماليزي، حيث تم إصدارها تزامناً مع إنشاء أول مصرف إسلامي في ماليزيا عام 1983، بعد أن صادق البرلمان الماليزي على قانون الاستثمار الذي قدمته الحكومة عام 1983 لتتمكن الحكومة من إصدار شهادات دون فوائد ربوية تعرف "بشهادات استثمار حكومية" والآن تم تغيير اسمها إلى "إصدارات استثمار حكومية"، وتعتبر هذه الإصدارات طويلة الأجل يتم تداولها في الأسواق الثانوية وتصدر بالعملة المحلية (الرينغيت) لتمويل المشاريع التنموية وتصل مدة الانتفاع بها إلى 3 سنوات.

- **اتفاقية الرهن الأولى:** تتلخص هذه الاتفاقية في قيام البنك المركزي الماليزي (المقرض) في تقديم قرضاً للمصرف الإسلامي (مقرض) على شكل قرضاً حسناً، باعتباره بنك البنوك والملجأ الأخير أمامهم،

على أن يودع المقرض سندات مديونية على سبيل الرهن كضمان، وفي حال عجز المقرض عن رد القرض في التاريخ المحدد يمكن للبنك المركزي ببيع هذه السندات المرهونة كما يحق له الاستفادة من عائد البيع لتسوية الدين، فإذا زادت قيمة العائد عن قيمة القرض، يقوم المقرض (البنك المركزي) برد الزيادة للمقرض (المصرف الإسلامي).

- **صكوك بنك نيجارا ماليزيا القابلة للتداول:** تعد صكوك نيجارا ماليزيا إحدى الوسائل التي يستخدمها المصرف لإدارة السيولة، فهذه الصكوك هي عبارة عن مستندات قصيرة الأجل يتم تداولها في السوق الثانوية، ويصدرها المصرف بناء على مبدأ بيع العينة، ويتحدد سعر هذه الصكوك استنادا إلى مبدأ الخصم وتصل مدة الانتفاع إلى عام واحد، بدأ العمل بها لأول مرة في 29 نوفمبر عام 2000م.

2- **أدوات السياسة النقدية النوعية للصيرفة الإسلامية في ماليزيا:** تعزيزا للأدوات الكمية للسياسة النقدية التي تطبق على المصرفية الإسلامية في ماليزيا، يمارس بنك نيجارا أيضا بعض الأدوات النوعية على مصارفه الإسلامية، وتتمثل في:

- **تحديد السقوف الائتمانية:** يستخدم بنك نيجارا هذه الآلية لإدارة السيولة من خلال توجيه المصارف الإسلامية عند منحها للائتمان المصرفي بأن لا تتجاوز نسب محددة، حيث حدد نسبة التمويل القصوى للعميل الواحد ب 30% من رأس مال المصرف المعني، إضافة إلى هذا فيجب على المصارف مراعاة الحدود المفروضة على القروض الكبيرة والتي قدرت ب 50% من جملة تسهيلات كل مصرف (بنك السودان المركزي، 2006، صفحة 85)

3- **أدوات السياسة النقدية المباشرة للصيرفة الإسلامية في ماليزيا:** هناك أدوات أخرى مباشرة للسياسة النقدية يمارسها بنك نيجارا على المصارف الإسلامية تدعيا للأدوات السابقة، وتتمثل في:

- **التفتيش المباشر:** بجانب الأدوات غير المباشرة يمارس البنك المركزي الماليزي عملية التفتيش المباشر على مصارفه الإسلامية كأحد الوظائف الرئيسية لنظام الإشراف المصرفي، وغالبا ما تتم هذه العملية بشكل مفاجئ بهدف التأكد من مدى التزام المصارف الإسلامية بالقوانين والنظم السارية المفعول في البلد ومدى استقائها لمتطلبات الشريعة الإسلامية، وقد منح قانون المصارف الإسلامية صلاحيات واسعة لمفتشي البنك المركزي الماليزي في أداء عمليات التفتيش (بنك السودان المركزي، 2006، صفحة 105).

### الفرع الثالث: الإطار الضريبي للصيرفة الإسلامية في ماليزيا

في سبيل تطوير الصيرفة الإسلامية في ماليزيا منحت الحكومة عدة تسهيلات ضريبية لمختلف العمليات المتعلقة بها، نذكر أهمها فيما يلي: (Sobol, 2014, p. 245)

- ✓ إعفاءات ضريبية لمدة 10 سنوات على الدخل المكتسب من العمليات المصرفية الإسلامية التي تتم بالعملة الأجنبية من قبل البنوك الدولية من سنوات 2007 إلى 2016؛
- ✓ إعفاء من رسوم الدمغة لمدة 10 سنوات على الأدوات المنفذة المتعلقة بالعمليات المصرفية الإسلامية بالعملة الأجنبية التي تقوم بها البنوك الإسلامية العالمية من سنوات التقييم 2007 إلى 2016؛
- ✓ الإعفاء الضريبي على أية أرباح تدفعها البنوك الإسلامية لغير المقيمين مقابل الودائع المودعة لدى تلك البنوك؛
- ✓ إعفاء من رسوم الدمغة بنسبة 20% على أدوات التمويل الإسلامي وفقا لما وافق عليه بنك نيجارا ماليزيا في الفترة من 2 سبتمبر إلى 31 ديسمبر 2015؛
- ✓ الإعفاء الضريبي لمدة خمس سنوات متتالية للبنوك الإسلامية من سداد ضريبة الدخل فيما يتعلق بمصادر الدخل المتأتية من فرعها الخارجي أو الشركة المستثمر فيها.

### المطلب الثالث: تطور مؤشرات الصيرفة الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة (2006 إلى النصف الأول من عام 2023)

سعت الحكومة الماليزية خلال العقود الماضية لجعل ماليزيا مركزا عالميا في مجال الصيرفة الإسلامية، وعليه سنحاول في هذا المطلب إعطاء قراءة تحليلية لبعض المؤشرات الأساسية للصيرفة الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة الممتدة ما بين (2006 إلى النصف الأول من عام 2023) والتي تشمل فترة حدوث الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 لمعرفة مدى تأثيرها بهذه الأزمة، وكذا لإبراز مكانة الصيرفة الإسلامية في المنظومة المصرفية الإسلامية العالمية، كما هو مبين في الجداول والأشكال التالية:

## الجدول رقم (4-8): توزيع المصارف في ماليزيا (2006-2018)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
بنوك إسلامية	10	11	17	17	17	16	16	16	16	16	16	16	16
بنوك تجارية	22	22	22	22	23	25	27	27	27	27	27	27	26
بنوك استثمارية	10	14	15	15	15	15	13	12	11	11	11	11	11
إجمالي البنوك	42	47	54	54	55	56	56	55	54	54	54	54	53

**Source :** (Bank Negara Malaysia, 2008), (Bank Negara Malaysia, 2010), (Bank Negara Malaysia, 2013), (Bank Negara Malaysia, 2018).

من خلال الجدول رقم (4-8) نلاحظ أن هيكل القطاع المصرفي الماليزي يتنوع بين ثلاث بنوك رئيسية، وتتمثل في: بنوك إسلامية، بنوك تجارية وبنوك استثمارية، كما نلاحظ أن البنوك الإسلامية قد ارتفع عددها من 11 بنكا إسلاميا في عام 2007 إلى 17 بنكا إسلاميا في عام 2008، أي تم تأسيس ستة (06) مصارف إسلامية في عام واحد، بينما لم يشهد تأسيس أي مصرف تجاري أو استثماري، ويعود هذا إلى تطبيق إجراءات تحرير السوق المصرفية الإسلامية في تلك الفترة، أين تم تسجيل دخول بنوك أجنبية إلى الأراضي الماليزية لممارسة عمليات الصيرفة الإسلامية، وبنهاية عام 2018 أصبح الجهاز المصرفي الماليزي يتكون من 53 بنكا، منها 16 بنكا إسلاميا و 26 بنكا تجاريا و 11 بنكا استثماريا.



الماليزية في هذه الفترة، والذي سمح بدخول المصارف الأجنبية إلى الأراضي الماليزية لتقديم منتجات الصيرفة الإسلامية مما انعكس هذا إيجابا على نمو حجم الودائع.

خلال الأزمة المالية أي في الفترة الممتدة ما بين (2008 إلى 2011) وعلى الرغم من الظروف غير المواتية في الأسواق المالية العالمية من جراء الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، إلا أن حجم ودائع الصيرفة الإسلامية في ماليزيا واصلت ارتفاعها خلال هذه الفترة حيث انتقلت من 194.385 مليون رينجيت في عام 2008 إلى 340.695 مليون رينجيت في عام 2011، وبمتوسط معدل نمو قدر بـ 21.5 %، ويعود هذا النمو أساسا إلى الجهود التي بذلتها الحكومة الماليزية بالتنسيق مع بنك نيجارا في سبيل تطوير النظام المصرفي الإسلامي، حيث تدعم قطاع الصيرفة الإسلامية بإنشاء ستة بنوك إسلامية جديدة في سنة 2008، ليلعب عددها 17 بنكا إسلاميا بعد أن كان عددها 11 بنكا إسلاميا في سنة 2007 كما يبينه الجدول رقم (4-8)، وتعزز التمويل الإسلامي بشكل أكثر في سنة 2009 بعد أن أقر البنك المركزي الماليزي بالنظام المصرفي المزدوج (النظام المصرفي الإسلامي يعمل بشكل موازي مع النظام المصرفي التقليدي)، ضف إلى ذلك خلو المعاملات المصرفية الإسلامية من التعامل بالمنتجات المحضرة شرعا كالتوريق الديون والمشتقات المالية، والتي كانت من بين الأسباب المباشرة التي أدت إلى حدوث الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

بعد الأزمة المالية (2012 إلى النصف الأول من عام 2023) استمرت حجم الودائع في الارتفاع حيث انتقلت من 386.196 مليون رينجيت في عام 2012 إلى 993.226 مليون رينجيت في النصف الأول من عام 2023 وهي أعلى قيمة مسجلة طيلة فترة الدراسة، ويعزى هذا الارتفاع أساسا إلى الخطط الاستراتيجية التي وضعتها الحكومة الماليزية بالتنسيق مع السلطات النقدية في البلد لتعزيز قطاع التمويل الإسلامي سعيا منها لجعل ماليزيا مركزا عالميا في الصناعة المصرفية الإسلامية العالمية.



أخرى ترتفع؛ ففي فترة قبل الأزمة المالية ارتفعت حجم الأصول من 170.542 مليون رينجيت عام 2006 إلى 203.835 مليون رينجيت في عام 2007، وبمعدل نمو قدر ب 19%.

واصلت حجم الأصول ارتفاعها خلال الأزمة المالية أي في الفترة الممتدة ما بين 2008 إلى 2011، حيث نمت بمتوسط معدل نمو قدر بحوالي 20.25% لذات الفترة، مما يدل على أن المصارف الإسلامية في ماليزيا كانت بمنأى عن تداعيات هذه الأزمة، ويرجع هذا أساسا إلى قوة ونجاعة العمل المصرفي الإسلامي في إدارة الأزمات المالية نظرا للخصائص والمميزات التي يقوم عليها والمستمدة من الشريعة الإسلامية، فضلا عن الدروس التي استفادت منها الحكومة الماليزية من الأزمات السابقة خصوصا من الأزمة المالية لسنة 1997، مما جعلها تفرض سياسات حمائية لزيادة مناعة الاقتصادي الماليزي بشكل يجعله قادر على التصدي لأي صدمة داخلية أو خارجية قد تحدث، فكل هذه العوامل جعلت الصيرفة الإسلامية أكثر قوة واستقرارا في التصدي لهذه الأزمة وأكثر خبرة في التعامل معها.

أصول الصيرفة الإسلامية في ماليزيا قد عرفت نموا متواصلا بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، حيث انتقلت من 494.705 مليون رينجيت في عام 2012 إلى 1.343.223 مليون رينجيت في النصف الأول من عام 2023، وهي أعلى قيمة مسجلة طول فترة الدراسة.



انتقلت من 150.499 مليون رينجيت في عام 2008 إلى 268.251 مليون رينجيت في عام 2011، وبمتوسط معدل نمو قدر ب 21.5%.

بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 استمرت حجم التمويلات في الارتفاع حيث قفزت من 314.973 مليون رينجيت في عام 2012 إلى 993226 مليون رينجيت في النصف الأول من عام 2023، وهي أعلى قيمة وصلت إليها حجم التمويلات خلال فترة الدراسة، وتنطبق عليه نفس التفسير الذي شاهدناه في تطور حجم الودائع، لأن على أساس حجم الودائع تمنح التمويلات، حيث وفي ظل توفر السيولة استمرت المصارف الإسلامية في منح التمويلات بمعدلات متزايدة طول فترات الدراسة متماشية بذلك مع توجيهات الحكومة الماليزية الرامية إلى إصلاح الاقتصاد الماليزي، حيث جعلت قطاع الصيرفة الإسلامية المورد الرئيسي للتمويل من أجل دعم النشاطات الاقتصادية الحيوية في ماليزيا.

الجدول رقم (4-12): توزيع أرصدة صيغ التمويل الإسلامي في ماليزيا (2018- إلى النصف الأول من عام 2023)

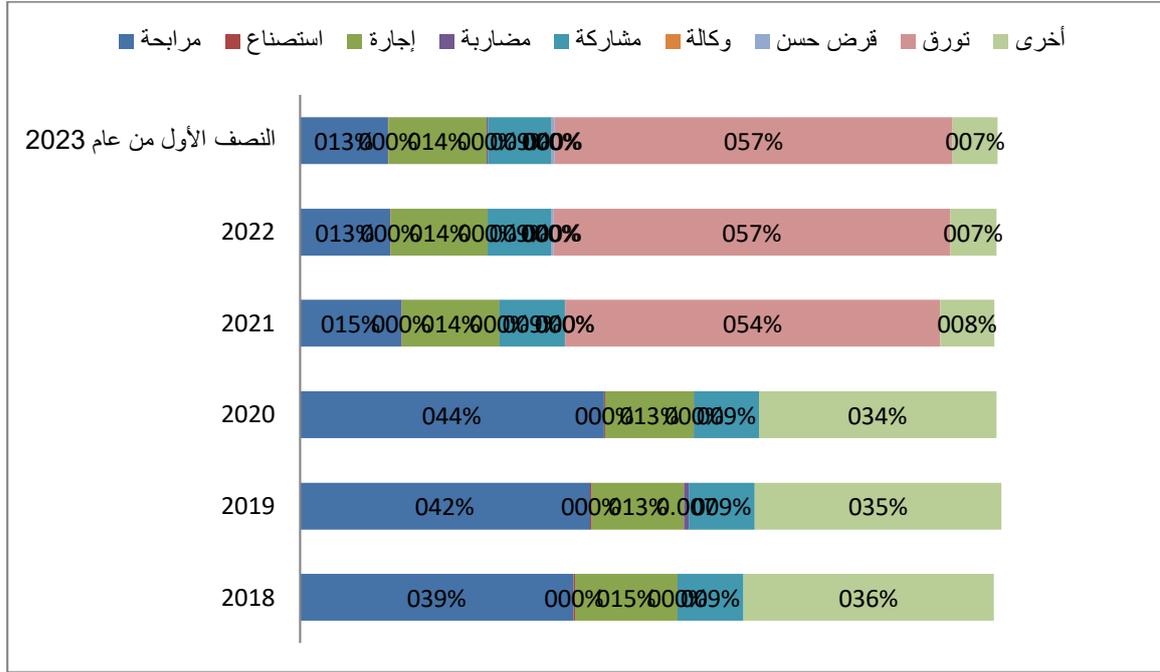
الوحدة: مليون رينجيت.

السنوات الصيغ	2018	2019	2020	2021	2022	النصف الأول من عام 2023
مراحة	219.426.6	252.507.0	286.378.1	104.118.8	103.485.5	102.225.4
استصناع	1.325.0	1.588.7	1.224.8	674.6	624.6	622.4
إجارة	82.398.7	80.397.6	84.049.4	99.908.9	111.259.6	114.266.5
مضاربة	43.7	43.7	143.8	252.5	153.7	156.2
مشاركة	52.771.9	57.311.0	60.901.0	66.787.7	72.586.2	73.989.1
وكالة	-	-	-	247.4	3.4	3.1
قرض حسن	-	-	-	2.896	3.403	3.450.5
تورق	-	-	-	384.565.5	455.452.8	462.428.9
أخرى	201.050.9	214.880.7	223.984.7	55.332.4	53.089.5	52.668.4
إجمالي التمويلات	559.265.6	7.606.728	656.681.9	714.783.8	800.058.6	809.810.6

Source:(Islamci Financial Services Board, 2023).

ولتوضيح أكثر بيانات هذا الجدول بشكل الشكل الموالي:

الشكل رقم (4-2): نسب توزيع صيغ التمويل الإسلامي في ماليزيا (2018- النصف الأول من عام 2023)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-12).

من خلال الجدول رقم (4-12) والشكل رقم (4-2) نلاحظ أن صيغ التمويل الإسلامي تتوزع على الصيغ التالية: مرابحة؛ استصناع؛ إجارة؛ مضاربة؛ مشاركة؛ وكالة؛ قرض حسن، تورق وصيغ أخرى، كما أن أرصدها كانت متذبذبة بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، كما نلاحظ أنه في الفترة ما بين (2018 إلى 2020) كانت صيغة المرابحة الأكثر استخداماً في السوق المصرفية الإسلامية في ماليزيا، حيث استحوذت على مجمل التمويل الإسلامي في ماليزيا بنسب بلغت 39%، 41%، 43% للسنوات 2018، 2019 و 2020 على التوالي، ويعود هذا أساساً إلى سهولة وسرعة تطبيق هذه الصيغة مع ضمان عائدها، تليها صيغة الإجارة بمتوسط عام بلغ حوالي 13% من مجمل التمويل الإسلامي في ماليزيا في السنوات الثلاثة الأولى من الدراسة، واحتلت صيغة المشاركة المرتبة الثالثة بمتوسط عام بلغ حوالي 9% من مجمل التمويل الإسلامي لنفس الفترة، بينما شكلت صيغة المضاربة نسب ضئيلة جداً حيث بلغت أرصدها 34.7 مليار رينجيت في سنتي 2018 و 2019 بنسبة لم تتعدى 0.001%، لكنها حققت قفزة نوعية في سنة 2020 حيث ارتفعت قيمتها إلى 143.8 مليون رينجيت، متضاعفة بأكثر من

ثلاث مرات مقارنة بالسنة الفارطة، وقد شكلت الصيغ الأخرى كصيغة البيع بالتعجيل حوالي 35% من مجمل التمويل الإسلامي في ماليزيا.

بينما في الفترة ما بين 2021 إلى النصف الأول من عام 2023 نلاحظ دخول ثلاث صيغ جديدة للسوق المصرفية الإسلامية في ماليزيا وتمثل في صيغة الوكالة، القرض الحسن وصيغة التورق، هذه الأخيرة أصبحت تستحوذ على مجمل التمويل الإسلامي في ماليزيا على الرغم من وجود اختلاف بين فقهاء الشريعة الإسلامية حول مدى مشروعية هذه الصيغة، فهناك من منع استخدامها في المصارف الإسلامية باعتبارها تحايل على الربا وهذا يتنافى مع المبادئ التي بني عليها النظام المصرفي الإسلامي، حيث نلاحظ ارتفاع قيمتها من 384.565.5 مليون رينجيت في عام 2021 إلى 462.428.9 مليون رينجيت في النصف الأول من عام 2023، وبمتوسط عام بلغت أكثر من 55%، أي أن التمويل بصيغة التورق يمثل أكثر من نصف إجمالي التمويل الإسلامي في ماليزيا، ويرجع هذا أساسا إلى كون هذه الصيغة تحقق عوائد عالية مع انعدام مخاطرها وسهولة تطبيقها، وبذلك تراجعت صيغة المرابحة للمرتبة الثالثة بمتوسط عام بلغ حوالي 13%، وبقيت صيغة الإجارة تحتل المرتبة الثانية بمتوسط عام قدر بحوالي 14%، تليهم صيغة المشاركة بمتوسط عام بلغت حوالي 9%، في حين شكلت صيغة المضاربة والوكالة والقرض الحسن نسب ضعيفة جدا.

عموما يمكن القول أنه في السنوات الثلاث الأخيرة انحرفت المصارف الإسلامية في ماليزيا في أداء دورها كآلية لخلق الثروة، حيث بلغت في استخدام صيغة التورق على حساب الصيغ الأخرى مما سيؤدي هذا حتما إلى تقليل مساهمة الصيرفة الإسلامية في ماليزيا بالنهوض بالاقتصاد الماليزي، خصوصا وأن الحكومة الماليزية تعول كثيرا على القطاع المصرفي الإسلامي لتحقيق هذا الغرض. من هنا يتضح لنا أن المصارف الإسلامية في ماليزيا تفضل استخدام صيغ التمويل الإسلامي القائمة على المديونية (تشكل أكثر من 80% من إجمالي التمويل الإسلامي) على حساب صيغ التمويل الإسلامي القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، وذلك بعد أن وجدوا أن هذه الصيغ الأخيرة تنطوي على مخاطر عالية كما أن أرباحها غير مضمونة، وبالتالي فشلت المصارف الإسلامية في ماليزيا حتى الآن في تحقيق أحد أهم الأهداف التي جاءت من أجلها الصيرفة الإسلامية وهي المشاركة في اقتسام الربح والخسارة.

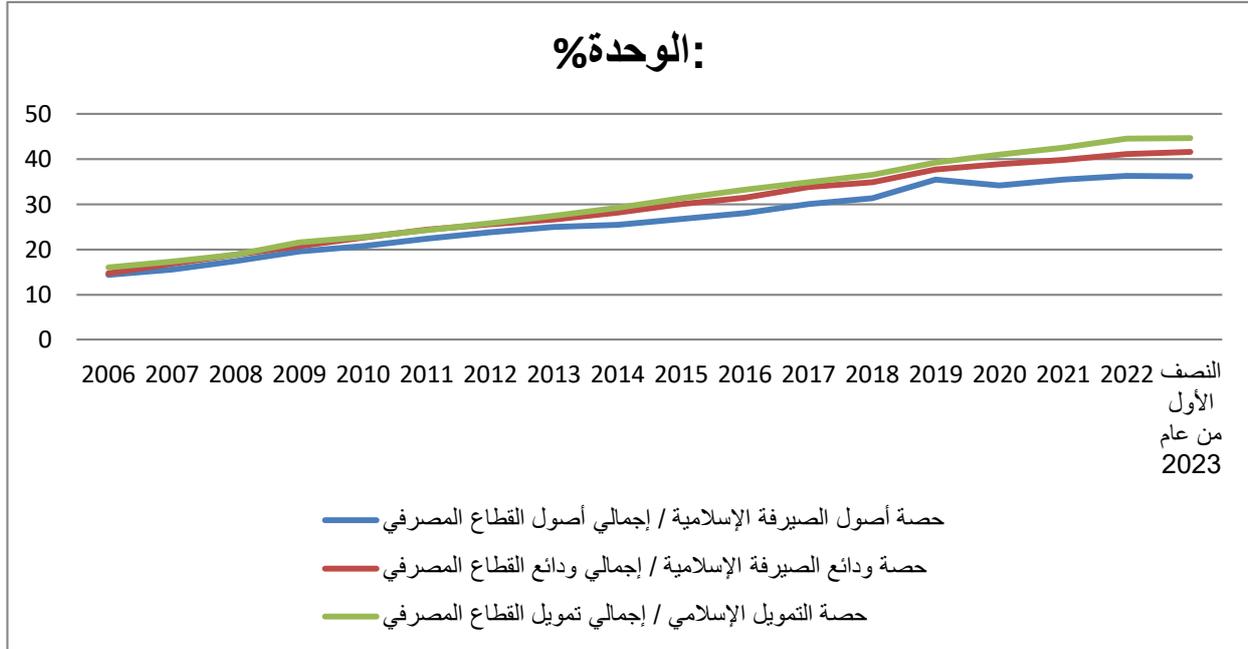
الجدول رقم (4-13): حصة الصيرفة الإسلامية من إجمالي السوق المصرفية الماليزية (2006 إلى النصف الأول من 2023)

السنوات	حصة أصول الصيرفة الإسلامية / إجمالي القطاع المصرفي (%)	حصة ودائع الصيرفة الإسلامية / إجمالي ودائع القطاع المصرفي (%)	حصة التمويل الإسلامي / إجمالي تمويل القطاع المصرفي (%)
2006	14.4	14.7	16
2007	15.5	16.8	17.3
2008	17.4	18.8	18.9
2009	19.6	20.7	21.6
2010	20.8	22.6	22.7
2011	22.4	24.4	24.3
2012	23.8	25.6	25.8
2013	25.0	26.6	27.5
2014	25.5	28.2	29.2
2015	26.8	30	31.3
2016	28	31.5	33.2
2017	30	33.8	34.9
2018	31.4	34.9	36.6
2019	35.5	37.7	39.2
2020	34.2	38.9	41
2021	35.5	39.8	42.5
2022	36.3	41.16	44.5
النصف الأول من 2023	36.2	41.6	44.7

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (Bank Negara Malaysia, 2022)؛ (Bank Negara Malaysia, 2022)؛ (Bank Negara Malaysia, 2023)؛ (Bank Negara Malaysia, 2020)؛ (Bank Negara Malaysia, 2010)؛ (Bank Negara Malaysia, 2013)؛ (Bank Negara Malaysia, 2018)؛ (Bank Negara Malaysia, 2013).

ولتوضيح أكثر بيانات هذا الجدول بشكل الشكل الموالي:

الشكل رقم (4-3): حصة الصيرفة الإسلامية من إجمالي السوق المصرفية الماليزية  
(2006 - النصف الأول من عام 2023)

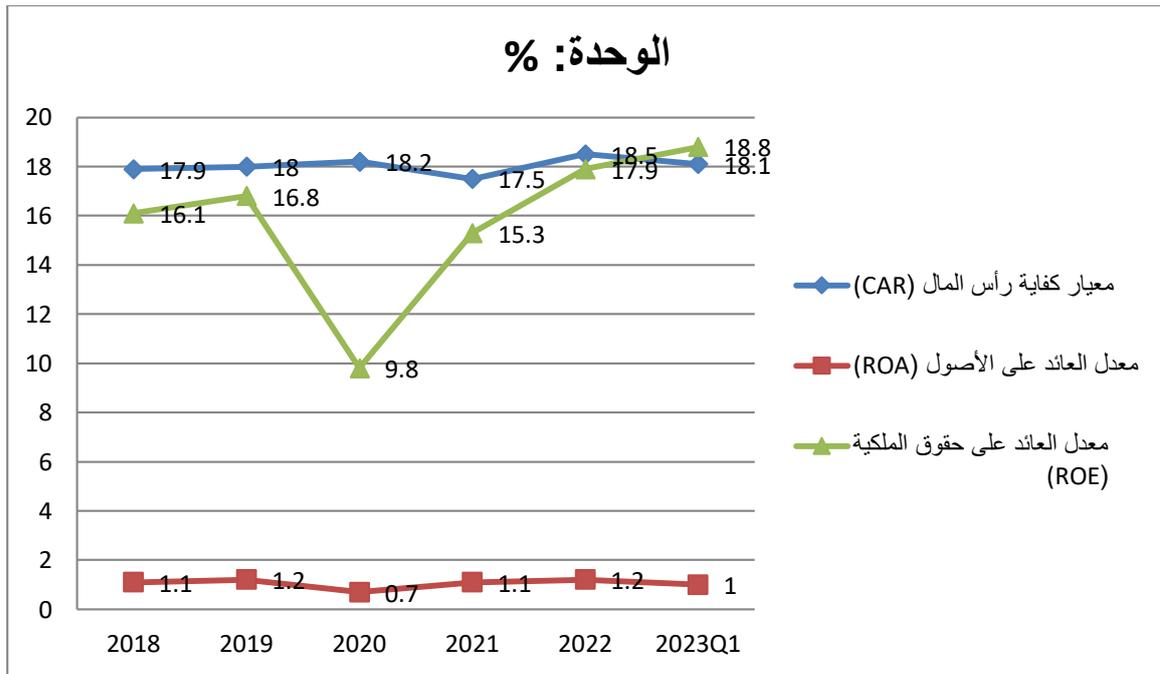


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (4-12).

من خلال الجدول رقم (4-13) والشكل رقم (4-3) نلاحظ أن نسب مساهمة الصيرفة الإسلامية في القطاع المصرفي الماليزي في تحسن مستمر وواضح في جميع المؤشرات وعلى طول سنوات الدراسة، فإذا نظرنا مثلا لحصة أصول الصيرفة الإسلامية من مجمل أصول القطاع المصرفي الماليزي نجد أن النسبة انتقلت من 14.4% في عام 2006 لتصل إلى 36.2% في النصف الأول من عام 2023، كما ارتفعت نسبة مساهمة ودائع الصيرفة الإسلامية من إجمالي ودائع القطاع المصرفي من 14.7% في عام 2006 إلى 41.6% في النصف الأول من عام 2023، كما اتخذت حصة تمويل الصيرفة الإسلامية للاقتصاد الماليزي نفس الاتجاه، إذ انتقلت هي الأخرى من 17% في عام 2006 إلى 44.7% في النصف الأول من عام 2023، وهي مؤشرات جيدة؛ ويعود هذا التحسن إلى المبادرات الحكومية المتتالية التي اتخذتها ماليزيا بالتنسيق مع السلطات النقدية في سبيل النهوض بالصناعة المصرفية الإسلامية باعتبارها أحد الاستراتيجيات التي عولت عليها كثيرا الحكومة الماليزية للنهوض بالاقتصاد الماليزي، فعملت على توفير كل الأطر التشريعية والقانونية والتنظيمية والشرعية مع خلق بنية تحتية ملائمة تسمح لها بممارسة عملها دون أي عرقلة؛ فمن خلال هذه المؤشرات نجد أن قطاع الصيرفة الإسلامية في ماليزيا قد حقق التطلعات التي كانت الحكومة الماليزية تطمح لتحقيقها من قبل، فمثلا نجد

أن الحكومة الماليزية قد وضعت مخطط في سنة 2011 ضمن "رؤية 2020" كانت تطمح بأن يصل حجم تمويل الصيرفة الإسلامية للاقتصاد الماليزي إلى 40% وقد تحقق هذا الهدف فعلا على أرض الواقع، إذ تعدت نسبة مساهمة تمويلات الصيرفة الإسلامية للاقتصاد الماليزي 41% بنهاية عام 2020، ومن المتوقع أن تستمر هذه المؤشرات في النمو خلال السنوات القليلة لتحقيق مبدأ التكافؤ بين النظام المصرفي التقليدي والإسلامي والذي تصبوا الحكومة الماليزية لتحقيقه مع مطلع عام 2030.

الشكل رقم (4-4): مؤشرات السلامة المالية للمصارف الإسلامية في ماليزيا (2018 إلى النصف الأول من عام 2023)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (Islamci Financial Services Board, 2023).

من خلال الشكل رقم (4-4) نلاحظ مايلي:

- بالنسبة لمعايير كفاية رأس المال (CAR): من خلال الشكل يتضح لنا أن المصارف الإسلامية في ماليزيا تتمتع برأس مال جيد على طول سنوات الدراسة، حيث أنها استطاعت أن تحافظ على معدلات أعلى من المعدل المعياري الذي فرضته السلطات التشريعية في ماليزيا والمقدر بـ 13% (8% كحد أدنى + 2.5% احتياطي إضافي + 2.5% احتياطي الدورة الاقتصادية)، حيث تراوحت معدلات كفاية رأس

المال بين (17.5% إلى 18.5%). إذ يمكن القول أن المصارف الإسلامية في ماليزيا تتوفر على معدلات ملاءة عالية تجعلها قادرة على استيعاب الخسائر المحتملة.

- **معدل العائد على الأصول (ROA):** معدل العائد على الأصول للمصارف الإسلامية في ماليزيا كان تحت المتوسط، حيث بلغ المتوسط العام لهذا المعدل ب 1.05 % خلال سنوات الدراسة وهو معدل أقل من النسبة المعيارية المحددة من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية والمقدرة ب 1.25% (وهو نفس المعدل المحدد من قبل السلطات النقدية والإشرافية في ماليزيا)، حيث سجلت المعدلات قيماً محصورة بين (1% إلى 1.2%)، لكن تم تسجيل انخفاض كبير في سنة 2020 حيث انخفض إلى معدل قدر ب 0.7%، ويعود هذا التراجع إلى النبطء في توظيف أصولها بسبب حالات الإغلاق المفروضة على البلد بسبب تفشي فيروس كورونا، ليشهد بعض التحسن في سنتي 2021 و 2022 حيث قدر المعدل ب 1.1% و 1.2% ثم انخفض قليلا في الربع الأول من عام 2023 إلى معدل 1%.

- **معدل العائد على حقوق الملكية (ROE):** معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية في ماليزيا كان جيدا طول سنوات الدراسة، حيث تراوحت المعدلات ما بين 15.3 % إلى 18.8% ما عدا الانخفاض المسجل في سنة 2020 والمقدر ب 9.8%، ويعود هذا التراجع إلى ارتفاع المخصصات لمواجهة الخسائر التي قد تنشأ مستقبلا بسبب حالات عدم اليقين بشأن تداعيات جائحة كورونا.

## المطلب الرابع: المؤسسات المالية والمراكز التدريبية الداعمة للصيرفة الإسلامية في ماليزيا وعوامل نجاحها

لم يتوقف اهتمام الصيرفة الإسلامية في ماليزيا من خلال وضع الأطر القانونية والتنظيمية والشرعية التي سنتها الحكومة بالتنسيق مع بنك نيقارا، بل كانت هناك بعض المبادرات لإنشاء مؤسسات مالية وهيئات داعمة للصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا خصوصا وباقي دول العالم عموما، سعيا منها لجعل ماليزيا مركزا ماليا إسلاميا واعدة في العالم، وفيما يلي لمحة عن أهم هذه المؤسسات:

### الفرع الأول: المؤسسات المالية الداعمة للصيرفة الإسلامية في ماليزيا

بغية تعزيز وتقوية البنية التحتية الداعمة للصيرفة الإسلامية في ماليزيا، أنشأت الحكومة العديد من المؤسسات المحلية والدولية لتطوير وتنظيم الصناعة المصرفية الإسلامية. ومن بين أهم هذه المؤسسات نذكر ما يلي:

**1-رابطة المؤسسات المصرفية الإسلامية بماليزيا (AIBIM):** تم تأسيس رابطة المؤسسات المصرفية الماليزية الخالية من الفوائد عام 1995، تسعى AIBIM جاهدة إلى تعزيز النظام المصرفي الإسلامي في جميع أنحاء ماليزيا، بالإضافة إلى ذلك فهي تقدم المشورة والدعم فيما يتعلق بتقديم الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي على المستويين المحلي والدولي، كما تشرف الرابطة أيضا على رعاية وتنمية رأس المال البشري داخل أعضائها وتعزيز الفهم العام للتمويل الإسلامي (Association Of Islamic Banking And financial Institution Malaysia, 2023, p. 2)

**2- مجلس الخدمات المالية الإسلامية:** بهدف تعزيز مكانة الصناعة المالية الإسلامية بشكل أكثر على الساحتين المحلية والدولية، تم إنشاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية في ماليزيا بتاريخ 3 نوفمبر 2022 بدعم من حكومة البلاد، وتم اتخاذ كوالالمبور عاصمة ماليزيا مقرا لها كهيئة دولية يتمثل دورها في وضع معايير رقابية وإشرافية للمؤسسات المالية الإسلامية تتكيف مع معايير لجنة بازل للرقابة والإشراف مع مراعاة خصوصية العمل المصرفي الإسلامي، بغية تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي للصناعة المالية الإسلامية العالمية.

**3- المركز الماليزي الدولي للمالية الإسلامية (MIFC):** بهدف خدمة سوق التمويل الإسلامي في ماليزيا تم إنشاء المركز المالي الإسلامي الدولي الماليزي في عام 2006، بمبادرة من بنك نيقارا وباشتراك مجموعة من الجهات التنظيمية للقطاع المالي في البلد وكذا الجهات الفاعلة في صناعة الخدمات المصرفية الإسلامية (The Malaysia International Islamic Financial Centre, 2023).

**4- المؤسسة العالمية لإدارة السيولة الإسلامية:** تم إنشاء الهيئة بتاريخ 25 أكتوبر 2010 من قبل بنك نيجارا بالتنسيق مع مجموعة من البنوك المركزية، يقع مقرها في كوالالمبور عاصمة ماليزيا تم تصميم الهيئة لتسهيل إدارة السيولة عبر الحدود بين المؤسسات المالية الإسلامية، من خلال إصدار مجموعة متنوعة من أدوات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية وكما تعمل على تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بغرض بناء بنية تحتية قوية لإدارة السيولة بشكل فعال على المستويات المحلية الإقليمية والدولية (The International Islamic Liquidity Management Corporation, 2023).

#### الفرع الثاني: المراكز التدريبية الخاصة بالصيرفة الإسلامية في ماليزيا

بغية تعزيز المهارات للموارد البشرية في مجال الصيرفة الإسلامية أنشأت ماليزيا العديد من المراكز للتعليم والتدريب وتقديم الاستشارات في مجال الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي، ومن أهم هذه المراكز نذكر ما يلي:

**1- المركز الدولي للتعليم في التمويل الإسلامي (INCEIF):** من أجل تعزيز التمويل الإسلامي في ماليزيا على المستويين المحلي والدولي قام بنك نيجارا بإنشاء المركز الدولي لتعليم التمويل الإسلامي في عام 2005، كهيئة اعتماد مهنية ومعهد تدريبي تختص في تقديم دروس ودورات في مجال التمويل الإسلامي لخريجي الدراسات العليا، من أجل تلبية الطلب المتزايد على الخبرة في التمويل الإسلامي على مستوى العالم (Agus & all, 2023, p. 58).

**2- الأكاديمية الدولية للبحوث الشرعية للتمويل الإسلامي (ISRA):** تم إنشاء هذه الأكاديمية من قبل البنك المركزي الماليزي في عام 2008، كمؤسسة دولية بحثية متخصصة في مجال الشريعة والتمويل الإسلامي. تعتبر ISRA بمثابة مستودع للأراء الشرعية (الفتاوى)، كما تعمل على إجراء دراسات حول القضايا المعاصرة في الصناعة المالية الإسلامية (International Shari'ah Research Academy For Islamic Finance, 2023).

## الفرع الثالث: عوامل نجاح الصيرفة الإسلامية في ماليزيا

لنجاح الصيرفة الإسلامية في أي بلد ينبغي توفر بيئة تنظيمية وقانونية وشرعية ملائمة لعملها، لذلك أولت الحكومة الماليزية منذ البداية في خلق بيئة مواتية لعمل الصيرفة الإسلامية في البلد، فبناء على معلومات سابقة في هذا المبحث، يمكن استنباط أهم عوامل نجاح الصيرفة الإسلامية في ماليزيا في النقاط التالية:

**1- الإرادة السياسية:** أولت الحكومة الماليزية اهتماما بالغا لقطاع الصيرفة الإسلامية من خلال المبادرات المتتالية التي كانت تتخذها في كل مرة بشأن تطوير هذه الصناعة الفتية، ولا تزال حتى الآن تعمل لجعل ماليزيا مركزا ماليا إسلاميا عالميا، خصوصا وأن الحكومة الماليزية تدرك جيدا مدى قدرة هذه الصناعة بالنهوض بالاقتصاد الوطني، حيث وضعتها كأحد الخيارات الاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع وتم إدراجها ضمن مخططات الحكومة في العديد من المناسبات.

**2- الاستقرار السياسي:** على الرغم من تعدد الأجناس والأديان في ماليزيا فإنه لم يشكل عائق أمامها للوصول إلى أعلى درجات الاستقرار السياسي، نظامها السياسي دستوري ملكي يحكمها المسلمون منذ استقلالها عن بريطانيا في سنة 1957، تعمل بسياسة التخطيط على المدى المتوسط والطويل (بوحيدر، 2021، صفحة 410).

**3- قوة الإطار التنظيمي والقانوني:** تحظى الصيرفة الإسلامية في ماليزيا بوجود إطار تنظيمي وقانوني قوي وواضح لعملها، وقد تجلى ذلك من خلال توالي إصدار العديد من القوانين والتنظيمات منذ بداية تطبيق العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا، وكان آخرها إصدار قانون الخدمات المالية الإسلامية لسنة 2013 الذي يعتبر تحفة فنية للصناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا. ولتشجيع تطور منتجات الصيرفة الإسلامية في البلد منحت الحكومة اعفاءات ضريبية لخدمات الصيرفة الإسلامية تراوحت مدتها ما بين 5 سنوات إلى 10 سنوات.

ولتعزيز الثقة في مشروعية منتجات الصيرفة الإسلامية نصت القوانين على ضرورة إنشاء هيئات شرعية داخلية للمصارف والمؤسسات التي تمارس عمليات الصيرفة الإسلامية، وقد تعزز هذا بإنشاء المجلس الاستشاري الوطني كهيئة شرعية مركزية تابعة لبنك نيجارا. فشمولية ووضوح هذه الأطر ساهم في نجاح الصيرفة الإسلامية في ماليزيا على المستويين المحلي والعالمي.

**4- التدرج في التطبيق:** اعتمدت ماليزيا منهج التدرج في التحول للصيرفة الإسلامية، حيث في البداية سمحت بإنشاء أول مصرف إسلامي في البلد ومنحته مهلة لمدة 10 سنوات بالعمل لوحده في السوق المصرفية المحلية الماليزية، وقد ساهمت هذه الاستراتيجية في فهم آليات العمل المصرفي الإسلامي وبعد نجاح هذه التجربة وسعت الحكومة ادماج الصيرفة الإسلامية ضمن منظومتها المصرفية من خلال السماح للبنوك التقليدية بممارسة عمليات الصيرفة الإسلامية من خلال مدخل النوافذ الإسلامية، بعد ذلك حولت هذه النوافذ إلى فروع مخصصة حكرًا لتقديم منتجات الصيرفة الإسلامية، لتصل في النهاية إلى منح المزيد من التراخيص لإنشاء مصارف إسلامية كاملة محلية وأجنبية، سعيًا منها لجعل ماليزيا مركزًا عالميًا للصناعة المصرفية الإسلامية، فاعتماد منهج التدرج في التطبيق ساهم في ترسيخ دعائم الصيرفة الإسلامية في ماليزيا.

**5- تطوير منتجات وأدوات إسلامية:** في إطار تطبيق سليم لمنتجات الصيرفة الإسلامية يغطي احتياجات السوق، اجتهد خبراء الاقتصاد الإسلامي في ماليزيا بالتنسيق مع فقهاء الشريعة الإسلامية في استحداث وتطوير منتجات تلبي احتياجات الأفراد بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، فالمصارف الإسلامية في ماليزيا تتوفر اليوم على توليفة شاملة ومتنوعة من المنتجات والأدوات المالية الإسلامية يزيد عددها عن 50 منتج وخدمة إسلامية.

**6- وجود مؤسسات مالية وتكوينية مساندة للصيرفة الإسلامية:** إضافة إلى وجود الإطار التنظيمي والقانوني والتشريعي المنظم لعمل الصيرفة الإسلامية في ماليزيا، قامت الحكومة الماليزية بعقد مبادرات مع جهات تنظيمية مختلفة مهتمة بصناعة التمويل الإسلامي، بغرض تأسيس مؤسسات ومعاهد ذات طابع محلي وعالمي تعمل على دعم وتطوير الصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا وبقية العالم، ومن أمثلتها نذكر مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، رابطة المؤسسات المصرفية الإسلامية بماليزيا (AIBIM) ... الخ، وبغية تنمية المهارات البشرية في مجال الصيرفة الإسلامية بشكل أمثل أنشأت ماليزيا العديد من المراكز التدريبية والتكوينية تعنى بتقديم دورات التعليم في مجال الصناعة المالية الإسلامية مثل المركز الدولي للتعليم في التمويل الإسلامي (INCEIF) والأكاديمية الدولية للبحوث الشرعية للتمويل الإسلامي (ISRA).

## المطلب الخامس: تقييم تجربة الصيرفة الإسلامية في ماليزيا

تعتبر ماليزيا من أوائل الدول التي اعتمدت النظام المصرفي المزدوج، وتم تحقيق هذا النظام بشكل تدريجي، حيث في البداية ظهرت أولى المعاملات المالية غير الربوية في ماليزيا في عام 1963 من خلال تأسيس صندوق الحج لمساعدة مسلمي ماليزيا في أداء مناسك الحج، وفي عام 1983 تم الانطلاق الفعلي للصيرفة الإسلامية في ماليزيا من خلال تأسيس مصرف ماليزيا بيرهاد بناء على قانون الخدمات المصرفية لعام 1983. من هنا يظهر لنا أن ماليزيا لم تسمح بإنشاء مصارف إسلامية على أراضيها إلا بعد إصدار قانون خاص بالمصارف الإسلامية، فالحكومة الماليزية كانت واضحة منذ البداية في رسم دعائم الصيرفة الإسلامية، وبعد إنشاء هذا المصرف لم تسمح بإنشاء مصارف إسلامية أخرى لمدة 10 سنوات وكان ذلك وفق خطة محكمة وضعتها السلطات النقدية بهدف اختبار مدى نجاح هذا المصرف من عدمه، وبعد انتهاء المدة وجدوا أن هذا المصرف قد حقق نجاحات باهرة، وهذا ما شجع الحكومة بتوسيع ادماج الصيرفة الإسلامية في منظومتها المصرفية، وبناء على ذلك أنشأت قانون يسمح للبنوك التقليدية بفتح نوافذ إسلامية على مستواها، بعد ذلك حولت هذه النوافذ إلى فروع مخصصة حصرياً لتقديم منتجات الصيرفة الإسلامية لتصل في النهاية إلى إنشاء المزيد من المصارف الإسلامية، وحتى الآن يوجد 16 بنكاً إسلامياً بالكامل ينشطون في السوق المصرفية الماليزية.

من هنا نجد أن ماليزيا اتبعت منهج التدرج في التحول من المصرفية التقليدية للمصرفية الإسلامية حتى وصلت في النهاية إلى تطبيق النظام المصرفي المزدوج، وتعتبر اليوم واحدة من الدول الرائدة في الصناعة المصرفية الإسلامية العالمية، ويعزى هذا النجاح إلى توفر الإطار التنظيمي والقانوني والتشريعي مدعم لعملها من قبل بنك نيجارا، وكذا الدعم الحكومي المتجدد لها خصوصاً وأن الحكومة الماليزية وضعت قطاع الصيرفة الإسلامية كجزء استراتيجي لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلد، لذلك أولت أهمية بالغة في خلق بيئة عمل مواتية للصناعة المصرفية الإسلامية وقدمت لها العديد من الحوافز والتسهيلات الضريبية سمحت لها بإطلاق سلسلة من المنتجات والخدمات الإسلامية المبتكرة غطت احتياجات السوق المصرفية المحلية وحتى الدولية، وهذا ما جعلها بأن تصبح اليوم سوقاً إسلامياً عالمياً واعداً.

فبعد استعراضنا لمختلف البيانات والتحليلات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية في ماليزيا نجد أن هذه الصناعة قد حققت نجاحات باهرة على المستويين المحلي والدولي، فعلى المستوى المحلي بلغت أصول الصيرفة الإسلامية حوالي 36.2% من مجمل أصول النظام المصرفي الماليزي في النصف الأول من عام 2023، ويتوقع بنك نيقارا أن تصل هذه النسبة إلى 50% مع حلول عام 2030 لتحقيق مبدأ التكافؤ بين النظام المصرفي التقليدي والنظام المصرفي الإسلامي، أما على المستوى العالمي فاحتلت ماليزيا المرتبة الثالثة عالميا بعد كل من إيران والسعودية (كما هو موضح في الجدول رقم 3-14)، بحجم أصول بلغت حوالي 15% من مجمل أصول الصيرفة الإسلامية عالميا، مما جعلها تساهم بقسط كبير في الرفع من حصة الصيرفة الإسلامية العالمية.

فمسيرة 40 سنة في مجال تطبيق الصيرفة الإسلامية في ماليزيا جعلتها اليوم واحدة من الدول الرائدة في الصناعة المصرفية الإسلامية العالمية، كما أنها نجحت في تطبيق النظام المصرفي المزدوج، فهي تجربة ناجحة يمكن أن تحتذى بها البلدان التي تريد تطبيق النظام المصرفي التقليدي جنبا إلى جنب النظام المصرفي الإسلامي (النظام المصرفي المزدوج)، لكن هذا لا يعني أنها تجربة كاملة 100% أو خالية من الأخطاء بل تواجهها العديد من التحديات والانتقادات، وعلى سبيل المثال وجدنا أن المصارف الإسلامية في ماليزيا قد استخدمت صيغ جديدة اختلف فقهاء الشريعة الإسلامية في تحديد حكمها بين مؤيد ومعارض كصيغة التورق، فمن المستحسن أن تتخلى المصارف الإسلامية عن استخدام هذه الصيغة حتى لا تفقد المصرفية الإسلامية ثقة متعاملها.

### المبحث الثالث: واقع تطبيق الصيرفة الإسلامية في بريطانيا

بالرغم من حداثة الصيرفة الإسلامية وقصر تجربتها مقارنة بنظيرتها التقليدية إلا أنها استطاعت في وقت وجيز جدا أن تنتقل خارج أسوار الدول العربية والإسلامية لتمتد للدول الغربية، وتعتبر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي عصفت بالاقتصاد العالمي نقطة تحول هام في مسار الصيرفة الإسلامية في الدول الغربية، حيث وبعد أن أبانت هذه الصناعة عن قدرات هائلة في التصدي لهذه الأزمة عكس المصرفية التقليدية التي تعرضت لنكسات وسقطات إبان وبعد هذه الأزمة، تزايدت الدعوات الغربية لتبني نموذج الصيرفة الإسلامية في منظومتها المصرفية كآلية للتصدي للأزمات التي قد تحدث مستقبلا، وعلى صعيد الدول الغربية نجد بريطانيا رائدة في مجال الصيرفة الإسلامية، لذلك خصص هذا المبحث لدراسة هذه التجربة بالكثير من الشرح والتفصيل.

### المطلب الأول: نشأة وتطور الصيرفة الإسلامية في الدول الغربية مع التركيز على التجربة البريطانية

استطاعت الصيرفة الإسلامية أن تلفت انتباه صانعي السياسات في الدول الغربية حول مدى إمكانية إدماج الصناعة المصرفية الإسلامية في منظومتها المصرفية، وتعتبر بريطانيا من أوائل الدول الغربية التي سارعت إلى احتواء الصيرفة الإسلامية على أراضيها، وتطمح بأن تكون مركزا غربيا رائدا في التمويل الإسلامي في السنوات المقبلة. وقبل أن نفصل في وضع الصيرفة الإسلامية في بريطانيا نرصد أولا أهم الدعوات الغربية المنادية لتطبيق الصيرفة الإسلامية بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، ثم نشير إلى واقع الصيرفة الإسلامية في الدول الغربية.

### الفرع الأول: رصد أهم الدعوات الغربية المنادية لتطبيق الصيرفة الإسلامية بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

بعد أن شكلت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 صدمة للنظام المصرفي العالمي وخصوصا في أمريكا وأوروبا لوحظ اهتمام متزايد بالصيرفة الإسلامية على الساحة الغربية، فكانت هناك دعوات غربية تنادي بضرورة تطبيق الصناعة المصرفية الإسلامية في الأنظمة المصرفية الغربية سعيا منها

للاستفادة مما توفره هذه الصناعة في تحقيق الاستقرار وتجنب الوقوع في المزيد من الأزمات المالية مستقبلاً، ومن بين أهم هذه الدعوات نذكر ما يلي:

-دعى رولاند لاسكن (Rolondlskine) رئيس تحرير صحيفة JOURNAL FIENANCCELE في الافتتاحية يوم 2008/09/25 بضرورة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية للحد من عمليات المضاربة التي كانت سببا مباشرا في حدوث الأزمة المالية لسنة 2008، وقد جاء عنوان المقال كالتالي "هل حان الوقت لاعتماد مبادئ الشريعة الإسلامية في وول ستريت؟" وكتب فيه "إذا كان قادتنا حقا يسعون إلى الحد من المضاربة المالية التي تسببت في الأزمة فلا شيء أكثر بساطة من تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية" (حجيلة و بلحاج، 2017، صفحة 127)؛

- دعى مجلس الشيوخ الفرنسي في اجتماعه الرسمي يوم 2008/07/10 إلى إدماج المعاملات المصرفية الإسلامية ضمن النظام المصرفي التقليدي الفرنسي، حيث قال بهذا الشأن أن المعاملات المصرفية التي تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية مريحة لجميع المسلمين وغير المسلمين، وأكد أن هذا النظام المصرفي الإسلامي الذي يعيش اليوم ازدهارا واسعا قابل للتطبيق في فرنسا كما اعتبره أحد الخيارات الاستراتيجية الذي يمكن أن تعتمد عليه الحكومة الفرنسية لتغطية العجز في التمويل الذي يعاني منه الاقتصاد الفرنسي (صويلحي، 2017، صفحة 125)؛

-وجه الفاتيكان دعوة للعالم الغربي بضرورة تبني النظم المالية الإسلامية لاستعادة الثقة في الأنظمة المالية العالمية وخصوصا الغربية التي شهدت انهيارات متتالية إبان وبعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وجاء في تقرير بصحيفة الفاتيكان الرسمية المعروفة باسم "أوسيرفاتور رومانو" قد تقوم التعليمات الأخلاقية التي تركز عليها المالية الإسلامية، بتعميق الثقة بين البنوك وعملائها بشكل أكثر من ذي قبل، فضلا على أن هذه المبادئ قد تجعل هذه البنوك تتحلّى بالروح الحقيقية من المفترض وجودها بين كل مؤسسة تقدم خدمات مالية" (مخلوفي، 2020، صفحة 165)؛

- دعا رئيس الوزراء البريطاني "دافيد كامرون" في كلمة ألقاها إثر فعاليات المنتدى الاقتصادي الإسلامي العالمي في لندن يوم 2013/10/31، بالعمل لجعل لندن رائدة في التمويل الإسلامي على مستوى الدول الغربية، حيث قال بهذا الشأن " لا أريد أن تكون لندن أكبر عاصمة للتمويل الإسلامي في العالم الغربي

بل أود أن تقف إلى جانب دبي كواحدة من أكبر عواصم التمويل الإسلامي في العالم" (بوزيان و بن منصور، 2015، صفحة 98).

- وأشارت الباحثة الإيطالية (لوريتا نابليون) في كتابها الصادر في عام 2010 بعنوان "اقتصاد ابن آوى" إلى أهمية التمويل الإسلامية ودوره في إنقاذ الاقتصاد الغربي من أزماته، حيث قالت في هذا الشأن أن التمويل الإسلامي هو القطاع الأكثر ديناميكية في عالم المال الكوني، وأن المصارف الإسلامية يمكن أن تصبح البديل المناسب للبنوك الغربية، فمع الانهيارات التي خلفتها أزمة الرهن العقاري على مختلف البنوك والبورصات العالمية أظهر النظام المصرفي التقليدي العديد من التصدعات ويحتاج إلى حلول جذرية عميقة (محارب، 2011، صفحة 141).

مما سبق يمكن القول أن ما حدث في سنوات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، بدأ الاهتمام العلمي والإعلامي الغربي يظهر بقوة نحو الدعوة لتبني أدوات التمويل الإسلامي ضمن النظام المالي العالمي، حيث وفي خضم الانهيارات التي خلفتها الأزمة المالية العالمية على النظام المصرفي الربوي دون الإسلامي دفع أنظار صانعي السياسات في العديد من الدول الغربية إلى التأمل في أسباب افلات الصناعة المصرفية الإسلامية من شظايا الأزمة المالية العالمية والدعوة لتبني الأدوات المالية الإسلامية للتصدي لمختلف الأزمات المالية.

### الفرع الثاني: لمحة عن الصيرفة الإسلامية في بعض الدول الغربية

يعود تواجد نشاط الصيرفة الإسلامية في الدول الغربية إلى نهاية السبعينات القرن الماضي، حيث تعتبر لوكسمبورغ أول دولة غربية منحت الترخيص لإنشاء أول مؤسسة تمويل إسلامي في بلد غير مسلم باسم "النظام المصرفي الإسلامي" والذي تأسس في عام 1978 (Aqib Ali, 2023, p. 7)، وبعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008م تم تعزيز مكانة الدولة في التمويل الإسلامي بشكل كبير مع قبول بنك لوكسمبورغ المركزي كأول بنك مركزي في الاتحاد الأوروبي يصبح عضوا في مجلس الخدمات المالية الإسلامية ابتداء من عام 2009م (EUROPEAN CENTRAL BANK, 2013, p. 28).

بعد لوكسمبورغ تأتي بريطانيا، حيث هي الأخرى كانت من بين الدول الغربية السبابة لممارسة نشاط الصيرفة الإسلامية على أراضيها، ففي أواخر السبعينات (1978-1979) ظهرت المصرفية الإسلامية في بريطانيا حيث سمحت الحكومة البريطانية الشركات الاستثمارية الإسلامية العمل في لندن

(فضل، 2015، صفحة 21)، وفي بداية الثمانينات أنشئ بنك البركة الدولي فرعا له في بريطانيا بغرض تقديم بعض منتجات الصيرفة الإسلامية، وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بدأت الخدمات المصرفية الإسلامية في الازدهار (The Banker, 2022). (سيتم عرض هذه التجربة بشكل مفصل لاحقا).

بعد لوكسمبورغ وبريطانيا تأتي فرنسا حيث يعود الاهتمام الأكاديمي والتعليمي في فرنسا بالتمويل الإسلامي إلى منتصف الثمانينات من القرن العشرين ميلادي، فعلى المستوى الأكاديمي بدأ كل من "مركز البحث في القانون المالي" بجامعة باريس 1 بونتيون-صوربون و"مركز قانون الشركة" بجامعة روبر شومان ستراسبورغ الاهتمام بمواضيع التمويل الإسلامي (محمود حامد، 2013، صفحة 215)، وقد كانت فرنسا في البداية تقتصر في تقديم خدمات الصيرفة الإسلامية من خلال فروع بنوكها خارج فرنسا ولا تسمح بذلك داخل أراضيها.

لكن بعد الأزمة المالية العالمية أي في نهاية عام 2008 اتخذت السلطات الفرنسية موقفا استباقيا للترويج لباريس كمركز أوروبي للصيرفة الإسلامية (Belouafi & Belabes, 2011, p. 165)، وفي يوليو 2011 شهدت فرنسا إدخال أول مخطط إسلامي للودائع يتم تشغيله عبر النافذة الإسلامية لبنك تقليدي قائم بفرنسا (EUROPEAN CENTRAL BANK, 2013, p. 25)، ووفقا لتقرير The Banks-eu يوجد حاليا ما يقارب 340 بنكا تقليديا في فرنسا، من بينها ستة عشر بنكا من بلدان إسلامية، لكن ثمانية فقط من هذه البنوك تقدم منتجات الصيرفة الإسلامية (Aqib Ali, 2023, p. 8).

نفس الشيء بالنسبة للو. م. أ أين بدأت رحلتها مع التمويل الإسلامي في وقت مبكر نوعا ما، إذ يعود تاريخ انفتاح الو. م. أ على التمويل الإسلامي في أواخر الثمانينات من القرن الماضي، حيث أسست كيانا ماليا في كاليفورنيا باسم "دار التمويل الأمريكي" في عام 1987 لتقديم تمويل متوافق مع الشريعة الإسلامية موجه لتمويل السيارات والعقارات (Aqib Ali, 2023, p. 9)، ومنذ أواخر التسعينات ازداد حجم سوق التمويل الإسلامي في الولايات المتحدة بشكل كبير، حيث انتقل من 50% في التسعينات إلى 66% في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين (Benalkama, 2023, p. 12)، وحاليا يوجد أكثر

من 30 مؤسسة مالية في الو. م. أ تقدم منتجات الصيرفة الإسلامية، بينما لم يتم تسجيل أي بنك إسلامي كامل حتى الآن (Aqib Ali, 2023, p. 9).

سويسرا هي الأخرى كانت تقتصر في ممارسة خدمات الصيرفة الإسلامية في الخارج عبر فروعها المتواجدة في كل من دبي والبحرين، وفي سنة 2002 أسس اتحاد المصارف الإسلامية UUBS فرع جديد يقدم خدمات مالية توافق تعاليم الشريعة الإسلامية وهو تابع لبنك NoRiba الذي يوجد مقره في المنامة (فلاق و سالمى، 2018، صفحة 175)، وفي سنة 2006 تم افتتاح أول بنك إسلامي في سويسرا (Murochkina, 2021, p. 3).

بالنسبة لألمانيا لم تهتم بالصيرفة الإسلامية إلا بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008م، فوفقا للبنك المركزي الأوروبي قررت هيئة الرقابة المالية الفدرالية (BAFIN) في ألمانيا سنة 2009 بالسماح بتقديم منتجات الصيرفة الإسلامية (Aqib Ali, 2023, p. 7)، وفي عام 2015 تم إنشاء أول بنك إسلامي تحت اسم (KT Bank AG) المملوك للمؤسسة المالية الكويتية التركية (Kuwait- Turkish)، والذي كان يهدف إلى تقديم الخدمات المالية للجمهور المسلم الألماني الذي يتراوح عددهم بين 4 و 5 ملايين شخص، إلى جانب ذلك فإن البنك عازم على جذب المستثمرين من الكويت (Vladimir & all, 2019, p. 141).

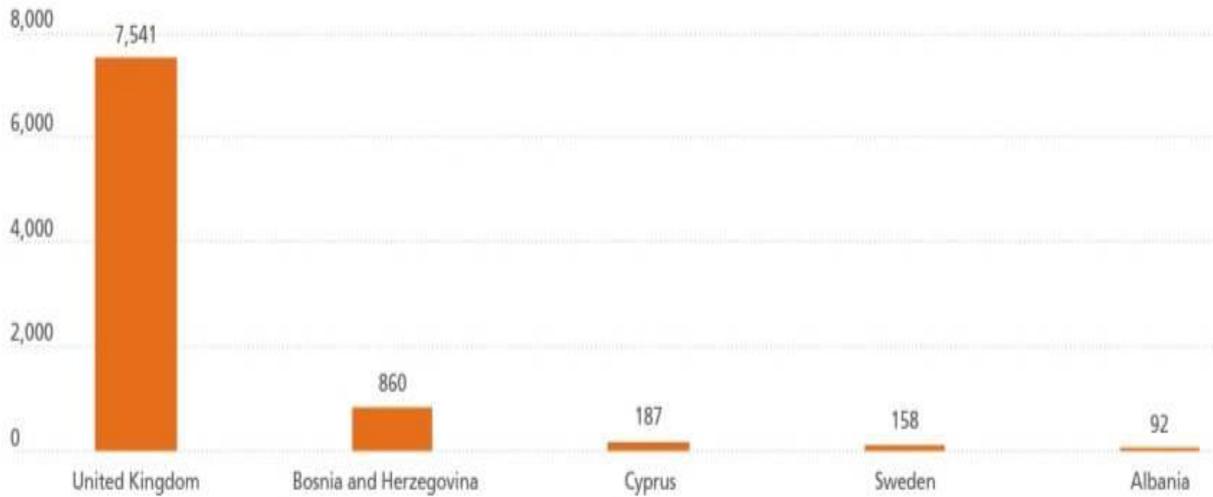
وحاليا لم يعد هناك أي دولة غربية لا تهتم بنموذج الصيرفة الإسلامية أو لا تعبر عن رغبتها في اللحاق بركب الدول المتطورة في هذا المجال، خاصة بعد أن شكلت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 صدمة للنظام المصرفي العالمي، ففي خضم هذه الأزمة بدأت العديد من الدول الغربية تدرس إمكانية إدماج الصيرفة الإسلامية ضمن منظومتها المالية كآلية لتفادي الأزمات التي قد تحدث مستقبلا، ففي استراليا منحت الترخيص لإنشاء أول بنك إسلامي في البلد سنة 2022 تحت اسم البنك الإسلامي الأسترالي (IBA) (Aqib Ali, 2023, p. 8)، أما في إيطاليا فتم عقد مفاوضات بين اتحاد البنوك العربية (UBA) والرابطة المصرفية الإيطالية (ABI) حول التفكير في إمكانية إنشاء أول بنك إسلامي في إيطاليا سنة 2008، لكن الفكرة لم تتجسد بسبب المشكلات التي أحدثتها الأزمة المالية العالمية، (Aqib Ali, 2022, p. 277).

إسبانيا هي الأخرى أعلنت عن رغبتها في الانضمام لقافلة البلدان الغربية المهتمة بالتمويل الإسلامي، حيث أوصت الجمعية الإسلامية الإسبانية بعد ندوة "تحالف الحضارات، تحالف من أجل السلام" التي عقدت يومي 18 و19 يونيو 2007 في قرطبة، لتعزيز المنتجات المصرفية والمالية الحلال والأخلاقية من أجل اقتصاد أكثر إنسانية وإعادة توزيع أفضل للثروة (Belouafi & Belabes, 2011, p. 167).

من خلال هذه النظرة السريعة على تاريخ نشأة الصيرفة الإسلامية في بعض الدول الغربية يمكن القول أن الصيرفة الإسلامية بدأت تتوسع شيئاً فشيئاً في هذه الدول، وقد ساهم في ذلك الأزمة المالية العالمية الأخيرة لسنة 2008، حيث وبعد أن أبانت المصرفية الإسلامية عن قدرات هائلة في إدارة هذه الأزمة جعلها تلفت أنظار صانعي السياسات في هذه الدول حول إمكانية إدماج هذه الصناعة في المنظومة المصرفية التقليدية كخيار استراتيجي لتجنب الوقوع في الأزمات المالية مستقبلاً. والشكل الموالي يوضح حجم أصول الصيرفة الإسلامية في بعض الدول الغربية.

الشكل رقم (4-5): أصول الصيرفة الإسلامية في بعض الدول الغربية لعام 2021

الوحدة: مليون دولار أمريكي.



Source: (TheCityUK, 2022, p. 17).

من الشكل رقم (4-5) نلاحظ أن المملكة المتحدة رائدة في مجال الصيرفة الإسلامية في الدول الغربية، حيث احتلت الصدارة من إجمالي أصول الصيرفة الإسلامية بقيمة بلغت 7541 مليون دولار أمريكي، ويرجع هذا أساسا إلى الاهتمام والدعم الحكومي البريطاني الذي يهدف إلى توسيع سوق منتجات التمويل الإسلامي سعيا منها لجعل بريطانيا بوابة التمويل الإسلامي في الغرب، بالإضافة إلى زيادة الوعي المالي الإسلامي خاصة من قبل الجالية المسلمة المقيمة في المملكة المتحدة، ثم تليها كل من البوسنة والهرسك وقبرص والسويد بحجم قدر ب 860، 187، 158 مليون دولار أمريكي على التوالي، وأخيرا ألبانيا بمبلغ قدر ب 92 مليون دولار أمريكي.

#### الفرع الثالث: نشأة وتطور الصيرفة الإسلامية في بريطانيا

يمكن توضيح أهم التطورات التي مرت بها الصيرفة الإسلامية في بريطانيا في الجدول الموالي:

#### الجدول رقم (4-14): التتبع الزمني لتطور الصيرفة الإسلامية في بريطانيا

السنة	أهم الأحداث
نهاية السبعينات	ظهرت الصيرفة الإسلامية في بريطانيا في أواخر السبعينات من خلال السماح لبعض الشركات الاستثمارية الإسلامية بالعمل في لندن (فضل، 2015، صفحة 21)
1983	في عام 1983 سمح بنك إنجلترا (BOE) لمجموعة مصرف البركة العالمية ومقرها جدة بالمملكة العربية السعودية بالعمل في بريطانيا، فكان البنك الوحيد الذي كان يقدم خدمات مصرفية إسلامية حصرية في البلد في تلك الفترة.
1988، 1989 و 1991	قامت مجموعة مصرف البركة الدولية بافتتاح فرعين في لندن في عامي 1988 و 1989 وفرعا آخر في برمنغهام في عام 1991، قد كانت مبادرة البركة الرئيسية في الدخول لسوق المصرفية البريطانية هو تمويل الإسكان، حيث بدأت في تقديم قروض عقارية إسلامية طويلة الأجل لعملائها ابتداءا من عام 1988 (Belouafi & Chachi, 2014, pp. 48-49). لكن تجربة هذا البنك لم تدم طويلا فقد ألغى بنك إنجلترا ترخيصه. وحتى عام 2004 ولم يعد هناك خدمات مصرفية إسلامية في بريطانيا تقدم من طرف فروع البنوك الإسلامية (Aqib Ali, 2023, p. 6)، وذلك بعد أن شدد بنك إنجلترا عملياته الرقابية على المصارف الأجنبية إثر انهيار مصرف الاعتماد والتجارة الدولي (BCCI) عام 1991 (بلوافي و شاشي، 2011، صفحة 13).
2004	رغم مرور أكثر من عشرين عاما عن أول ظهور لبوادر العمل المصرفي الإسلامي

<p>في بريطانيا، إلا أن البنوك الإسلامية في بريطانيا لم تظهر إلا في أغسطس 2004م أين تم تأسيس البنك الإسلامي البريطاني كأول بنك تجزئة إسلامي بالكامل في بلد معظم سكانه غير مسلمين (Authority, 2007, p. 14)، ويعتبر بنك (HSBS) من أوائل البنوك التقليدية في بريطانيا الذي بدأ في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية (Malik &amp; all, 2011, p. 181).</p>	
<p>في عام 2015م تعززت مكانة الدولة في الصناعة المصرفية الإسلامية بعد أن انظم بنك انجلترا إلى مجلس الخدمات المالية الإسلامية وأصبح عضوا مشاركا فيه (TheCityUK, 2022, p. 10).</p>	2015
<p>حتى عام 2019 كان هناك خمس بنوك متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تنشط في بريطانيا (TheCityUK, 2019, p. 8)، وأكثر من 20 مؤسسة مالية تقدم منتجات التمويل الإسلامي (Nurul, 2018, p. 12).</p>	2019
<p>في عام 2020 أعلن بنك أبوظبي إغلاق فرعه (The Banker, 2022)، وبهذا يقلص عدد البنوك الإسلامية المتواجدة في بريطانيا إلى أربع بنوك.</p>	2020
<p>تماشيا مع التطورات الحاصلة في التكنولوجيا المالية تم إنشاء أول بنك إسلامي رقمي دولي في بريطانيا من قبل مجموعة بنك بوبيان الكويتية في عام 2022 (ICD Refinitiv, 2022, p. 32).</p>	2022

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع المذكورة في الجدول.

والجدول الموالي يوضح المصارف الإسلامية العاملة في بريطانيا مع تحديد طبيعة نشاطها.

## الجدول رقم (4-15): لائحة البنوك الإسلامية العاملة في بريطانيا وطبيعة أنشطتها

اسم البنك	تاريخ التأسيس	طبيعة أعمال وأنشطة البنك
البنك الإسلامي البريطاني (IBB)	2004	وهو بنك التجزئة، يقدم البنك مجموعة واسعة من المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في المملكة المتحدة.
بنك لندن والشرق الأوسط (BLME)	2007	وهو بنك مستقل للبيع بالجملة المتوافقة مع مقاصد الشريعة الإسلامية يقدم خدمات مصرفية للشركات وإدارة الأصول.
بنك قطر الإسلامي البريطاني (QIB UM)	2008	وهو بنك استثماري إسلامي بالجملة، يختص في تقديم الخدمات المصرفية الاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بما في ذلك تمويل التجارة والأسهم الخاصة وإدارة الأصول للعملاء.
بنك جيتهاوس	2008	وهو بنك استثماري بالجملة يعمل في أسواق رأس المال والعقارات وتمويل الأصول وأعمال الخزينة والخدمات الاستشارية الشرعية.
بنك أبوظبي البريطاني	2013	وهو بنك الجملة يدير شبكة فروع كبيرة في مصر، وهو في طور توسيع عملياته إلى العديد من الأسواق عبر الشرق الأوسط وخارجها.

Source: (Belouafi & Chachi, 2014, p. 53)

## الفرع الرابع: دوافع اهتمام بريطانيا بالصيرفة الإسلامية

يعود اهتمام بريطانيا بالصيرفة الإسلامية إلى نهاية السبعينات، وبعد الأزمة المالية العالمية لسنة

2008 زاد اهتمام بريطانيا بموضوع الصيرفة الإسلامية، ويعود ذلك للاعتبارات التالية:

1- رغبة الحكومة البريطانية في جعل لندن بوابة التمويل الإسلامي في الغرب: رفعت الحكومة البريطانية شعارات تدعو فيها بالعمل لجعل لندن عاصمة التمويل الإسلامي في الغرب، وقد كانت أولى المبادرات تلك التي أطلقها وزير الخزانة البريطاني "غوردن براون" الأسبق في 13 يونيو 2006 بعنوان "لندن بوابة التمويل الإسلامي والمعاملات المالية الإسلامية" التي طرحت في المؤتمر الدولي للتمويل

الإسلامي الذي نظمه المجلس الإسلامي البريطاني بدعم من وزارتي الخزانة والخارجية البريطانيتين (نادي و مغتات، 2021، صفحة 406)، وقد تعززت هذه المبادرة بمبادرة أخرى أطلقها رئيس الوزراء "ديفيد كامرون" أثناء افتتاحه لأعمال المنتدى الاقتصادي الإسلامي التاسع في لندن في 29 أكتوبر 2013 بعنوان "عالم متغير وعلاقات جديدة" (فضل، 2015، صفحة 25)، وقد ترجمت هذه التصريحات على أرض الواقع أين قامت الحكومة البريطانية في العام نفسه بتشكيل "فرقة عمل المالية الإسلامية" للبحث في وضع الأطر التشريعية والقانونية الملائمة للصيرفة الإسلامية، ومن هنا برزت الإرادة السياسية للحكومة البريطانية لتوسيع إدماج الصيرفة الإسلامية في المنظومة المصرفية البريطانية (خطوي و عياد، 2021، صفحة 63).

**2- تنامي الطلب على المنتجات الإسلامية:** لوحظ تزايد الطلب على منتجات التمويل الإسلامي بشكل كبير جدا خاصة في السنوات الأخيرة، حيث أصبح الأفراد يفضلون المعاملات المالية الإسلامية للوصول إلى المنتجات المالية بأسعار تنافسية بغض النظر عن معتقداتهم الدينية، مما أضحى سوقا مربحا وواعدا للمؤسسات المالية والمصرفية في بريطانيا (خطوي و عياد، 2021، صفحة 61).

**3- الأزمة المالية العالمية لسنة 2008:** إن المضاعفات الكبيرة التي أحدثتها الأزمة المالية العالمية على القطاع المصرفي التقليدي دون الإسلامي، أدى إلى لفت أنظار العديد من الدول حول موضوع الصيرفة الإسلامية والبحث عن أسباب نجاحها في الإفلات من آثار هذه الأزمة ودراسة إمكانية إدماج هذه الصناعة في نظامها المالي، وفي مقدمتها نجد بريطانيا حيث أكدت إحدى الدراسات أن المصارف الإسلامية الناشطة في بريطانيا لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على غرار جل المصارف الإسلامية في مختلف دول العالم، وبالتالي اعتبرت هذه الأزمة امتحان حقيقي لعمل المصارف الإسلامية فجعلتها تعطي صورة جيدة لمبدأ عملها القائم على أساس المشاركة في الربح والخسارة (آيت محمد، 2018، الصفحات 162-163). ففي خضم هذه الأزمة لجأت الحكومة البريطانية لتوسيع الاعتماد على المصرفية الإسلامية في منظومتها المصرفية رغبة منها بجعل بريطانيا رائدة في مجال التمويل الإسلامي ك محاولة منها للاستفادة مما توفره هذه الصناعة في تحقيق الاستقرار وبالتالي التصدي لأي هزة مالية قد تحدث؛

4- ارتفاع عدد المسلمين في بريطانيا: إن ازدياد اهتمام بريطانيا بالصيرفة الإسلامية يأتي استجابة لرغبة فئة كبيرة من مسلمي بريطانيا في الحصول على منتجات إسلامية، حيث أكدت دراسة أجراها مصرف "لوديز تي إس بي" البريطاني أن ثلاثة أرباع مسلمي بريطانيا يرغبون في توظيف واستثمار أموالهم وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية (آيت محمد، 2018، صفحة 162)؛

5- خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: من المعلوم أن بريطانيا وبعد خروجها من الاتحاد الأوروبي أصبحت تبحث عن بدائل تمويلية لتغطية العجز الذي يعاني منه الاقتصاد البريطاني، ويعد التمويل الإسلامي الخيار الأنسب لها خصوصا بعد أن أعربت الحكومة البريطانية في الكثير من المناسبات بجعل لندن مركزا للتمويل الإسلامي في الغرب، وبالتالي فإن اهتمام بريطانيا بالصيرفة الإسلامية يأتي في إطار البحث عن الفرص والبدائل التمويلية لاستدامة تدفق الاستثمارات (فنازي، 2022، صفحة 281).

### المطلب الثاني: تقنين الصيرفة الإسلامية في بريطانيا

بالرغم من تواجد الصيرفة الإسلامية في بريطانيا يعود إلى نهاية الثمانينات، إلا أن الحكومة البريطانية تأخرت في وضع الأطر القانونية والشرعية إلى غاية سنة 2003، أين بدأت في إدخال بعض التعديلات القانونية مع منح بعض التسهيلات الضريبية والجبائية لتنظيم وتقنين المعاملات المصرفية الإسلامية في بريطانيا.

#### الفرع الأول: الإطار القانوني والشرعي للصيرفة الإسلامية في بريطانيا

في إطار تنظيم وتقنين عمل الصيرفة الإسلامية في بريطانيا، قامت الحكومة البريطانية باتخاذ حزمة من الإجراءات. وعليه سنتناول في هذا العنصر أهم الأطر القانونية والشرعية المنظمة للصيرفة الإسلامية في بريطانيا.

#### أولا: الإطار القانوني للصيرفة الإسلامية في بريطانيا

يمكن حصر أهم الأطر القانونية المنظمة للصيرفة الإسلامية في بريطانيا في النقاط التالية:

- يعمل قطاع التمويل الإسلامي في بريطانيا بموجب تشريع واحد ينطبق على جميع البنوك والمؤسسات المالية ويتعلق الأمر بقانون الخدمات والأسواق المالية (FSMA) لعام 2000، ومن هنا سعت الحكومة

البريطانية في تحقيق المساواة وعدم التفرقة فيما يخص القوانين المقدمة للمصرفية التقليدية والإسلامية (EUROPEAN CENTRAL BANK, 2013, p. 29). غير أنه تم إدخال بعض التعديلات على القوانين واللوائح الضريبية لتسهيل معاملات التمويل الإسلامي في بريطانيا (John, 2020, p. 32)، وقد كانت هذه الهيئة (FSMA) الجهة التنظيمية الوحيدة في المملكة المسؤولة عن التنظيم والإشراف، بعد ذلك تم تقسيم هذه الهيئة إلى سلطتان رئيسيتان مكلفتان بالإشراف على مؤسسات التمويل الإسلامي هما هيئة السلوك المالي (FCA) وهيئة التنظيم التحوطي (PRA). هيئة السلوكيات المالية (FCA) هي المسؤولة عن الإشراف على التمويل الإسلامي في بريطانيا، وجميع البنوك الإسلامية العاملة في بريطانيا مطالبة بالحصول على ترخيص من قبل هيئة السلوك المالي (FCA)، بينما يتحمل (PRA) مسؤولية التنظيم التحوطي للبنوك والشركات الائتمانية وشركات التأمين وشركات الاستثمار الكبرى، بما في ذلك البنوك الإسلامية في بريطانيا، وكل من هيئة السلوك المالي (FCA) و(PRA) تلزم البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بنفس المعايير التنظيمية المطبقة على البنوك التقليدية دون تمييز، كما تخضع البنوك الإسلامية للعقوبات والغرامات بنفس الطريقة التي تخضع لها البنوك التقليدية، وقد بادرت هيئة الخدمات المالية (FSMA) في بريطانيا بعقد مبادرات لتطوير معايير الشريعة المشتركة من قبل المؤسسات المالية الدولية المسؤولة عن التنظيم والإشراف على المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، بينما لم يتم اعتماد أي من هذه المعايير رسمياً في بريطانيا (John & Munib, 2022)؛

- في عام 2020 قام بنك إنجلترا بتأسيس مرفق تسهيل السيولة البديلة (ALF) لتلقي الودائع متوافقة مع الشريعة الإسلامية لتبدأ بممارسة نشاطها في الربع الأول من عام 2021، ويوفر هذا التسهيل للمصارف الإسلامية في بريطانيا مرونة أكبر في تلبية متطلبات الأصول السائلة عالية الجودة بدون تلقي أو دفع أي فائدة ربوية (TheCityUK, 2022, p. 11)، حيث يسمح هذا الإجراء بوضع الودائع لدى البنك المركزي دون تحمل أي فائدة ربوية، وذلك لضمان قدرة المصارف الإسلامية في بريطانيا بالالتزام بمعايير بازل 3 الخاصة بالسيولة (TheCityUK, 2019, p. 15).

## ثانيا: الإطار الشرعي للصيرفة الإسلامية في بريطانيا

فيما يتعلق بمسألة الامتثال للشرعية الإسلامية كانت السياسة المعتمدة في بريطانيا هي أنه لن يكون هناك هيئة رقابة شرعية مركزية في هيئة الخدمات المالية أو في بنك إنجلترا، كما هو مطبق في بعض البلدان مثل ماليزيا والسودان، وذلك لأن هيئة الخدمات المالية هي كيان تنظيمي علماني، ولهذا تم ترك الأمر للمؤسسات الفردية التي تقدم منتجات الصيرفة الإسلامية في اختيار الطريقة المناسبة لضمان أسلمة عملياتها، ومع ذلك فإن هيئة الخدمات المالية تؤكد على ضرورة أن تكون المعلومات المقدمة في هذا الصدد خالية من أي تضليل (Belouafi & Belabes, 2010, p. 46)، ففي ظل عدم وجود سلطة مركزية للتمويل الإسلامي، تقوم المؤسسات المالية الإسلامية في بريطانيا عادة بتعيين عالم شرعي أو مجلس إشراف (SSB) يتكون من علماء الدين، يقع على عاتقهم مسؤولية إعداد التقارير ما إذا كان المنتج المقدم من طرف المؤسسات المالية الإسلامية وأنشطتها متوافقا مع الشريعة الإسلامية أم لا (TheCityUK, 2022, p. 10).

## الفرع الثاني: الإطار الضريبي للصيرفة الإسلامية في بريطانيا

في عام 2003 باشرت بريطانيا في تشكيل الإطار الضريبي والتنظيمي بهدف تفعيل وتطوير منتجات التمويل الإسلامي، حيث كانت إحدى مبادراتها الأولى هي إلغاء ضريبة الدمغة المزدوجة المفروضة على الرهون العقارية الإسلامية، ومن ثم فإن بريطانيا هي أول دولة في الاتحاد الأوروبي تقدم تغييرات تشريعية لتوفير بيئة ملائمة لمنتجات التمويل الإسلامي في فواتيرها الضريبية (Belouafi & Chachi, 2014, p. 50)، في نفس العام أيضا تم توسيع نطاق الإعفاء الضريبي على الرهون العقارية الإسلامية ليشمل الأفراد والشركات من خلال توفير عقود المرابحة والإجارة التي تسمح للأفراد بشراء المنازل (Belouafi & Belabes, 2011, p. 164)؛ كما تم إدخال تعديلات على قانون الضرائب في بريطانيا من خلال قانون المالية للأعوام 2003 و2005 و2006، مما أزال العقبات في ممارسة رهون المرابحة والإجارة وتقليص المشاركة (Khan & Bhatti, 2008, p. 721)؛ وفي عام 2008 أعدت الحكومة البريطانية مجموعة من المبادئ التي سيتم إتباعها عند تحديد الضرائب على التمويل الإسلامي (TheCityUK, 2022, p. 10).

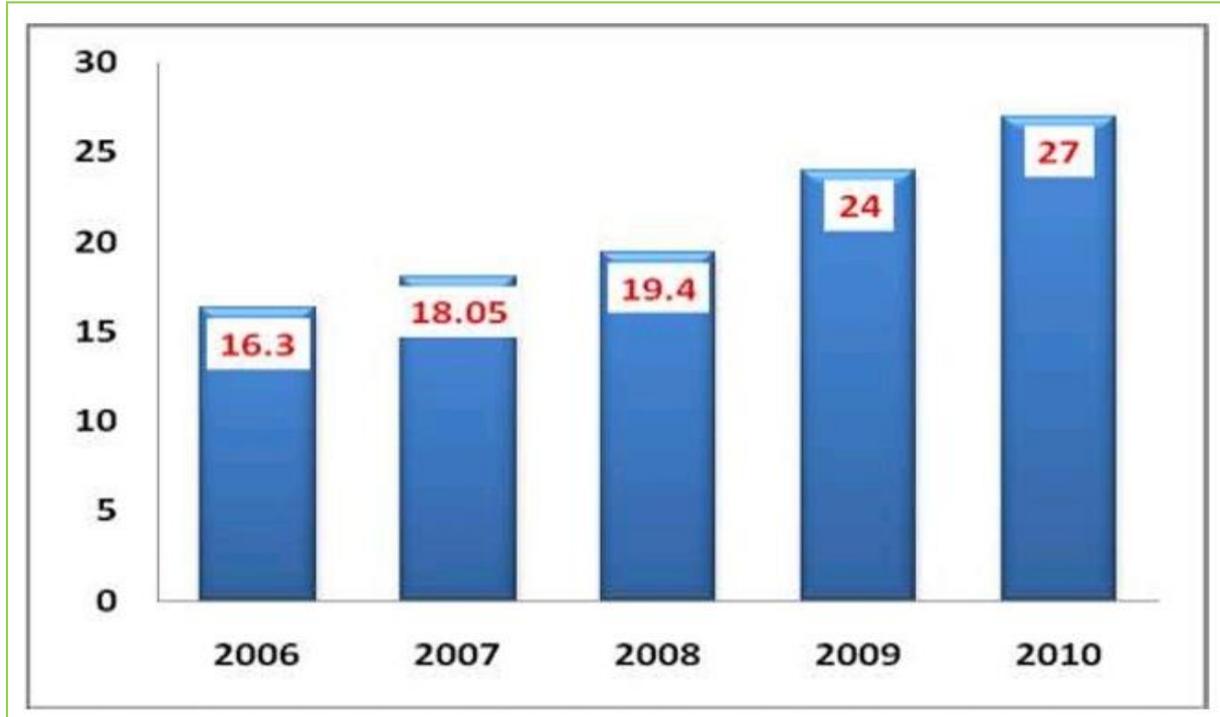
فعلى مدار عشرين عاما الماضية استمرت الحكومة البريطانية في دعم وتطوير صناعة التمويل الإسلامي في البلد، وذلك من خلال سنها لمجموعة من التشريعات والقوانين التي تنظم وتحكم المصرفية الإسلامية، ولا سيما تلك التشريعات التي تخص البيئة الضريبية، حيث تم إجراء تعديلات على الإطار الضريبي والتنظيمي لتسهيل عمليات وأنشطة المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وحتى وإن كانت هذه التشريعات والتعليمات غير كافية إلا أنها تبشر بقرب وضع تشريعات أخرى تكون مكملة لها خصوصا وأن السلطات التنظيمية في بريطانيا في التشاور مع بعض الهيئات الدولية المسؤولة عن وضع معايير لتنظيم العمل المصرفي الإسلامي مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فالحكومة البريطانية تسعى من وراء هذا بجعل لندن بوابة التمويل الإسلامي في الغرب في السنوات القادمة، إذ أن هذا لا يكتمل إلا بعد توفير كل الأطر التشريعية والقانونية والشرعية اللازمة لذلك.

### المطلب الثالث: تطور مؤشرات الصيرفة الإسلامية في بريطانيا خلال الفترة (2006-2022)

حققت الصيرفة الإسلامية في بريطانيا معدلات نمو مرتفعة في أغلب مؤشراتها خصوصا في الفترة التي أعقبت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، إذ منحت هذه الأزمة فرصة سانحة للصيرفة الإسلامية للبروز والتوسع أكثر. وفيما يلي بعض المؤشرات والأرقام الدالة على نمو وتطور الصيرفة الإسلامية في بريطانيا خلال الفترة ما بين (2006 إلى 2022)، والتي تشمل فترة حدوث الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وذلك لمعرفة مدى تأثيرها بهذه الأزمة.

## الشكل رقم (4-6): تطور أصول الصيرفة الإسلامية في بريطانيا (2006-2010)

الوحدة: مليون جنيه استرليني



المصدر: (بلوافي و شاشي، 2011، صفحة 16)

من خلال الشكل رقم (4-6) نلاحظ ارتفاع أصول الصيرفة الإسلامية طول سنوات الدراسة، ففي فترة قبل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 ارتفعت حجم الأصول من 16.3 مليون جنيه استرليني في سنة 2006 إلى 18.05 مليون جنيه استرليني في عام 2007، واستمرت حجم الأصول في النمو خلال سنوات الأزمة حيث انتقلت من 19.4 مليون جنيه استرليني في عام 2008 إلى 27 مليون جنيه استرليني في عام 2010، وبمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 28%، مما يدل على أن المصارف الإسلامية في بريطانيا كانت بعيدة عن التأثيرات المباشرة لهذه الأزمة ويعود هذا أساسا إلى المرتكزات والمبادئ التي يقوم عليه العمل المصرفي الإسلامي المتوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية.

## الجدول رقم (4-16): توزيع تطور ودائع وأصول المصارف الإسلامية في بريطانيا (2013-2021)

الوحدة: مليون جنيه استرليني.

بنك أبوظبي		بنك قطر الإسلامي		بنك جيتهاوس		بنك لندن والشرق الأوسط		بنك الريان		
الأصول	الودائع	الأصول	الودائع	الأصول	الودائع	الأصول	الودائع	الأصول	الودائع	
-	-	-	-	224	104	1233	990	367	343	2013
-	-	226	195	263	138	1391	1141	647	544	2014
75	30	428	372	281	159	1300	1062	1004	890	2015
156	115	516	465	299	171	1032	815	1435	1312	2016
149	111	529	469	280	153	1027	804	1806	1677	2017
223	188	622	559	437	326	1278	1043	1965	1830	2018
270	236	676	608	684	576	1560	1315	2427	2101	2019
41	6	732	660	824	715	1762	1505	2339	2189	2020
-	-	894	815	1026	931	1570	1327	2258	2101	2021

**Source:**(Al Rayan Bank, 2014, 2016, 2017, 2019, 2021), (Bank of London and the Middle East, 2014, 2015, 2017, 2018, 2020, 2021),(Gathouse Bank, 2014, 2015, 2017, 2019, 2021), (Qatar Islamic Bank UK, 2015, 2016, 2018, 2019, 2020, 2021),(Abu Dhabi Islami Bank UK, 2016, 2018, 2021).

من خلال معطيات الجدول رقم (4-16)، يمكن إعطاء بعض الملاحظات التالية:

- بالنسبة لبنك الريان: نلاحظ ارتفاع حجم ودائعه طول فترة الدراسة ما عدا الانخفاض الطفيف المسجل في سنة 2021، إذ انخفضت بنسبة لم تتعدى 0.4 % بالمقارنة بسنة 2020، واتخذت حجم الأصول نفس الاتجاه إذ هي الأخرى شهدت ارتفاعا متزايدا على طول سنوات الدراسة ما عدا الانخفاض الطفيف المسجل في سنتي 2020 و 2021 بنسبة 0.3% لكل منهما، ويعود هذا التراجع إلى الحالة الاستثنائية التي شهدها العام من جراء انتشار فيروس كورونا في السنوات الثلاثة الأخيرة من الدراسة، ومع ذلك يمكن القول أن تأثير جائحة كورونا على بنك الريان كان تأثيرها غير مهم ومحدودا جدا وهذا راجع للقنوات الرقمية التي يمتلكها البنك، فمع حالات الإغلاق التي شهدتها بريطانيا على غرار أغلب دول العالم لمنع انتشار الفيروس أصبح الموظفون يمارسون أعمالهم عن بعد.

-بالنسبة لبنك لندن: نلاحظ ارتفاع حجم الأصول وودائعه في الفترة الممتدة ما بين 2013 إلى 2015، لتتخفص بعض الشيء في سنتي 2016 و2017 ويرجع هذا أساسا إلى انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية وبالتالي انخفضت معه المداخل النفطية المودعة لدى البنك، خصوصا وأن أغلب عملاء البنك هم من الدول الخليجية المصدرة للنفط، لتعاود الارتفاع في سنتي 2018 و2019، ثم انخفضت مرة أخرى في سنتي 2020 و 2021 بسبب الركود الاقتصادي الذي عرفه العالم بسبب نقشي فيروس كورونا.

-بنك جيتهاوس: نلاحظ ارتفاع كل من حجم الأصول وودائع البنك في الفترة ما بين 2013 إلى 2016، بينما تم تسجيل بعض الانخفاض في كلا المؤشرين في سنة 2017، فحجم الودائع انخفضت بنسبة 10%، أما الأصول فقد انخفضت بنسبة 0.6 %، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى نفس التفسير المشار إليه في بنك لندن لذات الفترة، ليواصل ارتفاعه في السنوات الموالية فحجم الودائع وصلت إلى 931 مليون جنيه استرليني في عام 2021، أما حجم الأصول فقد بلغت 1026 مليون جنيه استرليني لذات السنة، وتمثل أعلى قيمة وصل إليها البنك طول سنوات الدراسة، وبهذا نجد أن بنك جيتهاوس لم يتأثر بتاتا بفيروس كورونا ويرجع هذا إلى السياسة المنتهجة من طرف مجلس إدارة البنك والمتمثلة في التحول نحو ممارسة أنشطة المصرف عن بعد عن طريق قنوات رقمية.

-بالنسبة لبنك قطر: نلاحظ ارتفاع ودائع البنك طول فترة الدراسة مع تسجيل أعلى قيمة لها في سنة 2021 بمبلغ قدر بـ 815 مليون جنيه استرليني، وقد سارت حجم الأصول في نفس الاتجاه حيث هي الأخرى قد عرفت ارتفاعا متزايدا طول سنوات الدراسة وقد سجلت أقصى قيمة لها في سنة 2021 بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 30% في الفترة ما بين 2014 و2021.

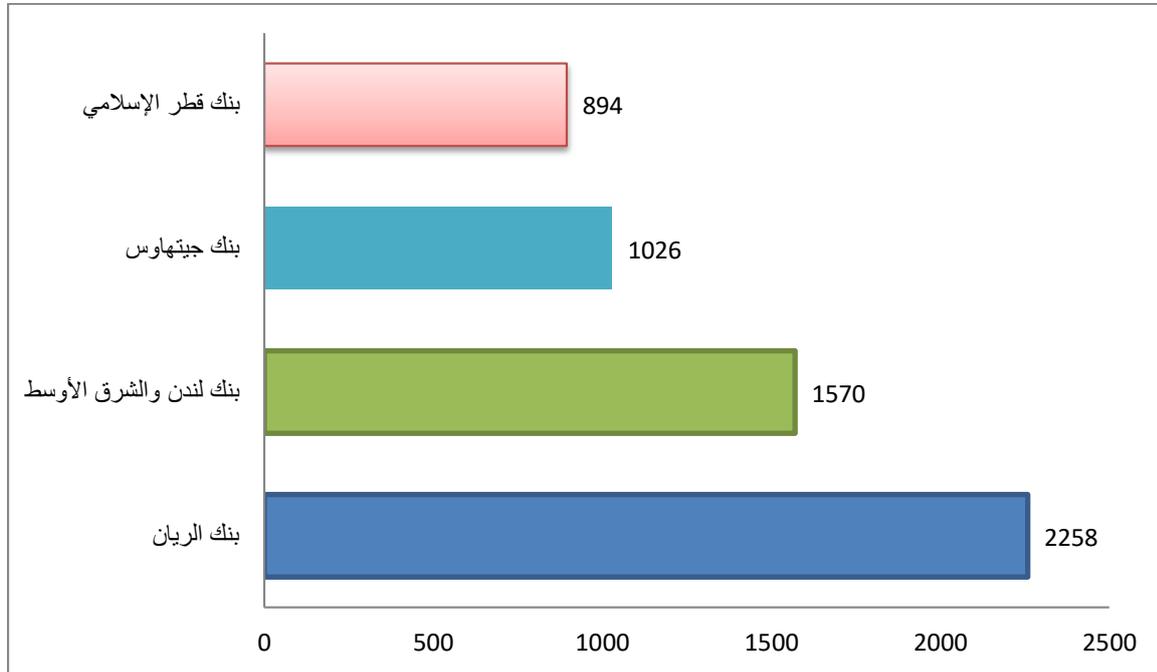
-بنك أبوظبي: نلاحظ ارتفاع حجم أصول البنك وودائعه في الفترة ما بين 2015 إلى 2019 ماعدا الانخفاض الطفيف المسجل في سنة 2017، أما في سنة 2020 فقد عرف البنك انخفاضا تاما في كلا المؤشرين، ويرجع هذا إلى قرار الذي اتخذه مجلس إدارة البنك بنهاية عام 2019 بالتشاور مع الجهات التنظيمية يقضي بتصفية المصرف نهائيا في السنة الموالية، وبذلك توقف المصرف عن ممارسة أنشطته نهائيا في عام 2020، حيث تم تحويل أصوله واتصل بالمودعين لسحب وودائعهم، وبهذا انخفضت حجم

الودائع إلى قيمة 6 مليون جنيه استرليني في عام 2020، وهي تخص لعدد صغير من العملاء الذين لم يسحبوا ودائعهم بعد، كما انخفضت حجم الأصول بنسبة 84% بالمقارنة مع سنة 2019.

من خلال ما سبق يمكن القول أن بنك قطر الإسلامي هو أكثر البنوك استقراراً إذ استطاع أن يحافظ على نمو ودائعه وأصوله طول فترة الدراسة، على عكس باقي البنوك التي عرفت بعض التذبذبات في المؤشرات بسبب التغيرات الاقتصادية والمالية العالمية التي ميزت فترة الدراسة، ومن هنا يمكن القول أن البنوك الإسلامية الصغيرة هي أكثر استقراراً من البنوك الإسلامية الكبيرة.

#### الشكل رقم (4-7): ترتيب أصول البنوك الإسلامية في بريطانيا لعام 2021

الوحدة: مليون جنيه استرليني

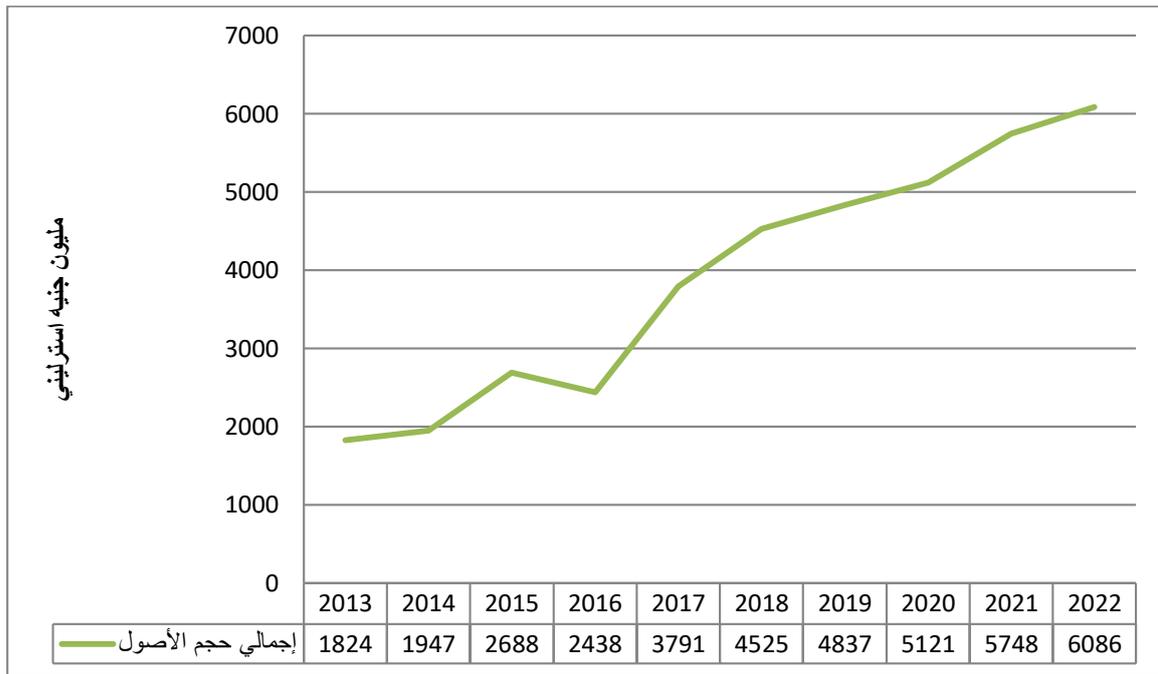


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4-16).

من خلال الشكل رقم (4-7) نلاحظ أن بنك الريان (Al Rayan Bank) كان في صدارة الترتيب بحجم أصول بلغت حوالي 2258 مليون جنيه استرليني، يليه بنك لندن والشرق الأوسط (Bank of London and the Middle East) بحجم أصول قدرت بحوالي 1570 مليون استرليني، وجاء بنك جيثهاوس (Gatehouse Bank) في المرتبة الثالثة بحجم أصول قدرت بـ 1026 مليون جنيه استرليني، بينما تذيّل الترتيب بنك القطري الإسلامي البريطاني (QIB UK) بحجم أصول لم تتعدى

894 مليون جنيه استرليني، إذ يعتبر بنك الريان أكبر البنوك في بريطانيا، ويرجع هذا إلى القدم في التأسيس إذ يعتبر أول بنك إسلامي تأسس في بريطانيا وكان ذلك في عام 2004، بالإضافة إلى السمعة الجيدة الذي يتمتع بها بين أوساط المسلمين في البلد، خصوصا وأنه تم تغيير الاسم من البنك الإسلامي البريطاني إلى بنك الريان سعيا منه في استقطاب الجالية العربية وقد نجح فعلا في ذلك.

الشكل رقم (4-8): تطور إجمالي حجم أصول الصيرفة الإسلامية في بريطانيا (2013-2022)



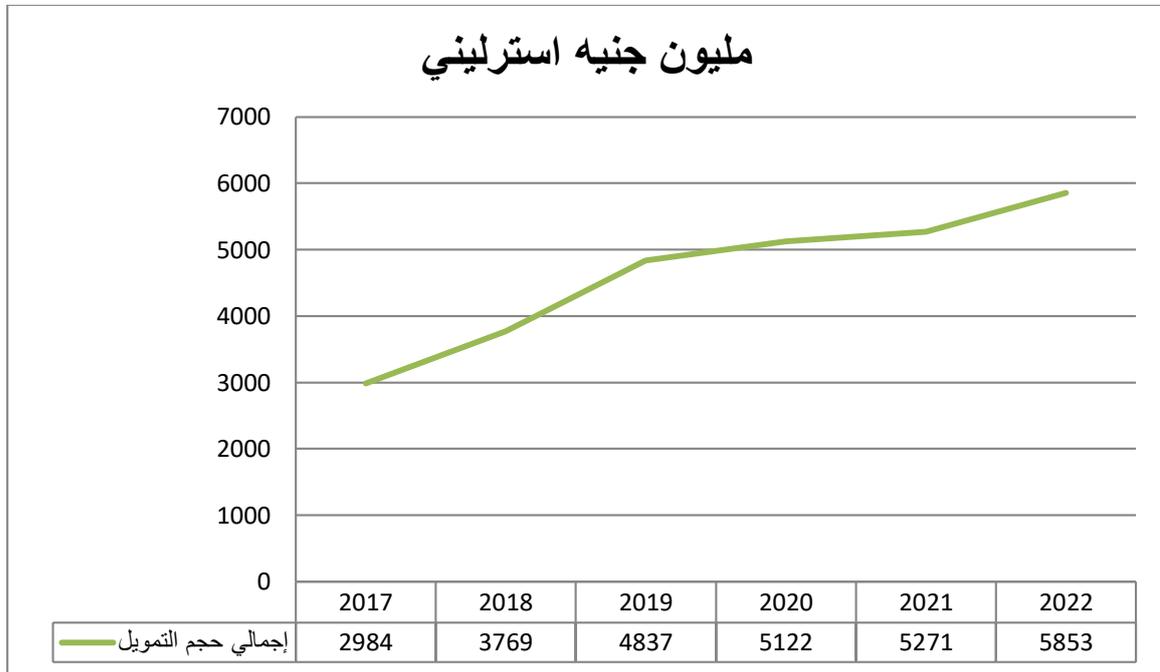
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4-15) ؛ Islamic Financial Services Board, 2023).

من خلال الشكل رقم (4-8) نلاحظ ارتفاع حجم أصول الصيرفة الإسلامية في بريطانيا طول فترة الدراسة ماعدا الانخفاض الطفيف المسجل في سنة 2016 إذ انخفضت بنسبة 9%، ويعود هذا الانخفاض كما أشرنا إليه سابقا هو انخفاض الودائع النفطية المودعة لدى المصارف الإسلامية من جراء انخفاض أسعار النفط في تلك الفترة، فباعتبار أن النفط يعتبر من بين العوامل التي ساعدت على نمو الصيرفة الإسلامية في بريطانيا فمن الطبيعي جدا نجدها تتأثر بالتغيرات التي تحدث في أسواق النفط العالمية وخصوصا في الأسواق الخليجية التي تعتبر المورد الرئيسي لها، وقد سجلت أقصى قيمة لها في عام 2022 بمبلغ قدر بـ 6086 مليون جنيه استرليني، وبمعدل نمو قدر بـ 5% بالمقارنة مع السنة الفارطة، وبالرجوع لمعطيات الجدول رقم (4-16) نجد أن الانخفاض المسجل في حجم الأصول في كل

من بنك الريان في سنتي 2020 و 2021 وبنك لندن والشرق الأوسط في سنة 2021 تم تعويضهم من ارتفاع حجم الأصول في كل بنك جيتهاوس وبنك قطر الإسلامي لذات الفترة.

عموما يمكن القول أن أصول الصيرفة الإسلامية في بريطانيا قد حققت نموا ملحوظا بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، فقد قدر معدل النمو السنوي بـ 233% في الفترة ما بين 2013 إلى 2022، وقد استمرت حجم الأصول في النمو في ظل جائحة كورونا (في السنوات الثلاثة الأخيرة من الدراسة)، ويعود هذا أساسا إلى أن أغلب المعاملات المالية والمصرفية تتم عبر قنوات رقمية لذلك استمرت المصارف في ممارسة أنشطتها بدون أي عراقيل تذكر. إذن يمكن القول أن الصيرفة الإسلامية في بريطانيا تسير بخطة ثابتة نحو تحقيق الهدف المعلن عنه سابقا من طرف الحكومة البريطانية بجعل لندن بوابة التمويل الإسلامي في الغرب.

الشكل رقم (4-9): تطور إجمالي حجم التمويل الإسلامي في بريطانيا (2017-2022)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (Islamic Financial Services Board, 2023).

من خلال الشكل رقم (4-9) نلاحظ أن حجم التمويلات المقدمة من طرف المصارف الإسلامية في بريطانيا في تطور ملحوظ ومستمر، إذ انتقلت من 2984 مليون جنيه استرليني في عام 2017 إلى 5853 جنيه استرليني في عام 2022، أي بمعدل نمو سنوي قدر بـ 96%، فبالرغم من حالات عدم

اليقين بشأن مدى استمرار انتشار فيروس كورونا إلا أن المصرفية الإسلامية في بريطانيا استمرت في منح التمويلات في ظل هذا الظرف الحرج.

#### الجدول رقم (4-17): توزيع التمويل الإسلامي في بريطانيا حسب الصيغ الإسلامية لعام 2018

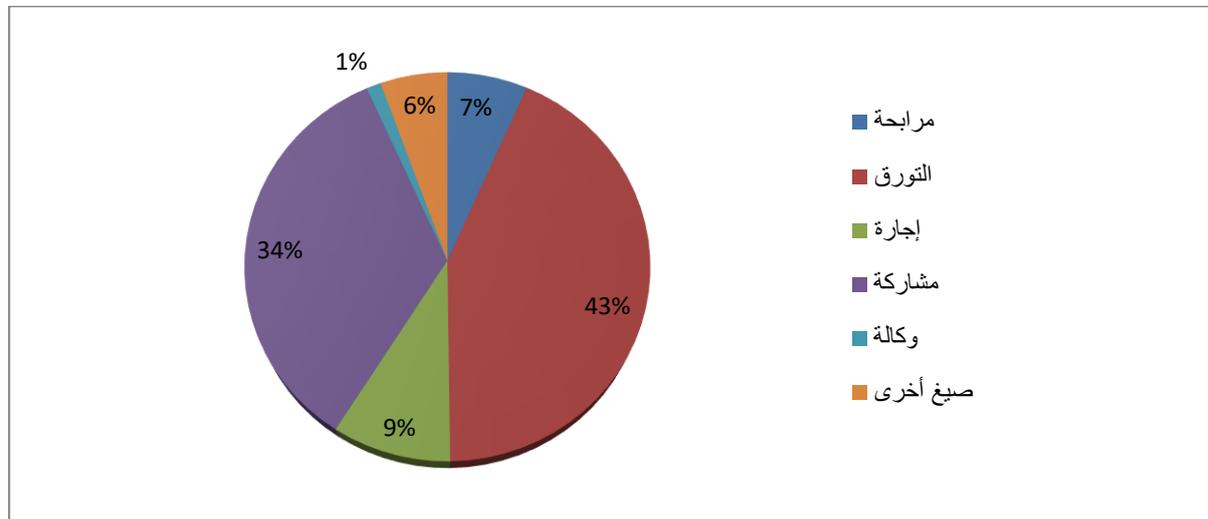
الوحدة: مليون جنيه استرليني

الصيغ	مربحة	التورق	إجارة	مشاركة	وكالة	صيغ أخرى	المجموع
القيمة	249.1	1622.6	345.9	1288.2	45.2	204.5	3758.6

Source:(Islamic Financial Services Board, 2023).

ولتوضيح أكثر معطيات هذا الجدول نشكل الشكل الموالي.

#### الشكل رقم (4-10): نسب توزيع التمويلات وفق الصيغ الإسلامية في بريطانيا لعام 2018



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (Islamic Financial Services Board, 2023).

من خلال الجدول رقم (4-17) والشكل رقم (4-10) نلاحظ أن حجم التمويل الإسلامي في بريطانيا قد بلغ في نهاية عام 2018م 3758.6 مليون جنيه استرليني، وهو موزع على الصيغ التالية: مرابحة، التورق، إجارة، مشاركة والوكالة، وتمثل صيغة التورق النسبة الأكبر من نسب التمويل إذ تستحوذ على حوالي 43% من إجمالي التمويل المقدم وبمبلغ قدر ب 1622.6 مليون جنيه استرليني، ويرجع هذا إلى سهولة تطبيق هذه الصيغة وارتفاع أرباحها وقلة مخاطرها، ورغم تضارب الآراء بين فقهاء الشريعة الإسلامية حول مدى مشروعية هذه الصيغة فالبعض يعتبرها تحايل على الربا إلا أنها تمثل النسبة الأكبر

في ذلك، تليها صيغة المشاركة بنسبة 34% وبمبلغ قدرت ب 1288.2 مليون جنيه استرليني، أي أن التمويل الإسلامي في بريطانيا يتمركز في صيغتي التورق والمشاركة إذ تشكل حوالي 77% من مجمل التمويل الإسلامي، أي أنه هناك مزج ما بين الصيغ القائمة على البيوع كالتورق والصيغ القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار كصيغة المشاركة وهذا لتوزيع المخاطر التي قد تعترض المصارف الإسلامية، وجاءت صيغة الإجارة في المرتبة الثالثة بنسبة قدرت ب 9%، تليها صيغة المرابحة بنسبة 7%، أما نسبة 6% فهي موزعة على باقي الصيغ الأخرى كصيغة السلم والاستصناع والمضاربة، فيما جاءت صيغة الوكالة في المرتبة الأخيرة بنسبة 1%.

الجدول رقم (4-18): حصة أصول الصيرفة الإسلامية من إجمالي أصول القطاع المصرفي البريطاني (2013-2022)

إجمالي أصول القطاع المصرفي (مليون جنيه استرليني)	أصول الصيرفة الإسلامية (مليون جنيه استرليني)	حصة أصول الصيرفة الإسلامية / إجمالي أصول القطاع المصرفي (%)	
403003	1824	0.45	2013
404435	1947	0.48	2014
408492	2688	0.65	2015
422702	2438	0.57	2016
527828	3791	0.71	2017
610983	4525	0.74	2018
607055	4837	0.79	2019
597910	5121	0.85	2020
945718	5748	0.60	2021
1134409	6086	0.53	2022

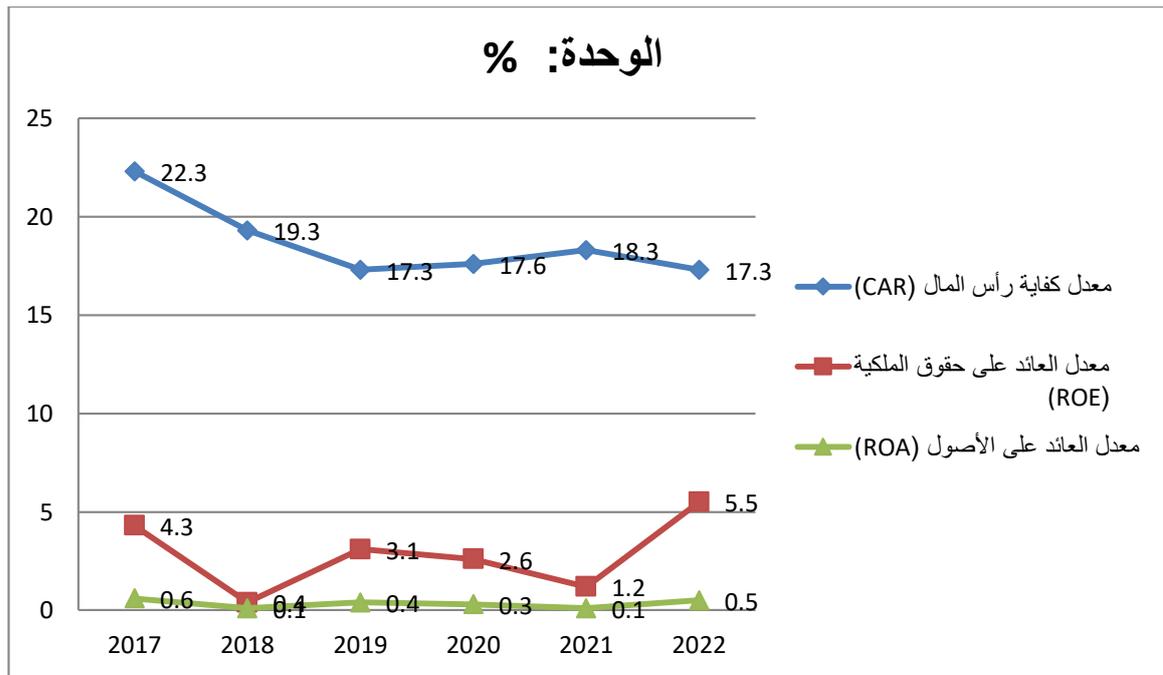
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الشكل رقم (4-8)؛ (Bank of England, 2014, 2015, 2017, 2019, 2021, 2023)

من خلال الجدول رقم (4-18) نلاحظ أن الحصة السوقية لأصول الصيرفة الإسلامية من مجمل أصول القطاع المصرفي البريطاني قد تراوحت ما بين (0.45% إلى 0.85%) وهي نسب ضعيفة جداً، ويرجع تقرير وكالة (Fitch) أن هذا الضعف يعزى للعوامل التالية: (FitchRatings, 2023)

- محدودية الوعي المالي العام بالمنتجات المالية الإسلامية؛
- الحساسية اتجاه الشريعة الإسلامية؛

- محدودية المنتجات المالية الإسلامية مقابل عروض واسعة من المنتجات التقليدية؛
- ضعف شبكة التوزيع لمنتجات التمويل الإسلامي؛
- في أغلب الأحيان ما تكون منتجات التمويل الإسلامي أكثر تكلفة من المنتجات التقليدية، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على المنتجات المالية الإسلامية.

الشكل رقم (4-11): بعض مؤشرات السلامة المالية في المصارف الإسلامية البريطانية (2017-2022)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (Islamic Financial Services Board, 2023).

من خلال الشكل رقم (4-11) يمكن تقديم بعض الملاحظات التالية:

- **معيار كفاية رأس المال:** نلاحظ أن معيار كفاية رأس المال كان متذبذب بين الانخفاض تارة والارتفاع تارة أخرى، وقد سجل أعلى نسبة له في عام 2017 بمعدل 22.3%، في حين سجل أدنى مستوى له في سنتي 2019 و2022 بمعدل 17.3%، ويرجع هذا الانخفاض إلى ارتفاع حجم التمويلات المتعثرة من جراء الركود الاقتصادي الذي سببه فيروس كورونا في تلك الفترة، لكن يبقى هذا المعدل جيدا جدا لأنه حقق معدلات أعلى من الحد الأدنى المطلوب والمقدر بـ 10.5 % وهو المعدل الذي حدده البنك المركزي في بريطانيا وذلك تماشيا مع معايير لجنة بازل 3، باعتبار أن المصارف الإسلامية في بريطانيا

لا تزال تخضع لمعايير لجنة بازل للرقابة والإشراف ولم تصل بعد لتطبيق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وتشير هذه المعدلات المرتفعة إلى أن الصيرفة الإسلامية في بريطانيا تتوفر على معدلات ملاءة عالية تجعلها قادرة على استعاب المخاطر المحتملة.

- **معدل العائد على حقوق الملكية (ROE):** هو الآخر كان متذبذب طول فترة الدراسة، وقد سجل أدنى مستوى له في عام 2019 بمعدل 0.4%، في حين سجل أقصى قيمة له في عام 2022 بمعدل 5.5%، أي بمتوسط عام قدر بـ 2.85%، وهو معدل ضعيف جدا ويعود هذا إلى ارتفاع المخصصات لمواجهة أي خسائر محتملة مما أثر هذا على انخفاض صافي أرباح المصارف الإسلامية.

- **معدل العائد على الأصول (ROA):** نلاحظ أن معدلات العائد على الأصول كانت ضعيفة جدا إذ تراوحت النسب ما بين 0.1% إلى 0.6% بمتوسط عام قدر بـ 0.33% خلال سنوات الدراسة، إذ أن المصارف الإسلامية في بريطانيا غير قادرة على توليد الأرباح انطلاقا من توظيف أصولها، أي لم يكن هناك توظيف أمثل لأصول المصارف الإسلامية في بريطانيا.

بناء على ما سبق يمكن القول أن المصارف الإسلامية في بريطانيا شهدت حالة من الاستقرار في مؤشرات الربحية (ROA؛ ROE) طول فترة الدراسة، وقد سجلت أدنى المستويات في سنة 2018، أي أن المصارف الإسلامية في بريطانيا قد نجحت في استقطاب الودائع لكنها فشلت في توظيفها مما قلص من حجم ربحيتها، ويرجع هذا إلى ضعف كفاءة المورد البشري بالإضافة إلى تدهور النشاط الاقتصادي في البلد من جراء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وقد تأزم الوضع مع جائحة كورونا، إلا أنه شهد بعض التحسن في السنة الأخيرة من الدراسة.

## المطلب الرابع: الصيرفة الإسلامية في النظام التعليمي والتكويني البريطاني

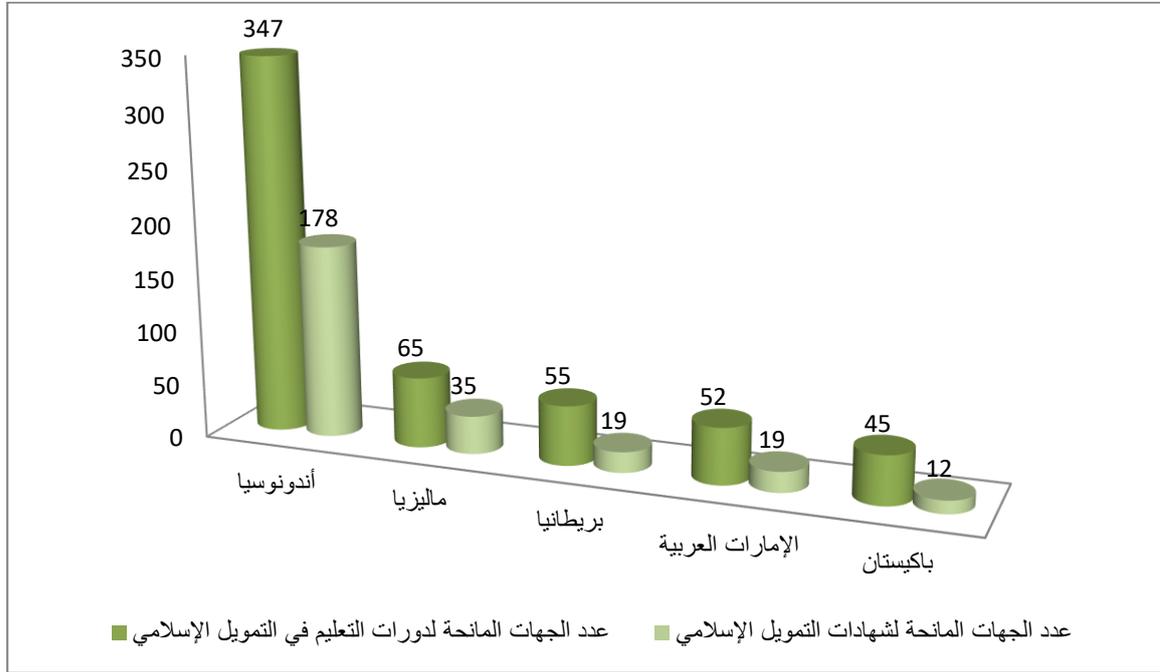
بدأ اهتمام بريطانيا بالجانب الأكاديمي الذي يعنى بتدريس المالية الإسلامية في منتصف التسعينات من القرن العشرين، حيث ومن أجل تعزيز الانضباط في الاقتصاد الإسلامي والأعمال المصرفية والتمويل في الأوساط الأكاديمية البريطانية، نجحت بريطانيا أخيرا في أكتوبر 1995 في تدريس الاقتصاد الإسلامي والمالية الإسلامية كأحد وحدات الماجستير في جامعة "لوبورو" بالإضافة إلى درجة الدكتوراه في عام 1996، إذ تعد هذه الخطوة الأولى من نوعها في العالم الغربي (Belouafi A. (2013, p. 59), a., وفي عام 2000 تم إنشاء أول معهد إسلامي في بريطانيا وهو مشروع أكاديمي للمؤسسة المالية الإسلامية خصص لتدريس الاقتصاد الإسلامي والمصارف والتمويل على مستوى الماجستير بالتعاون مع جامعة "بورستموث"، ثم مع جامعة "لوبورو" والآن مع جامعة "جلوستر" (Belouafi & Chachi, 2014, p. 50)، وقد أعطى هذا المشروع للمؤسسة الإسلامية مكانة واعترافا كمركز تعليمي دولي، يأتي طلابها من 29 دولة من مختلف دول العالم من أوروبا، آسيا، أمريكا وإفريقيا (Belouafi A. a., 2013, p. 60).

كما قام مجلس التمويل الإسلامي في بريطانيا (UKIFC) بتطوير برنامج التطوير المهني للباحثين بالاشتراك مع معهد (CISI)، وكان الغرض من هذا هو تعليم التمويل الإسلامي لعلماء الشريعة في جميع أنحاء، يشمل شركاء هذا البرنامج مصرف البحرين المركزي والأكاديمية الدولية لبحوث الشريعة للتمويل الإسلامي (ISRA) التي يدعمها بنك نيجارا المركزي الماليزي (BNM).

وفيما يتعلق بدورات ودرجات التمويل الإسلامي، تفوقت بريطانيا على مراكز التمويل الإسلامي بين الدول ذات الأغلبية المسلمة في السنوات الأخيرة، كما قامت العديد من الجامعات والمؤسسات الموجودة في بريطانيا بفتح أبوابها بشكل متزايد لتدريس المالية الإسلامية ولعقد دورات في مجال التمويل الإسلامي، حيث تعمل بريطانيا على الحفاظ على مكانتها باعتبارها المزود الرائد لتعليم التمويل الإسلامي، ليس فقط في العالم الغربي ولكن أيضا على مستوى العالم (TheCityUK, 2019, p. 22)، إذ تحتل مؤسسات بريطانيا موقع الصدارة في توفير المؤهلات الأكاديمية والمهنية للصناعة العالمية، كما تعتبر مركزا رائدا للتعليم والتدريب في مجال التمويل الإسلامي، حيث تظم 4 مؤسسات مهنية وما يقارب

70 جامعة وكلية يقدمان دورات ودرجات التمويل الإسلامي (Dumasia, 2021). والشكل الموالي يوضح ترتيب خمس دولة مانحة لدورات ودرجات التعليم في مجال التمويل الإسلامي في العالم.

الشكل رقم (4-12): مكانة بريطانيا في العالم من حيث عدد دورات ودرجات التعليم في مجال التمويل الإسلامي لسنة 2019



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (ICD-Refinitiv, 2020, p. 60).

من خلال الشكل رقم (4-12) الذي يبين ترتيب خمس دول مانحة لدورات وشهادات التعليم في التمويل الإسلامي حول العالم بنهاية عام 2019، نجد أن أندونيسيا جاءت في صدارة الترتيب بـ 347 جهة تقدم دورات التعليم الإسلامي و178 جهة مانحة لشهادات في مجال التمويل الإسلامي، تليها ماليزيا بـ 65 جهة تقدم دورات تعليمية و35 جهة مانحة لشهادات في مجال التمويل الإسلامي، واحتلت المملكة المتحدة مرتبة مشرفة إذ جاءت في المرتبة الثالثة بـ 55 جهة تقدم دورات التعليم الإسلامي و19 جهة مانحة لدرجات التمويل الإسلامي، فبريطانيا تعول كثيرا على الجانب العلمي لزيادة الوعي المالي الإسلامي في بريطانيا، ويدخل هذا الإجراء ضمن مخططات الحكومة البريطانية لتحقيق الهدف المعلن عنه سابقا بجعل بريطانيا رائدة في مجال الصناعة المصرفية الإسلامية، فيما جاءت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الرابعة بـ 52 جهة تقدم دورات التعليم الإسلامي، ثم تليها باكستان بـ 45 جهة تقدم دورات تعليمية.

## المطلب الخامس: تقييم تجربة الصيرفة الإسلامية في بريطانيا

تسير بريطانيا على خطى ثابتة لقيادة التمويل الإسلامي في الغرب، إذ اهتمت السلطات البريطانية كثيرا بهذا الجانب خاصة في أعقاب وبعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وقد انعكس هذا بشكل إيجابي على أداء ونشاط المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في بريطانيا، حيث وصلت حجم أصولها إلى 6086 مليون جنيه استرليني سنة 2022 مما جعلها في صدارة الدول الغربية، كما احتلت المرتبة اثنا عشر (12) في الترتيب العالمي من حيث حجم الأصول كما أورده التقرير السنوي الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية لسنة 2023 والموضح في الشكل رقم (3-14). فما هي الأسباب والعوامل التي ساهمت في نجاح الصيرفة الإسلامية في بريطانيا بالرغم من بيئتها الغربية المعقدة؟

## الفرع الأول: العوامل التي ساعدت نجاح الصيرفة الإسلامية في بريطانيا

يمكن حصر أهم العوامل المساعدة على نجاح الصيرفة الإسلامية في بريطانيا في النقاط التالية:

- توفر الإرادة الحكومية الداعمة لقطاع الصيرفة الإسلامية، وقد تجلى ذلك من خلال خلق بعض الأطر التنظيمية والجبائية والشرعية بهدف توسيع سوق منتجات التمويل الإسلامي في بريطانيا، مع حث بنوكها باقتحام تجربة الصيرفة الإسلامية خارج الأراضي البريطانية للتغلغل أكثر في الأسواق الدولية، وترجمت تلك الإرادة مع فتح فروع إسلامية في المشرق العربي والبلدان الإسلامية التي تشهد نموا ملحوظا في المالية الإسلامية (فلاق و سالمى، 2018، صفحة 174)؛

- بها سوق مالي منفتح على أغلب دول العالم، إذ يعد اقتصاد بريطانيا من أفضل 6 اقتصاديات على مستوى العالم، وأكبر ثلاث اقتصاديات على مستوى أوروبا (قدور و مطاي، 2021، صفحة 111)، وهو ما جعل لندن مركزا لاستقطاب قوى الاستثمارات المرتبطة بقطاع المالية الإسلامية، متجاوزا لحد كبير كل الدول الغربية (فنازي، 2022، صفحة 271)، وأصبحت اليوم أكبر سوق للتمويل الإسلامي خارج الدول الإسلامية؛

- ارتفاع الفوائض البترولية أدى إلتوفر فائض سيولة في الدول النفطية خاصة في منطقة الشرق الأوسط ودول الخليج (معراج و حديدي، 2015، صفحة 114)، مما أدى إلى هجرة الكثير من الودائع الخليجية

للمصارف الإسلامية البريطانية بحثاً عن استثمارات وعوائد أفضل وهو ما ساهم في توسيع السوق المصرفية الإسلامية البريطانية؛

- لديها من البنى التحتية والتراكم المعرفي والأكاديمي في مجال المالية الإسلامية، كما تتوفر على مؤهلات تقنية عالية في الميدان ما يؤهلها لأن تأخذ مقعداً متقدماً ونصيباً وافراً يمكنها من قيادة التمويل الإسلامي في العالم الغربي (دقيش و وآخرون، 2022، صفحة 7).

### الفرع الثاني: التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في بريطانيا

بالرغم من النجاحات التي حققتها بريطانيا في مجال الصيرفة الإسلامية، إلا أنها تعترضها مجموعة من التحديات التي تحد من نشاطها وتعرقل من نموها. وعليه وبناء على معلومات سابقة في هذا المبحث، يمكن استنباط أهم التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في بريطانيا في النقاط التالية:

**1- تحدي الإطار التشريعي والقانوني:** من أكبر التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في بريطانيا هو ضعف الإطار التنظيمي والتشريعي الذي ينظم عملها، فالعمل المصرفي الإسلامي في بريطانيا يخضع لنفس المعايير والتشريعات التي تطبق على المصرفية التقليدية دون تميز ويتعلق الأمر بقانون الخدمات والأسواق المالية، وبالتالي فهو لا يراعي خصوصيتها المتميزة، وإن كانت السلطات البريطانية تسعى من وراء هذا إلى تحقيق مبدأ المساواة وعدم التفرقة بين المصرفية التقليدية والإسلامية، لكن هذا الاعتقاد خاطئ فهناك العديد من المعايير التي لا يمكن أن تأخذ بها المصرفية الإسلامية لاشتباهاً بالربا المحرمة شرعاً؛

**2- عدم ملائمة المعايير المحاسبية:** تعاني المصارف الإسلامية في بريطانيا من غياب المعايير المحاسبية الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي المتعارف عليها من جميع الجهات الرسمية، إذ أن المصرفية الإسلامية في بريطانيا تخضع لنفس المعايير المحاسبية المطبقة في الأنظمة المصرفية الربوية، نشير إلى أن الحكومة البريطانية على صلة ببعض المؤسسات الدولية الداعمة لتطوير وتنظيم المؤسسات المالية الإسلامية مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) وقد بادرت في التشاور معها بغرض الوصول لمعايير محاسبية دولية وشرعية؛

**3- تحدي الإطار الشرعي:** يعتبر تحدي الرقابة الشرعية من أبرز التحديات التي تعترض تجربة الصيرفة الإسلامية في بريطانيا، وذلك بسبب قلة العلماء الشرعيين المؤهلين للإفتاء في مدى مشروعية المعاملات المالية الإسلامية، كما أن السلطات الرقابية في بريطانيا لم تنشأ هيئة رقابة شرعية مركزية في بنك إنجلترا بل تركت الأمر للمؤسسات المالية الإسلامية في تعيين علماء شرعيين يقع على عاتقهم التأكد من مدى مطابقة المعاملات المالية لأحكام الشريعة الإسلامية، مما قد يترتب عنه الوقوع في بعض التجاوزات المخالفة للشريعة الإسلامية، كما قد يكون هناك تضارب الفتاوى في بعض المسائل الشرعية من مصرف إلى آخر؛

**4- نقص الوعي المالي الإسلامي:** بالرغم من أن بريطانيا اهتمت بالجانب العلمي والأكاديمي كوسيلة للرفع من الوعي المالي الإسلامي في بريطانيا، وبالرغم أيضا أن التمويل الإسلامي في بريطانيا موجه لجميع العملاء سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين، إلا أنها لا تزال تعاني من نقص الاستبعاد المالي الإسلامي، فقد كشفت العديد من الدراسات إلى أن أغلب زبائن المصارف الإسلامية في بريطانيا هم من دول مجلس التعاون الخليجي ومن جنسيات مسلمة؛ لذلك ينبغي الاهتمام بهذا الجانب أكثر من أجل زيادة الوعي المالي الإسلامي في بريطانيا من خلال توسيع تدريس التخصصات التي تعنى بالمالية الإسلامية في الجامعات البريطانية وتكثيف عقد الملتقيات والندوات في مجال الاقتصاد الإسلامي عامة والصيرفة الإسلامية بشكل خاص، مع عقد اتفاقيات مع الجامعات العربية والإسلامية التي تهتم وتدرس مواضيع الاقتصاد الإسلامي وذلك لتبادل الخبرات والكفاءات فيما بينهم.

#### الفرع الثالث: الآفاق المستقبلية للصيرفة الإسلامية في بريطانيا

في ظل هذه التحديات التي تعترض مسار الصيرفة الإسلامية في بريطانيا وتحت وطأة التحولات الاقتصادية والمالية المعاصرة التي يشهدها العالم الاقتصادي اليوم، يبدو أن آفاق ومستقبل الصيرفة الإسلامية في بريطانيا ستكون واعدة جدا، كما تعكسها الأرقام والحقائق، فقطاع التمويل الإسلامي في بريطانيا يسير على خطى ثابتة نحو تحقيق الهدف المعلن عنه سابقا من قبل الحكومة البريطانية بجعل لندن عاصمة التمويل الإسلامي في الغرب، إذ أن الصيرفة الإسلامية في بريطانيا قد حققت نقلة نوعية في جميع مؤشرات خاصة في الفترة التي أعقبت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، إذ منحت هذه

الأزمة فرصة حقيقية للصيرفة الإسلامية في بريطانيا للبروز والتوسع والرفع من درجة الاهتمام الحكومي بها.

وعلى الرغم من أن بريطانيا لا تشكل سوى 0.1% من إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية في العالم كما أورده التقرير الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية لسنة 2023 (كما هو موضح في الشكل رقم 3-14)، إلا أنها تبقى في طليعة الدول الغربية، حيث وفقا لتقرير مؤشر تنمية التمويل الإسلامي لسنة 2022 فقد احتلت بريطانيا الصدارة من إجمالي أصول الخدمات المصرفية الإسلامية في الدول الغربية، إذ بلغت حجم أصولها حوالي 5761 مليون دولار في سنة 2021 كما يوضحه الشكل رقم (4-5)، مما يعزز مكانة بريطانيا كمركز للتمويل الإسلامي في الدول الغربية، ورغم فشل القطاع في تحقيق بعض التطلعات بعد إغلاق بنك أبو ظبي الإسلامي في سنة 2020، إلا المصرفية الإسلامية في بريطانيا استمرت في تحقيق نتائج إيجابية وهي مرشحة بأن تحقق نتائج أفضل في السنوات المقبلة، لكن هذا متوقف على مدى قدرة المؤسسات المالية الإسلامية في بريطانيا على مواجهة التحديات التي تعترضها من حين لآخر خاصة في ظل العالم المتغير المتجه نحو بيئة رقمية.

### المبحث الرابع: واقع تطبيق الصيرفة الإسلامية في الجزائر

انفتحت الجزائر على العمل المصرفي الإسلامي في وقت متأخر نسبياً، إذ يعود تأسيس أول مصرف إسلامي في الجزائر في سنة 1991 من خلال تأسيس بنك البركة، وبعد سنوات طويلة تم تأسيس ثان بنك إسلامي في الجزائر في سنة 2008 ويتعلق الأمر بمصرف السلام-الجزائر.

في ظل الأزمة المالية العالمية التي عرفتها الجزائر في عام 2014، حاولت الحكومة الجزائرية كغيرها من العديد من الدول للاستفادة مما توفرها هذه الصناعة الفتية، فلجأت إلى توسيع إدماج الصيرفة الإسلامية في المنظومة المصرفية الجزائرية من خلال مدخل الشبابيك الإسلامية. وعليه سنحاول في هذا المبحث دراسة تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر بمختلف مساراتها.

#### المطلب الأول: نشأة وتطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر

لم تتطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر دفعة واحدة، وإنما كان ذلك على مراحل متعددة، فكانت بداياتها الأولى مع تأسيس مصرفين إسلاميين، بعدها لجأت بعض البنوك التقليدية الخاصة لتقديم منتجات الصيرفة الإسلامية جنباً إلى جنب منتجات الصيرفة التقليدية، لتتوسع إلى تحول المصارف التقليدية العمومية لممارسة عمليات الصيرفة الإسلامية من خلال مدخل الشبابيك الإسلامية بناء على النظام 20-02.

#### الفرع الأول: مراحل تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر

مرت الصيرفة الإسلامية في الجزائر بمراحل أساسية نوردتها حسب تسلسلها الزمني كما يلي:

##### أولاً: المرحلة الأولى قبل 1962

كان للجزائر سبق في طرح فكرة إنشاء أول مصرف إسلامي في العالم، ويعود ذلك إلى نهاية العشرينات من القرن العشرين حين دعا الشيخ "أبو اليقظان" أحد أعضاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين إبان الاستعمار الفرنسي إلى تأسيس بنك مبني على القواعد المقررة في الفقه الإسلامي، حيث كتب في هذا الشأن المقالة تحت عنوان "حاجة الجزائر إلى مصرف أهلي" وقد نشرت المقالة في صحيفة "وادي ميزاب" بتاريخ 29 يونيو 1928م، حيث دعا فيها كبار رجال الأعمال في المدن الجزائرية الكبرى

إلى بلورة فكرة إنشاء مصرف إسلامي وفق قواعد الفقه الإسلامي (بلعباس، 2013، الصفحات 4-5)، ولقد لقيت دعوته صدى وترحابا كبيرا من قبل رجال الأعمال القاطنين في عاصمة الجزائر، فقدموا ملفا كاملا لإنشاء المصرف ولقد سُمي باسم " البنك الإسلامي الجزائري " (فيشوش، 2022، صفحة 389)، كما قاموا بإعداد قانونه الأساسي وجمعوا رأس ماله الاسمي والعيني، وعُين رئيسا له السيد " عمر بوضربة" ومجلس إدارة المساهمين (بن حدو، 2019، صفحة 4)، وهذا ما يؤكد أن الجهة المسؤولة عن منح التراخيص لإنشاء البنوك والمؤسسات المالية لم ترفض الفكرة في بداية الأمر بل وطلبت منهم تكوين الملف كاملا بشقيه القانوني والمالي حتى يتجسد المشروع على أرض الواقع (بلعباس، 2013، صفحة 21)، لكن في النهاية هذا المشروع لم يرى النور لأن سلطات المستعمرة الفرنسية تظنت له وأجهضته، لأنها كانت ترى في ذلك خطرا يهدد مصالحها الحيوية، وكذا على مصالح المعمرين والبنوك التجارية التي تقوم معاملاتها على الفوائد الربوية (بن حدو، 2019، صفحة 4).

#### ثانيا: المرحلة الثانية من 1962 إلى 1990

في هذه الفترة وبعد تأميم البنوك الفرنسية غداة الاستقلال 1962م كانت هناك محاولة ثانية لإنشاء أول مصرف إسلامي في الجزائر، وقد أطلق عليه اسم " البنك الشعبي الإسلامي"، بهدف استغلال واستثمار الأرصدة النقدية، لكن في الأخير فشل هذا المشروع وذلك بسبب وجود تضارب في وجهات النظر حول تبعية هذا البنك والذي كان تابع لوزارة الأوقاف بدلا عن وزارة المالية بغية فصله عن أنظمة البنوك الربوية (فيشوش، 2022، صفحة 389).

#### ثالثا: المرحلة الثالثة من 1991 إلى 2019

تعتبر هذه المرحلة فترة الانطلاق الفعلي للصيرفة الإسلامية في الجزائر، فبعد صدور قانون النقد والقرض في عام 1990م والذي سمح بإنشاء بنوك خاصة في الجزائر، تم تأسيس بنكين إسلاميين في هما بنك البركة ومصرف السلام، كما شهدت هذه الفترة دخول بعض المصارف التقليدية الخاصة لعالم الصيرفة الإسلامية وذلك عن طريق تقديم بعض منتجات الصيرفة الإسلامية جنبا لجنب المنتجات التقليدية، وفيما يلي عرض لهذه المرحلة:

1- تأسيس المصارف الإسلامية: يعتبر بنك البركة أول بنك إسلامي تأسس في الجزائر إذ تعود فترة إنشائه إلى عام 1991، وبعد فترة طويلة دامت حوالي 17 سنة، تم تأسيس ثاني بنك إسلامي في الجزائر وهو مصرف السلام حيث تم إنشائه في عام 2008، وفيما يلي لمحة عن هذين البنكين.

-**بنك البركة الجزائري:** بنك البركة الجزائري هو أول بنك إسلامي ينشط في الجزائر ذو رأس مال مختلط (عام وخاص) بمساهمة كل من مجموعة البركة المصرفية (البحرين) وبنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر)، تم إنشائه في 20 ماي 1991 برأس مال 500.000.000 دج، وبدأ بمزاولة نشاطه بشكل رسمي في الفاتح من شهر سبتمبر 1991م (بنك البركة، 2023).

- **مصرف السلام:** مصرف السلام الجزائر بنك متعدد الوظائف والخدمات يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، يلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، يهدف المصرف لتقديم توليفة من الخدمات المصرفية متنوعة ومبتكرة في إطار الشريعة الإسلامية، تتكون شبكة فروع مصرف السلام حاليا من 23 فرعا منتشرا عبر مختلف ربوع الوطن، في انتظار افتتاح مزيد من الفروع، تماشيا مع رؤية واستراتيجية المصرف التي تسعى إلى توفير وتقريب خدماته المصرفية لمتعامله بأفضل جودة (مصرف السلام، 2023).

2- **فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية الخاصة:** منذ مدة شرعت العديد من البنوك التقليدية الخاصة في الجزائر بتقديم منتجات الصيرفة الإسلامية جنبا إلى جنب المنتجات التقليدية، ونذكرها فيما يلي:

-**بنك الخليج:** هو بنك بموجب القانون الجزائري ذو طبيعة عالمية، تأسس عام 2004، وبنهاية عام 2022 بلغت وكالات البنك 61 وكالة منتشرة على كامل التراب الوطني، يعزز البنك مكانته عاما بعد عاما إذ يعتبر أحد البنوك الخاصة التقليدية الرئيسية الثلاثة في الجزائر (بنك الخليج الجزائري، 2023).

وفي إطار سياسته الرامية لتلبية رغبات عملائه الذين لا يحبذون التعامل بالمنتجات الربوية افتتح البنك أول شبك إسلامي في سنة 2008 على مستوى العاصمة، ومن تم توسيع نشاطه في باقي الوكالات المنتشرة في مختلف الولايات، هذا ويرتكز نشاط التمويل الإسلامي في شبك AGB على صيغتي المرابحة والسلم فقط، ويتراوح حجم التمويل في السنوات الأخيرة بين 20 و30% (منصوري و آخرون، 2022، صفحة 1221).

- **بنك ترست -الجزائر:** هو عضو في مجموعة (NEST INVESTMENTS HOLDING) ومقرها قبرص، استثمرت المجموعة في مختلف قطاعات الأعمال بما في ذلك الخدمات المصرفية، المالية، التأمين وإعادة التأمين وتطوير العقارات والسياحة والتصنيع، المجموعة موجودة من خلال الشركات التابعة

لها في 22 دولة بما في ذلك: الجزائر، الو م أ، إسبانيا، قبرص، إنجلترا، الأردن، فلسطين، السعودية، البحرين ..، تم تأسيس البنك بموجب القانون الجزائري برأس مال خاص، بدأ بمزاولة نشاطه في أفريل 2003 برأس مال أولي قدر ب 750 مليون دينار، ليصل في عام 2021 إلى 20 مليار دج أي ما يعادل 145 مليون دولار أمريكي (Trust Bank Algeria, 2021, p. 11)، وبعد إصدار القانون التكميلي لسنة 2014 تم فتح نافذة إسلامية على مستوى البنك برأس مال مستقل عن رأس المال الخاص بالمعاملات التقليدية، تختص هذه النافذة بتقديم منتجين من المعاملات الإسلامية (نادي و مغتات، 2021، صفحة 416)، لكن لم يتم العمل بها إلا بعد مرور سنتين عن تأسيسها، أي بداية النشاط الفعلي للشباك الإسلامي كان سنة 2016، وارتكز تمويله أساسا على تقديم ثلاث منتجات إسلامية تمثلت في البيع الأجل وبدرجة أقل السلم والإجارة (منصوري و آخرون، 2022، صفحة 1221).

- **بنك الإسكان للتجارة والتمويل - الجزائر:** تم تأسيس البنك في أكتوبر 2003 بمساهمة كل من بنك الإسكان للتجارة والتمويل (الأردن) والشركة القابضة للاستثمارات الرأسمالية (البحرين) والشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية القابضة بالجزائر، يقوم البنك بتقديم تشكيلة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية والمصرفية لمخصصة للأفراد والشركات على حد سواء (Houssing Bank, 2023).

وسعيا منه في استقطاب المزيد من العملاء قام البنك في عام 2015م بإطلاق بعض منتجات الصيرفة الإسلامية جنا إلى جنب المنتجات التقليدية توفر لعملائه حلولاً تمويلية مثل: المرابحة، المشاركة، المضاربة، بيع السلم والاستصناع (بن زكة و شرون، 2022، صفحة 295)، ويهدف توسيع التعامل بالصيرفة الإسلامية، قام البنك بافتتاح أول وكالة مصرفية في "الروبية" مخصصة حكرًا لتقديم منتجات التمويل والاستثمار المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لتبدأ بمزاولة نشاطها رسمياً يوم 1 فيفري 2023 (Houssing Bank, 2023).

تجدر الإشارة إلى أن قرار تحول هذه البنوك لممارسة العمل المصرفي الإسلامي كان بناء على قرارات مجلس إدارة البنوك دون التشاور مع السلطات النقدية في الجزائر، وبدون وجود كذلك أي غطاء تشريعي أو قانوني ينظم عملها أو يتيح لها خيار التحول.

#### رابعا: المرحلة الرابعة من 2020 حتى 2022

وتعتبر هذه المرحلة مرحلة التوسع، إذ شهدت هذه الفترة دخول المصارف التقليدية العمومية لعالم الصيرفة الإسلامية من خلال فتح نوافذ إسلامية على مستواها بناء على النظام 20-02، كما تم توسيع الصيرفة الإسلامية على بعض البنوك التقليدية الخاصة، وفيما يلي عرض لهذه المرحلة:

**1- فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية العمومية:** تماشيا وأحكام النظام 20-02، شرعت البنوك العمومية التقليدية في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية من خلال مدخل فتح النوافذ الإسلامية على مستواها، ونذكر هذه البنوك على الترتيب حسب التسلسل الزمني لفتح هذه الشبائب كما يلي:

-البنك الوطني الجزائري (BNA): تأسس البنك الوطني بتاريخ 13 جوان 1966، يوفر بنك (bna) لزيائته المهنيين والمؤسسات العديد من حلول تمويلية تتلاءم مع جميع احتياجاتهم التي تساهم وبشكل فعال في إحراز التنمية الاقتصادية في المجتمع، مما جعله اليوم أحد أكثر البنوك الفاعلة في الساحة المصرفية الجزائرية، مع أكثر من 2.5 مليون زبون (البنك الوطني الجزائري، 2023).

وفي إطار رغبة البنك لدخول عالم الصيرفة الإسلامية وتماشيا مع أحكام النظام رقم 20-02 الذي يحدد عمليات البنك المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وشروط ممارستها، تحصل البنك على ترخيص لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية يوم الخميس 30 جويلية 2020، وقد طرح البنك مجموعة ثرية من صيغ الادخار والتمويل المتوافقة لتعاليم الشريعة الإسلامية، والتي تمت المصادقة عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية بالبنك ومن طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية (البنك الوطني الجزائري، 2023)؛ ليبدأ بمزاولة نشاط الصيرفة الإسلامية رسميا يوم 4 أوت 2020، وبهذا يكون البنك الوطني أول بنك عمومي في الجزائر يقوم بتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، ولتأطير هذا النشاط أنشئ البنك خلية التدقيق ولجنة الرقابة الشرعية للإفتاء في مدى مشروعية المعاملات المصرفية الإسلامية، بالإضافة إلى مديرية الصيرفة الإسلامية لتسيير النشاط التجاري للنافذة الإسلامية (Banque National d'Algérie, 2020, p. 14)

وبغية توسيع نشاط الصيرفة الإسلامية على المستوى الوطني قام البنك بفتح أول وكالة بنكية مخصصة حكرا لتقديم منتجات الصيرفة الإسلامية متمثلة في وكالة "حسين داي" رقم "365"، بالإضافة إلى فتح شبك إسلامي على مستوى وكالة "بريكة" رقم "340" (Banque National d'Algérie, 2021, p. 16) ، وبعد غرداية، غريس، شلف، حسين داي وتيزووزو قام البنك بافتتاح سادس وكالة مخصصة حكرا للصيرفة الإسلامية بوكالة "البيض" رقم "1210"، وبهذا ينظم هذا الصرح الجديد إلى الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية ليلعب عددها بنهاية سنة 2022 إلى ستة وكالات إضافة إلى 65 شبك إسلامي موزعة على مختلف وكالات البنك، وبذلك يسعى البنك إلى تلبية احتياجات المواطنين على أفضل وجه من جهة، وإلى تطبيق توجيهات السلطات العمومية من جهة أخرى (البنك الوطني الجزائري، 2022). ويقدم البنك باقة متميزة من المنتجات المتوافقة لأحكام الشريعة مقدمة للأفراد والمؤسسات والمهنيين، وهي كالتالي: (البنك الوطني الجزائري، 2022)

- ✓ **منتجات تمويلية:** وتتمثل في المرابحة العقارية، المرابحة للتجهيزات، المرابحة للسيارات، إجارة العتاد، إجارة عقارية منتهية بالتمليك، مرابحة للاستغلال، مرابحة للاستثمار، السبيل (حج)؛
- ✓ **حسابات ومنتجات استقطاب الموارد:** وتظم كل من: الحساب الإسلامي للودائع تحت الطلب، الحساب الجاري، حساب التوفير الإسلامي، وكذا حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد.

-**القرض الشعبي الجزائري (CPA):** القرض الشعبي الجزائري هو إحدى البنوك التجارية الرئيسية في الجزائر تم تأسيسه سنة 1966، يعد رأسماله الاجتماعي ملكية حصرية للدولة، حيث يقدر حاليا ب 48 مليار دج، يعتمد القرض الشعبي الجزائري على تنوع عروضه البنكية على اختلاف عناصره، القطاع الخاص، المؤسسات والمهنيين، لدينك (cpa) 159 وكالة بنكية موزعة على كامل التراب الوطني (القرض الشعبي الجزائري، 2023).

وتلبية لفئة هامة من عملائه وخدمة للاقتصاد الوطني شرع البنك في 25 أكتوبر 2020م رسميا في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية على مستوى وكالته رقم "174" بوادي حيدرة بالجزائر العاصمة، وبعد أن تحصل البنك على شهادة المطابقة الشرعية من طرف الهيئة الوطنية الشرعية الوطنية للإفتاء في الصناعة المالية الإسلامية، بالإضافة إلى حصوله على اعتماد بنك الجزائر (بن زكاة و شرون، 2022، صفحة 297)، ليكون بذلك ثاني بنك عمومي في الجزائر اعتمادا للصيرفة الإسلامية بعد البنك الوطني الجزائري. ويوفر البنك مجموعة من المنتجات الإسلامية موجهة للشركات والخواص، يمكن تقسيمها إلى صنفين أساسيين على النحو التالي: (القرض الشعبي الجزائري، 2023)

- ✓ **الصنف الأول:** ويتعلق الأمر بالحسابات للإيداع وتتمثل فيما يلي: حساب الاستثمار الإسلامي، حساب جاري إسلامي، حساب الصك الإسلامي، حساب التوفير الإسلامي.
- ✓ **الصنف الثاني:** ويتمثل في التمويلات الإسلامية، وتشمل ما يلي: المرابحة عقار، المرابحة سيارة، إجارة، المرابحة تجهيزات.

-**بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR):** بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو مؤسسة مالية تم تأسيسها في 13 مارس 1982 على شكل شركة مساهمة، يعمل "بدر بنك" على تدعيم التنمية الإقليمية في المجتمع، ويهتم أكثر بمجال الفلاحة، الصناعات الغذائية، الصيد البحري وتربية المائيات، وهي المجالات التي

تميزه عن باقي البنوك مما تجعله في ركب البنوك الأخرى ما يشكل دعما قويا للتنمية وتطوير الاقتصاد الوطني وتحسين مستواه (بنك الفلاحة والتنمية الريفية، 2023).

وتطبيقا لتوجيهات الحكومة لزيادة الاهتمام بالصيرفة الإسلامية تحصل البنك على شهادة المطابقة الشرعية من قبل الهيئة الشرعية للإفتاء للصناعة المالية بتاريخ 29 سبتمبر 2020 لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية (بنك الفلاحة والتنمية الريفية، 2020)، ليعلم بذلك البنك عن افتتاح أول وكالة بنكية مخصصة حكرا لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية على المستوى الوطني متمثلة في وكالة "بدر" بالبلدية (بنك الفلاحة والتنمية الريفية، 2022). ويوفر البنك صنفين من المنتجات المتوافقة لأحكام الشريعة الإسلامية موجهة للأفراد والمهنيين والمؤسسات، وهي على النحو التالي: (بنك الفلاحة والتنمية الريفية، 2020)

✓ **الصنف الأول:** يشمل مجموعة من المنتجات الخاصة بصيغة المرابحة والموجهة لتمويل مشاريع الاستثمار واحتياجات الاستغلال وعمليات التصدير، وتتمثل فيما يلي: المرابحة للصادرات؛ المرابحة للصفقات العمومية؛ المرابحة للمواد الأولية؛ المرابحة للمعدات المهنية؛ المرابحة لوسائل النقل.

✓ **الصنف الثاني:** خاص بالحسابات، ويشمل ما يلي: حساب التوفير أشبال إسلامي؛ حساب جاري إسلامي؛ حساب شيك إسلامي؛ حساب ادخار إسلامي؛ حساب توفير إسلامي.

-**الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP):** تأسس بنك (CNEP) في عام 1964 كبنك لتمويل السكن، في 1997 تم تغيير الوضع للبنك ليصبح بنكا عالميا، وفي عام 2018 تم رفع رأس مال البنك من 14 إلى 46 مليار دج، يعمل البنك على دعم جميع الجزائريين، أفراد مهنيين وشركات للمقيمين وغير المقيمين، المدخرين أو غير المدخرين في سبيل تحقيق مشاريعهم (CNEP Banque, 2023).

وبعد أن تحصل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط على شهادة المطابقة الشرعية من قبل الهيئة الوطنية الشرعية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية وكذا الاعتماد من طرف بنك الجزائر، باشر البنك رسميا في نوفمبر 2020 في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية من خلال نافذته الإسلامية (بن زكاة و شرون، 2022، الصفحات 297-298)، وفي إطار سياسته الرامية إلى توسيع اعتماد الصيرفة الإسلامية عمل البنك على فتح المزيد من الشبايك الإسلامية، حيث بلغت شبابيك الصيرفة الإسلامية

لبنك (CNEP) في سنة 2023م 47 شباكاً موزعة على مستوى فروع عبر التراب الوطني، بالإضافة إلى وكالة واحدة مخصصة حكرًا لتقديم منتجات الصيرفة الإسلامية (CNEP Banque, 2023)، ويوفر البنك ثلاث منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، تتمثل في إجازة تمليلية؛ حساب جاري إسلامي؛ حساب الشيك الإسلامي (CNEP Banque).

-**بنك الجزائر الخارجي (BEA):** تأسس بنك (BEA) بموجب المرسوم 67-204 المؤرخ في 1 أكتوبر 1967 برأسمال قدره 20 مليون دج، وقد أسندت له مهمة تمويل التجارة الخارجية بغية تدعيم الصادرات الجزائرية، وذلك من خلال منح القروض للاستيراد، وتأمين المصدرين الجزائريين، وتقديم الدعم المالي لهم (عزي، 2021، صفحة 303).

بعد أن تحصل البنك الخارجي على شهادة المطابقة الشرعية من طرف الهيئة الوطنية الشرعية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، باشر البنك بتدشين رسمي لأول نافذة إسلامية لتسويق منتجات التمويل الإسلامي يوم 30 ديسمبر 2021 على مستوى فرعه الرئيسي المتواجد بالجزائر العاصمة، بالتوازي مع ذلك قام البنك بإطلاق نافذتين إسلاميتين في وكالتي "عين الدفلة" و"العلمة" (Banque Exétérieure d'Algérie, 2021)، كما عمل البنك على توسيع فتح الشبايك الإسلامية على مختلف وكالاته الموزعة عبر التراب الوطني.

ومن بين المنتجات التي يقدمها بنك (BEA) لعملائه نذكر ما يلي: مرابحة السيارات؛ المرابحة العقارية؛ مرابحة السلع الاستهلاكية؛ بالإضافة إلى حساب التوفير الإسلامي؛ الحساب الجاري الإسلامي، حساب إيداع استثماري غير مقيد (Banque Exétérieure d'Algérie, 2021).

- **بنك التنمية المحلية (BDL):** بنك التنمية المحلية هو بنك عمومي مكون من 155 وكالة منتشرة بإحكام على المستوى التراب الوطني، منها 147 وكالة مكلفة بتسيير العمليات البنكية التي وضعت تحت مسؤوليتها و6 وكالات متخصصة في منح قرض على الرهن، وهو نشاط الذي ينفرد به بنك التنمية المحلية ويميزه عن باقي البنوك الأخرى، يسعى (BDL) إلى المشاركة الفعالة في تطوير الاقتصاد الوطني ويهتم أكثر في تدعيم وتعزيز الاستثمار، من خلال تمويله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة في جميع القطاعات بتنوعها (بنك التنمية المحلية، 2023).

في 24 جانفي 2021 تحصل البنك على شهادة المطابقة الشرعية من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية (بنك التنمية المحلية، 2023)، ليعلن بذلك البنك عن افتتاح أول نافذة إسلامية يوم 10 جانفي 2022 متمثلة في نافذة "البديل" لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية (بن زكة و شرون، 2022، صفحة 298). ويقدم البنك مجموعة من المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية موجهة للمهنيين، المؤسسات والخواص، وهي مقسمة إلى صنفين على النحو التالي: (بنك التنمية المحلية، 2023)

✓ **الصنف الأول:** التمويلات وتشمل ما يلي: مرابحة استثمار، مرابحة استغلال، مرابحة سيارة، مرابحة استهلاك؛ إجارة منتهية بالتمليك.

✓ **الصنف الثاني:** الحسابات وتشمل ما يلي: حساب الصك، حساب ادخار، حساب جاري، حساب الودائع للاستثمار المضاربة.

**2-توسيع فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية الخاصة:** على عكس بعض البنوك التقليدية الخاصة التي قررت تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية بناء على قرارات مجلس إدارة البنوك، هناك بعض البنوك لم تعمل على فتح نوافذ إسلامية إلا بعد صدور النظام 20-02، ويعتبر المؤسسة العربية المصرفية مثال على ذلك، وفيما يلي لمحة عن هذا البنك.

-**المؤسسة العربية المصرفية:** تأسس بنك ABC في البحرين في سنة 1980 ويتواجد في خمس قارات حول العالم، وذلك عبر شبكته الواسعة من الشركات التابعة والفروع والمكاتب التمثيلية المنتشرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا وآسيا والأمريكيتين، تستجيب رغبة المجمع للاحتياجات المختلفة للسوق الجزائرية وتتجسد من خلال إنشاء مكتب تمثيلي في عام 1995، ما مكن البنك ABC من تطوير وتعزيز روابط التعاون مع المؤسسات المالية الجزائرية، ونظرا لنتامي اهتمام مجمع بنك ABC بالسوق الجزائرية فقد تحول المكتب التمثيلي إلى بنك كامل في ديسمبر 1998، بقرار من مجلس النقد والقرض في 24 سبتمبر 1998، وهكذا نشأت المؤسسة العربية المصرفية -الجزائر-، التي تم تسميتها تحت الاسم التجاري لبنك ABC الجزائر، وبذلك أصبح أول بنك خاص دولي يستقر في الجزائر، بدأ نشاطه في 2 ديسمبر 1998 مع افتتاح وكالته الرئيسية في بئر مراد رايس (Bank ABC, 2023).

وبعد صدور اللوائح المتعلقة بتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر تحت النظام 20-02 والتعليمة 2020/03، تحصل بنك المؤسسة العربية المصرفية على ترخيص من طرف بنك الجزائر لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، وذلك من خلال عرض تجاري يقدم 14 منتج متوافق مع أحكام

ومبادئ الشريعة الإسلامية تلبية لاحتياجات العملاء من رجال الأعمال، المهنيين والأفراد، وبذلك افتتح البنك أول نافذة إسلامية على مستوى وكالته في "بير مراد رابيس" بالجزائر العاصمة في فبراير 2021م، ليكون بذلك أول بنك خاص يفتح نافذة إسلامية في الجزائر، وقد تتميز هذه النافذة بإطار تنظيمي وتشريعي محكم يضمن استقلالية نشاط النافذة الإسلامية عن نشاط البنك التقليدي الرئيسي ( Bank ABC , 2021, p23 ) التقرير السنوي وذلك تنفيذاً للقوانين الواردة في النظام 02-20، وفي إطار سياسته الرامية إلى توسيع التعامل بالصيرفة الإسلامية افتتح بنك ABC نافذة أخرى "البراق" على مستوى وكالة البنك بمدينة سطيف يوم 2022/07/18م، مخصصة حكرًا لتقديم منتجات الصيرفة الإسلامية (Bank ABC, 2023)، ووفاء لالتزاماته يواصل البنك التوسع في نشاط الصيرفة الإسلامية مع افتتاح شبك آخر مخصص لتقديم منتجات الصيرفة الإسلامية على مستوى وكالة البنك بمدينة الشلف يوم 2022/10/30 (Bank ABC, 2023). كما يهدف البنك إلى توسيع نطاق عرض منتجات الصيرفة الإسلامية في جميع شبكة وكالات البنك.

#### الفرع الثاني: دوافع تحول المصارف التقليدية لفتح نوافذ إسلامية

هناك العديد من الأسباب التي دفعت بالحكومة الجزائرية لتوسيع إدماج الصيرفة الإسلامية في منظومتها المصرفية من خلال مدخل النوافذ الإسلامية، ويمكن حصر أهم هذه الدوافع في النقاط التالية:

**1- استقطاب الموارد المالية الموازية داخل الاقتصاد الرسمي:** يعاني النظام المصرفي الجزائري من هروب الأموال إلى خارج الدائرة النقدية الرسمية، فهناك فئة شعبية كثيرة تستثمر أموالها في السوق غير الرسمي، وهذا ما يؤثر على سرعة دوران النقود وكذا كمية الكتلة النقدية المتداولة في الجهاز المصرفي، (بن ضيف، 2022، صفحة 323)، حيث تشير الدراسات بأن الموارد المالية المتداولة في السوق الموازي لا تقل عن 40% من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية، أما في الجزائر فهي تزيد عن 80 مليار دولار، وتشير الأرقام الرسمية لمحافظة بنك الجزائر إلى أن الكتلة النقدية المتداولة خارج الدائرة البنكية بلغت 4780 مليار دج في سنة 2017 وهي تقترب من 50 مليار دولار (ولهي، 2021، صفحة 102)، على عكس في المصارف الإسلامية أين نجد أن الأموال المستقطبة فيها أكبر بكثير من تلك الأموال المستقطبة في المصارف التقليدية، وهذا يرجع إلى أن المصارف الإسلامية لها العديد من الآليات

لاستقطاب الأموال وتعتبر من أهمها آلية عملها القائمة على المشاركة في الربح والخسارة (الغنم بالغرم) وهو أساس عمل المصارف الإسلامية (بن ضيف، 2022، صفحة 328).

كما كشفت العديد من الدراسات أن عدم تعامل الأفراد مع البنوك التقليدية تعود لدواعي ربوية، ومن هنا أدركت الحكومة أن الحل الوحيد لاستقطاب الأموال داخل البنوك هو توسيع الاعتماد على الصيرفة الإسلامية خصوصا بعد أن فشلت الآليات التي تم وضعها سابقا كالامتثال الضريبي الطوعي الذي أقرته الحكومة بموجب القانون المالية التكميلي لسنة 2015 والذي يقتضي بإيداع الأموال داخل البنوك مقابل دفع ضريبة جزافية مخفضة تقدر ب 7% كضريبة عن السنوات السابقة والذي لم يحقق الهدف المنشود، ونفس الشيء ينطبق على القرض الوطني للنمو الاقتصادي الذي جاء به في سنة 2016 وهو عبارة عن قرض سندي طرحته الحكومة على نوعين: سندات بمعدل فائدة سنوي 5% يبلغ أجلها 3 سنوات وسندات بمعدل فائدة سنوي 5.75% لمدة 5 سنوات والذي لم يكن له أي أثر ايجابي ملموس (ناصر، 2022، صفحة 344). لذلك سارعت السلطات إلى الانفتاح أكثر على الصيرفة الإسلامية سعيا منها لاستقطاب الأرصدة النقدية المتداولة خارج الدائرة النقدية.

**2- الدوافع العقائدية:** إن تشكيلة المجتمع الجزائري منذ أزمنة تشكيلة إسلامية، والمجتمع الجزائري مجتمع مسلم، وتتجه رغبة الشعوب المسلمة دائما أن تكون معاملاتها المالية متوافقة ومقاصد الشريعة الإسلامية بعيدا عن الشبهات، وانطلاقا من هذا المنطلق فلا بد من إيجاد البيئة المناسبة في الجزائر لتوسيع العمل المصرفي الإسلامي تلبية لرغبات فئة كبيرة من العملاء الذين لا يحبذون التعامل مع المصارف التقليدية لدواعي دينية ويريدون منتجات مالية تتطابق مع معتقداتهم الدينية، لهذا لوحظ أن المصارف التي تتبنى العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر كان عليها إقبالا كبيرا على معاملاتها رغم ما فيها وما عليها من أخطاء ناتجة عن عوامل متعددة (بن ضيف، 2022، صفحة 323). فالعامل الديني يعتبر من بين أهم دوافع التوجه نحو إنشاء نوافذ إسلامية على مستوى البنوك التقليدية.

**3- الإرادة السياسية لدى الحكومة الجزائرية:** كانت هناك نية من طرف الحكومة الجزائرية للدخول عالم الصيرفة الإسلامية، وقد تم التعبير عن هذه الإرادة في العديد من المناسبات حيث كان أولها تصريح رئيس الوزراء الجزائري "أحمد أويحي" آنذاك في سنة 2017 بقوله "إن العمل بالصيرفة الإسلامية يدخل ضمن توجيهات الحكومة لتطوير المنظومة المالية وتنويع منتجاتها وخدماتها، وأكد أن الصيرفة الإسلامية

سيتم العمل بها وتعميمها بشكل تدريجي بالاعتماد على طرق علمية ودقيقة في إطار مبادئ الشريعة الإسلامية " (خليفة و عبد الرحمان، 2022، صفحة 365). وبهذا أصبح لدى الحكومة الجزائرية علم و يقين بأن هذا التوجه سليم بعد أن كان هذا الاعتقاد من قبل مرفوض على طاولة الحكومات المتعاقبة.

**4- محاولة التعويض عن إيرادات الجباية البترولية المدرجة في صندوق ضبط الإيرادات:** كما هو معلوم أن صندوق ضبط الإيرادات كان مصدر تمويله الأساسي يتأتى من فائض الجباية البترولية، فبعد انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية سنة 2014، انخفضت إيرادات هذا الصندوق الذي كان يستغل لتغطية العجز المالي للخزينة العمومية، وبهذا بحثت الحكومة الجزائرية عن بدائل تمويلية لتغطية هذا العجز فتجهت نحو توسيع ادماج الصيرفة الإسلامية في المنظومة المصرفية الجزائرية (ولهي، 2021، الصفحات 99-100).

**5- التخلص من التمويل غير التقليدي:** في سنة 2017 تم تعديل الأمر 03-11 للمرة الثانية بموجب القانون 17-10، حيث سمح هذا التعديل لبنك الجزائر وكإجراء استثنائي ولمدة خمس سنوات، بشراء السندات المالية مباشرة عن الخزينة العمومية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة في توفير موارد مالية للحكومة تمكنها من تغطية احتياجات تمويل الخزينة (بن ضيف، 2022، صفحة 320). وقد تم تعليق هذا الإجراء بداية من عام 2019 بعد الآثار السلبية الكبيرة المترتبة عنه. من هنا أصبحت الحاجة ملحة لدى الحكومة الجزائرية بتوسيع إدماج الصيرفة الإسلامية في منظومتها المصرفية كخيار حتمي وضروري لتغطية العجز العام.

## المطلب الثاني: تقنين الصيرفة الإسلامية في الجزائر

بالرغم من أهمية تقنين عمليات الصيرفة الإسلامية في أي بلد، إلا أن الجزائر ضلت غافلة عن هذا الجانب لسنوات عدة حيث ضلت المصارف الإسلامية تعمل في بيئة تقليدية، وقبل عام 2018 لم يكن هناك أي نص تشريعي أو تنظيمي ينظم عمل الصيرفة الإسلامية في الجزائر. وفي إطار استراتيجية عملية من طرف الحكومة تهدف إلى توسيع ادماج الصيرفة الإسلامية في المنظومة المصرفية الجزائرية، تم ابتداء من سنة 2018 وضع بعض الأطر القانونية والشرعية والجبائية في سبيل تنظيم وتطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر.

### الفرع الأول: الإطار القانوني والشرعي للصيرفة الإسلامية في الجزائر

رغم ظهور الصيرفة الإسلامية في الجزائر يعود إلى تاريخ 1991، إلا أن العمل المصرفي الإسلامي ظل يخضع لنفس القوانين والتشريعات التي تطبق على العمل المصرفي التقليدي دون تمييز، وبعد مرور حوالي 27 سنة عن أول ظهورها وبعد أن تزايدت الدعوات من قبل المختصين بأهمية تقنين عمل الصيرفة الإسلامية في الجزائر، تم إصدار النظام 02-18 في سنة 2018م كأول قانون ينظم العمل المصرفي الإسلامي، ليتوالى بعده إصدار النظام 02-20 في سنة 2020 والذي ألغى القانون السابق، وتدعم بالتعليمة رقم 03-2020 في ذات السنة، ثم جاء القانون النقدي والمصرفي رقم 09-23 المؤرخ في 21 يوليو من سنة 2023 خلفا للأمر 03-11 من قانون النقد والقرض، والذي تضمن بعض المواد في سبيل تقنين الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وفيما يلي تفصيل لأهم الأطر القانونية والشرعية المنظمة لعمل الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

### أولاً: الإطار القانوني للصيرفة الإسلامية في الجزائر

تتمثل القوانين الناضمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر فيما يلي:

#### 1- قراءة تحليلية للنظام 02-18

منذ ظهور الصيرفة الإسلامية في الجزائر في سنة 1991م، إلا أنها لم تحظى بأي نص تشريع أو قانوني ينظم عملها إلا في سنة 2018، أين تم إصدار أول نص تشريعي في تاريخ المصرفية الإسلامية في الجزائر، ويتعلق الأمر بالنظام 02/18 الذي يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية

المتعلقة "بالصيرفة التشاركية" من طرف البنوك والمؤسسات المالية، يحتوي هذا النظام على اثنا عشر مادة، ووفقا لنص المادة الأولى يهدف هذا النظام إلى تحقيق نقطتين أساسيتين نذكرهما فيما يلي:(النظام 02-18، 2018، صفحة 1)

- ✓ تحديد القواعد المطبقة على المنتجات التشاركية التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد أي فوائد؛
- ✓ تحديد شروط منح الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر، للمصارف والمؤسسات المالية المعتمدة للقيام بالعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية.

-**مضامين النظام 02-18**: بغية تحقيق هذه الأهداف جاء هذا النظام بمجموعة من الأحكام، يمكن حصر أهمها في النقاط التالية: (النظام 02-18، 2018، الصفحات 4-5)

- **طبقا لنص المادة 2**: ذكر بنك الجزائر أن العمليات المصرفية المتعلقة "بالصيرفة التشاركية" هي تلك المعاملات التي تندرج ضمن فئات العمليات المذكورة في المواد من 66 إلى 69 من الأمر 03-11 المؤرخ في 23 غشت 2003 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم، وتتمثل هذه العمليات في : عمليات تلقي الأموال، عمليات توظيف الأموال، عمليات التمويل والاستثمار والتي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد أي فوائد، وتخص هذه العمليات المنتجات التالية: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإيجارة، الاستصناع، السلم وكذا الودائع في حسابات الاستثمار. المتعلق بقانون النقد والقرض. **وكتعقيب على هذه المادة** نجد أن بنك الجزائر لم يرخص بتسويق باقي المنتجات الأخرى، خاصة تلك التي تتعلق بتمويل القطاع الفلاحي كالمزارعة والمغارسة والمساقاة.

- **في نص المواد (3 ، 4 ، 5 ، 6 ، 7)**: حدد بنك الجزائر مجموعة من الشروط الواجب توفرها للمصارف و للمؤسسات المالية الراغبة في تقديم منتجات الصيرفة التشاركية، وتتمثل أهم هذه الشروط فيما يلي:(النظام 02-18، 2018، صفحة 2)

- **طلب الترخيص المسبق موجه إلى بنك الجزائر**: ويتكون ملف الحصول على الترخيص على ما يلي:
- بطاقة وصفية للمنتج؛

- رأي مسؤول رقابة المطابقة للمصرف أو المؤسسة المالية؛

- تحديد الإجراءات الواجب اتخاذها لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية والمحاسبية لشباك الصيرفة التشاركية عن باقي أنشطة المصرف أو المؤسسة المالية وذلك طبقاً للأحكام المنصوص عليها في المواد 5، 6، 7، فالفصل المحاسبي بين "شباك المالية التشاركية" والأنشطة الأخرى للبنك أو المؤسسات المالية يتحقق من خلال استقلالية حسابات الزبائن ضمن "شباك المالية التشاركية" عن باقي حسابات زبائنهم كما تنص عليه المادة 5، أما استقلالية "شباك المالية التشاركية" عن باقي أنشطة المصرف أو المؤسسة المالية فيتجسد من خلال تنظيم ومستخدمين مخصصين حصرياً لذلك وفقاً ما نصت عليه المادة 6، وفي حالة تعدد "شباك المالية التشاركية" ضمن نفس المصرف المعتمد أو نفس المؤسسة المالية يجب التعامل مع "شبابيك المالية التشاركية" هذه ككيان واحد، كما نصت عليه المادة 7.

-**الحصول على شهادة مطابقة المنتج لأحكام الشريعة الإسلامية:** بعد الحصول على الترخيص من طرف بنك الجزائر، يتعين على هذه المصارف والمؤسسات المالية الحصول على شهادة مطابقة المنتج لأحكام الشريعة من قبل الهيئة الوطنية المؤهلة قانونياً كما تنص عليه المادة الرابعة. **وكتعقيب على هذه المادة نجد أنه كان الأولى الحصول على هذه الشهادة قبل الحصول على الترخيص، ليتم إرفاق هذه الشهادة مع ملف الحصول على الترخيص من قبل بنك الجزائر، وكملاحظة ثانية نجد أن بنك الجزائر لم يحدد بالضبط اسم هذه الهيئة وترك الأمر غامضاً حولها، كما اكتفى بوجود هيئة رقابة شرعية قبيلة للمنتج ولم يشير إلى ضرورة وجود هيئة رقابة شرعية بعدية للإفتاء في مدى مشروعية المعاملات المالية ضمن هيكل شباك الصيرفة التشاركية.**

مما سبق يمكن القول أنه وبالرغم من النقائص والأخطاء التي شابت هذا النظام، إلا أنه يعتبر أول خطوة نحو تقنين العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر، مما سيساهم هذا بدون شك في توسيع اعتماد الصيرفة الإسلامية في المنظومة المصرفية في الجزائر.

## 2- قراءة تحليلية للنظام 20-02

بعد مرور حوالي سنة ونصف من صدور النظام 18-02 ونظراً للنقائص الكبيرة الذي اكتنفه ومع الحاجة الملحة لإدماج الصيرفة الإسلامية في الجهاز المصرفي الجزائري، تم إصدار النظام 20-02 بتاريخ 15 مارس 2020 المتعلق بتحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية ملغياً بذلك النظام السابق (18-02)، جاء هذا النظام

هادفا إلى تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، وشروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية مع سد الثغرات التي شابت النظام 02/18.

**1-2 مضامين النظام 02-20:** جاء هذا النظام بمجموعة من الأحكام بهدف إصلاح المنظومة المصرفية الإسلامية في الجزائر كمحاولة منه لتغطية الأخطاء والنقائص التي شابت النظام 02-18، يحتوى هذا النظام على 24 مادة، يمكن حصر أهمها فيما يلي: (النظام 02-20، 2020، الصفحات 7-11)

**-المادة الثانية:** قدم تعريف للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وعرفها على أنها " كل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد". **وكتعقيب على هذه المادة** نجد أن هذا التعريف ناقص فالعمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد ربوية فقط، وإنما يتعدى ذلك إلى أن تكون جميع المعاملات المالية والمصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

**- من المواد 4 إلى 12:** وعلى عكس النظام 02-18 الذي قام بعد منتجات الصيرفة الإسلامية، نجد أن هذا النظام قدم تعريفات لهذه المنتجات، وأضاف منتج جديد وهو حسابات الودائع.

**- المادة 14:** في شروط فتح النوافذ الإسلامية وعلى عكس النظام 02-18 الذي أقر الحصول على شهادة المطابقة الشرعية إلى ما بعد الحصول على الترخيص من طرف بنك الجزائر، نجد أن هذا النظام قد تدارك هذا الأمر، واشترط الحصول أولا على شهادة المطابقة الشرعية من طرف الهيئة الشرعية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، ليتم إرفاق هذه الشهادة في ملف الحصول على الترخيص من قبل بنك الجزائر وهذا هو الصحيح.

**- المادة 15:** وعلى عكس النظام 02-18 الذي غاب فيه تعيين هيئة الرقابة الشرعية داخل البنك أو المؤسسة المالية، نجد أن هذا النظام (02-20) قد تدارك هذا الأمر واشترط على البنوك والمؤسسات المالية التي ترغب دخول عالم الصيرفة الإسلامية إنشاء هيئة رقابة الشرعية داخلية، شريطة أن تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل، يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة، يتمثل دورها في رقابة نشاطات البنك أو المؤسسة المالية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية للتأكد من مدى مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية.

- **المادة 17:** قدم تعريف لشباك الصيرفة الإسلامية، وعرفه كالتالي " هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلفة حصريًا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية"، كما شدد بنك الجزائر في هذه المادة على ضرورة تحقيق الاستقلالية المالية والمحاسبية بين شباك الصيرفة الإسلامية وباقي أنشطة البنك أو المؤسسة المالية، كما حدد آليات الفصل وفق ما تم تبيانه في نص المواد 5، 6 و7 من النظام 02/18 دون إحداث أي تغيير.

**2-2 إيجابيات النظام 20-02:** بالرغم من النقائص التي تضمنها هذه النظام، إلا أنه جاء بمجموعة من النقاط الإيجابية نذكر أهمها في النقاط التالية:

- جاء هذا النظام بنفس جديد للساحة المصرفية الجزائرية بصفة عامة والصناعة المصرفية الإسلامية بصفة خاصة، إذ يعد هذا النظام أول نظام تم العمل به لتنظيم العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر بعد أن تم إلغاء النظام السابق 18-02 والذي بقي حبرا على ورق ولم يتم العمل به نهائيا، ومن شأن هذا النظام (20-02) أن يتعزز بأنظمة أخرى تكون مكملة له؛

- إن تأسيس الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء في مدى مشروعية المنتجات المالية الإسلامية بالإضافة إلى وجود الهيئة الشرعية لكل بنك أو مؤسسة مالية ترغب في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية، سيضيف هذا المزيد من الثقة والطمأنينة للمدخرين بشأن مشروعية شبابيك الصيرفة الإسلامية مما سيساهم هذا أكثر في تعبئة الادخار المحلي (الليحاني، 2020، صفحة 78)؛

- عالج هذا النظام أهم الجوانب الذي يبني عليها النظام المصرفي الإسلامي وهي قضية الفصل المالي والإداري والمحاسبي بين شبابيك الصيرفة الإسلامية وباقي الهياكل الأخرى للبنك التقليدي، وقد تجلّى هذا من خلال توضيح تلك الآليات التي يمكن للشبابيك الإسلامية أن تأخذ بها لضمان تحقيق الاستقلالية المالية والإدارية والمحاسبية لهذه الشبابيك، بما يحدد معالم ممارسة العمل المصرفي الإسلامي من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ويرفع الكثير من الشبهات والغموض الذي يحوم حول هذه الشبابيك، كما أنه سيساهم في خلق الاطمئنان في نفوس العملاء للتعامل مع هذه الشبابيك بكل ثقة (بوحضر، 2021، صفحة 417).

**2-3 سلبيات النظام 02-20:** بالرغم من الجوانب الإيجابية التي تضمنها النظام 02-20 ، إلا أنه يحمل في طياته العديد من الأخطاء والنقائص، نذكر أهمها فيما يلي:

- لم يشير هذا النظام إلى توضيح العلاقة الموجودة بين الشبائيك الإسلامية وبنك الجزائر، مما يعني أنها ستخضع لنفس المضامين التي تطبق على المصارف التقليدية الأخرى، سواء ما تعلق بالمعايير الاحترازية أو أدوات السياسة النقدية، وهذا يعني أن هذه الشبائيك ستواجه نفس مصاعب البنوك الإسلامية الأخرى العاملة في الجزائر، إذ أن بنك الجزائر لا يراعي خصوصية الصيرفة الإسلامية المتميزة وبالتالي تبقى العلاقة بين بنك الجزائر والصيرفة الإسلامية غامضة حتى الآن (بوحضر، 2021، صفحة 418)؛

- هذا النظام لم يضيف أي شيء جديد للمصارف الإسلامية العاملة في الجزائر، وإنما جاء خصيصا لخدم البنوك التقليدية والمؤسسات المالية التي ترغب الولوج لعالم الصيرفة الإسلامية من خلال فتح نوافذ إسلامية على مستواها.

مما سبق يمكن القول أن النظام 02-20 وبالرغم من النقائص الواردة فيه، إلا أنه يحمل في طياته العديد من النقاط الإيجابية والتي سبق وأن ذكرناها سالفا، مما يساهم هذا بدون شك في توسيع إدماج الصيرفة الإسلامية في المنظومة المصرفية الجزائرية، كما نأمل أن يكون هذا النظام نقطة تحول هام في مسار الصيرفة الإسلامية الجزائرية، شريطة أن يتدعم هذا النظام بأنظمة أخرى تعالج القصور الموجودة فيه.

**3- التعليم رقم 03-2020:** بعد أيام من صدور النظام 02-20 تعزز هذا النظام بتعليمية أخرى صادرة عن بنك الجزائر وهي التعليم رقم 03-2020 المؤرخة بتاريخ 2 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وقد جاءت هذه التعليمية بشروط أكثر تفصيلا حول تعريف منتجات الصيرفة الإسلامية بمختلف أنواعها وصيغها، وكيف يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تطبق هذه المنتجات على أرض الواقع بشكل صحيح لتجنب الوقوع في الشبهات والأخطاء (التعليمية رقم 03-2020، 2020).

**4- القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09:** جاء القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 الصادر بتاريخ 21 يوليو 2023 ليلغي أحكام وقوانين الأمر 03-11 من قانون النقد والقرض. يعتبر هذا القانون ذو طابع شمولي ولا يميز بين نوعية المصارف، وعليه فإن المصرفية الإسلامية هي الأخرى ستخضع

لمضامين هذا القانون، والذي تضمن بعض الأحكام الخاصة لممارسة عمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

**4-1 تعريف القانون النقدي والمصرفي:** تم الموافقة على قانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 بتاريخ 21 يونيو سنة 2023 من قبل رئيس الجمهورية "عبد المجيد تبون"، وقد جاء هذا القانون حتى يتماشى مع التغيرات الراهنة والمستقبلية التي تحدث على الساحة المصرفية العالمية، حيث تضمن هذا القانون 7 أبواب بإجمالي 176 مادة، حيث شملت المسائل المتعلقة بكل من: النقد؛ هيكل بنك الجزائر وتنظيمه وعملياته وصلاحياته؛ تشكيلة وصلاحيات المجلس النقدي والمصرفي، تنظيم العمل المصرفي؛ رقابة البنوك والمؤسسات المالية؛ الصرف وحركات رؤوس الأموال... الخ. يهدف القانون بالدرجة الأولى إلى تعزيز حوكمة النظام المصرفي، فتح مكاتب الصرف، إمكانية إطلاق العملة الرقمية لبنك الجزائر، إنشاء بنوك رقمية سعياً منه لعصرنة النظام البنكي الجزائري، كما أكد النظام على أهمية توسيع إدماج الصيرفة الإسلامية في المنظومة المصرفية الجزائرية، وبذلك ألغي قانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 الأمر رقم 03-11 من قانون النقد والقرض (قانون رقم 23-09، 2023).

**4-2 مضامين القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 المتعلقة بالصيرفة الإسلامية:** كان للصيرفة الإسلامية نصيباً من مضامين هذا النظام، حيث جاء هذا النظام ببعض المواد المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقد جاءت هذه المواد متفرقة، ويمكن حصرها فيما يلي: (قانون رقم 23-09، 2023)

- **المادة 68:** في نص هذه المادة ذكر بنك الجزائر أن العمليات المصرفية تتضمن كل عمليات تلقي الأموال من الجمهور وعمليات القرض، وأضاف إليها العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية بشكل صريح جداً، بعد أن كان يسميها من قبل في الأمر 03-11 من قانون النقد والقرض بعمليات التمويل والاستثمار والتي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد؛

- **المادة 71:** أشار بنك الجزائر في هذه المادة إلى مفهوم عمليات الصيرفة الإسلامية، حيث عرفها كما يلي "هي كل عملية تقوم بها البنوك أو الشبابيك الإسلامية المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية". وكتعقيب على هذه المادة نجد أن هذا التعريف أوسع من التعريف الوارد في النظام 02-02، فلما نقول في التعريف "المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية" فهي تشمل نبذ التعامل بالربا في كل عملياتها بالإضافة إلى الضوابط الشرعية الأخرى التي يقوم عليه العمل المصرفي الإسلامي، وهذا التعريف هو الأصح،

على عكس النظام 02-20 الذي لم يشير إلى ضرورة المطابقة لأحكام الشريعة بتاتا في تعريفه للعمليات المصرفية الإسلامية.

**المادة 72:** طبقا لنص هذه المادة أشار النظام إلى تحديد البنوك والمؤسسات المالية التي يمكنها من ممارسة عمليات الصيرفة الإسلامية، كما أكد على ضرورة تحقيق الاستقلالية المالية والإدارية والمحاسبية في حال تم تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية من خلال شبابيك الصيرفة الإسلامية، وليس في بنك أو مؤسسة مالية مخصصة حكرا لممارسة عمليات الصيرفة الإسلامية؛

**المادة 73:** أشار النظام في هذه المادة إلى شروط تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، وأشار إلى شرطين أساسيين، الشرط الأول يتطلب الحصول مسبقا على شهادة المطابقة الشرعية من قبل الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، والثاني يتطلب الحصول على ترخيص من طرف بنك الجزائر. وهذا تأكيدا لما ورد في نص المادة 14 من النظام 02-20؛

**المادة 134:** في هذه المادة أشار القانون إلى ضرورة اشتراك البنوك والمؤسسات المالية التي تمارس عمليات الصيرفة الإسلامية في تمويل صندوق ضمان الودائع المصرفية شأنها شأن باقي البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، شريطة أن يراعي الصندوق خصوصية الصيرفة الإسلامية بتخصيص صندوق خاص بها، لتفادي اختلاط أموال الصيرفة الإسلامية مع أموال الصيرفة التقليدية.

**المادة رقم 72 والمادة رقم 90:** طبقا لنص المادتين نجد أن القانون فتح المجال لإمكانية إنشاء بنوك أو مؤسسات مالية رقمية تكون مخصصة حكرا لتقديم منتجات الصيرفة الإسلامية.

**3-4 تلاءم القانون النقدي والمصرفي رقم 09-23 مع الصيرفة الإسلامية:** ينظم القانون النقدي والمصرفي رقم 09-23 السوق المصرفية والنقدية في الجزائر، وتقع تحت طائلته أيضا الصيرفة الإسلامية، والمنتجع لأحكام هذا القانون لا يرى فيه الكثير من المعوقات لممارسة الصيرفة الإسلامية في الجزائر، بل هناك مجال أوسع لإقامة مثل هذا النوع من الأنشطة سواء من خلال إنشاء بنوك ومؤسسات مالية جديدة تكون مخصصة حصريا لممارسة عمليات الصيرفة الإسلامية أو من خلال فتح شبابيك إسلامية على مستوى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، غير أنه وإن لم يعارض إنشاء مؤسسات الصيرفة الإسلامية وأكد على ضرورة توسيع إدماج الصيرفة الإسلامية في المنظومة المصرفية الجزائرية، إلا أنه جاء مخيبا للأمال للمهتمين بشؤون الصيرفة الإسلامية ولم يأتي بالجديد لتقنين عمل الصيرفة

الإسلامية في الجزائر، حيث لم يمنحها الأطر القانونية والشرعية والتشريعية الكافية تمكنها من ممارسة عملياتها في إطار أحكام الشريعة الإسلامية، فالملاحظ لمضامين المواد المتعلقة بعمليات الصيرفة الإسلامية من هذا القانون نجد أن أغلبها تم استساخها من النظام 20-02 مع إضافة جزئيات صغيرة جدا، فكان من الأجدر أن يأتي هذا النظام بأحكام جديدة تعالج القصور الموجودة في النظام 20-02 حتى تكمله، خاصة ما تعلق بأدوات رقابة بنك الجزائر على المصارف الإسلامية.

### ثانيا: الإطار الشرعي للصيرفة الإسلامية في الجزائر

فيما يخص مسألة الامتثال الشرعي للصيرفة الإسلامية في الجزائر، نجد أنه بمجرد صدور النظام 20-02 الذي أصدره بنك الجزائر بتاريخ 15 مارس 2020 الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، سارع المجلس الإسلامي الأعلى لعقد اجتماع فوري مع مجموعة أعضائه بتاريخ 1 أبريل 2020، للتمعن في أحكام هذا النظام (20-02) خصوصا المادة رقم 14 منه، لدراسة إمكانية إنشاء هيئة شرعية للصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر، وبعد عدة مشاورات ونقاشات رأى رئيس المجلس الأعلى وأعضائه أن هذا النظام يتجاوب روحا ونصا مع البيان الذي أصدره المجلس الإسلامي الأعلى حول موضوع الصيرفة الإسلامية بتاريخ 17 ديسمبر 2017، والذي ذكر فيه بحرمة التعامل بالفائدة المصرفية التي هي من الربا المحرمة شرعا، ويتجاوب كذلك مع التوصيات التي نادى بها المجلس الإسلامي الأعلى في العديد من المناسبات والذي يقضي بضرورة التوسع في تطبيق النظام المصرفي الإسلامي في الجزائر، وبناء على ذلك تقرر في الأخير إنشاء الهيئة الوطنية الشرعية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية تكون سندا لبنك الجزائر في سبيل توطين الصيرفة الإسلامية في المنظومة المصرفية الجزائرية، وبعد التشاور مع الحكومة تقرر أن يكون مقرها المجلس الإسلامي الأعلى باعتبار هو من نادى بها لأول مرة من خلال بيانه الصادر سنة 2018، وتكمن مهام هذه الهيئة في منح شهادة المطابقة الشرعية للبنوك المؤسسات المالية التي ترغب دخول عالم الصيرفة الإسلامية، وذلك طبقا لنص المادة 14 من النظام 20-02، (الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، 2023).

وتدعم هذا بإنشاء هيئة رقابة شرعية داخل البنك الذي يريد تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية، تتكون هذه الهيئة على الأقل من ثلاثة أعضاء، طبقا لما ورد في نص المادة رقم 15 من النظام 20-

02، يتمثل دورها في التأكد من مدى مطابقة العمليات المصرفية لأحكام الشريعة الإسلامية، بينما المصارف الإسلامية فهي تخضع لفتاوى هيئة الرقابة الشرعية الموجودة بداخل كل مصرف.

### الفرع الثاني: الإطار الضريبي للصيرفة الإسلامية في الجزائر

إن المعاملات المالية المصرفية الإسلامية وبحكم خصوصيتها المتميزة تستدعي معاملات ضريبية ملائمة، لكن السلطات الجزائرية ضلت غافلة عن هذا الأمر إلا بعد سنة 2020 (أي بعد صدور النظام 20-02)، أين تم البدء في منح بعض الامتيازات والإعفاءات الضريبية لمعاملات الصيرفة الإسلامية، وهي كما يلي:

**1- في إطار قانون المالية لسنة 2022:** وتتمثل أهم الإعفاءات الذي شملها القانون بخصوص عمليات الصيرفة الإسلامية فيما يلي:

-تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي، أرباح الودائع في حسابات ودائع الاستثمار المنجزة في إطار العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية؛ (قانون المالية لسنة 2022، 2021، صفحة 10)

-تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي، فوائد القيمة على التنازل عن ملك عقاري في إطار عقود تمويل بصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك والمرابحة؛ (قانون المالية لسنة 2022، 2021، صفحة 11)

- يتم خصم "هامش الربح" المتفق عليه في العقد سابقا عند اقتناء منزل بصيغة المرابحة؛ (قانون المالية لسنة 2022، 2021، صفحة 12)

- بالنسبة لعمليات بيع العقارات من طرف المصارف والمؤسسات المالية لفائدة الزبائن، في إطار عقد التمويل بصيغة المرابحة، فإن هامش الربح المتفق عليه مسبقا في العقد يتم حسمه من قيمة العقار أو العقارات؛ (قانون المالية لسنة 2022، 2021، صفحة 33)

- تعفى من رسم الإشهار العقاري على العقود المتعلقة باقتناء العقارات من قبل المصارف والمؤسسات المالية في إطار عقد التمويل بصيغة المرابحة أو عقد إيجار عقاري أو عقد إجارة منتهية بالتمليك أو أي قرض عقاري آخر موجه لتمويل الاستثمارات المنجزة من قبل المتعاملين الاقتصاديين، للاستعمال الصناعي أو التجاري أو الفلاحي أو لممارسة أي مهنة حرة؛ (قانون المالية لسنة 2022، 2021، صفحة

- تعفى من رسم الإشهار العقاري على الاقتناءات العقارية ذات الاستخدام السكني، المنجزة من طرف المصارف والمؤسسات المالية، لفائدة الزبائن في إطار عقد التمويل بالمرابحة. (قانون المالية لسنة 2022، 2021، صفحة 34)

2- في إطار قانون المالية لسنة 2023: وتتمثل أهم الإعفاءات الذي شملها القانون بخصوص عمليات الصيرفة الإسلامية فيما يلي:

- تعفى من الضريبة على أرباح الشركات بصفة مؤقتة أرباح الودائع في حسابات الاستثمار المنجزة في إطار العمليات المصرفية المتعلقة بخدمات الصيرفة الإسلامية لمدة خمس سنوات ابتداء من أول جانفي 2023. (قانون المالية لسنة 2023، 2022، صفحة 6)

3- في إطار قانون المالية لسنة 2024: وتتمثل أهم الإعفاءات الذي شملها القانون بخصوص عمليات الصيرفة الإسلامية فيما يلي:

- لا تحسب في وعاء الضريبة على أرباح الشركات غرامات التأخير والنواتج الأخرى التي لا تتوافق مع مبادئ وأحكام الصيرفة الإسلامية، المحصلة من طرف المصارف والمؤسسات المالية في إطار العقود المتضمنة منتجات وخدمات الصيرفة الإسلامية، عندما توجه هذه المبالغ لإنفاقها على الأعمال الخيرية وتكون تحت رقابة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية (قانون المالية لسنة 2024، 2023، صفحة 6).

وعموما يمكن تلخيص أهم المحطات التي عرفتتها الصيرفة الإسلامية في الجزائر في الشكل التالي:

الشكل رقم (4-13): أهم محطات الصيرفة الإسلامية في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معلومات سابقة.

## المطلب الثالث: تطور مؤشرات الصيرفة الإسلامية في الجزائر خلال الفترة (2006-2022)

لنتبع وضعية الصيرفة الإسلامية في الجزائر أخذنا أهم المؤشرات الرئيسية خلال الفترة ما بين (2006-2022)، والتي تشمل فترة حدوث الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 لمعرفة مدى تأثرها بهذه الأزمة، وقبل أن نتطرق لهذه المؤشرات نشير أولاً لهيكل القطاع المصرفي الجزائري.

### الفرع الأول: هيكل النظام المصرفي الجزائري

بنهاية 2022 أصبح النظام المصرفي الجزائري يتكون من 28 بنكا ومؤسسة مالية مقابل 27 بنكا ومؤسسة مالية في عام 2021، بعد تأسيس مصرف عمومي جديد تحت اسم "البنك الوطني للإسكان" بنهاية عام 2022، وتتوزع هذه المصارف والمؤسسات المالية حسب طبيعة نشاطها على النحو التالي:

- سبعة (07) مصارف عمومية؛
- ثلاثة عشر (13) مصرفاً خاصاً بما في ذلك المصرفيين الإسلاميين؛
- مؤسستان (02) عموميتان ماليتان؛
- خمسة (05) مؤسسات متخصصة في الإيجار من بينها ثلاثة (03) عمومية؛
- تعاوضية واحدة للتأمين الفلاحي.

أما على صعيد الصيرفة الإسلامية فبنهاية عام 2022 أصبح هناك اثنا عشر (12) بنكا يقدمون منتجات التمويل الإسلامي من أصل 20 بنكا ينشطون على الساحة المصرفية في الجزائر حتى الآن، كما نجد 69 وكالة مصرفية مخصصة حكراً لتقديم منتجات الصيرفة الإسلامية، منها 10 وكالات تابعة للمصارف العمومية و54 وكالة تابعة للمصارف الخاصة حيث تستحوذ المصارف الإسلامية على 59 وكالة، والخمس (05) وكالات المتبقية تابعة للبنوك التجارية المتخصصة. (بنك الجزائر، 2023، صفحة 53)

### الفرع الثاني: أبرز المؤشرات الرئيسية للصيرفة الإسلامية في الجزائر

يمكن إبراز التطورات الحاصلة في المؤشرات المالية للصيرفة الإسلامية في الجزائر وفق الجداول والأشكال التالية:

الجدول رقم (4-19): تطور حجم ودائع الصيرفة الإسلامية في الجزائر (2006-2022)

الوحدة: مليار دج.

الفترة	السنوات	المصارف الخاصة					متوسط معدل النمو لكل فترة (%)	
		مصارف إسلامية	نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية الخاصة	إجمالي ودائع المصارف الخاصة	النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية	إجمالي ودائع الصيرفة الإسلامية		
قبل الأزمة المالية 2008	2006	36,531	-	36,531	-	36,531	22	
	2007	44,575	-	44,575	-	44,575		
في ظل الأزمة المالية 2008	2008	55,658	-	55,658	-	55,658	27.25	
	2009	79,580	-	79,850	-	79,850		
	2010	106,660	-	106,660	-	106,660		
	2011	116,230	-	116,230	-	116,230		
بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008	2012	135,916	-	135,916	-	135,916	15.25	
	2013	149,367	-	149,367	-	149,367		
	2014	150,626	-	150,626	-	150,626		
	2015	178,247	-	178,247	-	178,247		
	2016	204,649	-	204,649	-	204,649		
	2017	272,586	-	272,586	-	272,586		
	2018	309,427	-	309,427	-	309,427		
	2019	315,905	-	315,905	-	315,905		
	2020	-	-	337.3	2.8	340		7
	2021	371	50.7	421.7	20.3	442		30
2022	400.8	81.4	482.2	64.5	546.7	23		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (ناصر، 2022، صفحة 47، 71)؛ (بنك البركة، التقارير السنوية للسنوات 2008-2019)؛ (مصرف السلام، التقارير السنوية للسنوات 2012-2020)؛ (بنك الجزائر، 2023، صفحة 62) .

من خلال الجدول رقم (4-19) نلاحظ ارتفاع إجمالي ودائع الصيرفة الإسلامية بشكل مستمر طول فترة الدراسة لكن نسب النمو كانت بمعدلات متفاوتة، ففي فترة قبل الأزمة المالية (2006-2007) شهدت حجم ودائع بنك البركة ارتفاعا حيث انتقلت من 36.513 مليار دج في عام 2006 إلى 44.575 مليار دج في عام 2007، أي بمعدل نمو بلغ 22%، باعتباره البنك الوحيد الناشط في السوق المصرفية الجزائرية آنذاك.

أما في ظل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 أي في الفترة ما بين (2008-2011) فقد استمرت حجم الودائع في الارتفاع بشكل مستمر وملحوظ، إذ انتقلت من 55.656 مليار دج في عام 2008 إلى 116.230 مليار دج في عام 2011، وبمتوسط معدل نمو بلغ 27.25%، ويعود هذا أساسا إلى تأسيس مصرف السلام كثنائي مصرف إسلامي ينشط في السوق المصرفية الجزائرية والذي بدأ العمل به رسميا في عام 2008. وبالتالي يمكن القول أن المصارف الإسلامية في الجزائر استمرت في استقطاب الودائع في ظل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، أي أنها كانت بعيدة كل البعد عن التداعيات المباشرة لهذه الأزمة، ويعود هذا أساسا إلى انغلاق القطاع المصرفي الجزائري عن الاقتصاد العالمي، فلا توجد بنوك جزائرية مرتبطة بالبنوك الأجنبية ولا بالاستثمارات الخارجية، فأغلب ودائع المصارف الإسلامية من السوق المحلية، وبالتالي لم تتأثر بالتقلبات التي تحدث في الأسواق المالية العالمية، بالإضافة إلى ذلك كون المصارف الإسلامية تلتزم في تعاملاتها بمبادئ الشريعة الإسلامية ولا تمارس العمليات المحضرة كالمشتقات المالية والتوريق.. الخ، والتي كانت سببا مباشر في حدوث الأزمة المالية العالمية.

في الفترة التي تلت الأزمة (2012-2022) واصلت الودائع المصرفية ارتفاعها حيث انتقلت من 135,916 مليار دج في عام 2012 إلى 545,7 مليار دج في عام 2022 وبمتوسط معدل نمو قدر بـ 15.25%، كما شهدت حجم الودائع نقلية نوعية في السنوات الثلاث الأخيرة من الدراسة، ويعود هذا أساسا إلى دخول المصارف التقليدية العمومية والخاصة لعالم الصيرفة الإسلامية من خلال مدخل النوافذ الإسلامية بناء على النظام 02-20، وبذلك تضاعفت حجم ودائع النوافذ الإسلامية على مستوى المصارف العمومية بثلاث مرات في السنتين الأخيرتين، حيث انتقلت من 20.3 مليار دج في عام 2021 إلى 64.5 مليار دج في عام 2022، بمساهمة بلغت حوالي 11.8% من إجمالي ودائع الصيرفة الإسلامية بنهاية عام 2022، كما ارتفعت ودائع النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية

الخاصة، حيث هي الأخرى ارتفعت من 50.7 مليار دج في عام 2021 إلى 81.4 مليار دج، بينما شكلت ودائع المصارف الإسلامية النصيب الأكبر في ذلك، حيث ارتفعت حجم ودائعها من 371 مليار دج في عام 2021 إلى 400.8 مليار دج في عام 2022، أي بمساهمة بلغت حوالي 73.44 % من مجمل ودائع الصيرفة الإسلامية بنهاية عام 2022، وهذا ما انعكس على رفع إجمالي ودائع الصيرفة الإسلامية في المنظومة المصرفية الجزائرية إلى 546.7 مليار دج بنهاية 2022، وبمعدل نمو سنوي بلغ 60 % في الثلاث سنوات الأخيرة من الدراسة.

## الجدول (4-20): تطور حجم تمويلات الصيرفة الإسلامية في الجزائر (2006-2022)

الوحدة: مليار دج.

الفترة	السنوات	تمويلات المصارف الخاصة	تمويلات الصيرفة الإسلامية	النوافذ في الصيرفة الإسلامية العمومية	إجمالي تمويلات الصيرفة الإسلامية	معدل النمو لكل سنة (%)	متوسط معدل النمو لكل فترة (%)
قبل الأزمة المالية 2008	2006	28,051	-	-	28,051	-	28
	2007	35,981	-	-	35,981	28	
في ظل الأزمة المالية 2008	2008	49,948	-	-	49,948	38	19.35
	2009	60,329	-	-	60,329	20	
	2010	60,356	-	-	60,356	0,4	
	2011	72,303	-	-	72,303	19	
بعد الأزمة المالية 2008	2012	78,510	-	-	78,510	8	16.13
	2013	91,706	-	-	91,706	16	
	2014	104,423	-	-	104,423	13	
	2015	119,491	-	-	119,491	14	
	2016	141,015	-	-	141,015	18	
	2017	182,085	-	-	182,085	29	
	2018	220,453	-	-	220,453	21	
	2019	233,513	-	-	233,513	5	
	2020	302	0,3	-	302,3	29	
	2021	356,50	1,79	-	358,30	18	
2022	376,73	5	-	381,73	6.5		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (ناصر، 2022، صفحة 49، 72)؛ (بنك البركة، التقارير السنوية للسنوات 2008-2019)؛ (مصرف السلام، التقارير السنوية للسنوات 2012-2020)؛ (بنك الجزائر، 2023، صفحة 62) .

**ملاحظة:** إجمالي تمويلات المصارف الخاصة من السنوات (2006 إلى 2019) تشمل المصارف الإسلامية فقط، بينما في السنوات (2020، 2021، 2022) فتضم كل من تمويلات المصارف الإسلامية بالإضافة إلى تمويلات النوافذ الإسلامية في بعض البنوك التقليدية الخاصة.

من خلال الجدول رقم (4- 20) نلاحظ ارتفاع إجمالي تمويلات الصيرفة الإسلامية من سنة إلى أخرى طول فترة الدراسة، ففي الفترة قبل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 ارتفعت حجم التمويلات من 28.051 مليار دج في عام 2006 إلى 35.981 مليار دج في عام 2007، وبمتوسط معدل نمو قدر بـ 28 %، كما استمرت المصارف في منح التمويلات خلال الأزمة المالية العالمية أي في الفترة ما بين (2008 إلى 2011)، حيث انتقلت حجم التمويلات من 49.948 مليار دج في عام 2008 إلى 72.303 مليار دج في عام 2011، وبمتوسط معدل نمو بلغ حوالي 19.35 %، وينطبق عليه نفس التفسير الذي شاهدناه في تطور حجم الودائع، حيث في ظل توفر السيولة استمرت المصارف الإسلامية في منح التمويلات.

بعد الأزمة المالية العالمية أي خلال الفترة ما بين (2012-2022) واصلت إجمالي التمويلات ارتفاعها طول هذه الفترة، فمتوسط معدل نموها بلغ 16.3 % خلال العشر سنوات الأخيرة، وما ميز هذه الفترة هو دخول المصارف التقليدية في تقديم تمويلات إسلامية عن طريق نوافذها الإسلامية ابتداء من عام 2020 حيث تم منح حوالي 0.3 مليار دج في أول سنة لها وهو رقم صغير جدا باعتبار أن تاريخ افتتاح أول نافذة إسلامية كان في الثلاثي الثالث من عام 2020 على مستوى البنك الوطني الجزائري، ليتبعه إنشاء ثاني نافذة إسلامية في الثلاثي الأخير من عام 2020 على مستوى بنك القرض الشعبي الجزائري. في سنتي 2021 و2022 كان هناك بعض التحسن في حجم التمويلات المقدمة من طرف النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك العمومية حيث قدرت بـ 1.79 مليار دج و5 مليار دج على التوالي، وهذا ما انعكس على ارتفاع إجمالي تمويلات الصيرفة الإسلامية لذات الفترة حيث انتقلت من 302.3 مليار دج في عام 2020 إلى 381.7 مليار دج في عام 2022، بزيادة قدرها 6.5 % مقارنة بسنة 2021، وهي أقل من معدل النمو لسنة 2021 والمقدرة بـ 18 %، ويعزى هذا الارتفاع إلى تعميم إنشاء النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية العمومية الستة في عام 2021، وكذا توسيع فتح النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية الخاصة. تجدر الإشارة إلى أن المصرفين الإسلاميين (بنك البركة ومصرف السلام) يستحوذان على مجمل التمويل الإسلامي في الجزائر بمساهمة قدرها حوالي 97 % بنهاية عام 2022.

الجدول رقم (4-21): توزيع أرصدة صيغ التمويل الإسلامي في الجزائر (2020-2022)

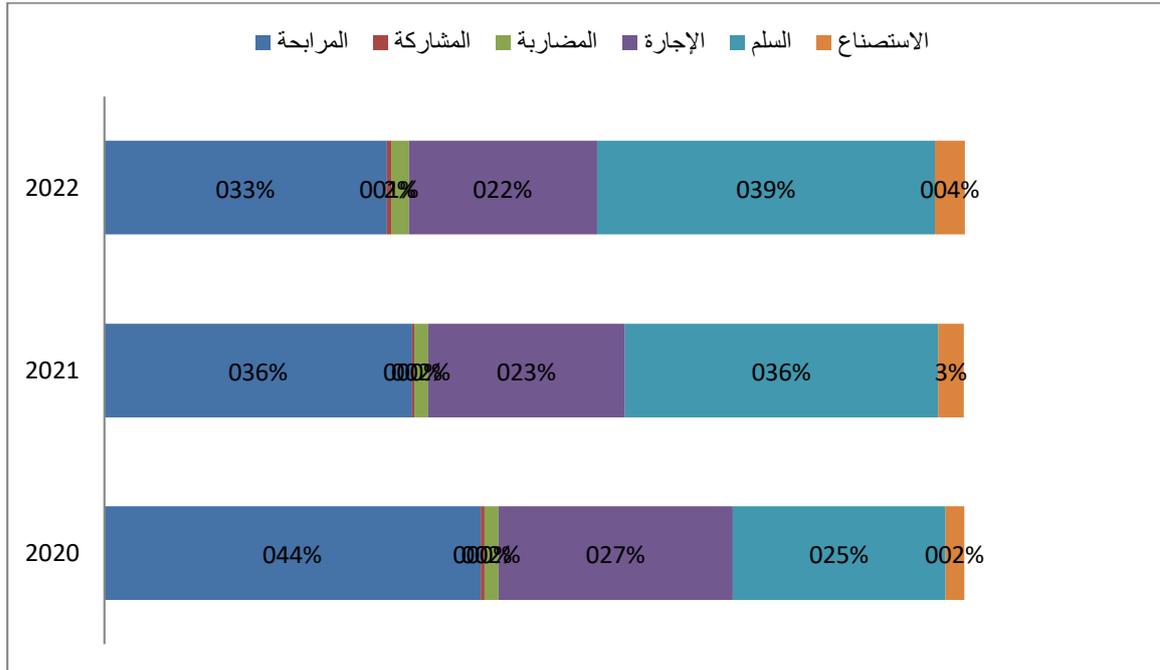
الوحدة: مليار دج.

متوسط النسب (%)	2022		2021		2020		صيغ التمويل الإسلامي
	النسب المئوية	المبالغ	النسب المئوية	المبالغ	النسب المئوية	المبالغ	
37.5	32.90	125.7	35.80	128.4	43.76	132.3	المرابحة
0.38	0.5	1.8	0.25	0.9	0.39	1.2	المشاركة
1.74	2	7.2	1.61	5.8	1.62	4.9	المضاربة
24.03	21.9	83.6	22.90	82.0	27.30	82.7	الإجارة
33.46	39.3	150.1	36.40	130.4	24.70	74.7	السلم
2.89	3.50	13.4	3	10.7	2.18	6.6	الاستصناع
100	100	381.7	100	358.3	100	302.3	إجمالي التمويلات

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (بنك الجزائر، 2023).

ويمكن تمثيل بيانات هذا الجدول في الشكل الموالي:

الشكل رقم (4-14): توزيع نسب صيغ التمويل الإسلامي في الجزائر (2020-2022)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-21).

من خلال الجدول رقم (4-21) والشكل رقم (4-10) نلاحظ أن صيغ التمويل الإسلامي في الجزائر تتوزع على الصيغ التالية: المرابحة؛ المشاركة؛ المضاربة؛ الإجارة؛ السلم والاستصناع، كما أن أرصدها متفاوتة بعض الشيء تارة تنخفض وتارة أخرى ترتفع، فإذا نظرنا لكل صيغة على حدى نجد أنه وبالرغم من أن صيغة المرابحة شهدت انخفاضات متتالية من سنة إلى أخرى، حيث انخفضت من 132.3 مليار دج في عام 2020 إلى 128.4 مليار دج في عام 2021 ثم إلى 125.7 مليار دج في عام 2022، إلا أن هذه الصيغة هي أكثر استخداما في المنظومة المصرفية الإسلامية الجزائرية، إذ تستحوذ على حوالي 37.5% من مجمل التمويل الإسلامي خلال الثلاث سنوات من الدراسة، ويرجع هذا أساسا إلى ضمان وارتفاع أرباحها وكذا لسهولة تطبيقها. بالنسبة لصيغة السلم فقد شهدت تحسنا ملحوظا طول سنوات الدراسة حيث انتقلت من 74.7 مليار دج في عام 2020 إلى 150.1 مليار دج في عام 2022 وهذا ما أهلها لتأخذ المرتبة الثانية إذ شكلت حوالي 33.46% من مجمل التمويل الإسلامي، وجاءت صيغة الإجارة في المرتبة الثالثة بمتوسط عام بلغ حوالي 24%، وتعتبر الصيغة الوحيدة التي حققت استقرارا نسبيا في أرصدها حيث تراوحت ما بين (82 مليار دج إلى 82.7 مليار دج) خلال فترة الدراسة.

إذن يمكن القول أن صيغ التمويل الإسلامي في الجزائر تتمركز في هذه الصيغ الثلاثة (المرابحة، السلم والإجارة) إذ تشكل حوالي 95% من مجمل التمويل الإسلامي في الجزائر، تليهم صيغة الاستصناع بمتوسط عام بلغ حوالي 2.89%، حيث هي الأخرى شهدت تحسنا نسبيا في أرصدها طول سنوات الدراسة حيث انتقلت من 6.6 مليار دج في عام 2020 بنسبة 2.18% إلى 13.4 مليار دج في عام 2022 وبنسبة 3.5%، فيما جاءت كل من صيغتي المضاربة والمشاركة في المرتبتين الأخيرتين بنسب 1.74% و0.38% على التوالي، مما يدل على استحواذ صيغ التمويل الإسلامي القائمة على المديونية على حساب صيغ التمويل القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار.

### الفرع الثالث: مكانة الصيرفة الإسلامية في المنظومة المصرفية الجزائرية

كما هو متعارف عليه فالنظام المصرفي الجزائري يتميز بهيمنة البنوك التقليدية على السوق المصرفية المحلية في الجزائر ادخارا وتمويلا. وعليه ولمعرفة مكانة الصيرفة الإسلامية ضمن المنظومة المصرفية الجزائرية نأخذ المؤشرين التاليين:

الجدول رقم (4-22): حصة مساهمة الصيرفة الإسلامية في استقطاب الودائع للنظام المصرفي الجزائري (2006-2022)

إجمالي ودائع القطاع المصرفي (مليار دج)	حصة المصارف العمومية (%)	حصة المصارف الخاصة* (%)	حصة النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية (%)	الحصة الإجمالية للصيرفة الإسلامية (%)	السنة
3516.5	92.9	1.03	-	1.03	2006
4517.3	93.1	1.23	-	1.23	2007
5161.8	92.2	1.07	-	1.07	2008
5146.4	90	1.54	-	1.54	2009
5819.1	89.6	1.83	-	1.83	2010
6733.0	89.1	1.72	-	1.72	2011
7238.0	87.1	1.87	-	1.87	2012
7787.4	86.6	1.91	-	1.91	2013
9117.5	87.7	1.65	-	1.65	2014
9200.8	88.3	1.93	-	1.93	2015
9079.9	87.01	2.25	-	2.25	2016
10232.2	85.8	2.66	-	2.66	2017
10922.7	86.24	2.83	-	2.83	2018
10639.5	85.32	2.96	-	2.96	2019
10756	84.71	3.13	0.02	3.16	2020
12492	84.61	3.37	0.16	3.53	2021
14530.4	86.51	3.31	0.44	3.76	2022

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-19)؛ (بنك الجزائر، التقارير السنوية للسنوات 2008، 2011، 2013، 2022).

\*: حصة المصارف الخاصة من السنوات (2006 إلى 2019) تشمل حصة المصارف الإسلامية فقط، بينما في السنوات (2020، 2021، 2022) فتضم كل من حصة المصارف الإسلامية بالإضافة إلى حصة النوافذ الإسلامية في بعض البنوك التقليدية الخاصة.

من خلال الجدول رقم (4-22) نلاحظ أنه في الفترة ما بين 2006-2019 تراوحت نسب مساهمة قطاع الصيرفة الإسلامية في تلقي الودائع لدى النظام المصرفي الجزائري ما بين (1.03 % إلى 2.96 %) وهي نسب ضعيفة جدا، ويرجع هذا إلى سيطرة المصارف العمومية على السوق المصرفية في

الجزائر إذ استحوذت على حوالي 85% من إجمالي ودائع النظام المصرفي الجزائري، أما ابتداء من سنة 2020 أي في الثلاث سنوات الأخيرة من الدراسة كان هناك تحسن طفيفا إذ انتقلت حصة مساهمة الصيرفة الإسلامية في تلقي ودائع للنظام المصرفي الجزائري من 3.16 % في عام 2020 إلى 3.76% في عام 2022، ويرجع هذا أساسا إلى تحول المصارف التقليدية لتقديم خدمات الصيرفة الإسلامية، لكن ورغم ذلك لا تزال الودائع تتمركز بشكل كبير في المصارف التقليدية إذ تستحوذ على أكثر 86 % من مجمل ودائع القطاع المصرفي في الجزائر بنهاية 2022، بينما لم تتعدى نسبة مساهمة النوافذ الإسلامية على مستوى المصارف التقليدية العمومية 0.44% من مجمل ودائع القطاع المصرفي لنفس السنة، واستحوذت المصارف الخاصة (بنك البركة، مصرف السلام إضافة إلى بعض النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الخاصة) على أغلب ودائع الصيرفة الإسلامية حيث شكلت حوالي 3.31% لذات السنة.

## الجدول رقم (4-23): حصة الصيرفة الإسلامية في تمويل الاقتصاد الجزائري (2006-2022)

الصيرفة	إجمالي حصة الإسلامية (%)	النوافذ الإسلامية (%)	حصة المصارف الخاصة* (%)	حصة المصارف العمومية (%)	القطاع المصرفي (مليار دج)	إجمالي قروض القطاع المصرفي (مليار دج)	السنة
	1.74	-	1.74	90.7	1904.1		2006
	1.63	-	1.63	88.5	2203.7		2007
	1.96	-	1.91	87.5	2614.1		2008
	1.95	-	1.95	87.9	3085.1		2009
	1.84	-	1.84	86.8	3266.7		2010
	1.94	-	1.94	85.8	3724.7		2011
	1.83	-	1.83	86.7	4285.6		2012
	1.77	-	1.77	86.5	5154.5		2013
	1.60	-	1.60	87.8	6502.9		2014
	1.64	-	1.64	87.5	7275.6		2015
	1.87	-	1.78	87.6	7907.8		2016
	2.30	-	2.30	86.8	7907.9		2017
	2.21	-	2.21	86.59	9974		2018
	2.15	-	2.15	87.93	10.855.6		2019
	2.17	0.002	2.16	88.30	1.1180.2		2020
	3.64	0.18	3.62	85.46	9.836.6		2021
	3.77	0.5	3.72	85.58	10.112.3		2022

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-20) و(بنك الجزائر، التقارير السنوية للسنوات 2008، 2011، 2013، 2022).

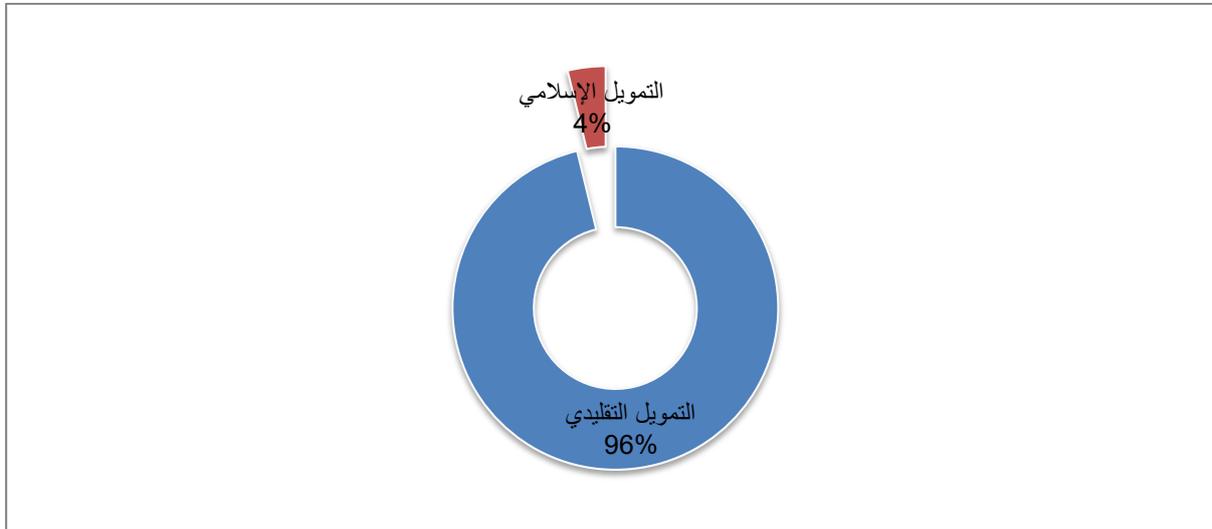
\*: حصة المصارف الخاصة من السنوات (2006 إلى 2019) تشمل حصة المصارف الإسلامية فقط، بينما في السنوات (2020، 2021، 2022) فتضم كل من حصة المصارف الإسلامية بالإضافة إلى حصة النوافذ الإسلامية في بعض البنوك التقليدية الخاصة.

من خلال الجدول رقم (4-22) نلاحظ أنه في الفترة الممتدة ما بين 2006 إلى 2019 كانت حصة الصيرفة الإسلامية في تمويل الاقتصاد الوطني تتراوح ما بين (1.47 % إلى 2.30%)، وهي نسب متدنية جداً، وينطبق عليه نفس التفسير الذي أشرنا إليه في الجدول رقم (4-21) لذات الفترة، أما في الفترة ما بين (2020-2022) فقد شهدت حصة الصيرفة الإسلامية في تمويل الاقتصاد الوطني

تحسنا طفيفا، بسبب توجه المصارف التقليدية لفتح نوافذ إسلامية على مستواها، وبذلك انتقلت حجم تمويلات النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية العمومية من 0.002 % في عام 2020 إلى 0.5 % في عام 2022، وهو ما ساهم في رفع إجمالي حصة الصيرفة الإسلامية في تمويل الاقتصاد الوطني إذ انتقلت من 2.17 % في عام 2020 إلى 3.77 % في عام 2022 وهي أعلى نسبة مسجلة طول فترة الدراسة، لكن تبقى هذه النسب ضعيفة جدا ولا تزال المصارف العمومية تسيطر على سوق الإقراض في المنظومة المصرفية الجزائرية، إذ تستحوذت على أكثر من 85 % من مجمل القروض بنهاية سنة 2022، وبذلك بقي التمويل التقليدي يسيطر على سوق القروض المصرفية بنسبة بلغت 96 % بنهاية عام 2022، كما هو موضح في الشكل الموالي:

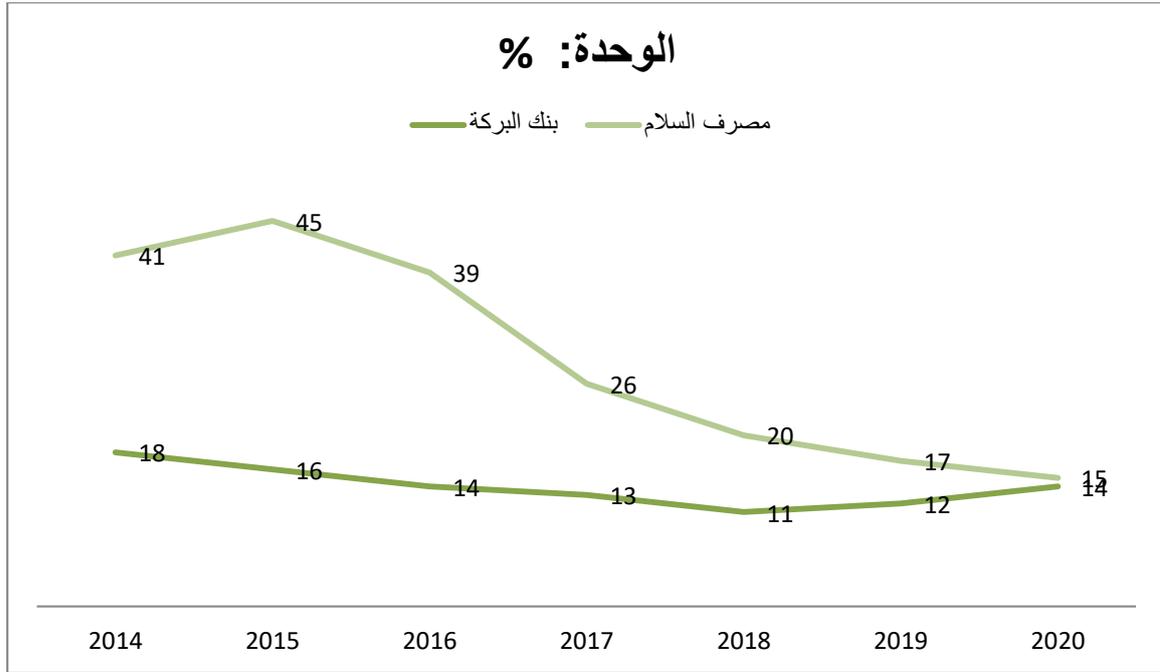
الشكل رقم (4-15): الحصة السوقية للتمويل الإسلامي مقارنة بالتمويل التقليدي في الجزائر لعام

2022



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-23).

الشكل رقم (4-16): تطور معدل كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في الجزائر (2014-2020)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (ناصر، 2022).

من خلال الشكل رقم (4-16) نلاحظ أن معدل كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر قد اتخذ منحى تنازلي في أغلب سنوات الدراسة، ومع ذلك نجد أن المصارف الإسلامية قد حققت مستويات أعلى من الحد الأدنى المطلوب قانوناً من طرف بنك الجزائر والمقدرة بـ 12% وذلك في إطار مسابرة مقررات لجنة بازل 3 (9.5% كحد أدنى + 2.5% كوسادة أمان)، إلا أنه يلاحظ أن بنك البركة قد سجل عدم الوفاء بهذه النسبة في سنة 2011 حيث قدر معدل كفاية رأس المال بـ 11%، ليعاود الارتفاع في سنتي 2019 و 2020 إلى 12% و 14% على التوالي، كما نلاحظ أن مصرف السلام قد حقق معدلات أعلى بكثير من الحد الأدنى المطلوب خصوصاً في السنوات الثلاثة الأولى من الدراسة (2014، 2015، 2016) مما يدل على ضعف التمويل في هذا المصرف. عموماً يمكن القول أن المصارف الإسلامية في الجزائر تتوفر على معدل ملاءة جيدة يسمح لها باستعباد وامتناس الخسائر التي قد تحدث مستقبلاً.

## المطلب الرابع: الصيرفة الإسلامية في النظام الأكاديمي والتكويني في الجزائر

يعود الاهتمام الأكاديمي بمواضيع الاقتصاد الإسلامي في الجزائر منذ مطلع التسعينات بعد أن تأسست أول وحدة للبحث العلمي في مجال الاقتصاد الإسلامي بجامعة الأمير عبد القادر بمساهمة مجموعة من الباحثين المتخصصين في الاقتصاد الإسلامي في الجزائر، ومع تأسيس أول مصرف إسلامي في الجزائر في عام 1991 زاد الاهتمام بقضايا الاقتصاد الإسلامي عموماً والمالية الإسلامية خاصة في الأوساط الجامعية، كما شهدت مؤسسات التعليم العالي مناقشة العديد من رسائل الماجستير وحتى الدكتوراه في هذا المجال، الأمر الذي شجع بعض الجامعات على فتح تخصصات في الاقتصاد الإسلامي على غرار جامعة الحاج لخضر بباتنة أين فتحت أول ماستر في الاقتصاد الإسلامي بكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية والعلوم الإسلامية، كما خطى قسم العلوم التجارية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير نفس النهج حيث قام هو الآخر بتدريس مقياس بعنوان " المؤسسات المالية الإسلامية" لطلبة الدكتوراه للموسم الدراسي 2012-2013، ثم تأتي جامعة سطيف حيث هي الأخرى لم تتأخر في تطوير الاقتصاد الإسلامي حيث تم فتح ماستر في التمويل والبنوك الإسلامية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير للموسم الدراسي 2013-2014 (بوجلال، 2015، الصفحات 1-4)، بعد ذلك تم توسيع فتح التخصصات التي تعنى بتدريس الاقتصاد الإسلامي وبعض مكوناته في العديد من الجامعات الجزائرية في الأطوار الثلاثة (ليسانس، ماستر، دكتوراه)، كما تم إدراج مؤخرًا مقاييس التي تعنى بتدريس الاقتصاد الإسلامي ومختلف مواضيعه لطلبة الليسانس والماستر وحتى الدكتوراه لميدان التكوين في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، كما شهدت الفترة ما بعد سنة 2020، أي بعد إصدار النظام 20-02 تنظيم العديد من الملتقيات والندوات من قبل مؤسسات التعليم العالي تناقش المواضيع المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي عموماً والصيرفة الإسلامية خصوصاً والبحث عن سبل تطويرها في الجزائر.

أما فيما يخص تدريب وتكوين الموارد البشرية في العلوم المصرفية الإسلامية فيوجد في الجزائر عدد محدود من المراكز التدريبية التي تعنى بتقديم دورات في العمل المصرفي عموماً والإسلامي خصوصاً، وكمثال على ذلك نجد المعهد التكويني المصرفي والذي تأسس في عام 1989 من قبل البنوك العاملة في الجزائر والذي يهدف إلى تدريب وتكوين الموارد البشرية بشأن فهم آلية العمل المصرفي (Institut de la formation Bancaire, 2023). وقد كان هذا المعهد يدرس مقياس

الصيرفة الإسلامية لطلابه، لكن بعد أن تم إصدار النظام 20-02 والذي سمح بفتح النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية، أصبح هناك طلب كبير على المعهد لتكوين الموارد البشرية وتحسين مهارات العاملين على مستوى البنوك والنوافذ الإسلامية، فمثلا في عام 2021 تم تكوين أكثر من (1000) إطار من القطاع المصرفي العمومي والخاص في مجال الصيرفة الإسلامية (وكالة الأنباء الجزائرية، 2021).

ومع ذلك تبقى الجزائر بعيدة كل البعد عن إقامة مؤسسات التعليم العالي ومعاهد التدريب والتكوين في المواضيع التي تعنى بالاقتصاد الإسلامي وجوانبه، وتحتل مراتب متدنية في التصنيف العالمي في هذا المجال، بينما تأتي أندونيسيا وماليزيا والمملكة المتحدة في المراتب الأولى.

### المطلب الخامس: تقييم تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر

بالرغم من مرور أكثر من ثلاثين سنة عن أول ظهور للعمل المصرفي الإسلامي في الجزائر، إلا أن الصيرفة الإسلامية لم تصل بعد للمستوى المطلوب، فبعد تحليل مختلف مؤشرات وبيانات الصيرفة الإسلامية في الجزائر تبين لنا أن الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر لا تمثل إلا نسب ضعيفة جدا من إجمالي السوق المصرفية الجزائرية. من هنا يقودنا الأمر بالبحث عن أهم التحديات والعراقيل التي تحد من نموها مع محاولة تقديم مجموعة من الحلول والمقترحات في سبيل تطوير ودعم الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء التجارب المدروسة خصوصا الناجحة منها.

### الفرع الأول: التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في الجزائر

بناء على معلومات سابقة في هذا المبحث، يمكن تحديد أهم التحديات التي تعرقل نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر والتي تحد من نموها، فيما يلي:

**1- تحديات تنظيمية:** يعتبر ضعف الإطار التنظيمي من أبرز التحديات التي تعترض نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر، فمنذ ظهور العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر في سنة 1991 إلا أن الصيرفة الإسلامية مازالت لحد الآن تخضع لأحكام وقوانين الصيرفة التقليدية، وبالرغم من صدور النظام 20-02 الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، إلا أن هذا النظام جاء ليخدم المصارف التقليدية والمؤسسات المالية التي تريد الولوج

لعالم الصيرفة الإسلامية من خلال مدخل فتح الشبايك الإسلامية، كما أن هذا النظام يشوبه العديد من النقائص خصوصا ما تعلق بآليات رقابة بنك الجزائر على الصيرفة الإسلامية، وحتى القانون النقدي المصرفي رقم 09-23 الذي صدر في يوليو سنة 2023 الذي تقع تحت طائلته الصيرفة الإسلامية لم يعالج هذه الإشكالية، ولم يأتي بالجديد لتنظيم العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر فالتمتع لهذا القانون يتضح أن العلاقة بين بنك الجزائر والمصرفية الإسلامية هي علاقة مصرفية تقليدية بحتة؛

**2- تحديات شرعية:** يعتبر الإطار الشرعي من أبرز التحديات التي تعرقل عمل الصيرفة الإسلامية في الجزائر، فبالرغم من تأسيس الهيئة الوطنية الشرعية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية للمصادقة على شهادة المطابقة الشرعية لمنتجات الصيرفة الإسلامية المراد تسويقها من قبل البنوك والمؤسسات المالية، وبالرغم أيضا من وجود هيئة رقابة شرعية في كل من المصارف الإسلامية وكذا في البنوك التقليدية التي قررت الولوج لعالم الصيرفة الإسلامية، إلا أن هذه الجهود تبقى غير كافية في ظل عدم وجود هيئة شرعية مركزية يتم الرجوع إليها في حال تعدد الفتاوى من مصرف لآخر، مما قد يؤدي إلى فقدان الثقة في المنظومة المصرفية الإسلامية، وما زاد الأمر سوءا هو أن الجزائر تعاني من قلة العلماء الشرعيين الملمين بآليات عمل النظام المصرفي الإسلامي، فغالبا ما نجد عضو في هيئة شرعية مُلم بالجانب الفقهي وغير مُلم بآلية عمل النظام المصرفي الإسلامي أو العكس، فقليلا أين نجد عالم مُلم بكل الجوانب؛

**3- عدم ملائمة المعايير المحاسبية:** تعاني المصارف الإسلامية في الجزائر من غياب المعايير المحاسبية الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي المتعارف عليها من جميع الجهات الرسمية، فالمصارف الإسلامية تخضع للنظام المحاسبي المالي التقليدي وهو مخالف لعمليات ومنتجات الصيرفة الإسلامية، نشير إلى أن بنك الجزائر قد وقع على اتفاقية مع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) منذ مطلع عام 2022 بغية الوصول لتبني المعايير المحاسبية الشرعية الصادرة عن هذه الهيئة تلاءم خصوصية العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر المتميزة؛

**4- تحدي المورد البشري:** تعاني المنظومة المصرفية الإسلامية في الجزائر من عدم كفاءة المورد البشري في فهم آليات العمل المصرفي الإسلامي، حيث أن أغلب الموظفين في شبايك الصيرفة الإسلامية أو حتى في المصارف الإسلامية ليس لديهم علم ودراية بضوابط الاقتصاد الإسلامي وآلية عمله؛

5-التحديات التكوينية والبحثية: تعاني الجزائر من ضعف الأبحاث والدورات التكوينية في مجال المالية الإسلامية، ويرجع هذا أساسا إلى ندرة مؤسسات البحث والتطوير التي تقدم دورات لتعليم والتدريب في مجال التمويل الإسلامي، كما أن الجزائر لا تهتم كثيرا بتدريس التخصصات التي تعنى بالاقتصاد الإسلامي عامة والصيرفة الإسلامية خاصة، ولو أنه لوحظ في السنوات الثلاثة الأخيرة توسيع إدماج مواضيع الاقتصاد الإسلامي بمختلف جوانبه في برامج التعليم العالي في الجزائر، إلا أن هذه الجهود تبقى غير كافية، حيث تحتل الجزائر مراتب متدنية من حيث عدد الأبحاث التي تعنى بالاقتصاد الإسلامي ومختلف مكوناته، لذلك فهي تحتاج لبذل المزيد من العمل في هذا المجال؛

6- تحدي نقص المنتجات الملائمة لأحكام الشريعة الإسلامية: حصر النظام 20-02 المنتجات التي يمكن للبنوك والمؤسسات المالية تسويقها في ثمان (08) منتجات فقط، فالصيرفة الإسلامية في الجزائر لم تصل بعد لمرحلة الإبداع والابتكار في المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما أن بنك الجزائر لم يرخص بتسويق بعض المنتجات المعروفة خاصة ما تعلق بالجانب الفلاحي كالمزارعة، المغارسة والمساقاة.

#### الفرع الثاني: متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر

هناك العديد من المتطلبات التي يمكن للجزائر أن تأخذ بها في سبيل تطوير وتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر والوصول لخلق بيئة مواتية لعملها، ولعل أهمها ما يلي:

-تعديل قانون النقدي المصرفي رقم 23-09، حتى يلاءم خصوصية الصيرفة الإسلامية في الجزائر، أو العمل على إنشاء قوانين خاصة بالعمل المصرفي الإسلامي مثل ما حدث في العديد من الدول كماليزيا، حتى يتم الوصول إلى تأسيس نظام مصرفي مزدوج؛

- العمل على إنشاء معاهد ومراكز تدريبية التي تعنى بالاقتصاد الإسلامي ومختلف مكوناته، وكذا توسيع فتح التخصصات في الجامعات التي تعنى بتدريس العلوم المصرفية الإسلامية، لتحقيق الهدف المزدوج ما بين تخريج كفاءات مصرفية يمكن الاعتماد عليهم كموظفين في البنوك والمؤسسات التي تمارس عمليات الصيرفة الإسلامية قادرين على فهم آلية العمل المصرفي الإسلامي يمكنهم من أداء مهامهم بكل كفاءة ودون الوقوع في الأخطاء من جهة، وكذا للرفع من الوعي المالي الإسلامي بين فئات المجتمع الجزائري من جهة أخرى؛

- إنشاء هيئة شرعية مركزية في بنك الجزائر، تعمل على توحيد الفتاوى في مدى شرعية المعاملات المصرفية الإسلامية، وكذا لتعزيز الثقة في الهيئة الوطنية الشرعية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية وفي هيئات الرقابة الشرعية الموجود داخل المصارف والمؤسسات المالية التي تمارس عمليات الصيرفة الإسلامية حتى يطمئن المواطن الجزائري أنه يستثمر أمواله وفق أحكام الشريعة الإسلامية مع التأكد من خلو معاملاتها كلياً من الربا.

### الفرع الثالث: قراءة تقييمية لتجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر

يعود تاريخ إنشاء أول مصرف إسلامي في الجزائر إلى عام 1991 حين تأسس بنك البركة، أي بعد أشهر قليلة من صدور قانون النقد والقرض 90-10، هذا القانون فتح المجال لإنشاء مصارف خاصة وأجنبية ولم يميز بين نوعية هذه المصارف، إسلامية كانت أو تقليدية وهو ما شجع بعقد مبادرات لتأسيس هذا المصرف الذي بقي يحتكر السوق المصرفية الإسلامية الجزائرية إلى غاية 2008 أين تأسس ثاني مصرف إسلامي في الجزائر تحت اسم "مصرف السلام -الجزائر"، وقد ضلت هذه المصارف حتى الآن تنتشط في السوق المصرفية الجزائرية دون وجود أي غطاء تشريعي ينظم عملها.

في ظل الأزمة المالية التي عانت منها الجزائر منذ مطلع عام 2014 بعد تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وكذا ارتفاع الكتلة النقدية المتداولة خارج الدائرة النقدية، بحثت الحكومة الجزائرية عن آليات لاستقطاب هذه الأرصدة النقدية داخل المنظومة المصرفية لتوفير سيولة مصرفية يمكن الاعتماد عليها لتمويل مختلف المشاريع الحيوية، فجاءت بما يعرف بالامتثال الضريبي الطوعي في سنة 2015 والقرض الوطني للنمو الاقتصادي في عام 2016، لكن وفي ظل فشل هذه السياسات والمخططات وكذا بالنظر للنتائج السلبية التي جاء بها التمويل غير التقليدي في سنة 2017، بحثت الحكومة الجزائرية عن حلول أخرى لاستقطاب هذه الأرصدة. وفي هذا الشأن وبعد أن رأت الحكومة الجزائرية أن المصرفين الإسلاميين في الجزائر (بنك البركة ومصرف السلام) قد حققا نتائج إيجابية في استقطاب الودائع، في مقابل ذلك لوحظ عزوف المواطنين عن إيداع أموالهم في المنظومة المصرفية التقليدية لدواعي دينية، من هنا أدركت الحكومة أن أفضل خيار لاستقطاب هذه الودائع هو توطين الصيرفة الإسلامية في المنظومة المصرفية الجزائرية، فعملت على تهيئة بعض الظروف اللازمة لذلك.

وبما أن الإطار التنظيمي يعتبر إحدى المرتكزات التي يبنى عليه العمل المصرفي الإسلامي في أي بلد، فكانت أولى مبادراتها هو إصدار النظام 02-18 الذي يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة "بالصيرفة التشاركية" من طرف البنوك والمؤسسات المالية في سنة 2018، ولأن هذا النظام شابه العديد من النقائص بقي حبرا على ورق ولم يتم العمل به بتاتا، إلى أن جاء النظام 02-20 المتعلق بتحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية ملغيا بذلك أحكام النظام السابق (02-18) واتبعه هذا بالتعليمية رقم 03-2020 المؤرخة في 2 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وبناءا على النظام 02-20 تحولت المصارف التقليدية لممارسة عمليات الصيرفة الإسلامية اتباعا، وبذلك يمكن القول أن الجزائر قد انتهجت أسلوب التحول الجزئي من خلال مدخل الشبايك الإسلامية.

وحسب الحصيلة السنوية لبنك الجزائر فبنهاية عام 2022 أصبح هناك اثنا عشر (12) بنكا يقدمون منتجات التمويل الإسلامي من أصل 20 بنكا ينشطون في الجزائر لحد الآن، كما نجد 69 وكالة مصرفية مخصصة حكرا لتقديم منتجات الصيرفة الإسلامية، منها 10 وكالات تابعة للمصارف العمومية و59 وكالة تابعة للمصارف الخاصة حيث تستحوذ المصارف الإسلامية على 54 وكالة، والخمس (05) وكالات المتبقية تابعة للبنوك التجارية الخاصة.

تجدر الإشارة إليه أنه في يوليو من سنة 2023 تعزز بعض الشيء الإطار التنظيمي للصيرفة الإسلامية بالجزائر مع صدور القانون النقدي والمصرفي رقم 09-23، والذي تضمن بعض المواد التي تخص تنظيم عمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر، حيث لأول مرة يتم دمج أحكام الصيرفة الإسلامية ضمن قانون واحد يطبق على المصرفية التقليدية والإسلامية، ولو أن هذا القانون لم يقدم إضافة جديدة عن النظام 02-20 إلا في بعض الجزئيات الصغيرة، ومع ذلك نشتم هذا القانون ونأمل أن يكون هناك تنظيمات أخرى خاصة بالصيرفة الإسلامية في الجزائر.

والآن بعد مرور 3 سنوات من افتتاح هذه الشبايك الإسلامية، يمكن القول أنها تسير بخطة ثابتة نحو تحقيق الهدف المعلن عنه سابقا من طرف الحكومة والمتمثل في استقطاب الكتلة النقدية المتواجدة في السوق الموازية، فبناءا على نتائج الجدول رقم (4-19) نجد أن حجم ودائع الصيرفة الإسلامية انتقلت

من 315 مليار دج في سنة 2019 (قبل التحول) إلى حوالي 546.7 مليار دج بنهاية عام 2022 (بعد التحول) أي بزيادة قدرت ب 78%، وقد استطاعت الشبائيك الإسلامية في البنوك التقليدية العامة والخاصة لوحدها أن تستقطب حوالي 145.9 مليار دج من الودائع للقطاع المصرفي الجزائري بنهاية عام 2022، لكن مع ذلك تبقى هذه الأرقام ضعيفة حيث لا تزال المصارف العمومية تسيطر على السوق المصرفية الجزائرية بأكثر من 86%، بينما لم تتعدى نسبة استقطاب الصيرفة الإسلامية لودائع للقطاع المصرفي الجزائري بحوالي 3.37 % بنهاية عام 2022.

فمسيرة حوالي 32 سنة في مجال تطبيق الصيرفة الإسلامية في الجزائر لم تصل بعد للمستوى المطلوب، فالأمر يحتاج لمزيد من الدعم لهذه الصناعة الفتية ويكون ذلك بتوفير كل المتطلبات الشرعية، التنظيمية، التقنية، الفنية.. الخ، اللازمة لعملها، بهدف الوصول لبيئة عمل مثلى تلائم خصوصيتها المتميزة، فمن غير المعقول أن تنشط الصيرفة الإسلامية في دولة عربية إسلامية تغيب فيها الأطر التشريعية والتنظيمية والشرعية اللازمة لممارسة هذه الصناعة.

#### الفرع الرابع: الدروس المستفادة من التجارب المدروسة

على ضوء ما مر بنا في التجارب المدروسة، يمكن استنباط أهم الدروس التي يمكن للجزائر أن تستفيد منها في سبيل النهوض بقطاع الصيرفة الإسلامية في الجزائر على النحو التالي:

بالنسبة للتجربة البريطانية وعلى الرغم من أنها تعتبر من الدول الرائدة في مجال تطبيق الصيرفة الإسلامية في الدول الغربية حيث يوجد بها أربع (04) مصارف إسلامية كاملة وأكثر من عشرون نافذة إسلامية، كما أنها تحتل مراتب لا بأس بها في التصنيف العالمي إذ تحتل المرتبة 17 من مجمل أصول الصيرفة الإسلامية عالميا (كما هو موضح في الشكل رقم 3-14)، إلا أنه لا يمكن للجزائر أن تستفيد كثيرا من هذه التجربة كون البيئة الاجتماعية والعقائدية مختلفة تماما بين البلدين، صف إلى ذلك فكلتا التجربتان يمارسان عمليات الصيرفة الإسلامية على أراضيهما بدون وجود غطاء تشريعي وتنظيمي كامل والذي يعتبر من بين أكبر العراقيل التي تواجه قطاع الصيرفة الإسلامية في ظل الأنظمة المصرفية الربوية، لكن ما يمكن أن تأخذ به الجزائر من هذه التجربة هو ضرورة أن تحظى هذه الصناعة بدعم حكومي متجدد، فمن خلال تحليل عوامل نجاح الصيرفة الإسلامية في بريطانيا تبين لنا أن المبادرات الحكومية التي كانت تتخذها السلطات البريطانية في كل مرة خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة

2008 بشأن تطوير الصيرفة الإسلامية كانت وراء نجاحها في بريطانيا، وهذا ما يغيب عنه في الجزائر فالمتتبع لتطور قطاع الصيرفة الإسلامية في الجزائر يلتبس ضعف الدعم الحكومي لهذه الصناعة خاصة في بداية مشوارها، أما في بريطانيا وفي ظل وجود المبادرات الحكومية الملموسة بشأن تطوير الصيرفة الإسلامية شكلت بيئة عمل مواتية لهذه الصناعة وغطت على نقص الإطار التشريعي والتنظيمي، هذا ما سمح لها بالنمو بشكل متسارع في بيئة غربية محفوفة بالمخاطر. عامل آخر يمكن للجزائر أن تستفيد منه هو ضرورة الاقتضاء بالتجربة البريطانية في مجال الاهتمام الأكاديمي والتدريبي بقضايا الاقتصاد الإسلامي ومختلف مكوناته من أجل تعزيز الانضباط في الاقتصاد الإسلامي بين أوساط المجتمع الجزائري، فبريطانيا خطت أشواطاً كبيرة في هذا المجال وأصبحت اليوم تقدم العديد من الدورات لتعليم التمويل الإسلامي في الأوساط الغربية وحتى في بقية دول العالم، وتحتل بذلك مراتب متقدمة في التصنيف العالمي من حيث عدد دورات ودرجات التكوين والتعليم المقدمة في مجال العلوم المصرفية الإسلامية، بينما تبقى الجزائر تحتل مراتب متدنية جداً.

أما عن التجربة السودانية والتي تعتبر تجربة فريدة من نوعها فهي تجربة مختلفة كلياً عن جميع التجارب المدروسة كما تعتبر من بين قلائل الدول التي تتبع النظام المصرفي الإسلامي بالكامل، فلا يمكن بأي حال من الأحوال إسقاط هذه التجربة على الجزائر بعينها، فعملية التحول الكلي للعمل المصرفي الإسلامي في السودان لم يسبقه أي دراسة تحدد مقتضيات ومسارات عملية التحول، وهو ما أوقع المصارف والمؤسسات المالية في العديد من الأخطاء والصعوبات، وبالتالي لا يمكن استنساخ هذه التجربة على الجزائر خاصة في الوقت الحالي فلا الظروف مواتية ولا توجد أي نية لدى الحكومة في التحول الكلي للنظام المصرفي الإسلامي، لكن يمكن للجزائر أن تستفيد من هذه التجربة من خلال بعض الجوانب وخصوصاً في المسائل المتعلقة برقابة وإشراف بنك الجزائر على المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، ففي ظل غموض العلاقة بين هاتين الجهتين (المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر لا تزال تطبق عليها نفس أدوات الرقابة والإشراف التي تطبق على النظام المصرفي التقليدي دون تمييز)، يمكن للجزائر أن تحاكي بعض أدوات السياسة النقدية المطبقة في دولة السودان بما يتماشى وخصوصية القطاع المصرفي الإسلامي الجزائري المتميز، وذلك من خلال تصميم أدوات وبدائل للسياسة النقدية بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، حتى يزول هذا العائق الذي زامن المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية منذ نشأتها حتى الآن.

أما عن التجربة الماليزية ففي الحقيقة أن دراستنا لهذه التجربة كانت مقصودة منذ البداية، كون هذه التجربة رائدة ليس في العالم الإسلامي فحسب بل على مستوى العالم ككل، كما تعتبر التجربة الأقرب للتطبيق في الجزائر، لذلك ارتأينا أن نعرف كيف انطلقت الصيرفة الإسلامية في ماليزيا من مجرد فكرة بسيطة مفادها تأسيس صندوق الحج لادخار أموال المسلمين تساعدهم على أداء فريضة الحج بعيدا عن شبهة الربا إلى تجربة عالمية أصبح يحتذى بها العديد من الدول في سبيل التحول من الصيرفة التقليدية للصيرفة الإسلامية، وعليه يمكن تحديد بعض الجوانب الإيجابية لهذه التجربة والتي يمكن للجزائر أن تستفيد منها في النقاط التالية:

- من خلال عرض وتحليل عوامل نجاح تجربة ماليزيا اتضح لنا أن الصيرفة الإسلامية في ماليزيا منذ نشأتها حتى الآن وهي تحظى بدعم حكومي كبير خصوصا وأن الحكومة الماليزية تعول كثيرا على هذا القطاع كآلية للنهوض بالاقتصاد الماليزي، كما وجدنا أن الحكومة الماليزية تعمل بسياسة تخطيط على المدى المتوسط والطويل وقد تم إدراج قطاع الصيرفة الإسلامية في جميع مخططاتها، وفي كل مرة وبعد انقضاء آجال التخطيط يتم تحقيق كل الأهداف التي كانت مسطرة مسبقا بخصوص قطاع الصيرفة الإسلامية، فإذا لم تكن هناك سياسة رشيدة ونظرة مستقبلية ثاقبة لما نجح مشروع الصيرفة الإسلامية في ماليزيا، لذا ينبغي على السلطات الجزائرية الاهتمام أكثر بدعم هذه الصناعة الاستراتيجية ووضعها ضمن أولويات ومخططات الحكومة، من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وكذا من أجل مواجهة التحديات العالمية التي أصبحت تفرضها العولمة المالية والمتمثلة أساسا في تكرار ودورية الأزمات المالية؛

- تشير تجربة ماليزيا إلى أن الحكومة تتبع النظام المصرفي المزدوج، فالصيرفة الإسلامية في ماليزيا تتميز بوجود إطار تشريعي وتنظيمي قوي وكامل، حيث عملت الحكومة منذ البداية بالتنسيق مع السلطات النقدية في خلق بيئة مواتية لعمل الصناعة المصرفية الإسلامية الماليزية، لذلك ينبغي على السلطات النقدية في الجزائر أن تبذل مزيد من الجهود في سبيل استكمال بناء كل الأطر التشريعية والتنظيمية والقانونية المنظمة للصناعة المالية الإسلامية والوصول إلى تبني نظام مصرفي مزدوج بغرض تحقيق مبدأ التكافؤ بين النظام المصرفي التقليدي والنظام المصرفي الإسلامي؛

- تتوفر المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا على توليفة متنوعة ومتميزة من خدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية، لذلك ينبغي على السلطات النقدية في الجزائر أن تقتدي بهذه الميزة وأن

تنتقل من مرحلة المحاكاة والتقليد إلى مرحلة الإبداع والتطوير حتى تغطي احتياجات السوق، ولا ينبغي أن يتم حصر منتجات وخدمات الصيرفة الإسلامية في ثمانية (08) منتجات فقط، فلو ننظر لتجربة ماليزيا نجد أن أسواقها تتوفر على أكثر من 50 منتج إسلامي؛

- تضم ماليزيا العديد من المؤسسات والمعاهد ذات طابع دولي تعمل على تطوير وتعزيز الصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا وباقي دول العالم أيضا، وبالتالي يمكن للجزائر أن تستفيد من هذه المؤسسات والمعاهد في تقديم المشورة لها بغرض بناء بنية تحتية قوية لعمل الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

## خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تبين لنا أن الدول محل الدراسة تمارس عمليات الصيرفة الإسلامية في أنظمة مصرفية مختلفة، فمثلاً نجد أن دولة السودان تتبع للنظام المصرفي الإسلامي بالكامل ولا وجود للنظام المصرفي الربوي، أما ماليزيا فقد اختارت تطبيق النظام المصرفي المزدوج حيث أن العمل المصرفي الإسلامي يعمل بشكل موازي مع النظام المصرفي التقليدي في البلد وهو ما أهلها لتكون دولة رائدة في مجال تطبيق الصيرفة الإسلامية عالمياً، بينما بريطانيا والتي تعد من أنجح التجارب الغربية فقد اختارت البقاء ضمن النظام المصرفي التقليدي مع السماح بممارسة عمليات الصيرفة الإسلامية على أراضيها، والأمر مشابه للجزائر حيث هي الأخرى تتبع للنظام المصرفي التقليدي مع تهيئة بعض الظروف للممارسة عمليات الصيرفة الإسلامية ولم تصل بعد لتطبيق النظام المصرفي المزدوج. كما نجد أن هذه الدول قد اختلفت في مسارات عملية التحول للنظام المصرفي الإسلامي، فدولة السودان عقدت العزم بالتحول الكلي للنظام المصرفي الإسلامي بشكل كامل دفعة واحدة، بينما اتخذت ماليزيا أسلوب التدرج في التطبيق والأمر مشابه نوعاً ما في كل من دولة بريطانيا والجزائر.

وبالرغم من اختلاف الأنظمة المصرفية من دولة إلى أخرى إلا أن الصيرفة الإسلامية قد استطاعت أن تنمو على مدار سنوات الدراسة تمويلاً وادخاراً مدعومة بارتفاع حجم أصولها في جميع الدول، فبالرغم من التغيرات والأحداث الهامة التي شهدتها العالم الاقتصادي المعاصر خلال فترة الدراسة، أبرزها حدوث الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 إلا أن الصيرفة الإسلامية في هذه الدول كانت بمنأى عن تداعيات هذه الأزمة، وهذا ما ساهم في الرفع من درجة الاهتمام الدولي بها، إذ تعتبر هذه الأزمة نقطة تحول هام في مسار الصيرفة الإسلامية في الدول العربية والإسلامية وحتى الغربية بعدما كانت من قبل مقتصرة على بعض الدول الإسلامية فقط مع وجود اهتمام غربي ضعيف جداً بهذه الصناعة. ومع التداعيات الاقتصادية التي خلفتها جائحة كورونا منذ عام 2019 على أغلب دول العالم، أثبتت الصيرفة الإسلامية مرة أخرى قوتها في الصمود أمام أي هزة داخلية أو خارجية قد تحدث، وهو ما جدد الدعوات بضرورة تبني نموذج الصيرفة الإسلامية في الأنظمة المصرفية، حيث أصبح ينظر إليها كآلية للتصدي لأي أزمة قد تحدث مستقبلاً.

الخاتمة

عانى النظام المالي العالمي من العديد من الأزمات المالية والتي كانت لها انعكاسات سلبية على مختلف اقتصاديات الدول، مما استوجب بالبحث عن حلول وبدائل لمعالجة هذه الأزمات. وفي خضم الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وبعد أن أبانت الصيرفة الإسلامية عن قوتها في إدارة هذه الأزمة على عكس نظيرتها التقليدية التي لم تغفل من الآثار السلبية لتداعيات أزمة الرهن العقاري، أدى إلى لفت الأنظار العالمية حول الصيرفة الإسلامية وفتح لها آفاق مستقبلية للنمو والانتشار، خصوصا بعد أن اتضح أن العوامل التي ساهمت في نجاح الصيرفة الإسلامية في مواجهة هذه الأزمة يعزى إلى طبيعة النظام المصرفي الإسلامي وخصائصه المتميزة والمستمدة من فقه الشريعة الإسلامية كالاستبعاد الربا في تعاملاتها؛ التزامها بقاعدة الغنم بالغرم؛ الابتعاد عن المعاملات المالية المخالفة للشريعة الإسلامية.. الخ، فكل هذه الخصائص وغيرها جعلت المصارف الإسلامية في مأمن عن تداعيات هذه الأزمة، مما أدى إلى تسارع مختلف دول العالم لتبني هذه النوع من المعاملات المالية الإسلامية كآلية للخروج من الأزمات المالية وتقادي تكرارها في المستقبل.

وعليه تعددت صور وأشكال ممارسة عمليات الصيرفة الإسلامية بأساليب ومداخل متعددة، فمنها من اكتفى بتقديم منتجات الصيرفة الإسلامية جنبا إلى جنب منتجات الصيرفة التقليدية، وبعضها لجأ إلى فتح نوافذ إسلامية على مستوى المصارف التقليدية والبعض الآخر نشأ فروعاً إسلامية مستقلة مخصصة حكرا لممارسة عمليات الصيرفة الإسلامية، وهناك من عقد العزم لتأسيس مزيد من المصارف الإسلامية بشكل كامل. وبهذا لم يعد العمل المصرفي الإسلامي يقتصر على الدول العربية والإسلامية فقط بل امتد ليشمل باقي الدول الغربية حيث استطاعت الصيرفة الإسلامية أن تخترق أسواقا مالية جديدة لم تكن تعرفها من قبل وفي وقت وجيز جدا، وبالتالي يمكن القول أن الأزمة المالية العالمية قد أضافت على المصارف الإسلامية اهتماما متزايدا وقبولا واسعا على المستويين الإقليمي والدولي، ومع نقشي فيروس كورونا في أواخر عام 2019 أثبتت الصيرفة الإسلامية مرة أخرى قوتها في إدارة أي أزمة قد تحدث مهما كانت طبيعتها وشدتها، وهذا ما جدد الدعوات بضرورة تبني الصيرفة الإسلامية في المنظومة المصرفية العالمية.

فعاما بعد عاما يثبت النظام المصرفي الإسلامي قوته في مواجهة أي صدمة داخلية أو خارجية قد تحدث حول العالم، وأصبح اليوم هذا النظام يشكل نظاما ماليا أكثر تماسكا وأكثر قوة في مواجهة

التغيرات التي أصبحت تشهدها الساحة المالية العالمية المعاصرة، لكن هذا لا يمكن أن نقول أن النظام المصرفي الإسلامي نظاما مثاليا ولا يخلو من أي نقائص، بل هو الآخر تواجهه العديد من التحديات والعقبات لذلك ينبغي بذل المزيد من الجهود لخلق بيئة عمل مواتية له.

## 1- نتائج الدراسة: توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن حصرها فيما يلي:

- هناك مجموعة من الأسباب مجتمعة ساهمت في ظهور الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وسرعت من انتقالها لباقي دول العالم واستفحلت بشدة نتيجة لوجود ارتباط قوي بين الاقتصاد الأمريكي ومختلف اقتصاديات دول العالم، وعلى الأرجح لن تكون هذه الأزمة هي الأخيرة إذا لم يتم معالجة كل الاختلالات البنوية التي أظهرها النظام الرأسمالي في خضم هذه الأزمة؛
- بينت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 عن هشاشة النظام المالي التقليدي القائم أساسا على أسعار الفائدة، في المقابل أظهر النظام المصرفي الإسلامي القائم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة عن قوته في امتصاص الصدمات الدولية، حيث وفي خضم هذه الأزمة حققت الصيرفة الإسلامية استقرارا في مجمل مؤشراتها ولم يتم تسجيل إفلاس أي مصرف إسلامي في العالم، في حين سجلت كُبريات المصارف التقليدية إفلاسها من جراء هذه الأزمة؛
- يطرح النظام المصرفي الإسلامي العديد من البدائل والحلول الناجمة للخروج من الأزمات المالية ومجابهتها مستقبلا وصولا إلى تحقيق الاستقرار المالي، وذلك من خلال استبداله لمختلف الأدوات والمعاملات المالية التقليدية، بمعاملات مالية إسلامية مع تكييفها مع متطلبات الواقع الاقتصادي المعاصر، فنظام التمويل الإسلامي يوفر صيغ شرعية تتناسب مع حاجات المجتمع مع تركيزه على الجوانب الأخلاقية واستبعاد الربا في تعاملاته، فكل هذه البدائل تجمع في طياتها بين تحقيق أهداف تنموية واقتصادية واجتماعية مع الالتزام بما شرع الله تعالى مما مكنها من تلافى مختلف أزمات النظام المالي العالمي؛
- حققت أصول الصيرفة الإسلامية في العالم معدلات نمو قياسية خصوصا في السنوات العشر الأخيرة من الدراسة وهذا ما جعلها تصنف من بين أكثر القطاعات ديناميكية في العالم، حيث قدر حجم أصولها أكثر من 2000 مليار دولار أمريكي بنهاية 2022 ومن المتوقع تستمر في النمو في السنوات القليلة المقبلة. تعكس تلك الأرقام والإحصائيات مدى زيادة الاهتمام العالمي

بقطاع الصيرفة الإسلامية والتوسع في ممارسة عملياتها بأساليب ومداخل متعددة، حيث عرفت هذه الصناعة نقلة نوعية انتشارا وتنظيما؛

➤ يوجد تباين في تركيز وانتشار الصيرفة الإسلامية بين المناطق الجغرافية حول العالم، وتعتبر دول مجلس التعاون الخليجي المورد الرئيسي لها، إذ تشكل حوالي 60% من مجمل أصول الصيرفة الإسلامية في العالم، تليها دول الشرق الأوسط وجنوب آسيا بنسبة بلغت حوالي 21%، وتأتي دول جنوب شرق آسيا في المرتبة الثالثة بنسبة بلغت 14%، وتشكل باقي الدول الأخرى نسبة 3%، بينما لا تمثل دول إفريقيا سوى 2%؛

➤ إن انفتاح الدول محل الدراسة على الصيرفة الإسلامية أخذ ثلاث نماذج من الأنظمة المصرفية، النموذج الأول (النظام المصرفي الإسلامي الكامل) جسده الدول التي عملت على تحويل مصارفها بالكامل إلى مصارف إسلامية ولا وجود لأي عمل ربوي على أراضيها بما فيها البنوك المركزية ذاتها وهي حالة السودان، ويطبق النموذج الثاني (النظام المصرفي المزدوج) في الدول التي أصدرت قوانين خاصة لتنظيم ومراقبة أعمال الصيرفة الإسلامية وهي حالة ماليزيا، أما النموذج الثالث (النظام المصرفي التقليدي) فجسده الدول التي قامت بتأسيس مصارف إسلامية بجانب المصارف التقليدية، ولكنها تركت المصارف الإسلامية تخضع لنفس القوانين المنظمة للعمل المصرفي التقليدي دون تمييز وتدخل بريطانيا ضمن هذا النموذج الأخير، الجزائر هي الأخرى تتواجد ضمن هذه النموذج لكن وبعد أن تم إصدار النظام 20-02 وكذا القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 يمكن القول أن الجزائر بدأت تقترب شيئا فشيئا من النموذج الثاني (النموذج المزدوج)؛

➤ تمايزت الدول الغربية في درجة الاهتمام بالصيرفة الإسلامية، فهناك دول انفتحت على العمل المصرفي الإسلامي قبل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 أمثال بريطانيا ولوكسمبورغ، بينما شهدت دول أخرى أولى الخطوات ولم تنفتح على الصيرفة الإسلامية إلا بعد الأزمة المالية العالمية، وهي لا تزال في مرحلة الإعداد والتأسيس ومثال على ذلك نجد دولة ألمانيا، استراليا، فرنسا.. الخ؛

➤ لوحظ على الدول الغربية تسارع لتبني الصيرفة الإسلامية خصوصا في السنوات التي أعقبت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، حيث سمحت بممارسة نشاط الصيرفة الإسلامية على

- أراضيها لكنها لم تمنحها الأطر التنظيمية والقانونية والشرعية اللازمة لعملها، فهذه الدول مطالبة بإعداد كل الأطر التنظيمية والقانونية الناعمة لعملها؛
- الصيرفة الإسلامية في كل من دولة السودان وماليزيا تتمتع بإطار تنظيمي وقانوني وشرعي قوي ومدعم لعملها، بينما لا تزال الصيرفة الإسلامية في كل من دولة بريطانيا والجزائر تعاني من ضعف الأطر التنظيمية والقانونية والشرعية اللازمة لعملها؛
- وضوح العلاقة بين الصيرفة الإسلامية وبنوكها المركزية في كل من دولة السودان وماليزيا، حيث كل من هاتان الدولتان قد عملتا على تصميم أدوات للسياسة النقدية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية يتم التعامل بها خلفا للأدوات القائمة على أسعار الفائدة، في حين لا تزال هذه العلاقة غامضة في كل من دولة بريطانيا والجزائر؛
- أهم ما تميزت به تشريعات الصيرفة الإسلامية في بريطانيا هو الاهتمام بالبيئة الجبائية، وإهمال البيئة القانونية والتنظيمية والشرعية، وبهذا نجد أن بريطانيا لا تزال غافلة حتى الآن عن إعداد أهم الأطر اللازمة لعمل الصيرفة الإسلامية في أي بلد؛
- بتحليل مؤشرات الصيرفة الإسلامية في الدول محل الدراسة قبل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وما بعدها، تبين لنا أن الصيرفة الإسلامية وبالرغم من اختلاف الأنظمة المصرفية التي تنشط فيها بين دولة لأخرى إلا أنها كانت بمنأى عن تداعيات هذه الأزمة، حيث لوحظ استمرار نموها (ادخارا، تمويلا وأصولا) طول فترات الدراسة وقد حققت معدلات قياسية خصوصا بعد هذه الأزمة، مما يؤكد على نجاعة النظام المصرفي الإسلامي في التصدي للأزمات المالية وقدرته على التأقلم مع المستجدات الحاصلة على الساحة المالية العالمية، مما يعطي لهذا النظام مزيد من القبول والاهتمام لدى حكومات الدول؛
- يعتبر القطاع المصرفي الإسلامي الماليزي من أكبر المراكز الرئيسية لسوق الصيرفة الإسلامية في العالم، حيث احتلت ماليزيا المرتبة الثالثة من مجمل أصول الصيرفة الإسلامية عالميا بنهاية عام 2022، أما محليا فماليزيا تتوفر على 16 مصرفا إسلاميا وقد تجاوزت مدخراتها الإسلامية نسبة 41% من مجمل مدخرات القطاع المصرفي الماليزي ككل في النصف الأول من عام 2023، بينما شكلت حجم تمويلاتها حوالي 44.7% من مجمل تمويلات القطاع المصرفي لذات الفترة، أما حجم الأصول فقد بلغت حوالي 36% من مجمل الأصول المصرفية، ويتوقع بنك

- نيجارا أن تصل حجم الأصول الإسلامية إلى 50% بحلول عام 2030، وهذا لتحقيق مبدأ التكافؤ بين المصرفية الإسلامية والمصرفية التقليدية؛
- بالرغم من أن القطاع المصرفي السوداني يتوفر على 38 مصرفاً كلها تعمل وفق الشريعة الإسلامية، باعتبار أن السودان يتبع النظام المصرفي الإسلامي الكامل، إلا أن الحصة السوقية للصيرفة الإسلامية السودانية من مجمل السوق المصرفية الإسلامية العالمية ضعيفة جداً، حيث لم تتعدى النسبة 0.1% وقد جاءت في المرتبة 19 عالمياً بنهاية عام 2022، وذلك وفقاً لتقرير مجلس الخدمات المالية الإسلامية لسنة 2023، وتعود هذه النسبة المتدنية إلى الحظر الاقتصادي المفروض على دولة السودان منذ مدة بسبب تصنيفها من الدول الراحية للإرهاب؛
- تعتبر الصيرفة الإسلامية في بريطانيا من الدول الرائدة على المستوى الغربي، حيث تتوفر على أربع مصارف إسلامية كاملة بالإضافة إلى أكثر من 20 نافذة إسلامية على مستوى المصارف التقليدية، لكن وبالرغم من ذلك تبقى الحصة السوقية لأصول الصيرفة الإسلامية من مجمل أصول القطاع المصرفي البريطاني ضعيفة جداً، حيث لم تتعدى نسبة 0.85%؛
- الصيرفة الإسلامية في الجزائر لم تصل بعد للمستوى المطلوب بالنظر للإمكانات التي يتوفر عليها البلد، حيث تسجل الجزائر وجود مصرفين إسلاميين فقط بالإضافة إلى وجود اثنا عشر بنكاً يقدمون منتجات الصيرفة الإسلامية من أصل عشرون بنكاً ينشطون في الجزائر حتى الآن، حيث تشير آخر الإحصائيات إلى أن العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر لا يمثل سوى نسب ضعيفة جداً، حيث أن مساهمة الصيرفة الإسلامية في جذب الودائع لم تتعدى 3.76% من مجمل ودايع القطاع المصرفي بنهاية عام 2022، مما يدل على ضعف الصيرفة الإسلامية في تمويل الاقتصاد الوطني، حيث لم تتعدى تمويلات الصيرفة الإسلامية في الجزائر نسبة 3.77% من مجمل تمويلات القطاع المصرفي لنفس السنة، ويعود هذا إلى سيطرت المصارف العمومية على السوق المصرفية الجزائرية، ومع فتح النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية ابتداءً من عام 2020 بناءً على النظام 20-02 من المتوقع أن تتحسن هذه النسب تدريجياً في السنوات المقبلة؛
- الصيرفة الإسلامية في كل من دولة السودان، ماليزيا والجزائر تبين استخدامها للصيغ القائمة على المديونية على حساب الصيغ القائمة على المشاركة في اقتسام الربح والخسارة، وبهذا نجد

أن الصيرفة الإسلامية في هذه الدول لم تحقق أحد أهم المبادئ التي بُني عليه العمل المصرفي الإسلامي وهي المشاركة في اقتسام الربح والخسارة، بينما بريطانيا فقد سجلت الاستثناء في ذلك حيث لوحظ على أن مصارفها الإسلامية تمزج في استخدام صيغها التمويلية ما بين صيغ التمويل القائمة على المديونية وصيغ التمويل القائمة على المشاركة في الربح والخسارة بشكل متوازي نسبيا وهذا هو الأساس الذي جاءت من أجله الصيرفة الإسلامية؛

➤ تتوفر المصارف الإسلامية في الدول محل الدراسة على معدلات ملاءة عالية، تمكنها من مواجهة مختلف الخسائر المحتملة؛

➤ بروز نوع من الإرادة السياسية لدى الحكومة الجزائرية في السنوات الثلاثة الأخيرة من الدراسة في سبيل توطين الصيرفة الإسلامية في المنظومة المصرفية الجزائرية، وقد تجلت هذه الإرادة في تلك الإجراءات التي اتخذتها السلطات النقدية بهدف تقنين وتوسيع الصيرفة الإسلامية في البلد، حيث وبناء على ذلك تم إصدار النظام 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، وكذا التعليم رقم 03-2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من قبل البنوك والمؤسسات المالية، وقد تدعم هذا بإصدار القانون النقدي والمصرفي رقم 09-23 والذي تضمن بعض أحكام الصيرفة الإسلامية؛

➤ تفوقت ماليزيا على جميع الدول محل الدراسة في مجال تطبيق الصيرفة الإسلامية، انتشارا وتنظيما وأصولا، فإذا رتبنا هذه الدول حسب حصة مساهمتها في إجمالي أصول الصيرفة الإسلامية على المستوى العالمي، فإن ترتيب ماليزيا يأتي في المرتبة الأولى تليها بريطانيا ثم السودان وأخيرا الجزائر؛

➤ تتواجد بريطانيا في طليعة الدول على مستوى العالم التي تهتم بتقديم دورات تكوينية وتدريبية لتعليم الاقتصاد الإسلامي ومختلف مكوناته لمختلف شعوب العالم، فحسب التقرير الصادر عن (ICD- Refinitiv) التابع لبورصة لندن لسنة 2019 فقد جاءت بريطانيا في المرتبة الثالثة من حيث عدد الدورات المانحة لتعليم التمويل الإسلامي حول العالم بعد كل من دولة أندونيسيا وماليزيا؛

- بالرغم من دخول مواضيع الاقتصاد الإسلامي ضمن المقررات التدريسية في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية في وقت مبكر نسبياً؛ إذ يعود لبداية التسعينات والذي تزامن مع البدايات الأولى لممارسة نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر، إلا أن ادماج الصيرفة الإسلامية في المنظومة التعليمية والأكاديمية في الجزائر لا يزال ضعيفاً؛
- أضافت جائحة كورونا فرصة أخرى للصيرفة الإسلامية لإثبات قوتها في التصدي لأي صدمة داخلية أو خارجية قد تحدث.

## 2- اختبار صحة الفرضيات: على ضوء النتائج السابقة، يمكن اختبار صحة الفرضيات على النحو التالي:

- الفرضية الرئيسية: تعتبر الصيرفة الإسلامية من بين الحلول المثلى لحل الأزمات المالية وتجنبها في المستقبل؛ تم إثبات صحة هذه الفرضية، فمن خلال هذه الدراسة تبين لنا أن المصرفية الإسلامية تقوم على مجموعة من الضوابط والمبادئ المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية تجنبها من الوقوع في الأزمات المالية، كما يوفر نظام التمويل الإسلامي مجموعة من عقود الاستثمار والتمويل الإسلامي تمثل أحسن البدائل للمعاملات الربوية، والتي في الغالب تُسبب العديد من المشاكل المالية للأنظمة الربوية تتبلور أساساً في شكل أزمات مالية؛

- الفرضية الجزئية الأولى: أثرت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 سلباً على كل من المصرفية التقليدية والإسلامية، تم نفي صحة هذه الفرضية؛ فمن خلال هذه الدراسة تبين لنا أن الصيرفة الإسلامية قد أبانت عن قدرات هائلة في مواجهة الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية لسنة 2008، حيث لم يشهد تسجيل إفلاس أي مصرف إسلامي في العالم من جراء هذه الأزمة، وحتى وإن كان هناك تأثير فهو تأثير محدود جداً، على عكس تماماً الصيرفة التقليدية التي تعرضت لسقطات ونكسات إبان وبعد هذه الأزمة وأدت إلى إفلاس العديد من الكيانات المصرفية التقليدية. ويعزى قدرة الصيرفة الإسلامية في التصدي لهذه الأزمة إلى المرتكزات والأسس الذي بُني عليها العمل المصرفي الإسلامي والمستمدة أحكام الشريعة الإسلامية كاستبعاد الربا في تعاملاتها، ارتباط استثماراتها وأنشطتها بالاقتصاد الحقيقي، تحريم بيع الديون، الابتعاد عن التعامل بالمشتقات المالية والتي كانت سبباً مباشراً في حدوث الأزمة، فكل هذه الخصائص وغيرها جعلت الصيرفة الإسلامية في منأى عن تداعيات هذه الأزمة؛

- الفرضية الجزئية الثانية: تلعب الصيرفة الإسلامية دورا إيجابيا في التصدي للأزمات المالية، تم إثبات صحة هذه الفرضية؛ فمن خلال هذه الدراسة تبين لنا أن الصيرفة الإسلامية تحمل في طياتها العديد من المرتكزات والأسس المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، إذ تعتبر هذه الأسس كصمام أمان في تلافي الأزمات المالية، كما يطرح النظام المصرفي الإسلامي العديد من البدائل والحلول لمعالجة الأزمات المالية، فقد حرم خبراء وفقهاء الاقتصاد الإسلامي جميع المعاملات المالية المخالفة للشريعة الإسلامية وتم استبدالها بالمعاملات المالية المشروعة. وكمثال عن ذلك نجد أن الشريعة الإسلامية قد حرمت نظام الفائدة على القروض وأحلت نظم التمويل والاستثمار المنضبطة بضوابط الحلال، كما يوفر التمويل الإسلامي صيغ إسلامية متنوعة ومتعددة مرتبطة بالاستثمار الحقيقي أي بالإنتاج الحقيقي للسلع والخدمات، خلافا لأساليب التمويل التقليدي التي في الغالب تكون مرتبطة بعمليات اقتصادية وهمية غير حقيقية، وبهدف التوزيع العادل للمخاطر ينص التمويل الإسلامي على المشاركة في الربح والخسارة (قاعدة الغنم بالغرم) بين الجهة الممولة والجهة المستخدمة للتمويل، حيث يحصل كل طرف في المعاملة على حقه في نهاية العملية الإنتاجية مع تقبل أي خسارة قد تحدث، بدلا من التمويل التقليدي القائم على معدل الفائدة حيث يحصل المقرض على حقه مسبقا، ويتحدد من خلال الفرق بين الفائدة المدينة والفائدة الدائنة، بينما يبقى حق المقرض محتملا قد يحدث أو لا يحدث، كما حرمت الشريعة الإسلامية كل السلوكيات والممارسات غير أخلاقية في المصارف والمؤسسات المالية كالكذب والاختلاس والرشوة والمقامرة وغيرها من المعاملات غير سوية وأكدت على الالتزام بمكارم الأخلاق في المعاملات المالية كالصدق والأمانة، ولضمان خلو المنتجات من المحضورات الشرعية منعت الشريعة الإسلامية التعامل بالمشتقات المالية، وبيع الديون.. الخ، وقد عالج النظام المالي الإسلامي هذه الأمر من خلال استحداث أدوات أخرى تؤدي نفس الغرض، وبهذا نجد أن النظام المصرفي الإسلامي قد حرم جميع المعاملات التي تؤدي للوقوع في الأزمات وتم إحلال مكانها المعاملات المشروعة، وهذا ما جعل الصيرفة الإسلامية في منأى عن الآثار السلبية للأزمات المالية؛

- الفرضية الجزئية الثالثة: تعتبر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 من أهم دوافع التوجه الدولي لتبني نموذج الصيرفة الإسلامية، تم إثبات صحة هذه الفرضية؛ فمن خلال هذه الدراسة تبين لنا أن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 تعتبر نقطة تحول هام في مسار الصيرفة الإسلامية على المستوى الإقليمي والدولي، حيث نجد أنه وبعد أن استطاعت الصيرفة الإسلامية أن تمتص الآثار السلبية لهذه

الأزمة جعلها تلفت أنظار العديد من صناعات السياسات في العديد من الدول العربية والإسلامية وحتى الغربية بضرورة تبني الصيرفة في أنظمتها المصرفية، فظهر بذلك العمل المصرفي الإسلامي بمختلف مداخله وأشكاله في العديد من دول العالم، وذلك للاستفادة مما توفره هذه الصناعة في تحقيق الاستقرار المالي وبالتالي التصدي لمختلف الأزمات المالية؛

- الفرضية الجزئية الرابعة: هناك تباين في تطور وانتشار الصيرفة الإسلامية بين الدول محل الدراسة (السودان، ماليزيا، بريطانيا والجزائر)، تم إثبات صحة هذه الفرضية؛ فمن خلال هذه الدراسة وجدنا أن دولة السودان قد وصلت إلى تطبيق النظام المصرفي الإسلامي الكامل، إلا أن هذا لم يؤهلها بأن تكون من أكبر الفاعلين في الصناعة المصرفية الإسلامية العالمية، بينما ماليزيا فتطبق النظام المصرفي المزدوج وقد خطت أشواطاً كبيرة في مجال تطبيق الصيرفة الإسلامية على المستوى المحلي والدولي، إذ تعتبر من الدول الرائدة في مجال تطبيق الصيرفة الإسلامية على المستوى العالمي، أما بريطانيا وبالرغم من انفتاحها على العمل المصرفي الإسلامي يعود إلى نهاية السبعينات من القرن العشرين إلا أن الاهتمام الفعلي بهذه الصناعة لم يبرز إلا بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وعليه فالصيرفة الإسلامية في بريطانيا وإن كانت تحتل مراكز متقدمة على المستوى الغربي فهي لا تزال بعيدة كل البعد عن أبرز المراكز الرئيسية للتمويل الإسلامي على مستوى العالم، الجزائر هي الأخرى لم تصل بعد للمستوى المطلوب ولا تزال الصيرفة الإسلامية في بداية مرحلة الانفتاح الفعلي؛

- الفرضية الجزئية الخامسة: الصيرفة الإسلامية في الدول محل الدراسة تتمتع بوجود إطار تنظيمي وقانوني وشرعي قوي ومدعم لعملها من قبل بنوكها المركزية، تم نفي صحة هذه الفرضية؛ فمن خلال هذه الدراسة تبين لنا وضوح الأطر التنظيمية والقانونية والشرعية للصيرفة الإسلامية في كل من دولة السودان وماليزيا، حيث تم معالجة جميع جوانبها مع توضيح العلاقة بينها وبين بنوكها المركزية، بينما تظل هذه العلاقة غامضة في كل من دولة بريطانيا والجزائر مما يدل على ضعف الإطار التنظيمي والقانوني والشرعي للصيرفة الإسلامية في هذه الدول.

### 3- اقتراحات الدراسة: في ضوء النتائج المتوصل إليها، يمكن إعطاء بعض الاقتراحات التالية:

- وجوب إعداد إصلاحات عميقة على آلية عمل النظام المالي خصوصاً بعد تعرضه لسلسلة من الأزمات المالية المتتالية في العقود الماضية؛
- ينبغي على المهندسين الماليين وفقهاء الشريعة الإسلامية الذين يعملون على تطوير وتعزيز متانة العمل المصرفي الإسلامي حول العالم مضاعفة جهودهم للرفع من كفاءة الصناعة المالية الإسلامية، وذلك حتى تستطيع التكيف مع المستجدات التي أصبحت تفرضها البيئة المالية العالمية المعاصرة، خصوصاً وأن هذه الصناعة أصبحت تحت أنظار كل من الهيئات الدولية الرسمية كبنك التسويات الدولية وكذا العديد من حكومات الدول، فمن المهم جداً أن تحافظ هذه الصناعة على استقرارها وعلى سمعتها الجيدة بين أوساط المجتمع الدولي؛
- العمل على نشر الوعي المالي الإسلامي بين أوساط المجتمعات الغربية، وذلك من خلال فتح التخصصات في المعاهد والجامعات لتدريس مواضيع الاقتصاد الإسلامي ومختلف مكوناته، مع الحرص على تنظيم العديد من الندوات والملتقيات للتعريف بمنتجات الصيرفة الإسلامية كما يمكنها الاستجداء بالتجارب الدولية الناجحة في هذا المجال؛
- في ظل ندرة العلماء الشرعيين المتخصصين للإفتاء في مدى مشروعية المعاملات المالية الإسلامية في الدول الغربية، يمكنهم الاستعانة بالفقهاء من الدول الإسلامية من أجل تشكيل هيئات شرعية يكونوا مؤهلين لإعطاء الرأي في مدى شرعية منتجات الصيرفة الإسلامية، مما يسمح لهم تجنب الوقوع في المشاكل الفقهية؛
- الدول الغربية التي انفتحت على الصيرفة الإسلامية مطالبة بوضع كل الأطر التنظيمية والقانونية والشرعية الناظمة لها أولاً بأول وليس التسارع نحوها دون وجود أي قوانين واضحة، فهذه الخطوات الأولى لم تكن كافية لتمكين ممارسة النشاط الصيرفة الإسلامية بشكل مثالي وخالي من أي شبهات، فالطبيعة الهندسية للصيرفة الإسلامية تتطلب تبني مناهج علمية وعملية واضحة المعالم من قبل حكومات الدول وبنوكها المركزية في سبيل تكوين بيئة عمل مواتية لها، حيث لا يمكن لهذه الصناعة أن تتطور وتتمو لوحدها فالأمر يحتاج مضاعفة الجهود في سبيل خلق بيئة مثلى لعمل الصيرفة الإسلامية في ظل بيئة غربية معقدة؛

- ضرورة التنسيق بين لجنة بازل للرقابة والإشراف والتي تتولى مهمة وضع معايير إشرافية ورقابية للعمل المصرفي التقليدي وبين مجلس الخدمات المالية الإسلامية والذي يتولى مهمة إعداد معايير دولية بهدف تعزيز وتطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية، بغية الوصول لإعداد معايير دولية تلاءم العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي تسمح بتعزيز النظام المالي العالمي؛
- على الدول محل الدراسة الاقتداء بالتجربة الماليزية كتجربة رائدة في مجال تطبيق الصيرفة الإسلامية حول العالم خصوصا بعد أن نجحت في بناء النظام المصرفي المزدوج، فهي تعتبر بمثابة دليل إرشادي وتوجيهي لأي دولة تريد التحول لممارسة عمليات الصيرفة الإسلامية جنبا إلى جنب تقديم منتجات الصيرفة التقليدية؛
- على السلطات النقدية في الجزائر أن تبذل مزيد من الجهود في سبيل استكمال بناء كل الأطر القانونية والتنظيمية والشرعية اللازمة للعمل المصرفي الإسلامي؛
- ينبغي على بنك الجزائر تصميم أدوات للسياسة النقدية تكون متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وذلك خلفا للأدوات القائمة على سعر الفائدة والتي تتعارض مع مبادئ الصيرفة الإسلامية؛
- العمل على إنشاء مزيد من المصارف الإسلامية في الجزائر وحبذا أن تكون مصارف عمومية وذلك لتعزيز المنافسة في السوق المصرفية الجزائرية، ولا ينبغي الاكتفاء بفتح نوافذ إسلامية على مستوى البنوك التقليدية خصوصا وأن الجزائر تتوفر على أرض خصبة لإقامة هذا النوع من المصارف، فقد تثبتت بالتجربة أن المصرفين الإسلاميين اللذان ينشطان في الجزائر (بنك البركة، مصرف السلام) قد حققا نتائج باهرة بالرغم من العراقيل التي تعترضهم؛
- على بنك الجزائر أن يعمل على تشكيل هيئة رقابة شرعية مركزية تكون تابعة له، تتولى مهمة الإشراف والرقابة على عمل الهيئات الشرعية الداخلية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، والفصل في بعض المسائل الشرعية في حال وجود اختلافات فقهية؛
- ينبغي على السلطات النقدية في الجزائر أن تعمل على دمج المعايير الدولية المصممة خصيصا للعمل المصرفي الإسلامي، كمعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية وكذا معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛
- على الحكومة الجزائرية أن تعمل على تأسيس مراكز تدريبية وتكوينية متخصصة في العلوم المصرفية الإسلامية، مع توسيع فتح مزيد من التخصصات على المستوى الأكاديمي والتعليمي

لتدريس مقررات الاقتصاد الإسلامي ومختلف مكوناته، وذلك لتأهيل المورد البشري للعمل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية من جهة وكذا لزيادة الوعي المالي الإسلامي في أوساط المجتمع الجزائري من جهة ثانية؛

- على الحكومة الجزائرية أن تفكر من الآن في إقامة نظام مصرفي مزدوج؛
- على المصرفية الإسلامية أن توازن بين استخدام الصيغ القائمة على المديونية والصيغ القائمة على المشاركة في الربح والخسارة، وهذا لتحقيق أهم المبادئ التي بُنيت عليها المصرفية الإسلامية وهي المشاركة في اقتسام الربح والخسارة، مما سيساهم هذا بدون شك في التوزيع العادل للثروة؛
- التنسيق بين مختلف دول العالم من أجل إنشاء هيئة رقابة شرعية عالمية تكون مستقلة وموحدة أمام جميع المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية حول العالم، يمكن الرجوع إليها للفصل في حال تضارب الآراء الفقهية، وهذا لتوحيد الفتاوى والرؤى الشرعية؛
- ضرورة التعاون بين المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية محليا ودوليا وذلك لتبادل الخبرات فيما بينهم.

**4- آفاق الدراسة:** في نهاية هذه الدراسة، يمكن تقديم بعض المواضيع التي يمكن أن تكون من المواضيع الجديرة بالدراسة والبحث مستقبلا، نذكر منها ما يلي:

- دور الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي؛
- أثر الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة؛
- أثر جائحة كورونا على استقرار الصناعة المالية الإسلامية حول العالم - دراسة تحليلية قياسية-؛
- أثر جائحة كورونا على أداء البنوك - دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية-.

## قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

– القرآن الكريم

– القواميس والمعاجم:

1. أحمد الشرباصى. (1981). المعجم الاقتصادي الإسلامي. دار الجيل.
2. ابن منظور. (2016). لسان العرب. القاهرة: دار المعارف.
3. مجمع اللغة العربية (2008). المعجم الوسيط. القاهرة.
4. نزيه حماد. (2009). معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء. دار القلم الدار الشامية.

ثانياً: المراجع باللغة العربية

– الكتب:

1. أحمد سليمان خصاونة. (2008). المصارف الإسلامية " مقررات لجنة بازل تحديات العولمة- استراتيجية مواجهتها. الأردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.
2. أحمد سليمان خصاونة. (2008). المصارف الإسلامية. الأردن: عالم الكتب الحديث.
3. أشواق بن قدور. (2013). تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي "دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 1965-2005. الأردن: دار الراجحة للنشر والتوزيع.
4. أبو شرار علي عبد الفتاح. (2011). الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة - أحداثها، أسبابها، تداعياتها، إجراءاتها. دار البيروني للنشر والتوزيع.
5. أحسن لحساننة، و فيصل شياد. (2014). منتجات سوق النقد بين المصارف الإسلامية: دراسة تحليلية نقدية للتجربة الماليزية مع محاول تطوير منتجات تمويلية جديدة.
6. آسيا سعدان، و صليحة عماري. (2012). تنامي التمويل الإسلامي في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة -دراسة حالة الدول العربية-، استكتاب جماعي حول الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي. مكتب التوزيع في العالم العربي.
7. شذا جمال خطيب، و صعقق الركيبي. (2008). العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال. الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
8. عبد الحكيم مصطفى الشرفاوي. (2005). العولمة المالية وإمكانيات التحكم "عدوى الأزمات المالية". مصر: دار الفكر الجامعي.
9. عبد الحميد عبد المطلب. (2000). البنوك الشاملة " عملياتها وإدارتها". مصر: الدار الجامعية.
10. عبد العظيم حمدي. (2008). عولمة الفساد وفساد العولمة (إداري/تجاري/سياسي/اجتماعي/ثقافي) "منهج نظري وعملي". مصر: الدار الجامعية.
11. عبد القادر ثومي. (2011). الأسس الفلسفية للعولمة. الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع.
12. عبد الله خبابه. (2013). الاقتصاد المصرفي (النقود- البنوك التجارية- البنوك الإسلامية- السياسة النقدية- الأسواق المالية - الأزمة المالية). مصر: الدار الجامعية الجديدة.

13. عبيد محمد علي عبد الخالق. (2007). العولمة وأثرها على الطلب الاستهلاكي في الدول النامية مع الإشارة إلى وجهة النظر الإسلامية. مصر: الدار الجامعية الجديدة.
14. عثمان أبو حرب. (2008). الاقتصاد الدولي. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.
15. عصام عمر أحمد مندور. (2013). البنوك الوضعية والشرعية " النظام المصرفي نظرية التمويل الإسلامي - البنوك الإسلامية. مصر: دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع.
16. فائزة لعراف. (2013). مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة (مع الإشارة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008). مصر: الدار الجامعية الجديدة.
17. كريم حمزة حسن. (2011). العولمة المالية والنمو الاقتصادي. الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
18. لطرش، ا. (2015). الاقتصاد النقدي والبنكي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
19. محمد بن فهد. (2005). الكوننة أو السوق العالمية "العولمة". الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع.
20. محمود عبد الرزاق محمود حامد. (2013). الأزمة المالية العالمية ودور النظام المالي الإسلامي بالتطبيق على الاقتصاد العربي. مصر: الدار الجامعية.
21. محي الدين عمرو. (2000). أزمة النور الآسيوية "الجدور والآليات والدروس المستفادة". مصر: دار الشروق.
22. مصطفى يوسف. (2016). عولمة الأسواق المالية المعاصرة. الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع.
23. محمد الطاهر الهاشمي. (2010). المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية الأساس الفكري والممارسات الواقعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ليبيا: منشورات جامعة 7 أكتوبر (مصراته).
24. حربي محمد عريقات، و سعيد جمعة عقل. (2012). إدارة المصارف الإسلامية (مدخل حديث). الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
25. حسن خلف فليح. (2009). البنوك الإسلامية. الأردن: عالم الكتب الحديث.
26. حسين محمد سمحان. (2013). أسس العمليات المصرفية والإسلامية. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
27. حيدر يونس الموسوي. (2011). المصارف الإسلامية آدائها المالي في سوق الأوراق المالية. الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
28. خديجة خالدي، و عبد الرزاق بن حبيب. (2016). نماذج وعمليات البنك الإسلامي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
29. سليمان بوفاسة. (2018). أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
30. سمير رمضان الشيخ. (2013). التحول للمصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية المصرية. جمعية التجار بين المصريين.
31. سهيل حسين الفتلاوي. (2009). العولمة وآثارها في الوطن العربي. الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
32. شهاب أحمد سعيد العززي. (2012). إدارة البنوك الإسلامية. الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.
33. شوقي بورقية. (2013). التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية: دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والإجراءات والتكلفة. الأردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.
34. شوقي بورقية، و زرارقي هاجر. (2010). إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية. الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.

35. عصام أحمد عمر مندور. (2013). *البنوك الوضعية والشرعية " النظام المصرفي -نظرية التمويل الإسلامي- البنوك الإسلامية*. مصر: دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع.
36. محمد أحمد الشافعي. (2015). *المصارف الإسلامية*. الأردن: دار أمجد للنشر والتوزيع.
37. محمد محمود العجلوني. (2008). *البنوك الإسلامية " أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية"*. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
38. محمود حسين الوادي، و سمحان حسين محمد. (2007). *المصارف الإسلامية "الأسس النظرية والتطبيقات العملية"*. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
39. محمود عبد الكريم إرشيد. (2015). *المدخل الشامل إلى معاملات وعمليات المصارف الإسلامية*. الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.
40. محي الدين يعقوب أبو الهول. (2012). *تقييم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية -دراسة تحليلية مقارنة-*. الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.
41. نعيم نمر داوود. (2012). *البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي*. الأردن: دار البداية.
42. محمود عبد الرزاق محمود حامد. (2013). *الأزمة المالية العالمية ودور النظام المالي الإسلامي (بالتطبيق على الإقتصاد العربي)*. الدار الجامعية: مصر.
43. بجواد كاضم البكري. (2011). *فخ الإقتصاد الأمريكي الأزمة المالية*. الأردن: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
44. حيدر يونس الموسوي. (2011). *المصارف الإسلامية أداؤها المالي في سوق الأوراق المالية*. الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع .
45. رياض المومني. (2012). *الأزمة المالية والاقتصادية العالمية -أسبابها وإمكانية تجنبها من منظور اقتصاد إسلامي، استكتاب جماعي حول الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي*. لبنان: مكتب التوزيع في العالم العربي.
46. عبد الحلیم عمار غربي. (2017). *الأزمات الاقتصادية والمالية والمصرفية "رؤى وحلول"*. مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية.
47. عبد العزيز قاسم محارب. (2011). *الأزمة المالية العالمية "الأسباب والعلاج"*. مصر: دار الجامعية الجديدة.
48. فؤاد حمدي بسيسو. (2012). *عالمية النظام الاقتصادي الإسلامي ومحددات نفاذه في ضوء الأزمات العالمية، استكتاب جماعي حول الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي*. لبنان: مكتب التوزيع في العالم العربي.
49. محمد أبو حمور. (2012). *الأزمة المالية والاقتصادية العالمية تجلياتها وآثارها، استكتاب جماعي حول الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي*. لبنان: مكتب التوزيع في العالم العربي.
50. محمد علي أبو شعلة. (2012). *أثر الأزمة المالية العالمية في التوجهات الغربية نحو المصرفية الإسلامية، استكتاب جماعي حول الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي*. لبنان: مكتب التوزيع في العالم العربي.
51. ناصر سليمان. (2022). *تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر -دراسة تقييمية عامة-*. الجزائر: ألفا للوثائق للنشر والتوزيع.

المقالات المنشورة في المجالات والدوريات

1. إبراهيم مزبود. (2014). قنوتات تأثير الأزمات المالية على القطاع المالي والمصرفي العربي. *المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية* (1).
2. أسامة عبد المنعم السيد علي، و عمر اقبال المشهداني. (2010). الأزمة المالية العالمية هل هي أزمة معايير محاسبية وتدقيقية أم أخلاقية. *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية* (8).
3. إلياس حناش، و خيرالدين بوزرب. (2017). أثر هيمنة الولايات المتحدة على النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمي 2008: أي مفارقة. *مجلة أوراق اقتصادية* (1).
4. أنور هاقان قوناش. (2001). أزمة شرق آسيا: عبء لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي. *مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية*.
5. بلال راحو. (2020). علاقة التحرير المالي بحدوث الأزمات المالية - تجربة بعض الدول. *مجلة الميادين الاقتصادية*، 3 (1).
6. بن عيسى بن علي، و عبد القادر قریش. (2018). الصيرفة الإسلامية كشكل من أشكال الصيرفة الشاملة في المصارف الخاصة في الجزائر - مع الإشارة لبنك البركة الجزائري. *مجلة دفاتر اقتصادية*، 8 (2).
7. حسيني جازية. (2020). تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، 16 (23).
8. دنيا زاد مهني. (2017). الوضع الراهن للمصارف الإسلامية وخيار الاندماج المصرفي (نظرة شمولية على وضع المصارف الإسلامية في الدول العربية). *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*، 10 (2).
9. رانية تكواشت. (2020). دور النظام المالي ونظام النقدي الدولي في تعزيز التمويل الدولي. *مجلة إيكوفابن*، 2 (2).
10. رشيدة شعبان. (2019). الأزمة المالية العالمية وأثارها على الأسواق المالية في الدول النامية. *مجلة القسطاس للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية*، 1 (1).
11. زكرياء شعباني. (2015). البنوك الإسلامية : الحل الأمثل لمشاكل الأزمات المالية (الأزمة المالية العالمية كمثال). *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية* (2).
12. سعاد حوحو. (2012). واقع الانماج المصرفي في الدول العربية. *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية* (10).
13. عبد العزيز بلواضح. (2022). أثر سياسة التحرير المالي على الاقتصاد الجزائري. *مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث والاقتصادية*، (1)6.
14. عبد الجليل جلايلة، و دحمان بن عبد الفتاح. (2019). الصيرفة الالكترونية ومخاطرها. *مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي*، 3 (1).
15. عبد الحفيظ بوخرص. (2013). تحليل المقاربة بين أسباب العولمة وأسباب الأزمة المالية -دراسة حالة الأزمة المالية المكسيكية. *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية -دراسات اقتصادية*، 7 (1).
16. عبد الحفيظ بوخرص، و عيسى حجاب. (2018). أسباب الأزمة المالية مع اقتصاديات الدول النامية في ظل سياسة التحرير المالي -دراسة حالة المكسيك". *مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية* (3).

17. عبد القادر بوعلي، و فضيلة عمير. (2016). علاقة التحرير المالي بالأزمات البنكية (دراسة تحليلية وقياسية لعينة من الدول النامية في الفترة 1980-2013 باستخدام نموذج ثنائي الحد Logit. *مجلة الباحث الاقتصادي* (5).
18. عبد القادر شارف. (2007). البنوك الشاملة والأدوار الجديدة في ظل العولمة المصرفية مع الإشارة لحالة الجزائر. *مجلة دراسات اقتصادية*، 1 (3).
19. عبد القادر شارف، و رمضان لعلا. (2017). التحول نحو البنوك الشاملة في ظل العولمة المصرفية "حالة الجزائر". *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية*، 4 (2).
20. عبد القادر مطاي. (2010). الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي. *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية* (7).
21. عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل. (2005). العولمة المالية وأثارها الاقتصادية على المصارف - نظرة شمولية. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، 2 (3).
22. عتيقة وصاف. (2013). دور التحرير المالي في عالمية الأزمة المالية الحالية (حالة الدول العربية). *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية* (4).
23. محمد الأمين وليد طالب. (2019). دراسة تحليلية لظاهرة عدوى الأزمات المالية "حالة الأزمة المالية العالمية 2007-2008". *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية*، 8 (1).
24. محمد بن بوزيان. (2010). انتشار عدوى الأزمات المالية. *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية* (8).
25. مختار جماع، و عبد الكريم زيان. (2020). التحرير المالي وانتقال الأزمات المصرفية حالة الجزائر. *مجلة اقتصاد المال والأعمال*، 5 (2).
26. مراد علة. (2014). الأزمات المالية الدولية من الخميس الأسود إلى تسونامي المجنون. *مجلة دراسات اقتصادية* (23).
27. منصف شرفي، و فارس قاطر. (2012). الأزمة الأسيوية: الجذور الآليات والدروس المستفادة. *مجلة رؤية اقتصادية* (2).
28. نبيلة بلغنامي. (2020). تأهيل الجهاز المصرفي الجزائري لمواكبة التطورات الاقتصادية الدولية "العولمة المالية والتحرير المالي". *مجلة البشائر الاقتصادية*، 6 (2).
29. نور الدين دلال. (2019). العولمة المالية كسبب لانتقال عدوى الأزمات المالية إلى البورصات. *مجلة الاقتصاد الصناعي*، 9 (1).
30. هالة عبدلي. (2017). الصيرفة الالكترونية آلية لضمان جودة الخدمات المصرفية. *مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية*، 3 (1).
31. إكرام بن عزة، و فتحي بلدغم. (2018). مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي تقييم تجربة الجزائر. *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية*، 3 (1).
32. بلقاسم ميموني، و آخرون. (2018). الصيرفة الإسلامية في الجزائر بين الواقع والمأمول. *مجلة آفاق للبحوث والدراسات*، 2 (2).
33. بو عبد الله رابحي. (2021). دراسة تجربة البنك الأهلي التجاري السعودي في مجال التحول من المصرفية التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية. *مجلة أبحاث*، 6 (1).
34. تسعيديت بوسبعين. (2011). تحول بنك تقليدي إلى مصرفي إسلامي من خلال إنشاء فروع ونوافذ إسلامية. *مجلة معارف* (11).
35. حمزة فيشوش. (2020). مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية. *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية*، 3 (2).
36. خديجة عباس، و اسماعيل قشام. (2021). دراسة تحليلية لدور الصيرفة الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي -البنك الراجحي الإسلامي السعودي أتمودجا- خلال الفترة (2009-2019). *مجلة دراسات اقتصادية*، 19 (2).

37. سعيدة تلخوخ. (2021). تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر -دراسة حالة بنك البركة الجزائري-. *مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة* ، 6 (1).
38. سفيان قومية، و بن علي بلعوز. (2019). النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمدخل للتحويل الكلي إلى المصرفية الإسلامية -دراسة تجربة الأهلي التجاري. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا* ، 15 (21).
39. سليم موساوي. (2018). المصرفية الإسلامية في الجزائر -مبررات التحول ومتطلبات النجاح-. *مجلة الشريعة والاقتصاد* ، 7 (1).
40. صالح مفتاح، و فريدة معارفي. (2014). الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية-دور اللجنة الإستشارية الشرعية في بنك بومبيترا التجاري-. *مجلة العلوم الإنسانية* (34).
41. عائشة بنو جعفر. (2020). الفروع الإسلامية كمدخل لتحويل البنوك التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية. *المجلة المغربية للاقتصاد والمناجمنت* ، 7 (1).
42. عبد الرحمن بوحسون. (2021). واقع الصيرفة الإسلامية في ظل التمويل التقليدي للبنوك -الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر نموذجًا-. *مجلة حوليات* ، 35 (4).
43. عبد الرزاق بو عيطة. (2013). أسس نظرية حول التحول إلى النظام المصرفي الإسلامي. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية* ، 4 (3).
44. عدنان محيريق. (2017). التحول نحو الصيرفة الإسلامية مع الإشارة لحالة الجزائر. *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية* ، 2 (10).
45. عز الدين شرون. (2017). آليات تحول البنوك التقليدية إلى إسلامية. *مجلة الباحث الاقتصادي* (7).
46. علي فلاق، و رشيد سالم. (2018). النوافذ الإسلامية والفروع الإسلامية في البنوك التقليدية (مع الإشارة إلى بعض التجارب العربية والغربية). *مجلة البشائر الاقتصادية* ، 4 (2).
47. كهينة رشام. (2016). تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية: الآليات والمعوقات. *مجلة البشائر الاقتصادية* (3).
48. محمد محمود العجلوني. (2008). *البنوك الإسلامية " أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية"*. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
49. محمد يدو، و مريم سياخن. (2017). دور البنوك المركزية في تفعيل التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية مع الإشارة للتجربة السعودية. *المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية* ، 1 (7).
50. مريم سياخن. (2020). متطلبات انتهاج الصيرفة الإسلامية في المصارف التقليدية الجزائرية. *مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة* ، 3 (2).
51. مفيدة نادي، و صابرينة مغتات. (2021). النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بين النظري والتطبيق -دراسة حالة "Trust bank"- . *مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية* ، 5 (2).
52. مولود مرباح. (2022). ضوابط إنشاء الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية وعوامل نجاحها -تجربة السعودية نودجا-. *مجلة الشريعة والاقتصاد* ، 11 (1).
53. ناصر سليمان، و عبد الحميد بوشرمة. (2010). متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر. *مجلة الباحث* (7).
54. أحمد عبد الكريم. (2008). الصناعة المصرفية الإسلامية المفهوم والفلسفة، التحديات التي تواجهها والأفاق المستقبلية لها. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية* ، 14 (51).
55. أحمد محمد رسلان. (2012). الأزمة المالية العالمية وآثارها على الجهاز المصرفي الفلسطيني. *مجلة جامعة الأزهر* ، 14 (2).

56. أسماء حجيبة، و فراحي بلحاج. (2017). التمويل الإسلامي كأسلوب لمواجهة الأزمات المالية في ظل العولمة. مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية ، 1 (3).
57. البشير بن عبد الرحمان، و شرفة حكيم. (2020). الرقابة على المصارف الإسلامية في ظل بيئة مصرفية تقليدية "إشكالات العلاقة مع البنك المركزي". المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية ، 3 (2).
58. أنيس الرحمن منظور الحق. (2013). الأزمة المالية العالمية: أسبابها وعلاجها من منظور اقتصاد إسلامي. مجلة جامعة المدينة العالمية (مجمع) (3).
59. أنيسة سدر. (2013). حوكمة البنوك في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة 2008. المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية (4).
60. إيمان بوشنكير. (2018). التوجه لتبني المعاملات المالية الإسلامية كمنهج لمواجهة الأزمات المالية. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، 12 (3).
61. بوجعدار إلهام. (2015). البنوك الإسلامية كبديل عن البنوك التقليدية في ظل انعكاسات الأزمة المالية العالمية. مجلة العلوم الإنسانية ، 1 (43).
62. حيدر يونس الموسمي، و كمال كاضم جواد. (2009). المصارف الإسلامية وتحديات العولمة والتحرر المالي مع إشارة خاصة عن اتفاقية بازل 2. المجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، 11 (4).
63. خديجة هاجر دويدي، و ليلى مطالي. (2021). المصارف الإسلامية: تحديات وحلول. مجلة الراصد العلمي ، 8.
64. رشيد دريس، و نور الدين صويلحي. (2016). واقع تطبيق معايير بازل 3 على البنوك الإسلامية بعد الأزمة المالية العالمية 2008. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية (10).
65. سعد طبري. (2011). تشخيص الأزمة المالية العالمية الحالية من منظور إسلامي. مجلة معهد العلوم الاقتصادية ، 15 (2).
66. شافية كتاف. (2022). واقع صناعة التمويل الإسلامي بين التجارب الدولية والتحديات المستقبلية. مجلة دفاتر بواكس ، 11 (1).
67. عبد العزيز زايد. (2021). الصيرفة الإسلامية والأزمة المالية العالمية 2008. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، 6 (1).
68. عز الدين عطية، و آخرون. (2018). دور الالتزام بمبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية في ظل عولمة الأزمات المالية "قياس أثر الأزمة المالية 2008 على مجموعة سامبا المالية". مجلة التنمية الاقتصادية (5).
69. عماد عزازي. (2014). أزمات النظام المالي العالمي: أسبابها وتكليفها الاقتصادية مع إشارة خاصة للأزمة المالية العالمية لعام 2008. المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية (2).
70. عمر حجان، و آخرون. (2019). انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008 على الحركة التجارية العالمية (بعد 10 سنوات من الأزمة 2008-2018). مجلة اقتصاد المال والأعمال ، 4 (1).
71. فارس بن رقرق، و فاروق سحنون. (2020). الأزمة المالية العالمية 2008 وإنهيار توافق واشنطن. المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية ، 6 (1).
72. فتيحة عقون، و راضية مدي. (2012). التمويل الإسلامي كبديل لمواجهة وتجاوز الأزمة المالية العالمية وأفاقها المستقبلية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية (3).
73. فاطيمة حميدي. (2019). الصيرفة الإسلامية بالبنوك الجزائرية: آلية بديلة للتمويل التقليدي. مجلة البيان للدراسات القانونية والسياسية ، 4 (2).

74. قرمية دوفي. (2017). أثر الأزمة المالية العالمية على أداء المصارف الإسلامية - دراسة عينة من المصارف-. *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية* ، 4 (2).
75. كاضم القرشي مدحت، و عبد الغني عبد الكريم ميسون. (2012). المصارف الإسلامية في مواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية. *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية* (32).
76. كهينة رشام، و أحمد جميل. (2020). دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمات المالية. *مجلة العلوم الإنسانية* ، 31 (3).
77. محمد الأمين لمين طالب، و نظيرة قلادي. (2019). دراسة تحليلية لظاهرة عدوى الأزمات المالية "حالة الأزمة المالية العالمية 2007-2008. *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية* ، 8 (1).
78. محمد بلقايد خمول، و عبد القادر قطاف. (2018). تقدير كفاءة البنوك الغسلامية العربية الرائدة مقارنة بنظيراتها التقليدية في ظل مواجهة التحديات المعاصرة خلال الفترة (2005-2015). *مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية* ، 2 (1).
79. محمد بوجلال. (2009). مقارنة إسلامية للأزمة المالية الراهنة. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا* ، 5 (6).
80. محمد رملي، و رابح وسعي. (2019). نظرة تحليلية لتطور الفكر الاقتصادي العالمي. *مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة* ، 3 (1).
81. محمد صالح عبد الله المنهالي. (2012). الأزمة الاقتصادية وحلها من منظور الاقتصاد الإسلامي. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة* (30).
82. موسى رحمان، و بن ابراهيم الغالي. (2010). البنوك الإسلامية بين الضوابط الشرعية والمتطلبات الواقعية في مواجهة الأزمات المالية الحديثة. *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية* (1).
83. هناء محمد هلال الحنيطي. (2012). مساهمة المصارف الإسلامية في معالجة الأزمة المالية العالمية. *المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية* ، 8 (3).
84. إبتسام ساعد، و رابح خوني. (2017). تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا -تقييم أداء المصارف الإسلامي للفترة: 2008-2015-. *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية* (30).
85. أحمد مهدي بلوافي، و عبد القادر حسين شاشي. (2011). التمويل الإسلامي في بريطانيا: الفرص والتحديات. *مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي* ، 24 (2).
86. أسماء حجيلية، و فراحي بلحاج. (2017). التمويل الإسلامي كأسلوب لمواجهة الأزمات المالية في ظل العولمة. *مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية* ، 1 (3).
87. السعيد خامرة. (2017). دور الأوراق المالية الإسلامية في تطوير العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية (عرض التجربة السودانية). *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية* (6).
88. بوعلام ولهي. (2021). أفاق استقطاب مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر ما بعد 2024- المتطلبات والتحديات. *مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية* ، 12 (1).
89. جمال خليفي، و عبد القادر عبد الرحمان. (2022). دراسة تحليلية لواقع تمويل النواذ الإسلامية للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر - دراسة حالة مديرية الخدمات المالية الإسلامية بنك الإسكان خلال الفترة 2014-2020-. *مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة* ، 5 (1).
90. حليلة بن مشيش. (2019). نحو تطوير المنظومة القانونية للمصارف الإسلامية في الجزائر، في ضوء التجربة الماليزية. *مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية* ، 10 (1).
91. حمزة فيشوش. (2022). مقارنة نظرية للصيرفة الإسلامية. *مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة* ، 7 (2).

92. خليفة وآخرون عزي. (2021). واقع النظام المصرفي الجزائري على ضوء تعديلات قانون النقد والقرض. *مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات* ، 6 (2).
93. رقية بوحيزر. (2021). دراسة تحليلية للنظام 20-02 الخاص بشبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر وعوامل تطويرها على ضوء التجربة الماليزية. *حوليات جامعة الجزائر 1* ، 35 (4).
94. سليمة بن زكة، و عزالدين شرون. (2022). واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر -راسة تحليلية تقييمية-. *مجلة الباحث الاقتصادي* ، (2) 10.
95. عبد الرزاق بلعباس. (2013). صفحات من تاريخ المصرفية الإسلامية: مبادرة مبتكرة لإنشاء مصرف إسلامي في الجزائر في أواخر عشرينات القرن الماضي. *مجلة دراسات اقتصادية إسلامية* ، 19 (2).
96. عبد الرزاق نذير، و سمير بن محاد. (2022). السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي (عرض تجربة السودان). *مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة* ، 7 (1).
97. عبد القادر قدور، و عبد القادر مطاي. (2021). متطلبات توطين الصناعة المالية الإسلامية في الأسواق المالية الأوروبية-بريطانيا نموذجاً-. *الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية* ، 13 (1).
98. عبد العزيز بلواضح. (2022). أثر سياسة التحرير المالي على الاقتصاد الجزائري. *مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث والاقتصادية*، (1)6.
99. عبد الكريم محمد البشير فضل. (2015). *تطبيقات دولية معاصرة في التحول نحو الاقتصاد والتمويل الإسلامي "تناقسية عواصم الاقتصاد الإسلامي نموذجا"*. الإمارات العربية المتحدة: دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري.
100. عبد الله الحسن محمد. (2004). تقييم أدوات السياسة النقدية والتمويلية في السودان خلال الفترة 1980-2002. *سلسلة بحثية تصدر عن إدارة البحوث* .
101. علي فلاق، و رشيد سالمى. (2018). النواذ الإسلامية والفروع الإسلامية في البنوك التقليدية (مع الإشارة إلى بعض التجارب العربية والغربية). *مجلة البشائر* ، 4 (2).
102. فايزة لقرع، و عبد العزيز طيبة. (2019). دور أدوات السياسة النقدية في إدارة السيولة في ظل نظام مصرفي إسلامي -دراسة حالة النظام المصرفي في السودان خلال الفترة 2010-2017. *الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية* ، 12 (1).
103. فريدة معارفي. (2022). التحول الكامل إلى النظام المصرفي الإسلامي -تجربة السودان نموذجا-. *مجلة العلوم الإنسانية* ، 22 (1).
104. فؤاد بن حدو. (2019). دور الشيخ ابراهيم أبو اليقظان الجزائري -رحمه الله- في نشأة البنوك الإسلامية وتطورها. *مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية* (91).
105. ليلي اللحياني. (2020). دور بنك الجزائر في توطين الصيرفة الإسلامية في الجزائر: جهود بحاجة إلى متطلبات التمكين. *مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية* ، 3 (1).
106. محمد أحمد البشير حماد. (2020). مسيرة السودان في التحول المصرفي من النظام التقليدي إلى النظام الإسلامي. *مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية* ، 2 (00).
107. محمد الشريف منصورى، و آخرون. (2022). واقع النشاط المصرفي الإسلامي في الجزائر في ظل الإصلاحات المصرفية وتجربة الشبابيك الإسلامية. *مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي* ، 9 (3).
108. محمد الطيب عبد المنعم. (2014). مسار التجربة السودانية في تطبيق النظام المصرفي الإسلامي (1977-2012). *مجلة الشريعة والاقتصاد* ، 3 (5).

109. محمد بوزيان، و نجيم بن منصور. (2015). تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر وموقعها في المنظومة المصرفية الإسلامية العالمية. مجلة الاقتصاد والتنمية ، 3 (1).
110. محمد عدنان بن ضيف. (2022). المصارف الإسلامية الجزائرية ضمن النظام 20-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية -دراسة استشرافية لما بعد 2020-. مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال ، 7 (2).
111. مفيدة نادي، و صابرينة مغتات. (2021). النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بين النظري والتطبيق -دراسة حالة Trust Bank-. مجلة الباحث المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية ، 5 (2).
112. مفيدة نادي، و صابرينة مغتات. (2021). النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بين النظري والتطبيق -دراسة حالة "Trust Bank". مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية ، 5 (1).
113. منير خطوي، و هاجر عياد. (2021). العمل المصرفي في بريطانيا: مقومات النجاح والتحديات. مجلة ابحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية .
114. ناصر سليمان. (2023). الردة في دول الأسلمة الكاملة للنظام المصرفي في التطبيق والتقنين والممارسة. مجلة بيت المشورة (20).
115. نعيم حنك. (2019). أثر الإطار التشريعي في تطور الصيرفة الإسلامية بماليزيا. مجلة جامعة المدينة العالمية المحكمة
116. هوارى معراج، و آدم حديدي. (2015). تنامي الصناعة المصرفية الإسلامية في الدول الأوروبية -بالإشارة إلى التجربة البريطانية والفرنسية-. مجلة إدارة أعمال والدراسات الاقتصادية (1).

### الملتقيات والمؤتمرات العلمية:

1. رمضان علي الشراح. (2004). الأزمات المالية العالمية "أسبابها - آثارها -انعكاساتها على الاستثمار بدولة الكويت. الملتقى الدولي بعنوان الأفاق الاستثمار "الدورة الثالثة" معا لمواجهة التحديات. الكويت.
2. صليحة بن طلحة، و بوعلام معوشي. (2010). دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية. ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي -الواقع والتحديات. الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعبيد- الشلف.
3. أحمد مير. (2019). متطلبات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية الجزائرية "دراسة مقارنة بين بنك بومبيترا الماليزي ووكالة بنك التنمية المحلية". المؤتمر الدولي بعنوان "التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية". الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف.
4. ثامر علي النويران. (2015). ظاهرة تحول المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي -الآثار والمشكلات-. الملتقى السنوي الثالث والعشرون الموسوم ب الاقتصاد الإسلامي: الحاجة إلى التطبيق وضرورات التحول. الإمارات: جامعة الإمارات العربية المتحدة.
5. سعيد بعزیز، و طارق مخلوفي. (2017). تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الملتقى الوطني الموسوم ب"إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجزائر: جامعة الشهيد حمه -الوادي.
6. يزن خلف العطيات، و منير سليمان الحكيم. (2010). أثر التحول للمصرفية الإسلامية في تطوير آليات وأدوات استقطاب الموارد المالية وتوظيفها. مدخلية مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني. ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا.

7. آسيا سعدان، و صليحة عماري. (2010). تنامي التمويل الإسلامي في ظل الأزمة المالية الراهنة: دراسة حالة دول الشرق الأوسط وأفريقيا. المؤتمر الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية المعاصرة من منظور اقتصاد إسلامي. الأردن.
8. شوقي جباري، و فريد خميلي. (2010). دور الهندسة المالية الإسلامية في علاج الأزمة المالية. المؤتمر الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية المعاصرة من منظور اقتصاد إسلامي. الأردن.
9. موسى عبد العزيز شحادة. (2009). الأزمة المالية والصيرفة الإسلامية. المؤتمر المصرفي العربي السنوي. الإمارات.
10. جمال دقيش، و وآخرون. (2022). تجارب دولية ناجحة في التمويل الإسلامي: ماليزيا نموذجا. ملتقى دولي بعنوان: دور التمويل الإسلامي في التخفيف من الأزمة المالية في ظل فكرة الشمول المالي -دراسة بعض التجارب-.
11. صديق طلحة رحمة. (2008). تجربة مركز الاقتصاد الإسلامي بجامعة السودان العالمية في مجال البحث في الاقتصاد الإسلامي. المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي. السعودية: جامعة الملك عبد العزيز.
12. عبد الكريم حسين يوسف الفكي. (2010). السياسة النقدية في الإطار الإسلامي (التجربة السودانية خلال الفترة 1997-2008). المؤتمر الدولي الرابع بعنوان " الأزمة الاقتصادية العلمية من منظور إسلامي. الكويت: جامعة الكويت.
13. محمد بوجلال. (2015). تجربة تدريس الاقتصاد الإسلامي بالجامعات والمعاهد الجزائرية. ورقة بحث مقدمة للملتقى الأول للتأهيل في المالية الإسلامية تحت سامي رعاية الدكتور توفيق الجلاصي وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصال. تونس.

### الرسائل والأطروحات:

1. بلال راحو. (2019). إستراتيجية التحرير المالي كأداة لمواجهة الأزمات وتحقيق النمو الاقتصادي (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
2. بن ناصر م. (2015). مستقبل واتجاهات النظام المالي العالمي أمام تواتر الأزمات المالية العالمية (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
3. خير الدين بوزرب. (2018). إصلاح النظام المالي العالمي -دراسة باستخدام مقاربات الاقتصاد السياسي الدولي- (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة باجي مختار -عناية.
4. دلال براهيم. (2012). استراتيجية إعادة هيكلة المصارف في ظل تحديات العولمة المالية "حالة المصارف الجزائري" (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة المسيلة.
5. سميرة حسبية. (2016). الإصلاحات المالية المعاصرة ودور الصيرفة الإسلامية (أطروحة دكتوراه). الجزائر: جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية -قسنطينة.
6. طارق مخلوفي. (2020). تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
7. طالب و. (2019). الاتجاهات الحديثة للصناعة المصرفية في ظل العولمة المالية -دراسة حالة الجزائر (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة البليدة 2.
8. عادل زقيرير. (2009). تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة -دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري- (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.

9. عبد الرحمان روايح. (2018). أثر الأزمة المالية العالمية على حركة التجارة الخارجية للتكتل الاقتصادي الأوروبي -دراسة قياسية للفترة (2000-2014) (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر -بسكرة.
10. عبد الغني حريري. (2007). أثر التحرير المالي على اقتصاديات الدول العربية -دراسة حالة الجزائر-(رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف.
11. عبد اللطيف تيقان. (2017). تحول الصناعة المصرفية الإسلامية نحو الصيرفة الشاملة في ظل التحرير المصرفي -دراسة مجموعة من البنوك الإسلامية- (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر -بسكرة.
12. عديلة خنوسة. (2017). أساليب مواجهة انعكاسات العولمة المالية على البنوك الإسلامية (أطروحة الدكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة حسيبة بن بولعيد -الشلف.
13. عماد غزالي. (2014). الآثار الاقتصادية الكلية للأزمات المالية العالمية على البلدان النامية في ظل العولمة المالية -حالة الجزائر- (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
14. فطيمة الزهراء فنازي. (2022). دراسة واقع الصناعة المالية الإسلامية في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية - دراسة تحليلية لمجموعة تجارب دولية- (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي.
15. محمّد آيت محمد. (2018). تسويق الصيرفة الإسلامية للحد من تداعيات الأزمات المالية -حالة الأزمة المالية العالمية لسنة 2007-(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
16. نادية العقون. (2013). العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج -دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية- (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الحاج لخضر-باتنة.
17. وليد بيبى. (2015). آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمة المالية الحالية -دراسة حالة شمال إفريقيا (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
18. سارة علالي. (2018). واقع التمويلات المتخصصة في الجزائر وسبل تفعيلها (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة عبد الحميد مهري -قسنطينة 2.
19. سفيان أسمع. (2022). التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر -الواقع والأفاق- (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
20. صبرينة بوطبة. (2017). مساهمة الهندسة المالية الإسلامية في تحول البنوك الربوية إلى بنوك إسلامية -دراسة تجارب بعض الدول- (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر -بسكرة.
21. محمد مصطفى مصطفى إبراهيم. (2006). تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية "دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية" (رسالة ماجستير). القاهرة: الجامعة الأمريكية المفتوحة.
22. مريم سعيد رستم. (2014). تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية "نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية" (أطروحة دكتوراه). كلية الاقتصاد، سورية: جامعة حلب.
23. مريم سياخن. (2019). إمكانية التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء تجارب عالمية (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة البليدة 2.

24. منيرة بياس. (2016). الصناعة المصرفية التقليدية والصناعة المصرفية الإسلامية في مواجهة تحديات اللامساواة المالية والتحرير المالي -دراسة مقارنة- (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة سطيف 1.
25. موسى أحمد عبيدي عمر. (2016). متطلبات تحويل المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية في ليبيا" دراسة ميدانية على مصرف الجمهورية فرع طبرق" (رسالة ماجستير). جمهورية أندونيسيا: جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج.
26. هاجر زرارقي. (2012). إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية - دراسة حالة بنك البركة الجزائري- (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة فرحات عباس- سطيف.
27. يزن خلف سالم العطيات. (2007). تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية -دراسة لبيان مدى إمكانية التطبيق في الأرن- (أطروحة دكتوراه). الأردن: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
28. فريال قيراط. (2022). متطلبات تفعيل السياسة النقدية في ظل اعتماد الصيرفة الإسلامية بالجزائر مع دراسة لعينة من الدول (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
29. آسيا الوافي. (2019). ضوابط المصارف الإسلامية للوقاية من الأزمات المالية (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة باتنة 1.
30. سعدية خاطر. (2015). التمويل الإسلامي ومدى فعاليته في معالجة الأزمة المالية (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة وهران 2.
31. صبرينة دربوشي. (2011). الأزمة المالية والاقتصادية العالمية 2008 وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي: دراسة مقارنة مع أزمة 1929 (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
32. عبد الحميد بوشرمة. (2020). تطويع العمل المصرفي الإسلامي مع اتفاقية بازل 3 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
33. فؤاد بن حدو. (2012). مدى مساهمة البنوك الإسلامية في حل أزمة البنوك المصرفية بعد الأزمة المالية العالمية (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة وهران.
34. خالد عيجولي. (2015). انعكاسات العولمة المالية على سياسات التنمية الاقتصادية في البلدان العربية (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
35. موسى مبارك خالد. (2013). صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة.
36. نورالدين صويلحي. (2017). مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامي في ظل التحديات العالمية الحديثة "الأزمة المالية 2008 ومعايير لجنة بازل"، (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
37. حليلة بن ميمش. (2020). تطبيق النظام المصرفي المزدوج الملائم للصيرفة الإسلامية في الجزائر -دراسة لتجارب بعض الدول- (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة فرحات عباس سطيف 1.
38. يمينة بن ذببة. (2018). نحو سياسة نقدية من منظور إسلامي في الجزائر (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

مطبوعة بيداغوجية

1. ساحلي لزه. (2022). الأزمات الاقتصادية والمالية الدولية (مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة ثانية ماستر). الجزائر: جامعة سكيكدة.

أنظمة وقوانين:

1. النظام 02-18. (2018). يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية . بنك الجزائر.
2. التعليم رقم 2020-03. (2020). المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. الجزائر.
3. النظام 02-20. (2020). المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. بنك الجزائر.
4. قانون المالية لسنة 2022. (2021, 12 30). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 100.
5. قانون المالية لسنة 2023. (2022, 12 29). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 89.
6. قانون المالية لسنة 2024. (2023, 12 3). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 86.
7. قانون رقم 09-23. (2023). الموافق 21 يونيو 2023 يتضمن القانون النقدي والمصرفي . بنك الجزائر.

الوثائق الرسمية

1. بنك السودان المركزي 1. (2008). موجهات لتطبيق معيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية .IFSBS
2. بنك السودان المركزي 2. (2008). موجهات إدارة المخاطر المصرفية.
3. بنك السودان المركزي 3. (2006). توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية (الجزء الثالث)- دور بنك السودان في أسلمة الجهاز المصرفي.
4. بنك السودان المركزي. (2006). توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية (مخطط إدارة السياسة النقدية والتمويلية).
5. بنك السودان المركزي. (2006). توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية مخطط الرقابة والإشراف المصرفي، الكتاب الثالث، بعض جوانب الأسلمة المصرفية في دول باكستان، ماليزيا وإيران .
6. بنك السودان المركزي. (2006). توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية -مخطط النظام المصرفية (الأسلمة وأثرها على البيئة المصرفية)-.
7. بنك السودان المركزي 4. (2006). توثيق تجربة السودان في مجال المصارف المالية الإسلامية: مخطط هيئات الرقابة الشرعية (نشأة وتطور وتقويم هيئات الرقابة الشرعية في الجهاز المصرفي السوداني).
8. بنك السودان المركزي 1. (2006). ، سلسلة توثيق تجربة السودان في التحول إلى المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية (الجزء الأول). دار السداد للطباعة.
9. بنك السودان المركزي 2. (2006). سلسلة توثيق تجربة السودان في التحول إلى المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية(القوانين التي صاحبت التجربة) .

التقارير السنوية:

1. بنك البركة. (2008). التقرير السنوي. الجزائر.
2. بنك البركة. (2010). التقرير السنوي. الجزائر.
3. بنك البركة. (2012). التقرير السنوي. الجزائر.
4. بنك البركة. (2014). التقرير السنوي. الجزائر.
5. بنك البركة. (2016). التقرير السنوي. الجزائر.
6. بنك البركة. (2018). التقرير السنوي. الجزائر.
7. بنك البركة. (2019). التقرير السنوي. الجزائر.
8. بنك الجزائر. (2008). التقرير السنوي. الجزائر.
9. بنك الجزائر. (2011). التقرير السنوي. الجزائر.
10. بنك الجزائر. (2013). التقرير السنوي. الجزائر.
11. بنك الجزائر. (2022). التقرير السنوي. الجزائر.
12. بنك الجزائر. (2023). التقرير السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2022. الجزائر.
13. بنك السودان المركزي. (2007). التقرير السنوي. السودان.
14. بنك السودان المركزي. (2009). التقرير السنوي. السودان.
15. بنك السودان المركزي. (2011). التقرير السنوي. السودان.
16. بنك السودان المركزي. (2013). التقرير السنوي. السودان.
17. بنك السودان المركزي. (2015). التقرير السنوي. السودان.
18. بنك السودان المركزي. (2017). التقرير السنوي. السودان.
19. بنك السودان المركزي. (2019). التقرير السنوي. السودان.
20. البنك المركزي السوداني. (2020). التقرير السنوي. السودان.
21. بنك السودان المركزي. (2021). التقرير السنوي. السودان.
22. مصرف السلام. (2012). التقرير السنوي. الجزائر.
23. مصرف السلام. (2014). التقرير السنوي. الجزائر.
24. مصرف السلام. (2016). التقرير السنوي. الجزائر.
25. مصرف السلام. (2018). التقرير السنوي. الجزائر.
26. مصرف السلام. (2020). التقرير السنوي. الجزائر.
27. مصرف السلام. (2014). التقرير السنوي. الجزائر.
28. صندوق النقد العربي. (2008). التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

29. صندوق النقد العربي. (2010). التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

### المواقع الإلكترونية:

1. عبد الفتاح العبد اللات. (2016). الابتكار والتطوير أساس نجاح البنوك الإسلامية. تم الاسترداد من اتحاد المصارف العربية: <https://uabonline.org/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%AA%D9%83%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D9%88%D9%8A%D8%B1-%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%B3-%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D8%AC%D9%86%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A7%D8%AA>
2. محمد محمود. (2019). المالية الإسلامية الخيار الإستراتيجي لتجنب الأزمات. تم الاسترداد من <https://islamonline.net/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D8%AC%D9%86%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A7%D8%AA>
3. البنك الوطني الجزائري. (2022, 12 22). تاريخ الاسترداد 25 3, 2023، من <https://www.bna.dz/ar/%d8%aa%d8%af%d8%b4%d9%8a%d9%86-%d8%b3%d8%a7%d8%af%d8%b3-%d9%88%d9%83%d8%a7%d9%84%d8%a9-%d9%85%d8%ae%d8%b5%d8%b5%d8%a9-%d8%ad%d8%b5%d8%b1%d9%8a%d9%8b%d8%a7-%d9%84%d9%84%d8%b5%d9%8a%d8%b1%d9%81%d8%a9>
4. البنك الوطني الجزائري. (2023). تاريخ الاسترداد 29 3, 2023، من <https://www.bna.dz/ar/%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b9%d8%b1%d9%8a%d9%81-%d8%a8%d8%a7%d9%84%d8%a8%d9%86%d9%83>
5. البنك الوطني الجزائري. (2023). تاريخ الاسترداد 25 3, 2023، من <https://www.bna.dz/financeislamique/ar/%d8%a7%d9%84%d8%b5%d9%8a%d8%b1%d9%81%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b3%d9%84%d8%a7%d9%85%d9%8a%d8%a9>
6. القرض الشعبي الجزائري. (2023). تاريخ الاسترداد 29 3, 2023، من <https://www.cpa-bank.dz/index.php/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83/%D9%86%D8%A8%D8%B0%D8%A9-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83>
7. القرض الشعبي الجزائري. (2023). تاريخ الاسترداد 29 3, 2023، من <https://www.cpa-bank.dz/index.php/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D8%B1%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9>
8. الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية. (2023). تاريخ الاسترداد 5 12, 2023، من <http://www.autorite-hci.dz>
9. بنك البركة. (2023). تاريخ الاسترداد 5 3, 2023، من <https://www.albaraka-bank.dz/?lang=ar>
10. بنك التنمية المحلية. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 28 3, 2023، من <https://www.bdl.dz/arabe/index.html>
11. بنك التنمية المحلية. (2023). تاريخ الاسترداد 28 3, 2023، من <https://www.bdl.dz/finance-islamique/arabe/finance-islamique.html>

12. بنك التنمية المحلية. (2023). تم الاسترداد من <https://www.bdl.dz/finance-islamique/arabe/finance-islamique.html>
13. بنك الخليج الجزائري. (2023). تاريخ الاسترداد 8 3 2023، من <https://www.agb.dz/organisation/presentation.htm>
14. بنك الفلاحة والتنمية الريفية. (2020). تاريخ الاسترداد 27 3 2023، من <https://badrbanque.dz/ar/%d8%b4%d9%87%d8%a7%d8%af%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b7%d8%a7%d8%a8%d9%82%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b4%d8%b1%d8%b9%d9%8a%d8%a9>
15. بنك الفلاحة والتنمية الريفية. (2023). تاريخ الاسترداد 30 3 2023، من <https://badrbanque.dz/ar/%d9%85%d9%80%d9%80%d9%86-%d9%86%d9%80%d9%80%d8%ad%d9%80%d9%80%d9%86-%d8%9f>
16. بنك الفلاحة والتنمية الريفية. (2022, 8 20). الصيرفة الإسلامية تجلب اهتمام المواطنين بالبلدية. تاريخ الاسترداد 27 3 2023، من <https://badrbanque.dz/ar/%d8%a8%d9%86%d9%83-%d8%a7%d9%84%d9%81%d9%84%d8%a7%d8%ad%d8%a9-%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%86%d9%85%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b1%d9%8a%d9%81%d9%8a%d8%a9-%d9%8a%d8%b7%d9%84%d9%82-%d8%ba%d8%af%d8%a7>
17. مصرف السلام. (2023). تاريخ الاسترداد 6 3 2023، من <https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-10-0-186.html>
18. وكالة الأنباء الجزائرية. (2021, 12 21). استفادة أكثر من 1000 إطار من تكوين في الصيرفة الإسلامية سنة 2021. تاريخ الاسترداد 4 1 2023، من <https://www.aps.dz/ar/economie/118572-1-000-2021>

### ثالثا: المراجع باللغة الأجنبية

#### 1- باللغة الفرنسية

##### -Livers

1. Albert, M. (2013). *Les Crises Financieres*. France: école thématique.
2. Robert, B., & all. (2004). *Les Crises Financières*. Paris: La Documentation française.

##### - Revue

1. Mokhlefi, A. (2011). les banques islamiques: fondements theoriques. *Magazine oasis pour et les études* (12).

#### 2- باللغة الإنجليزية:

##### - Books:

1. Stulz, R. M. (2005). *The Limits of Financial Globalization*. Cambridge: National Bureau Of Economic Research.

### – **Articles Published in Journals and Reviews:**

1. Abdel Mohsin, M. I. (2017). Sudan Academy for Banking and Financial Sciences and Its Vision As A Hub of Islamic Finance in Africa. *International Journal of Management and Applied Research* , 4 (1).
2. Agus, T., & all. (2023). Legal Policy and the Exemplary Growth of Islamic Banking Business: the Case of Malaysia. *International Journal of Law and Politics Studies*.
3. Al- Qadi, N. S. (2012). The Impact of Financial Crises on Islamic Banks. *Journal of Financial Economics and Econometrics* ..
4. Apaydin, F. (2018). Regulating Islamic banks in authoritarian setting: Malaysia and the United Arab Emirates in comparative perspective. *Regulation & Governance* (12).
5. Aqib Ali, M. (2022). Growth and Development of Islamic Banking: A Global Review. *Review of Applied Management and Social Sciences* , 5 (2).
6. Aqib Ali, M. (2023). An Assessment of Islamic banking in Asia, Europe, USA, and Australia. *European Journal of Islamic Finance*.
7. Asni, F. (2019). History of the Establishment and Development of Islamic Banking in Malaysia. *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences* , 9 (6).
8. Authority, F. S. (2007). Islamic in the UK: Regulation and Challenges.
9. Belouafi, A. a. (2013). Islamic Finance in Western Higher Education. *Journal of Islamic Studies* .
10. Belouafi, A., & Belabes, A. (2010). Islamic Finance in Europe: The regulatory Challenge. *Islamic Economic Studies* , 17 (2).
11. Belouafi, A., & Belabes, A. (2011). Islamic finance and The Regulatory Challenger: the European Case. *The Saudi- Spanish Center For Islamic Economics and Finance* .
12. Belouafi, A., & Chachi, A. (2014). Islamic Finance in the United Kingdom: Factors Behind its Development and Growth. *Islamic Economic Studies* , 22 (1).
13. Benalkama, M. (2023). Islamic in the United States-Reality and Challenges . *Journal of Finance, Investment and Sustainable Development* .
14. Benzekkoura, L. (2020). Islamic Windows experience in Algerian legislation. *Journal of Economics And Management* , 4 (2).
15. Deardorff, A. v., & Robert, M. (2022). What You Know About Globalization and the World Trade Organization. *Review of International Economics*, 10 (3).
16. Frenkel, R. (2003). Globalization And financial crises in Latin America. *Cepal Review*, 80.
17. Hussain, N. E., & All. (2012). Efficiency and profitability of Islamic in Malaysia. *Journal of Applied Science Research* , 11 (8).

18. Ismail Abdel Mohsin, M. (2005). The practice of Islamic Banking system in Sudan. *Journal of Economic cooperation* , 4 (26).
19. Jamshidi, D. (2021). Islami Bnking in malaysia: from Beginning to development phase. *the journal of Economic Research & Business Administration* (2).
20. Jiaming, C. (2023). 2008 Financial Crisis: Causes and Costs. *Business & Management* , 41.
21. John, D. (2020). *Islamic Financial & Markets 2021*. Law Business Research.
22. Kabir, H., & Sirajo, A. (2018). A contemporary survey of islamic banking literature. *Journal of Financial Stability* (34).
23. Kaminsky, G., & Reinhart, C. (1996). The Twin: The auses of Banking and Balane -of- Payments of Problems. *The Americzan Economi Review*, 89 (3).
24. Khan, B., & Mohammed, E. A. (2010). Islamic Banking& Current Financial Crisis. *Review of Banking & financial Law* , 29.
25. Khan, M., & Bhatti, I. (2008). Islamic banking and finance: on its way to globalization. *Mnagerial Finance* , 34 (10).
26. Kunhibava, S. (2012). Islami Banking in Malaysia. *International Journal of Legal Information* .
27. Latif, M. (2013). A Review of islamic banking and current issues and challenges faced by islamic banks on the way to globalization. *international journal of research in computer application and managment* , 3 (8).
28. Malik, A., & all, A. (2011). An Analysis of Islamic Banking and Finance in West: From Lagging to Leading. *Asian Social Science* , 7 (1)..
29. Naude, W. (2009). The financial crisis of 2008 and the developing countries. *UNU world Institute for Developoment Economics Research* .
30. Nurul, A. (2018). The Development of Islamic Banking and Financial Institution in United Kingdom. *East Asian Journal of Business Management* , 8 (2).
31. Omer Allagabo, O. M. (2021). History of Banking in Sudan (Conventional and Islamic) : A Critical Review (1903-2019). *International Finance and Banking* , 8 (1).
32. Shah, M. A., & Abdul, R. (2018). Islamic Banking practices: Philosophical Background and Fundamental Differences. *MA Arif- E- islami* , 17 (1).
33. Sobol, I. (2014). Islamic Banking the ase of Malaysia. *Research papers of wroclaw university of economis* .
34. Sulaiman, A. A., & Borhan, J. T. (2014). Global Financial CRISIS: Stability and Unique Characteristcs of Islamic Banking. *Shariach Jorurnal* , 22 (1).
35. Syuhaeda, A. M., & all. (2018). Legislative intervention in support of islami banking in malaysia. *Malayan Law Journal Articles* (4).

36. Valpy, F. (2008). The Global Financial Crisis and Developing Countries. *UNDP HDR Course* .
37. Vaslika, G., & All. (2014). Financial Markets, Perspectives of Innovations. *Economics & Business* , 14 (1).
38. Vladimir, N., & all, a. (2019). Islamic Banking in the Global Financial System: Current Situation and Global Environment. *Advances in Economics, Business and Management Research* (110).
39. Xi, L. (2023). In Depth Analysis of the 2008 Financial Crisis. *Highlights in Business, Economics and Managemen* , 10.
40. Yesuf, A. J. (2017). *Islamic Economics and Finance in Sudan: An Overview*. IKAM.
41. Yihan, Z. (2023). The Price of Risk: Exploring the Impact of the 2008 Global Financial Crisis. *Highlights in Business, Economics and Management* .
42. Zainordin, N. A. (2016). Challenges and opportunities of islami banking and financial instttutions in malaysia. *South East Asia Journal of ontemporary Business, Economics and Law* , 10 (1).

#### – Conferences

1. Kurochkina, I. G. (2021). Analysis of Newest Possibilities of Functioning of Islamic Finance in Europe. *SHS Web of conferences*.

#### – PhD Theses

1. Entissar, M. E. (2016). Assessing the Performance of Islamic Banking : the cas of sudanese banks(A thesis submitted in partial fulfilment of the Requirments of the University of East London for the degree of Doctor of Philosophy). school of Business and law.

#### – Law and Regulations

1. Bank Negara Malaysia. (2023). Capital Adequacy Framework for Islamic Banks (Capital Components).
2. Central Bank of Malaysia Act 2009. (s.d.). Laws of Malaysia Act 701. Malaysia.
3. Islamic Banking Act 1983. (s.d.). An Act provide for the licensing and regulation of Islami banking business. Malaysia.
4. Islamic Financial Services Act 2013. (s.d.). Laws of Malaysia Act 759. Maliysia.

#### – Report:

1. Abu Dhabi Islami Bank UK. (2016). *Report of the Board of Directors and Financial Statements*.
2. Abu Dhabi Islami Bank UK. (2018). *Report of the Board of Directors and Financial Statements*.
3. Abu Dhabi Islami Bank UK. (2021). *Report of the Board of Directors and Financial Statements*.
4. Al Rayan Bank. (2014). *Annual Report and Financial Statements*.

5. Al Rayan Bank. (2016). *Annual Report and Financial Statements*.
6. Al Rayan Bank. (2017). *Annual Report and Financial Statements*.
7. Al Rayan Bank. (2019). *Annual Report and Financial Statements*.
8. Al Rayan Bank. (2021). *Annual Report and Financial Statements*.
9. Association Of Islamic Banking And financial Institution Malaysia. (2023). *Annual Report 2022/2023*. Malaysia.
10. Bank Negara Malaysia. (2008). *Financial Stability And Payment Systems Report*.
11. Bank Negara Malaysia. (2010). *Financial Stability And Payment Systems Report*.
12. Bank Negara Malaysia. (2013). *Financial Stability And Payment Systems Report*.
13. Bank Negara Malaysia. (2018). *Financial Stability And Payment Systems Report*.
14. Bank Negara Malaysia. (2022). *financial Satability Review, First Half*.
15. Bank Negara Malaysia. (2022). *Finanial Reporting for Islamic Banking Institutions*.
16. Bank Negara Maliysia. (2020). *financial Satability Review, Second Half*.
17. Bank Negara Malysia. (2021). *Annual Report*. Malaysia.
18. Bank Negara Malysia. (2023). *financial Satability Review, First Half*.
19. Bank of London and the Middle East. (, 2021). *Annual report and Account*.
20. Bank of London and the Middle East. (2014). *Annual report and Account*.
21. Bank of London and the Middle East. (2015). *Annual report and Account*.
22. Bank of London and the Middle East. (2017). *Annual report and Account*.
23. Bank of London and the Middle East. (2018). *Annual report and Account*.
24. Bank of London and the Middle East. (2020). *Annual report and Account*.
25. Bank of England. (2014). *Annual Report*.
26. Bank of England. (2015). *Annual Report*.
27. Bank of England. (2017). *Annual Repor t and Accounts*.
28. Bank of England. (2019). *Annual Report and Accounts*.
29. Bank of England. (2021). *Annual Report and Accounts*.
30. Bank of England. (2023). *Annual Report and Account*.
31. Banque National d'Algérie. (2020). *Rapport Annuel*.
32. Banque National d'Algérie. (2021). *Rapport Annuel*.

33. European Central Bank. (2013). *Islamic Finance In Europe*.
34. Gathouse Bank. (2014). *Annual Report and Financial Statements*.
35. Gathouse Bank. (2015). *Annual Report and Financial Statements*.
36. Gathouse Bank. (2017). *Annual Report and Financial Statements*.
37. Gathouse Bank. (2019). *Annual Report and Financial Statements*.
38. Gathouse Bank. (2021). *Annual Report and Financial Statements*.
39. ICD Refinitiv. (2022). *Islamic finance development*.
40. ICD-Refinitiv. (2020). *Refinitiv Islamic finance development report*.
41. ICD-Refinitiv. (2022). *Refinitiv Islamic finance development report*.
42. Islamic Financial Services Board. (2010). *Islamic Finance and Global Financial Stability*.
43. Islamic Financial Services Board. (2012). *Islamic Financial Services Industry Stability Report*.
44. Islamic Financial Services Board. (2013). *Islamic Financial Services Industry Stability Report*.
45. Islamic Financial Services Board. (2014). *Islamic Financial Services Industry Stability Report*.
46. Islamic Financial Services Board. (2015). *Islamic Financial Services Industry Stability Report*.
47. Islamic Financial Services Board. (2016). *Islamic Financial Services Industry Stability Report*.
48. Islamic Financial Services Board. (2017). *Islamic Financial Services Industry Stability Report*.
49. Islamic Financial Services Board. (2018). *Islamic Financial Services Industry Stability Report*.
50. Islamic Financial Services Board. (2019). *Islamic Financial Services Industry Stability Report*.
51. Islamic Financial Services Board. (2020). *Islamic Financial Services Industry Stability Report*.
52. Islamic Financial Services Board. (2021). *Islamic Financial Services Industry Stability Report*.
53. Islamic Financial Services Board. (2022). *Islamic Financial Services Industry Stability Report*.
54. Islamic Financial Services Board. (2023). *Islamic Financial Services Industry Stability Report*.
55. Qatar Islamic Bank UK. (2015). *Annual report*.
56. Qatar Islamic Bank UK. (2016). *Annual report*.
57. Qatar Islamic Bank UK. (2018). *Annual report*.
58. Qatar Islamic Bank UK. (2019). *Annual report*.
59. Qatar Islamic Bank UK. (2020). *Annual report*.
60. Qatar Islamic Bank UK. (2021). *Annual report*.
61. TheCityUK. (2019). *Islamic finance: global trends and the UK market*.
62. TheCityUK. (2022). *Islamic finance: global trends and the UK market*.
63. Trust Bank Algeria. (2021). *Rapport*. Algeria.

– **Web Sites**

1. International Monetary Fund. (2010, 10 4). *IMF Survey: Islamic Banks: More Resilient to Crisis, 2010*. Consulté le 12 12, 2022, sur <https://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/28/04/53/sores100410a>
2. *The Economist Magazine*. (2008). Consulté le 12 8, 2022, sur Bank Losses: <https://www.economist.com/finance-and-economics/2008/08/07/hall-of-shame?fbclid=IwAR1hCDiX1lbi>
3. Bank ABC. (2023). Consulté le 3 10, 2023, sur <https://www.bank-abc.com/world/Algeria/Ar/AboutABCNew/Pages/default.aspx>
4. Bank ABC. (2023). Consulté le 3 10, 2023, sur <https://www.bank-abc.com/world/Algeria/Ar/AboutABCNew/Media/Press/Pages/Bank-ABC-Algeria-opens-its-Islamic-finance-counter-alburaq-in-the-east-of-the-country-in-the-city-of-Setif.aspx>
5. Bank ABC. (2023). Consulté le 3 10, 2023, sur <https://www.bank-abc.com/world/Algeria/Ar/AboutABCNew/Media/Press/Pages/Bank-ABC-in-Algeria-opens-its-Islamic-finance-window-alburaq-in-the-city-of-Chlef.aspx> 23
6. Banque Exétérieure d'Algérie. (2021). *Lancement du premier guichet dédié à la finance islamique*. Consulté le 3 28, 2023, sur <https://www.bea.dz/article05>
7. CNEP Banque. (s.d.). Consulté le 3 29, 2023, sur <https://www.cnepbanque.dz/page.php?id=islamia>
8. CNEP Banque. (2023). Consulté le 3 30, 2023, sur <https://www.cnepbanque.dz/presentation.php>
9. CNEP Banque. (2023). Consulté le 3 29, 2023, sur <https://www.cnepbanque.dz/index.php>
10. Dumasia, B. J. (2021, 11 22). *3 renowned Islamic Banks in Europe*. Consulté le 6 24, 2023, sur IBS intelligence Global Fintech Perspectives: <https://ibsintelligence.com/ibsi-news/3-renowned-islamic-banks-in-europe/>
11. Housing Bank. (2023). Consulté le 3 11, 2023, sur <https://housingbankdz.com/index.php/fr/presentations/164-ouverture-d-une-agence-bancaire-a-rouiba-alger>
12. Housing Bank. (2023, 1 29). Consulté le 3 11, 2023, sur <https://housingbankdz.com/index.php/fr/presentations/164-ouverture-d-une-agence-bancaire-a-rouiba-alger>
13. *Institut de la formation Bancaire*. (2023). Consulté le 1 4, 2023, sur <https://ifb.dz/>
14. *International Shari'ah Research Academy For Islamic Finance*. (2023). Consulté le 12 26, 2023, sur <https://isra.inceif.edu.my/>
15. *Islamci Financial Services Board*. (2023). Consulté le 26,10, 2023, sur [https://ifsb.org/psifi\\_03.php](https://ifsb.org/psifi_03.php)
16. John, D., & Munib, H. (2022). *The Islamic Finance and Market Law Review: United Kingdom*. Récupéré sur <https://thelawreviews.co.uk/title/the-islamic-finance-and-markets-law-review/united-kingdom?fbclid=IwAR1jFZSqnyK4UiyZwBP7JORTbBi-RmGJ9sR8u5Urk800zCyELI4DToB44s>

17. Tayyab, A. (2022, 11 25). *What are the latest islamic finance trends in the UK ?* Consulté le 6 10, 2023, sur REFINITIV: <https://www.refinitiv.com/perspectives/market-insights/what-are-the-latest-islamic-finance-trends-in-the-uk/>
18. *The Banker*. (2022, 10 14). Consulté le 16 6, 2023, sur Islamic banks struggle to gain ground in the UK: [https://www.thebanker.com/Markets/Islamic-Finance/Islamic-banks-struggle-to-gain-ground-in-the-UK?fbclid=IwAR38vDv3WvtrUggO24WTAhY-R\\_s2TuEoW5rp06EB8v\\_36Q9v1LX39W--JmI](https://www.thebanker.com/Markets/Islamic-Finance/Islamic-banks-struggle-to-gain-ground-in-the-UK?fbclid=IwAR38vDv3WvtrUggO24WTAhY-R_s2TuEoW5rp06EB8v_36Q9v1LX39W--JmI)
19. *The International Islamic Liquidity Management Corporation*. (2023). Consulté le 12 27, 2023, sur <https://iilm.com/ar/home-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/>
20. *The Malaysia International Islamic Finanical Centre*. (2023). Consulté le 12 26, 2023, sur <https://www.mifc.com/>